وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

قسم التاريخ

التخصص: تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي

العنوان

العقل الفقهيّ الأندلسي من الفتح إلى القرن 3 هجري – بحث في المكوّنات والخصائص

من إعداد الطالب:
صالح هروين

إشراف الدكتور:
نور الدين باب العياط

المناقشة بتاريخ 2025/12/02 من طرف اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب: مغزاوي مصطفى	الرتبة: أستاذ التعليم العالي	جامعة: حسيبة بن بوعلي - الشلف	رئيسا
الاسم واللقب: باب العياط نور الدين	الرتبة: أستاذ التعليم العالي	جامعة: حسيبة بن بوعلي - الشلف	مشرف ومقررا
الاسم واللقب: عدة الشيخ	الرتبة: أستاذ التعليم العالي	جامعة: حسيبة بن بوعلي - الشلف	ممتحنا
الاسم واللقب: تيرس نوح	الرتبة: أستاذ محاضر أ	جامعة: حسيبة بن بوعلي - الشلف	ممتحنا
الاسم واللقب: شريف عبد القادر	الرتبة: أستاذ التعليم العالي	جامعة: الجزائر	ممتحنا
الاسم واللقب: عواد منور	الرتبة: أستاذ محاضر أ	جامعة: الجزائر	ممتحنا

الموسم الجامعي: 1447-1448 هـ / 2025-2026 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"... سمعت عبد الله بن إبراهيم الأصيلي يقول: قال لي الأبهري أبو بكر محمد بن صالح: كيف صفة الفقيه عندكم بالأندلس؟ فقلت له: يقرأ المدوَّنة وربَّما المستخرجة فإذا حفظ مسائلهما أفتى.

... فقال لي: أجمعت الأمّة على أنّ من هذه صفته لا يحلّ له أن يفتي."

ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ج5/ ص129.

إهداء خاصّ

إلى من حملوا همّ الأُمّة

إلى من قدّموا شريعة المولى فأَبرَؤ وا الذّمّةَ

إلى العُصبة المؤمنة أُهدي هذا العمل

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، أمّي الغالية

إلى من رعاني فأحسن الرّعاية، وغرس في نفسي معاني

الإيمان، أبي العزيز

إلى من أعانتني على هموم البحث، زوجتي الغالية

إلى إخوتي الأعزاء، زينب، يوسف، خديجة، إيمان

إلى من رحل بلا إذن وترك في نفسي معاني الكرم،

جدّي صالح

إلى: جدّتي الزهرة، جدّتي حدة، جدّي الساسي

إلى كل أقرباء الدم من عائلتي هرويني والجعني

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

أحمد الله تعالى على تمام فضله وسابغ نعمته، وجميل توفيقه، أن أعانني على إتمام هذا العمل.

أشكر أستاذي العزيز ومشرفي الحبيب الدكتور باب العياط نور الدين على ما تفضّل به من الإشراف على هذا العمل ومتابعة تفاصيله وجزئياته، والصبر على قراءته وتصحيحه، وأشكره على سعة صبره معي، أسأل العلي العظيم أن يبارك فيه وفي أهله وولده، ويجزيه عنّي خير الجزاء، وأن يتمّ عليه الصحة والعافية والستر.

كما أشكر أستاذي الطاهر بن علي على ما أسداه لي من نصح وتوجيه بخصوص هذا العمل، وعلى ما غرس فيّ من قوامة المنهج، وبلاغة العبارة، وسعة الإطّلاع، وحسن الأدب.

ولايفوتني أن أشكر كل من أعانني من قريب أو بعيد من أساتذتي في جامعتي غرداية والشلف، وأخصّ بالذكر: الدكتور عبد الجليل ملاخ، الدكتور إبراهيم طاس، الدكتور مغزاوي مصطفى، الدكتور العربي خالدي.

وأشكر زملائي في دفعة الدكتوراه، وأخصّ بالذكر: علي عباس حكيم، ومسعودي فتيحة، على المساعدات والتسهيلات التي قدّماها لي طوال مدة تكويني بجامعة الشلف.

قائمة المختصرات:

الاختصار	معنى الاختصار
ت	توفي
ج	جزء
ق	قرن
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
هـ	هجري
N	عدد
p	صفحة
Vol	مجلد

مقدّمة

توسّعت الدّراسات والبحوث الفكريّة والثقافيّة في تاريخ الغرب الإسلاميّ عموما لتتجاوز المواضيع الرّتيبة والإشكاليّات البسيطة نحو البحث في مواضيع مستجدّة تناقش بنية الفكر، وتبحث في دواخل العقل الفكريّ والثقافيّ، محاولة الكشف عن خصائص البنى الفكريّة والفقهيّة بعد أن كانت البحوث فيما قبل تقتصر على تمظهرات الحياة الفكريّة والثقافيّة والفقهيّة فقط، من حيث موضوعات التّأليف، وحركة العلماء والفقهاء، وما إلى ذلك.

ولا نجد تردّدا في القول بأنّ الفقه – بكلّ ما يتعلّق به ويدخل في نطاقه – يعدّ من أهمّ محرّكات الفكر والثّقافة في تاريخ الإسلام خلال العصر الوسيط، وذلك لأنّ الفقه والشّريعة عموما كانت تصوغ وتوجّه حياة المسلمين، وتنظّم علاقاتهم، وتشريعاتهم، وقوانينهم، ومختلف جزئيّات معاشهم.

كما أنّ الفقه كذلك استأثر بجزء كبير من تراث تاريخ الغرب الإسلاميّ الّذي وصلنا سواء على مستوى المدوّنات والمتون الفقهيّة، أو النّصوص التاريخيّة المبثوثة في المصادر.

وربّما قد نال هذا الرّصيد بعض حظّه من الدّراسات الفقهيّة والحديثيّة والأصوليّة المتخصّصة، من حيث شرحه وتبسيطه والبناء والتّحشية عليه، إلّا أنّ كثيرا من ذلك كان من زاوية الفقيه المتخصّص، الّذي يبحث في هذه النّصوص من حيث علاقتها بالوحي، والشّريعة، ومن حيث موقعها من أصول المذهب، وموازين الاستنباط والاستدلال والقياس.

وقلّما تجد دراسة تلتفت إلى بنية هذا التّراث وتربطه بحركة الفقه في التّاريخ والمؤثّرات الّتي طرأت عليه، أو تحاول الكشف عن بنية هذا الفقه من حيث مصادر استمداده، وطريقته في بناء الفقه والأصول والأحكام الشرعيّة، وموقعه من المذاهب والتصوّرات المخالفة.

أو طريقته في الفقه من حيث التّقليد[1] أو الاجتهاد،[2] وكذا اشتغاله الأصوليّ والحديثيّ، وذهنيّته عموما في التّعامل مع النصّ الشّرعي، ومدى إفادة رصيده الفقهيّ من العلوم المجاورة لعلم الفقه، كالحديث، والتّفسير، والمنطق، وما إلى ذلك.

ولمـّـــا كان البحث في تاريخ الفقه في الغرب الإسلامي ممتنعا على باحث فذّ، باعتبار تشعّب هذا التّاريخ وتنوّعه وكثرته بما لا يتناسب مع المدّة المحدّدة للبحث، كان لزاما على الباحث الاكتفاء بجزء محدّد، ليتمكّن من توفية حقّه من البحث والتّحليل.

لهذا جاء بحثنا بالعنوان الآتي:

العقل الفقهيّ الأندلسيّ من الفتح إلى القرن الثّالث الهجري – بحث في المكوّنات والخصائص.

❖ **حدود البحث:**

يمكن أن نعتبر البحث في تطور المعرفة الفقهيّة الأندلسيّة لبنة من اللّبنات الأولى للبحث فيما يسمّى الآن في البحوث المعاصرة بالعقل الفقهيّ،[3] وهو اتّجاه في البحث يغوص

---

[1] يقدم محمد عثمان شبير تعريفا عامّا للتّقليد بأنّه: "**اتّباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل معتقدا للحقيقة فيه، من غير نظر وتأمّل في الدليل...**". محمد عثمان شبير: **تكوين الملكة الفقهية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 1999، ص161.

[2] يعرف وائل حلّاق الاجتهاد بأنّه: "**إعمال الفقيه لقدرته العقلية، بحثا عن رأي فقهي إلى الحدّ الذي تعجز عنده ملكاته عن بذل المزيد من الجهد، وبعبارة أخرى، الاجتهاد هو أقصى جهد يبذله الفقيه للتّمكّن في العلم بمبادئ وقواعد أصول الفقه وتطبيقها بهدف إدراك شرع الله...**". انظر: وائل حلّاق: **هل سد باب الاجتهاد؟**، تعريب: سعد خضر، نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2022، ص7.

[3] ظهرت عديد الكتابات التي تتناول البحث في العقل الفقهيّ الإسلامي، وتنوّعت زوايا البحث لهذه الكتابات، فمنها ما اهتمّ بالجانب الأصولي والمقاصدي، مثلما هو الحال مع بحث مولاي مصطفى الصوصي حول: العقل الفقهيّ واعتبار المآلات، ومنها ما اهتمّ بموقعيّة العقل الفقهيّ من النّص المقدّس كما هو الحال مع بحث عبد الجواد ياسين، ومنها ما اضطلع بكشف التّنظيرات الحداثية الطّارئة حول العقل الفقهيّ الإسلامي، وموقف بعض الفرق الإسلامية من ذلك، مثلما كان الحال مع بحث حميدة صبار الأعرجي.

ويأتي بحثنا في مسار مختلف عن سابقيه، فيحاول البحث في تطور العقل الفقهيّ الأندلسيّ، ويتلّمس مواضع التّأسيس الأولى لهذا العقل، ثمّ يكشف سيرورة هذا العقل في القرون الثلاثة الباكرة، ويحلّل أهمّ مكوّناته وخصائصه وأعلامه، وبنيته الفقهية والأصولية. انظر: حميدة صبار الأعرجي: **التنظير الحداثوي تجاه العقل الفقهيّ وموقف الإمامية**

في المنظومة العقليّة والمنهجيّة الّتي تتحكّم في إنتاج الفقه من حيث مناهج الاستنباط وأدوات التّرجيح، والآليّات الذّهنيّة الّتي يعتمدها الفقيه في فهم النّصوص الشرعيّة وتنزيلها على الواقع، وكذا تاريخ الفقه وتطوّره عموما من خلال النّصوص والنماذج المؤثّرة وبمختلف المقاربات الممكنة في البحث التاريخي، ليخرج فيما بعد بتصوّر عامّ لبنية الفقه، وخصائصه، ومكوّناته، وروافده، بل وتأثيراته.

وإجمالا فالبحث في العقل الفقهيّ الأندلسيّ هو بحث في الخصوصيّة الفكريّة والمنهجيّة التي ميّزت الفقه الأندلسي.

أما الإطار الجغرافي للبحث فإنه يقوم على جغرافية بلاد الأندلس كما هي معروفة في مصادر التاريخ الإسلامي، أما زمنيا فالبحث يبدأ من لحظة الفتح سنة 92 ه إلى حدود نهاية القرن الثّالث الهجري، وقرّرت البداية بلحظة الفتح باعتبار أنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ قد بدأ تشكّله منذ تلك اللّحظة، ثم تطوّر في القرون الموالية، و لم أكن أعتقد أنّه بإمكاني الوصول إلى نتائج مرضيّة في البحث ما لم أبدأ بحث العقل الفقهيّ الأندلسيّ من لحظات تأسيسه الأولى.

❖ دوافع البحث:

لا بدّ أن تقوم في نفس الباحث أمور تدفعه إلى البحث وتحثّه عليه، وقد كان من هذه الأمور في بحثي قلّة الدّراسات التاريخيّة بخصوص العقل الفقهي الأندلسي، حيث لم ينل هذا الموضوع في نظري على أهميّته البالغة نصيبه من البحث في الدّراسات التاريخيّة الأندلسيّة، رغم وقوفي على بعض الإشارات حوله في مراجع متعدّدة، إلّا أنّها لم تُخصِّص له بحوث مستقلّة وحاصل ما وجدته خُلاصات في صفحات أو فقرات معدودة.

كما كان من أسباب اختياري لهذا البحث أيضا رغم وعورته وتشعّب إشكاليّاته بادي الرأي، ولعي بالبحث الفقهيّ والفكريّ عموما في التاريخ، ونفوري في نفس الوقت

منه، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017. عبد الجواد ياسين: **السلطة في الإسلام العقل الفقهيّ السلفي بين النصّ والتاريخ**، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت، لبنان، 2000. مولاي مصطفى الصّوصي: **العقل الفقهيّ وتحرير الاجتهاد**، أفريقيا الشرق، دون طبعة، الدار البيضاء، المغرب، 2018.

من البحث في التاريخ السّياسي والعسكري الذي طغى على البحوث التاريخيّة في العصر الوسيط، وقد شكّل هذا دافعا إلى تقحُّم هذا الموضوع، والبحث فيه.

وأضيف إلى ما سبق أنّ البحث في العقل الفقهي الأندلسي يشكّل حلقة من الحلقات التي بدأتها في مذكرة الماستر والتي كانت حول العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الخامس الهجريّ.

❖ **أهميّة البحث:**

وعن أهميّة هذا البحث فإنّها في نظري تكمن في تجاوزه لوصف حركة الفقه والفقهاء وتراثهم إلى الغوص فيه، وكشفه عن دواخل الفقه ومؤثّراته، وأصوله وبنيته، فهو بهذا لا يقتصر على تراجم الفقهاء وسيرهم، وذكر مؤلّفاتهم وشيوخهم وطلبتهم، بل يكشف عن بينة هذا الفقيه وذاك في صناعة الفقه، وبناء الحكم الفقهيّ والشرعيّ، وكذا موقف مختلف الفقهاء من الآخر المذهبيّ، ومن المباحث الأصولية الهامّة، كالتّقليد والاجتهاد وما إلى ذلك، وهذا ما يعوز البحوث التي تناولت الفقه وتاريخه في الغرب الإسلامي.

❖ **أهداف البحث:**

أمّا عن أهداف البحث فقد حرصت من خلاله إلى إبراز أسباب تطوّر بعض المذاهب وآليات هيمنتها على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، ثمّ رصد العوامل التي أدّت لاحقا إلى أفول وتدهور بعض المذاهب الفقهية الأخرى.

إضافة إلى مقاربة تفاعل الفقيه مع النّصّ الشرعي، ومنهجه في بناء الأحكام والفتاوى، وكذا موقفه من قضايا الاجتهاد والتقليد، والخلاف المذهبي وما إلى ذلك.

❖ **إشكاليّة البحث:**

لمـّـــا كان لزاما على كلّ بحث أن يقوم على إشكاليّة محدّدة، تشكّل همّ الباحث، وتدفعه إلى التّنقيب في المصادر والنصوص لحلّها والإجابة عن جزئياتها، جاء هذ البحث بإشكاليّة رئيسيّة، تتفرّع عنها إشكاليّات جزئيّة.

فكانت الإشكاليّة الرئيسيّة للبحث:

ما المؤثّرات الّتي أسهمت في تشكّل وتطوّر بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرون الهجرية الثّلاث؟ وهل استطاع هذا العقل بما تأتّى له من رصيد فقهيّ أن يتجاوز الأُطر المذهبيّة الضيّقة إلى الفقه المقارن؟

وتفرّع على هذا الإشكال العامّ أسئلة جزئيّة، كانت كالآتي:

- كيف شكّل السماع والرّواية العقل الفقهيّ الأندلسيّ قبل تشكّل المذاهب الفقهيّة؟
- هل كان حضور الأوزاعيّة في الأندلس حضورا لمذهب قائم تامّ الأركان، أم حضورا لمرويّات الأوزاعي (ت 157هـ) ومسائل فقهه؟
- كيف شكّلت الرّواية عن الإمام مالك (ت179هـ) مركزيّة كبرى في العقل الفقهيّ الأندلسيّ، ثمّ كيف تشكّلت فيما بعد نزعة الأندلسيّين نحو فقه الإمام مالك؟
- هل كان العقل الفقهيّ الأندلسيّ عقلا منفتحا على الاجتهاد، أم كان عقلا مقلّدا متقيّدا بالفتاوى المذهبيّة؟
- ما موقف العقل الفقهيّ الأندلسيّ من الآخر المذهبيّ، وكيف واجه مشاريع التّجديد الّتي هدّدت سلطته المعرفيّة؟

❖ **البحوث والدراسات السّابقة:**

وبخصوص الدّراسات السّابقة لموضوع البحث فإنّنا للأسف لم نقع خلال بحثنا على أيّ دراسة أكاديمية سواء على مستوى الأطاريح والرسائل العلمية، أو على مستوى الكتب الأكاديمية ممّا يمكن أن نعتبره دراسة سابقة لموضوع البحث بمجموعه وجزئياته، وذلك لأنّ هذا الاتّجاه في البحث مستحدث نوعا ما.

ولكنّنا وجدنا بعض الدّراسات التي تقاطعت مع بعض جزئيّات البحث ومفاصله، نذكر منها على سبيل المثال:

البحوث والدّراسات النفيسة للمستعربة الإسبانية ماريبال فييرو Maribel Fierro، حول تاريخ الفقه الأندلسي وأهمّ قضاياه، وقد تعدّدت هذه الدّراسات وتوزّعت على مقالات وبحوث كثيرة، نذكر منها:

الفقه المالكي في الأندلس من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري

El derecho maliki en Al-Andalus: siglos II/VII-V/XI

وهو بحث منشور في مجلة القنطرة التي يصدرها المجلس الأعلى للبحوث العلمية بمدريد، ويؤرّخ هذا البحث باختصار إلى تطوّر المذهب المالكي في بلاد الأندلس.

المالكية الأوائل والمالكية المصلحون

Proto-Malikis, Malikis and reformed Malikis

وهو بحث منشور ضمن كتاب يتناول المدرسة الفقهية في الإسلام، وقد قامت فييرو في هذا البحث بتتبّع محاولات الإصلاح داخل المدرسة المالكية في الأندلس، وردّة الفعل إزّاء ذلك، وهذا ما يشكّل جزئية مهمّة من جزئيّات بحثنا.

الخلاف الديني في الأندلس أساليب الإقصاء والإدماج

Religious dissension in al-Andalus: ways of exclusion and inclusion

وهو بحث منشور في مجلة القنطرة التي يصدرها المجلس الأعلى للبحوث بمدريد، حاولت فيه الباحثة ماريبال الكشف عن مظاهر التعصّب والجمود المذهبي في الأندلس، وكذا أساليب وطرق إقصاء الآخر المذهبي في تاريخ العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وهو ما يشكّل جزءا هامّا من بحثنا.

إضافة إلى بحوث ماريبال فييرو كانت هناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت بعض جوانب بحثنا، وطرقت بعض جزئيّاته، نذكر منها:

الحركات المذهبيّة بالأندلس وأثرها السياسيّ والفكريّ (138-479هـ)، وهي أطروحة دكتوراه للباحث عبد الجليل ملاخ، نوقشت بجامعة الجزائر 2، تناول فيها الباحث شيئا كثيرا حول دخول المذاهب الفقهيّة إلى الأندلس، كمذهب الأوزاعي، ومذهب الإمام مالك، كما تناول كذلك أسباب تدهور وأفول مذهب الأوزاعي، مع ما جاء في بحثه حول حضور المذهب الشافعي، والظاهري، والحنفي، والحنبلي، وهذه مباحث كلّها تضمنها بحثنا هذا، مع تركيزنا على الجانب الفقهيّ والأصوليّ، وتخصيصنا مباحث كثيرة حول بنية الفقهاء وأصولهم الفقهية، بينما كانت دراسة الدكتور عبد الجليل مركّزة في الغالب على الجانب السياسيّ والفكريّ.

المدرسة الظاهريّة بالمغرب والأندلس، وهو بحث للدكتور توفيق الغلبزولي، ورغم أنّ الباحث خصّص كتابه هذا للمذهب الظاهريّ، إلا أنّه تناول وبإسهاب مباحث لها علاقة بموضوع بحثنا، كبحثه حول حضور المذهب المالكي والأوزاعيّ في الأندلس، وكذلك حديثه عن النّزعة الظاهرية في الفقه الأندلسي، إضافة إلى ما تناوله بخصوص اتّجاه التّقليد والتّجديد في الأندلس، وهو مبحث يشكّل جزءا مهمّا من بحثنا.

المدرسة المالكيّة بالأندلس إلى القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص، لمصطفى الهروس، وهو من أهمّ الكتب المتقدّمة الّتي بحثت في المدرسة المالكيّة الأندلسيّة وحاولت رصد خصائصها ومكوّناتها، وقد تناول المؤلّف في هذا الكتاب دخول مذهب المالكية إلى الأندلس، وأهمّ مؤلفات شيوخه وكباره، كما تناول كذلك أهمّ المتون الفقهية والمدوّنات المتداولة في الأندلس.

ورغم أنّ الكتاب يطابق بحثي من حيث فترة الدراسة ويقاربه كثيرا في موضوع البحث إلّا أنّ الباحث في نظري قد أغفل جوانب كثيرة مهمّة في هذا الموضوع، فلم يتعرّض مثلا لأصول الفقه في الأندلس، ولا لتيّارات التّقليد والاجتهاد، كما أنّه خلال بحثه لم يتناول تقريبا شيئا يخص بنية الفقه الأندلسي وخصائصه المؤثّرة، كمستوى المعرفة الحديثيّة الأندلسيّة، ومستوى الاشتغال الأصوليّ لفقهاء الأندلس، وما إلى ذلك.

❖ **منهج البحث:**

وبخصوص منهج البحث المتّبع في هذه الأطروحة، فلم يخرج في الغالب عن منهج البحث التاريخيّ بآلياته وأدواته المتعدّدة، ونحن عندما نقول أنّ المنهج الغالب في البحث هو المنهج التاريخيّ لا نعني بذلك أن السّرد كان غالبا على هذا البحث، بل إنّ منهج البحث التاريخيّ يتضمّن آليّات وأدوات عدّة، كالمقارنة، والتّحليل، والاستقراء، والإحصاء وما إلى ذلك.

ونحن لا ندّعي أنّ هذه الآليات هي مناهج مستقلّة في البحث التاريخي كما هو شائع في كثير من الدراسات والمقرّرات، بل نعتقد أنّها من آليات البحث التاريخي وأدواته الّتي لا تنفكّ عنه، لهذا قد تضمن بحثنا السرد والوصف والتحليل والإحصاء والمقارنة.

❖ **خطّة البحث:**

بناء على إشكاليّة البحث الرئيسيّة، والإشكالية الفرعيّة التي انبثقت منها، رأينا أن نقسّم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كبرى، أسهمت مباحث كل فصل في الإجابة على شيء من إشكالية البحث وأسئلته الملّحة.

فكان الفصل الأول بعنوان: **التشكّلات المبكّرة للعقل الفقهيّ الأندلسيّ،** حاولنا فيه تلّمس التشكّلات الأولى للعقل الفقهيّ الأندلسيّ وأهمّ مكوناته وروافده من خلال النصوص القليلة التي وصلت إلينا، وذلك لأنّ لحظة الفتح كما أسلفنا هي أوّل لحظة برز فيها العقل الفقهيّ الأندلسيّ، فقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأوّل العوائق والإشكالات التي تحيط بالبحث في تاريخ الفكر والفقه خلال الفتح، ثمّ تناولنا في المبحث الثّاني الرّواية والإسناد ودورها الكبير في تشكّل العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وذلك باعتبار أن الإسناد هو المصدر الأوّل للتشريع بعد القرآن عند المسلمين.

ثمّ في المبحث الأخير حاولنا إجمال خصائص العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال مراحل تشكّله الأولى من خلال نصوص الفقه والقضاء الّتي وصلت إلينا.

أمّا الفصل الثاني فكان عنوانه: **العقل الأندلسيّ والتّوجّه المالكيّ في الفقه،** قصدنا فيه إلى الإجابة على إشكالية مهمّة من إشكاليات البحث، وقسّمناه كسابقه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول المذهب الأوزاعيّ، وحاولنا مقاربة حقيقة حضوره في الأندلس، هل كان حضوره حضور مذهب قائم الأركان، أم كان حضورا لفتاوى الأوزاعي وبعض مسائل فقهه.

ثمّ في المبحث الثاني انتقلنا إلى تشكّل المذهب المالكي في الأندلس، وحاولنا رصد مركزيّة الرواية عن الإمام مالك في العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وذلك بإحصاء أغلب الرّواة الأندلسيّين عن مالك، ومحاولة كشف شيء من بنيتهم الفقهيّة والأصوليّة.

أمّا في المبحث الثّالث فقد خصّصناه لطبيعة الفقه الأندلسيّ من خلال أعلام الفقه المالكيّ، حيث رصدنا أهمّ خصائص ومميّزات العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وأبرز مكوّناته من خلال أهمّ أعلامه، كيحيى بن يحيى اللّيثي (ت 234هـ)، وعبد الملك بن حبيب (ت 238هـ)،

وزياد بن عبد الرحمن (ت 193هـ)، والغازي بن قيس (ت 199هـ)، وعيسى بن دينار (ت 212هـ)، وغيرهم، مع الكشف عن آليات التّفقّه وخصائص الفقه في هذه المرحلة.

وختاما فقد كان الفصل الثالث بعنوان: **العقل الفقهيّ الأندلسيّ بين نوازع الاجتهاد ومظاهر الجمود المذهبيّ**، قسّمناه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، فصّلنا في المبحث الأوّل معالم العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثّالث الهجري، باعتباره قرن هيمنة المذهب المالكيّ بامتياز، وفي المبحث الثّاني قمنا بتحليل أهمّ مصنّفات الفقه الأندلسيّ، محاولين تفكيك بنية هذا الإنتاج الفقهيّ، وربطه بمستوى العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال تحليل أصوله ومصادره ومناقشة بنيته الأصوليّة والفقهيّة.

وفي المبحث الأخير قمنا برصد أهمّ مظاهر التعصب والجمود التي طغت على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، ثم حاولنا في نفس الوقت البحث في مشاريع التجديد التي صادمت الهيمنة المالكية.

توّجنا آخرا البحث بخاتمة أجملنا فيها أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها، مع بعض التّوصيات والملاحظات.

❖ **مصادر البحث:**

قامت هذه الدّراسة على مجموعة متنوّعة ومتعدّدة من المصادر، تباينت في مدى إفادتها في موضوع البحث، وقد جاء في مقدمّة هذه المصادر: كتب الفقه والحديث ومدوّناته، وهي المادّة الأولى للباحث، باعتبارها الكاشف الأوّل عن بنية الفقه، ثمّ تأتي بعدها كتب التّراجم والطّبقات، وقد أعانت هذه الكتب الباحث في كشف تراجم الفقهاء، مع ما حوته من بعض الإلماحات حول الحياة الفقهيّة والثقافيّة عموما، ثمّ تأتي بعد ذلك كتب التاريخ العام، ثمّ كتب الفهارس والأثبات، ثم كتب الجغرافيا والرحلات.

1- كتب الفقه والحديث:

بما أنّ هذا البحث يقوم على تحليل العقل الفقهيّ الأندلسيّ، فلا بدّ أنّ مادّته الأولى ووجهته الأولى ستكون كتب الفقه والحديث ومدوّناته، وذلك لأنّها لسان الفقيه، ومن خلالها يمكن للباحث أن يرصد ويحلّل ويقيّم المعرفة الفقهيّة الأندلسيّة، وقد تعدّدت كتب

الفقه الأندلسيّ، حيث أفدت من عدد كبير إلّا أنّي سأقتصر في هذه المقدّمة على أهمّها، ومن ذلك:

- **الأحكام، لعبد الملك بن حبيب (ت 238هـ)**، ويعدّ هذا الكتاب من أقدم كتب النّوازل الأندلسيّة، إضافة إلى أنّ مؤلّفه فقيه محوريّ في بحثنا، حوى هذا الكتاب عددا كبيرا من فتاوى واجتهادات الفقيه عبد الملك بن حبيب، ومكّننا بعد تحليل نصوصه من كشف جزء كبير من عقل هذا الفقيه، إضافة إلى ما حواه من نصوص حول السّجال الفقهيّ الذي كان دائرا في الأندلس خلال عصر المؤلف.

- **الواضحة في السّنن، لعبد الملك بن حبيب (ت 238هـ)**، وهو مصنّف محوريّ في الفقه الأندلسيّ، بل يعدّ هو والمستخرجة للعتبيّ أبرز مدوّنتين فقهيّتين عرفتهما الأندلس، وذلك لما حوياه من نصوص هامّة لفتاوى أئمّة الأندلس، وطلبة الإمام مالك كعبد الرحمن بن القاسم (ت 191هـ)، وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون (ت 213هـ) وغيرهم، ورغمّ أنّ كتاب الواضحة لم يصلنا كاملا، إلا أنّنا أفدنا كثيرا من الجزء الذي نشره ميكلوش موراني.

وقد تمكنّا من خلال تحليل ما وصل إلينا من كتاب الواضحة مقاربة بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وأهمّ أصوله وبناءاته.

- **تفسير غريب الموطّأ، لعبد الملك بن حبيب (ت 238هـ)**، وهو كتاب في شرح مستغلق الموطّأ، وقد أفادنا هذا الكتاب كثيرا في فهم أصول عبد الملك بن حبيب، واجتهاداته، كما تمكنّا من خلال هذا الكتاب من كشف اتّجاه عبد الملك بن حبيب الفقهي، ورصد مدى تأثّره بمدرسة ابن الماجشون وأضرابه من فقهاء المدينة.

- **كتاب الحجّ من المسائل المستخرجة ممّا ليس في المدوّنة، لمحمد بن أحمد العتبي (ت 255هـ)**، ويعدّ هذا المصنّف من ركائز المصنّفات التي قامت عليها الحركة الفقهية في الأندلس، ورغم أنّ الجزء الذي وصلنا من الكتاب قليل جدّا إذا ما قورن بما ضاع منه، إلّا أنّه أفادنا كثيرا في الكشف عن نصوص كثير من فقهاء الأندلس، وشكّلت نصوصه مادّة مهمّة لنا للتّحليل والمقارنة.

- **تفسير الموطّأ، ليحيى بن إبراهيم بن مزين (ت 259ه)**، وهو كتاب هامّ في تاريخ الفقه الأندلسيّ، حيث حوى نصوصا كثيرة لفقهاء الأندلس حول بعض المسائل، كما أفادنا الكتاب كثيرا في فهم البنية الفقهيّة للفقيه يحيى بن مزين، باعتباره من أهمّ فقهاء الأندلس خلال فترة الدراسة.

- **اختصار المبسوطة في اختلاف أصحاب مالك وأقواله، ليحيى بن إسحاق اللّيثي (ت 303)**، وقد اختصرها فيما بعد أبو الوليد بن رشد، ويمثّل هذا الكتاب مصدرا أندلسيّا مهمّا لفهم العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرون الأولى، وذلك لأنّ هذا المصدر يسلّط الضّوء على أهمّ الخلافات الواقعة بين المالكيّة وإمامهم مالك، ثمّ بين المالكية فيما بينهم، وقد حوى الكتاب نصوصا مهمّة عن وصف الفقه الأندلسيّ، ومكّنا من كشف كثير من مكوّناته وخصائصه.

2- كتب التّراجم والطّبقات:

اهتمّت كتب التراجم والطّبقات، بذكر سير العلماء والفقهاء، ومؤلّفاتهم وشيوخهم، وروافدهم الفكريّة والفقهيّة، لهذا لم نجد بدّا من الإفادة منها واتّخاذها مصدرا من مصادر هذا البحث،[1] ومن بين كتب التّراجم التي أفدنا منها نذكر:

- **أخبار الفقهاء والمحدّثين، لمحمّد بن حارث الخشني (ت 361ه)**، ويعتبر هذا المصنّف من أبرز كتب التراجم والطّبقات الأندلسيّة، وذلك لأنّه يحوي نصوصا كثيرة حول فقهاء الأندلس، كما أنّه حفظ لنا جزءا كبيرا من النّصوص الأندلسيّة الضّائعة، إضافة إلى أنّه كتاب متقدّم على ما جاء بعده من الكتب والمصنفات.

- **تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد ابن الفرضي (ت 403ه)**، ويأتي كتاب ابن الفرضي في المرتبة الثّانية بعد كتاب الخشني، وقد جمع هذا الكتاب هو الآخر نصوصا كثيرا حول فقهاء الأندلس، سواء من الخشني أو من الرازي وغيرهم، ورغم أنّ التّراجم التي أوردها ابن

[1] في محورية كتب التراجم في بحث تاريخ الفقه الأندلسي انظر:

Juan Martos Quesada: "Los diccionarios biográficos como fuentes para el conocimiento del mundo jurídico de al-Andalus", **Anaquel de estudios árabes**, Universidad Complutense de Madrid, Madrid, España, Nº 9, 1998, pp45-60.

الفرضي مختصرة إلّا أنّها أفادتنا كثيرا، خاصّة فيما بتعلق بوصف مستوى العقل الفقهيّ الأندلسيّ، حيث كان ابن الفرضي كثيرا ما يقيّم مستوى المعرفة الفقهيّة أو الحديثيّة في الأندلس.

- **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، لأبي عبد الله الحميدي (ت 488ه)**، ويعد هذا الكتاب تتمة لما جاء به الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين، وابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس، وقد حوى كتاب الحميدي هذا على معلومات مهمة بخصوص الحركة الفقهية في الأندلس، لهذا قد أفادنا في إتمام تفاصيل كثيرة حول بعض فقهاء الأندلس ورحلاتهم إلى المشرق.

- **سير أعلام النّبلاء، لشمس الدين الذّهبي (ت 748ه)**، ويعتبر كتاب الذّهبي هذا موسوعة لتراجم وطبقات علماء المسلمين، وقد حوى باعتبار موسوعيّته عددا كبيرا من النّصوص المتعلّقة بتراجم فقهاء وعلماء الأندلس، وهو ما أفادنا في بعض جزئيّات البحث.

3- كتب الفهارس والبرامج:

وتعتبر كتب الفهارس والبرامج والأثبات ديوانا تاريخيّا لحركة المؤلّفات والسّماعات بين الشّيوخ، حيث تحاول هذه الكتب رصد انتقال الأسانيد والسّماعات، وكذا حضور الكتب المدوّنات في الدّرس الفقهيّ، وقد أعانتنا بعض هذه الكتب في كشف مدى حضور بعض الكّتب والسّماعات في الدّرس الفقهيّ الأندلسيّ، ومن بين كتب البرامج والفهارس التي أفدنا منها:

- **فهرسة ابن خير، لابن خير الإشبيلي (ت 575ه).**
- **برنامج شيوخ أبي الرّبيع السبتي، لقاسم بن الشّاط السبتي (ت 643ه).**
- **برنامج المجاري، لمحمّد المجاري (ت 862ه).**

4- كتب التّاريخ العامّ:

رغم أنّ كتب التاريخ العام بعيدة عن التأريخ للعقل الفقهيّ وحتى الفكري، إلّا أنّها حوت نصوصا صالحة في تلخيص بعض ما يتعلّق بالفقه، أو بتمكّن المذاهب الفقهية، وانتقال

أعلام الفقه بين الحواضر والمدن وما إلى ذلك، لهذا قد أفدنا في بحثنا هذا من مجموعة من كتب التّاريخ العام، نذكر منها:

- **فتوح مصر والمغرب، لعبد الرحمن بن عبد الحكم (ت 257هـ):** يحوي كتاب ابن عبد الحكم نصوصا مهمّة حول فتح بلاد المغرب والأندلس، وقد أفادنا هذا الكتاب إلى جانب كتاب البلاذري (ت بعد 270هـ) في الكشف عن الشخصيّات الأولى التي دخلت الأندلس من التّابعين والفقهاء، كما أعاننا في تحليل كثير من نصوص الفقه والقضاء في الأندلس.

- **المقتبس في أنباء الأندلس، لابن حيّان القرطبي (ت 469هـ)،** ويعتبر كتاب المقتبس من أبرز كتب التّاريخ العامّ الأندلسيّ، ورغم أنّ الجزء المتعلق بفتح الأندلس مفقود من هذا الكتاب، إلّا أنّ الأجزاء المتعلقة بعهد الحكم بن هشام، وعبد الرحمن بن الحكم وغيرهم أفادتنا كثيرا في تتبّع تنقّل بعض فقهاء الأندلس، كما أفادنا كذلك في ذكره لبعض فتاوى الفقهاء الأندلسيّين، ومصنّفاتهم وما إلى ذلك.

- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي (ق 7هـ)،** وقد أفادنا هذا الكتاب الهامّ فيما يتعلّق بتشكّل العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال مرحلة الفتح، حيث حوى نصوصا كثيرة حول فاتحي بلاد الأندلس، وشيوخها، وفقهائها.

- **نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، لشهاب الدين المقّري (ت 1041هـ)،** ورغم أنّ تاريخ تأليف الكتاب متأخّر جدّا عن الحيز الزّمني لبحثنا إلّا أّن موسوعة المقّري قد حوت من النّصوص المبكرة، ومن المصادر المفقودة حول تاريخ الأندلس ما يعزّ أن تجده في غيرها، لهذا شكّلت عندنا مصدرا مهمّا من مصادر البحث، وأفادتنا بالخصوص في تراجم وسير ونصوص الفقهاء اللّذين دخلوا الأندلس من التّابعين ومن بعدهم.

5- كتب البلدان والجغرافيا:

لا بدّ على البحث أن يقوم على تسمية البلدان والأماكن، وقد حوى بحثنا ذكرا للعديد من المدن الأندلسّية وغيرها، لهذا استعنّا بمجموعة من كتب البلدان والجغرافيا باعتبار أنّها متخصّصة في وصف البلدان والأماكن، وذكر خصائصها، ومن بين كتب البلدان التي قمنا بتوظيفها في البحث:

- **كتاب المسالك والممالك، لأبي عبيد البكري (ت 487هـ).**
- **معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت 626هـ).**
- **الرّوض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله الحِميَري (ت 900هـ).**

❖ **صعوبات البحث:**

لمـــــّـــــا كان البحث جهدا بشريا، كان على الباحث ولا بدّ أن يجد صعوبات تعيق تقدّمه وتفتّ من عزيمته، وقد واجهتنا صعوبات كثيرة أثناء البحث، نذكر منها:

- وعورة الموضوع وجِدَته، وقد تطلّب منا هذا أن نغوص في كتب الفقه والحديث، ونطالعها مطالعة المتخصّص، رغم تواضعنا في علم الفقه والشريعة، وهذا شكل تحدّيا للباحث جعله يطرق بابا لم يكن من أهله، ويقتحم فنّا لم يكن من متخصّصيه.

- كثرة المادة وتشعّبها، حيث أنّ الكتب والنّصوص الفقهيّة المتعلّقة بالفقه الأندلسيّ كثيرة ومتعدّدة جدا بحيث يصعب حصرها ورصدها، وهذا ما تطلّب منّا جهدا مضاعفا في قراءة الكتب والمدوّنات وتقييد ما يفيد منها في موضوع البحث، كما استترف منّا وقتا كثيرا في تحليل النّصوص الفقهيّة الكثيرة، التي لا يمكن لنتائج البحث أن تتمّ دون مطالعتها وتحليلها ومقارنتها.

- رغم أنّ نصوص الفقه الأندلسي التي وصلتنا وقمنا بتوظيفها كثيرة جدّا، إلّا أّننا اصطدمنا أثناء البحث بغياب كثير من نصوص الفقه الأخرى، حيث أنّ جملة من نصوص ومصنّفات الفقه الأندلسي المهمّة قد ضاعت من أيدينا للأسف، وهي في عداد النصوص المفقودة اليوم، وهذا ما أربك الباحث ووضعه أمام نصوص غير تامّة أحيانا.

ونحن على يقين من أنّ كثيرا من جوانب الموضوع كانت ستتّضح وتتمّ لو أنّنا حصلنا على هذه النصوص، وقمنا بتحليلها ودرسها.

الفصل الأوّل: التّشكلاتُ المبكّرة للعقل الفقهيّ الأندلسيّ

أوّلا- إشكالاتُ البحث في تاريخ العقل الفقهيّ الأندلسيّ زمن الفتح

ثانيا- الرّواية والإسناد مكوّن رئيس لبنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ

ثالثا: خصائصُ الفقه الأندلسيّ الباكِر من خلال نُصوص الفقه والقضاء

أولا- إشكالات البحث في تاريخ العقل الفقهيّ الأندلسيّ زمن الفتح:

لا بدّ أن نعترف بداية أنّ التأريخَ للعقل الفقهي والحركة الثّقافية في الأندلس عموما زمن الفتح وبُعَيدَهُ أمر في غاية الصعوبة والتعقيد،[1] وهذا ما بدا لنا في أوّل مراحل البحث، وترجع هذه الصعوبة في نظرنا إلى أمور عدّة، منها:

[1] اعترف وائل حلّاق بهذا وهو يؤرّخ للنّظريات الفقهية في الإسلام خلال القرن الأوّل الهجري وبداية الثاني. انظر: وائل حلّاق: **تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام**، تعريب: أحمد موصللي، دار المدار الإسلامي، ط1، بنغازي، ليبيا، 2007، ص26. وائل حلّاق: **نشأة الفقه الإسلامي وتطوره**، تعريب: رياض الميلادي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص22.

1- غلبة النَّزعة السياسية والعسكرية على نصوص مصادر الغرب الإسلامي:

حيث إنّ نصوص الفقه وما شاكله في مصادر[1] تاريخ الغرب الإسلامي مشرقها ومغربها[2] أمر عزيز الوجود قليل الوفرة، وإذا وُجدت في ذلك بعض النّصوص فلا تعدو أن تكون إشارات عابرة لم يقصد إليها أصحاب المصادر أساسا وإنّما أتت في سياق ذكر المـُـلح أو الاستطراد، وهذا ما يُربك الباحث، ويدفعه إلى تغليب ما جادت به المصادر على

[1] لا زال استعمالُ المصادر المكتوبة والتحرير المطّرِد لما يُقصَدُ بها أمرٌ يكتنِفُه الغموضُ ويشُوبه عدم الدّقّة في الأبحاث الأكاديمية، فالمتواطَئُ عليه – نقصد التاريخ الوسيط خصوصا – أنّ المصادر المكتوبة هي كلّ النصوص التي كان أصحابها مُعاصرين للأحداث أو قريبين منها. انظر: عبد الواحد ذنون طه: **أصول البحث التاريخي**، دار المدار الإسلامي، ط1، ليبيا، 2004، ص124. عبد الله فياض: **التاريخ فكرة ومنهجا**، مطبعة أسعد، دون طبعة، بغداد، العراق، 1972، ص60. محمّد بن عميرة: **منهجية البحث التاريخي**، دار هومة، ط2، الجزائر، 2014، ص70.

لكنّنا نجد بعد ذلك تساهلا من الباحثين في حشد مجموعة من المدوَّنات التاريخية في أطاريحهم وأبحاثهم على أنّها مصادر رغم الفجوة الكبيرة بينها وبين الأحداث التي أرّخت لها، خذ على سبيل المثال تاريخ العبر لابن خلدون، أو نفح الطيب للمقّري، وهي مدوَّنات صَميمة في تاريخ المغرب الإسلامي ولكنّها تؤرِّخ لأزمنة تبعُدها بقرون كثيرة، وهذا إشكال قائم، نعتقد أنّه نشأ بسبب تصنيف المصادر من قِبل الباحثين على أساس الكتب المدوَّنة لا على أساس نصوصها، ما دفعهم ضرورة إلى تصنيف هذه المدوَّنات تصنيفا ثُنائيّا: مصدر/مرجع، رغم تباين مستوى القرب والبعد من الحدث التاريخي في نصوص المدوَّنة الواحدة أحيانا كثيرة، فتاريخ العبر مثلا نعتقد أنّه مصدر مهمٌّ عندما يحدِّثنا عن تاريخ الغرب الإسلامي في القرن الثامن هجري، ولكنّه ليس كذلك في تاريخ الفتح مثلا إلّا في إطار النصوص أو الروايات التي نقلها عمَّن عاصروا الفتح، وهكذا دواليك في باقي ما يُصطلح عليه بالمصادر.

ولو أنّنا قمنا بإحداث تصنيف جديد في التّعامل مع المصادر التاريخية قِوامه على النصوص وأصحابها من حيث هي نصوص لا على الكتب المدوَّنة والتي في العادة تحمل بين دفّتيها تأريخا لدُول وأعصار شتّى، لاطّرَحنَا هذا الإشكال.

نُقدِّم هذه الملاحظة على أمل أن يلتفت إليها الباحثون ويولوها مزيد عناية من البحث والتمحيص والتأمّل، وإن كنّا في هذه الأطروحة سنسير على ما سارت عليه سائر البحوث من تصنيف تقليديّ للمصادر المكتوبة، وهذا لاعتبارات فرضتها المناهج الأكاديمية في جامعاتنا.

[2] لا نعتقد بالتّفاضل بين المصادر المشرقيّة والمغربيّة هكذا بإطلاق، بل نوقن أنّ المصادر المشرقية قد حفظت لنا جزءا غير قليل من نصوص تاريخ الغرب الإسلامي الأصيلة، رغم الهوة بين رقعة المشرق والمغرب، انظر في بيان هذه الفكرة: لخضر بولطيف: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص ص42-45.

ما أهملته، فيبدو بحثُه مجموعة من النصوص والقصص والتراجُم لا يجمعُها خيط ناظِم، ولا تستقيمُ في بناء متكامل.

ومنها كذلك أنّ النَّفس الغالب على نصوص الفتح الأولى نفس سياسيّ قاصد إلى تأريخ المعارك والفتوح والمعاهدات والغنائم، وليس قاصدا إلى تأريخ ثقافيّ أو فكريّ بله فقهيّ، وهذا النسق غلب على الكتابة التاريخية المتعلّقة بتاريخ الغرب الإسلامي في قرون الهجرة الأولى، وقد أدّى بنا استقراء أهمِّ مصدرين لفتح بلاد المغرب – نعني بذلك فتوح ابن عبد الحكم (ت 257هـ) وفتوح البلاذري (ت بعد 270هـ) - إلى إصدار هذا الحكم، فقد لحظنا في نصوص ابن عبد الحكم التي خصَّصَها لفتح المغرب والأندلس غلبة غيرَ خافية للأحداث السياسية على باقي الجوانب الأخرى، خلا بعضَ المواطن اليسيرة. الأمرُ نفسه مع البلاذري الذي وإن كانت مادّته أقلّ كثرة إلا أنّها لم تنِدَّ عمّا في منهج ابن عبد الحكم.[1]

وبهذا استحوذ التاريخ السياسي على باقي الحقول التاريخية، وتأثّرت بذلك كثير من الكتابات التي تناولت تاريخ الإسلام المبكّر في المغرب والأندلس، فنسجت على منوال المصادر وضربت صفحا عن التأريخ للفقه الأندلسي زمن الفتح، بحجّة غياب النصوص، حتّى كاد أن يكون تاريخ فتح الغرب الإسلامي في المراجع العربية تاريخا للفتح العسكري والسياسي فقط،[2] وهذا إشكال قائم لا بدّ على الباحثين أن يتجاوزوه، وينفتحوا على مواضيع أخرى لم تُطرق في حركة فتح الغرب الإسلامي بعد.

---

[1] انظر: عبد الرحمن ابن عبد الحكم (ت 257هـ): **فتوح إفريقية والمغرب**، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، دار الكتاب اللبناني، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1964، ص39-63-64-65. أبو العباس البلاذري (ت بعد 270هـ): **فتوح البلدان**، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1987، ص320-321-328.

[2] نجد ذلك في بعض المراجع العربية التي أحجمت عن التأريخ الفقهيّ والثقافيّ لفتح بلاد المغرب، رغم أنّ عناوين دراساتها مخصّصة للفتح انظر مثالا لا حصرا: حسين مؤنس: **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، ط5، القاهرة، مصر، 2000، ص34 وما بعدها. محمّد بن عميرة: **الفتح الإسلامي لبلاد المغرب**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2017، ص33 وما بعدها. السيّد عبد العزيز سالم: **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، دون تاريخ نشر، ص55 وما بعدها.

2- قلّة نصوص الفقه في مصادر تاريخ الغرب الإسلامي المبكّرة:

ومن ذلك أيضا غياب التآليف الفقهيّة الأندلسية – نعني بذلك المؤلَّفات المستقلّة – نهاية القرن الأول هجري وبداية الثاني، وقد كانت هذه التآليف – لو وُجِدت – كاشفة عن زخم كبير من النصوص التي تتناول تاريخ الفقه وتطوُّره في الأندلس، ويرجعُ هذا في الحقيقة إلى أنَّ الثقافة الإسلامية ثقافة شفهيّة في الأساس – على ما كان سائدا قبل البعثة[1] – احتاج منها نقل الشفهي إلى المكتوب **"فترة من الزّمن قبل أن يتمّ تحويله إلى نصّ مسجّل في كتاب خاصّ"**[2]، و لم يتمَّ ذلك في نُقلة، بل مرَّ بمراحل عدَّة.[3]

وإذا أضفنا كونَ المدارس الفقهية لم تنشأ في هذه الفترة، و لم يظهر خلالها بعدُ مذهب فقهيٌّ مُرتسِم المعالم بيِّن الأركان، كان ما قاربناه آنفا أمرا لا يمكن التّغاضي عنه.

ورغم هذا إلّا أنَّه ومن خلال ما ظَفرنا به في المصادر من نصوص يسيرة، يمكننا أن نُقارب تصوُّرا نسبيّا للعقل الفقهي الأندلسي في بواكير نشأته، وأوائل تشكُّله، وسنبدأ برصد معالم هذا العقل ابتداء من لحظة الفتح الأولى باعتبارها أول التقاء بين الثقافة الإسلامية وجغرافيّة الأندلس.[4]

---

[1] غفل المؤرّخ عبد العزيز الدوري – وتبعه على ذلك أحدُ الباحثين – عن كون الثّقافة الشفهية قد استمرّت بعد البعثة عقودا إلى أن بدأت تتحوّل تدريجيا نحو المكتوب بتطوّر الكتابة وصناعة الورق، وبظهور بعض العلوم التي لها علاقة بالشريعة الإسلامية كالحديث والمغازي مثلا. انظر: عبد العزيز الدوري: **نشأة علم التأريخ عند العرب**، مركز زايد للتراث والتاريخ، دون طبعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص20. محي الدين عبد حسين عرار: **التدوين التاريخي في العصر اليوناني وصدر الإسلام**، دار الإعصار العلمي، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص141. غريغور شولر: **الشفاهية والمكتوب في الإسلام المبكر**، تعريب: عبد الجبار ناجي، المركز الأكاديمي للأبحاث، ط1، بيروت، لبنان، 2020، ص129-130.

[2] نايلة أبي نادر: **التراث والمنهج بين أركون والجابري**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص144.

[3] انظر في تشكّل فكرة التدوين عند العرب: محمّد عابد الجابري: **تكوين العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، بيروت، لبنان، 2009، ص62 وما بعدها.

[4] نجد عند ابن عذاري (ق 7هـ) رواية توحي بأنّ المسلمين قد حاولوا – أو فتحوا فعلا – بعض مدن الأندلس زمن الخليفة عثمان بن عفّان رضي الله عنه، بينما نجد عند ابن عساكر رواية مفادها أنّ موسى بن نصير كان قد أرسل ابنه عبد الله سنة 89هـ إلى ميورقة ومنورقة فافتتحها وكان معه عدد من أشراف الناس. وإن كانت هذه الروايات منفردة

3- لحظة الفتح والملامح الأولى لتشكّل العقل الفقهيّ الأندلسيّ:

دخل المسلمون الأندلس فاتحين ابتداء من سنة 92ه، ووجدوا قبلهم ثقافة دينيّة سائدة متمثّلة في النّصرانية وشيء من اليهودية، فقد وجد مُغيث مثلا عند دخوله قرطبة[1] عددا من النصارى فحاصرهم في كنيسة عظيمة لهم هناك،[2] ووجد أيضا عددا من اليهود في

لم تعضدها روايات أخرى خلا إشارة في تاريخ ابن حبيب، إلّا أنها تستحقّ من الباحثين مزيد تأمّل، خاصّة وأنّ طبيعة عمل المؤرّخ تفرض عليه إعمال ما أمكن من روايات ونصوص وتمحيصها مهما بدت غريبة أو منفردة أو مخالفة لما استقرّت عليه السرديات في المراجع والمصادر، وممّا قد يستأنس به في التدليل على أن محاولات المسلمين لفتح الأندلس كانت متكرّرة قبل حملات طارق وموسى بن نصير تلك الرواية التي نقلها عبد الواحد ذنون طه عن مذكرات ألفونسو الثالث والّتي يظهر فيها أّن محاولة لفتح الأندلس كان قد قام بها المسلمون بين سنتي 52-61 هـ. ورغم تسرّع عبد الواحد ذنّون في استبعاد هذه الرواية، إلّا أنّها في نظرنا غير مستبعدة بل هي قرينة تزيد من قوّة نصوص ابن عذاري وابن عساكر التي أوردناها. انظر: ابن عذاري المراكشي (ق 7هـ): **البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب**، تحقيق: بشار عواد معروف، محمّد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2013، ج2، ص8. أبو القاسم بن عساكر (ت 571هـ): **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمر بن غرامة، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1995، ج61، ص216. عبد الملك بن حبيب السلمي (ت 238هـ): **كتاب التاريخ**، تحقيق: عبد الغني مستو، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص145. عبد الواحد ذنون طه: **الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال إفريقيا والأندلس**، دار المدار الإسلامي، ط1، ليبيا، 2004، ص137.

[1] **قرطبة:** عاصمة الأندلس، وقاعدتها، ومقرّ الإمارة والخلافة الأموية، موقعها بالقرب من إشبيلية وجيان. انظر: أبو عبد الله الحميري (ت 900هـ): **صفة جزيرة الأندلس**، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1988، ص156.

[2] مجهول: **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط2، مصر، 1989، ص23. نشير إلى ابتذال كلمة تحقيق في الكثير من المصادر، ووضعها في غير محلّها، خاصّة وأن ناشري هذه المصادر، - ومنها هذا الكتاب مثلا - قد اعتمدوا في الحقيقة على نسخة خطّية واحدة وأعادوا نشرها مع بعض التصحيح، ثمّ سمحوا بأن يطلقوا على عملهم بالتّحقيق، وهو إلى النّشر والتصحيح أقرب منه إلى التّحقيق العلمي. إذ المعمول به عند أهل هذا الفنّ أنّ التّحقيق لا يكون إلّا على نسختين فأكثر، ولكنّنا سندرج على إثبات كلمة تحقيق من دون تثبّت من شروط تحقّقها في المصدر المحال إليه، وحسبنا من ذلك الإشارة والتنبيه. انظر: فهمي سعد، طلال مجذوب: **تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ص20. عبد الله عسيلان: **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، دون طبعة، المملكة العربية السعودية، 1994، ص51-52.

إلبيرة[1]،[2] وكانت عادة المسلمين إذا فتحوا بلدا ووجدوا فيه يهودا أن يضمُّوهم إلى ذلك البلد ويتركوا معهم طائفة من المسلمين، كما فعل موسى بن نصير في إشبيلية،[3] بينما كانوا في بعض الأحيان يقتلون النصارى،[4] ويبدو أن هذا راجع إلى ضوابطِ فقه الجهاد وتشريعاته، التي تفرِّق بين الكافر المحارب وغير المحارب،[5] لهذا ضمّ المسلمون اليهود باعتبارهم غير محاربين، وقتلوا بعض النصارى باعتبارهم محاربين.[6]

إلّا ما يمكن أن يُعدَّ استثناء، ممّا هو مُثبت فيما تعارفت عليه المصادر الأندلسية بـــــ"كتاب الصلح"، وهو فيما يبدو وثيقة صلح أبرمها عبد العزيز بن موسى بن نصير (ت 97هـ) مع تدمير سنة 94هـ، بعد فتح الأندلس، حوَت بعض البنود، منها بذل الأمان

---

[1] **إلبيرة:** مدينة من مدن الأندلس، أسكن فيها عبد الرحمن بن معاوية العرب، بينها وبين غرناطة ستّة أميال. انظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص29.

[2] مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص22.

[3] نفسه، ص25.

[4] نفسه، ص23.

[5] أبو الحسن الماوردي (ت 450هـ): **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، ط1، الكويت، 1989، ص182. محمّد خير هيكل: **الجهاد والقتال في السياسة الشرعية**، دار البيارق، ط1، الأردن، 1993، ص208.

[6] نجد عند ابن عبد الحكم – منفردا في ذلك عن باقي المصادر فيما نعلم – رواية غريبة تُفيد بأنّ المسلمين أولّ دخولهم جزيرة الأندلس قد طبخوا لحوم البشر وأكلوها ممّا أرهب أهل الأندلس وأضعف من نفوسهم، إن انفراد ابن عبد الحكم بهذه القصّة يوهنها، خاصّة وأنه لم يبيّن مصدرها و لم تعضُدها روايات أو قرائن أخرى.

وعلى فرض صحّة هذه الرواية، فيُمكن أن تُحمل على أمرين:

– أن فصيل الجيش الذي قام بهذا الفعل لا يُدرِك بعد تفاصيل شرائع الإسلام وضوابطه، و لم يستوعبها، خصوصا وأنّ جيوش الفتح قد حملت معها عددا كبيرا من حديثي العهد بالإسلام، وهذا الصنيع منهم ليس مستبعدا ولا غريبا.

– أن صنيع الجيش هذا كان من قبيل الحرب النفسية أو من قبيل خداع العدوّ وإرهابه، وهذا ما لـــمّح إليه ابن الأثير، ولكن هل يصل الأمر إلى غاية أكل لحوم البشر، وقد كان بوسع هذا الجيش أن يرهب العدو بوسائل وأساليب أخرى عديدة؟، هذا ما لا نملك إجابة شافية عنه في الحقيقة، ولأنّ هذه القضية ليست من صميم بحثنا، فلعلّ باحثا آخر يستقصيها ويمعن في تحليلها في بحث مستقل. عبد الرحمن بن عبد الحكم (ت 257هـ): **فتوح مصر والمغرب**، تحقيق: علي محمّد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2004، ص234. عزّ الدين ابن الأثير (ت 630هـ): **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ج4، ص41.

لتدمير وأتباعه، واعتبارهم ذمِّيين، **"لا يُقتلون ولا يُسبون ولا يُفرَّق بينهم وبين أولادهم ولا نسائهم، ولا يُكرهوا على دينهم، ولا تُحرق كنائسهم..."**[1]، بينما فرض المسلمون على تدمير بموجب هذا العهد ألّا يناصر عليهم عدوًّا، وأن يؤدّي إليهم الجزية كلّ سنة إلى غير ذلك من الشروط.[2]

وُجدت في أنحاء الأندلس كنائس كثيرة، منها كنيسة قرطبة،[3] وقد حوَّلها المسلمون بعد ذلك إلى مسجد، وهو مسجد قرطبة المعروف،[4] وبعضها هُدِم،[5] ومن المحتمل أن تكون الكنائس التي هُدمت لم يشملها كتاب الصّلح الذي كان مقتصرا على سبع مدن أندلسية فقط، أو أنّ هدمها كان قبل هذا الصلح.[6]

ومنها ما وجده موسى بن نصير (ت 97هـ) في إشبيلية[7] من **"كنائس تفُوقُ الوصف..."**[8]، وكذا ما وجده طارق بن زياد في طليطلة[9] ممّا زُعِم أنه مائدة سليمان بن

---

[1] أبو جعفر أحمد بن يحيى الضبّي (ت 599هـ): **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، دون محقق، دار الكتاب العربي، دون طبعة، مصر، 1967، ص274.

[2] الضبّي: المصدر السابق، ص274.

[3] مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص21.

[4] نفسه، ص61.

[5] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ج4، ص43.

[6] المدن التي شملها هذا الصلح حسب رواية الضبّي هي: أوريولة، بلنتلة، لقنت، موله، بقسرة، لورقة. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص274.

[7] **إشبيلية:** مدينة كبيرة من مدن الأندلس، بنى سورها عبد الرحمن بن الحكم. انظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص18-20.

[8] مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص25.

[9] **طليطلة:** مدينة أندلسية، تعدّ مركزا لجميع بلاد الأندلس، لأنّها تتوسط مدنه، وقد كانت طليطلة عاصمة الأندلس قبل الفتح. انظر: أبو عبد الله الحميري (ت 900هـ): **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، ط2، بيروت، لبنان، 1980، ص393.

داود عليه السلام،[1] إضافة إلى قضية الأقفال المعروفة، التي فتحها لذريق ملك القوط، فكانت إيذانا بفتح المسلمين للأندلس.[2]

وقد انتهى محمود علي مكّي إلى أنّ قصّة الأقفال ما هي إلّا أسطورة تسلّلت إلى المصادر عن طريق الحكايات الشعبية التي كانت سائدة عند قصّاص ومؤرّخي مصر تحديدا، ثمّ قارن بينها وبين بعض الروايات التي تُشبهها حول فتح مصر. ونحن وإن كنّا لا نجزم بصحّة قصة الأقفال ونقِفُ منها موقف الحياد الذي يُغنينا عن إصدار حكم ما، إلا أنّنا في الوقت نفسه لا نوافق علي مكّي فيما ذهب إليه لاحتمال أن تكون هذه الرواية صحيحة، حتّى مع فرض مصريَّتها في الأساس، إذ هذا لا يطعن فيها من حيث الصّحّة، خاصّة وأنّ جيوش فتح المغرب والأندلس لـــمّا كان منطلقها مصر فقد حملت قطعا عددا كبيرا من مسلميها وساكنتها، إضافة إلى كون مصر قاعدة المسلمين في المغرب الإسلامي قبل بناء القيروان.[3]

---

[1] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج2، ص18. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ج4، ص41. محمّد بن جرير الطبري (ت 310هـ): **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1969، ج6، ص481. البلاذري: فتوح البدان، المصدر السابق، ص228. ابن عساكر: المصدر السابق، ج61، ص221.

[2] محمّد بن عبد الله بن الأبّار (ت 658هـ): **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1995، ج1، ص12. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ج4، ص43. شمس الدين أحمد بن خلكان (ت 681هـ): **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1994، ج5، ص327-328. عبد الملك بن حبيب: كتاب التاريخ، المصدر السابق، ص146. حيان بن خلف القرطبي (ت 469هـ): **المقتبس (الجزء الخامس)**، تحقيق: بيدرو شالميتا، المعهد الإسباني العربي للثقافة، دون طبعة، مدريد، إسبانيا، 1979، ص246.

[3] انظر: محمود علي مكّي: "الأساطير والحكايات الشعبية المتعلّقة بفتح الأندلس"، **المعهد المصري للدراسات الإسلامية**، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مجلد 23، 1985، ص ص31-34.

لا يُمكننا ونحن ندرُس العقل الفقهي أن نُغفل وجود هذه الأفكار الدينية والمؤثِّرات الثقافية في الأندلس قُبيل الفتح، خاصَّة ونحنُ نعتقد يقينا أنّ حِقَب التاريخ ليست شرائح[1] مفصولة عن بعضها البعض، وإنّما هي سلسلة طويلة من تفاعل الإنسان مع الزمان والمكان.

لهذا فإنّ وجود هذه المؤثرات يوحي بأنّ مجتمع الأندلس قد عَرفَ أديانَ أهل الكتاب واعتنقها قبل الفتح، وهو بهذا مجتمع منفتح على الفكر الديني، ولا يُستبعد أن تكون الأندلس قبل الفتح قد شهدت جدلا لاهوتيّا بين النصرانية واليهودية، خاصّة وأن المذهب المسيحي الذي اعتنقه القوط كان الآريوسيّة،[2] ولا يخفى على المطَّلع ما عُرف به هذا المذهب من تفرّد في تفسير طبيعة المسيح من بين طوائف النّصرانية،[3] فكان هذا أدعى لبروز جدل عقديٍّ بينه وبين الملل والنحل الأخرى.

وإذا اتجهنا نحو التشريع والقانون في شبه الجزيرة الإيبيرية قبل الفتح فالراجح أنّه كان مسيحيا باعتبار سيطرة القوطِ الغربيين على الحكم في جغرافية الأندلس ولكنّنا لا نجزم بذلك لإمكان أن تكون هناك تشريعات قديمة ظلّت سارية إلى عهد القوط.

أمّا على مستوى الإنتاج العلمي، فجُهدنا البسيط لم يقُدنا إلى تآليف دينية محدّدة – مسيحيّة كانت أو يهوديّة – ظهرت وراجت في شبه الجزيرة الإيبيرية قبل الفتح ولكن ليس بإمكاننا نفي ذلك، ونحن نوقن بأنَّ النصوص التاريخية لا يمكن أن تستوعِب بأيِّ حال من الأحوال حوادث الكون المتعاقبة لحظة بعد لحظة، وأنَّ ما حصلنا عليه من نصوص تاريخية في شتَّى الأزمنة والأمكنة لا يمثِّل إلا جزءا ضئيلا جدّا ممّا لم يصلنا.

---

[1] اقتبسنا لفظة **"شرائح"** من كتاب: جاك لوغوف: **هل يجب حقا تقطيع التاريخ شرائح؟**، تعريب: الهادي التيمومي، هيئة البحرين للثقافة والآثار، ط1، البحرين، 2018.

[2] محمّد عبدة حتاملة: **إيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين**، وزارة الثقافة، دون طبعة، عمان، الأردن، 1996، ص205.

[3] انظر: محمّد أحمد الحاج: **النصرانية من التوحيد إلى التثليث**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 1992، ص ص169-173. ولا نوافق المؤلّف فيما ذهب إليه من كون آريوس كان موحّدا إذ هذه القضية لازالت مثار بحث وجدل بين الباحثين، وإنّما يكفينا من ذلك بيان أنّ المذهب الآريوسي كان يحمل عقائد متفرّدة تعزّز من إمكانية بروز جدل عقديّ بينه وبين المذاهب المسيحية الأخرى أو بينه وبين أديان أهل الكتاب.

كلّ ما سبق وجَدَتهُ طلائع الفتح غِبَّ دخولها الأندلس فاتحة، وهي بصدد إنشاء مجتمع جديد وتشييد حضارة مختلفة، وإرساء نظام تشريعيّ وفقهيّ وأخلاقي فريد، ولكنّها خلال هذا التشييد لا يُمكنها طمسُ كلّ معالم المجتمع القوطيِّ السابق، وإنّما كان لزاما عليها أن تُضيف عليه، متمِّمَة ما به من نقص، ومُصلحة ما به من خلل، ومبقية على ما به من حقّ، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حال إرسائه معالم المجتمع الإسلامي في مكة والمدينة.

ثانيا- الرِّواية والإسناد مكوِّن رئيس لبِنية العقل الفقه الأندلسيّ:

1- تركيبة المجتمع وأثرها في تشكّل العقل الفقهيّ الأندلسيّ:

يذكر صاحب أخبار مجموعة أن طَريفا دخل الأندلس بـــــــ 400 نفر من المسلمين،[1] ثمّ تلاه طارق بن زياد **"في سبعة آلاف من المسلمين جلّهم من البربر والموالي، ليس فيهم من العرب إلّا قليل"**[2]، وذهب الطبري (ت 310هـ) – وتبعه على ذلك ابن الأثير (ت 630هـ) - إلى أنّ جيوش طارق كانوا 12 ألفا،[3] بينما ضعَّف ابن عبد الحكم هذه الرّواية،[4] وأبعد ابن حبيب في ذلك، فذكر أنّ جيوش طارق لم يجاوزوا ألفا وسبعمائة رجل،[5] وقد أردف موسى بن نصير لطارق 5 آلاف رجل، ودخل بعد ذلك ومعه 18 ألفا،[6] أكثرهم من البربر،[7] ليُصبح عدد المسلمين في الأندلس حوالي 30 ألفا أو يزيدون.

---

[1] مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص17.

[2] نفسه.

[3] الطبري: المصدر السابق، ج6، 468. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ج4، ص35. وقد وافقهم في ذلك صاحب كتاب تاريخ الأندلس. انظر: مجهول: **تاريخ الأندلس**، تحقيق: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص153.

[4] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص232.

[5] عبد الملك بن حبيب: كتاب التاريخ، المصدر السابق، ص143.

[6] مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص24.

[7] شمس الدين الذهبي (ت 748هـ): **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1993، ج6، ص256.

هذا ما أفادت به المصادر من عدد الداخلين إلى الأندلس من المسلمين خلال الفتح،[1] ولا يفوتنا أن ننوِّه في هذا المقام إلى أنّ هذه الأعداد – وغيرها – تقديريّة إلى أبعد حدّ، بل يجوز لنا القول أنّها لا تمثّل الحقيقة، وذلك لمبرّرات عدّة، منها: أنّ الفجوة بين الحدث التاريخي – وهو الفتح هنا – وبين تدوين تفاصيل هذا الحدث كبيرة جدا، وهذه الفجوة تجعل من التّأريخ للتفاصيل الدقيقة أمرا صعبا، خصوصا إذا لم تكن الرواية التاريخية منقولة بالسّند من لحظة الحدث إلى لحظة التدوين، وهذا ما لا نجده في روايات الفتح التي أثبتتها المصادر، إذ أكثرها لم يُنقل مباشرة عمّن عاين الفتح، بل كثير منها نُقل شفاها بعد الفتح بمدّة غير يسيرة، ولا يخفى على المؤرخ الحصيف ما تخضع له الروايات الشفهية من تحوير وتعديل بل وتحريف أحيانا.[2]

ومنها أنّ إحصاء جيوش الفتح على فرض انتفاء الملاحظة الأولى أمر تقريبيّ في الواقع، إذ لم تكن الجيوش خلال العصر الوسيط تخضع لنظام إحصاء دقيق كما هو الحال في الجيوش المعاصرة، دع عنك أنّ المرحلة التي نحن بصددها مرحلة فتح، لم تكن فيها السلطة السياسية قد رَست على أرض صلبة بعد، بل كانت في مرحلة إنشاء وتكوين، مع ما تتميّز به الفتوح في المناطق البعيدة عن مركز الخلافة الإسلامية من غلبة الاستنفار العشوائيّ للجيوش من كل مِصر على الإعداد العسكري والتكتيكي المحكم للجنود والمقاتلة.

ومهما يكن فالذي نوقن به أنّ جيوش الفتح كانت بالآلاف من غير تحديد دقيق لأعدادها، كما أن مكوّناتها الإثنيّة متنوّعة وممتدّة امتداد الإسلام مشرقا ومغربا، فمن ضمنها العرب، وهم نواة الإسلام وبهم انتشر بادئ أمره، ولا بد أنّ جيوش الفتح كانت قد حملت مختلف القبائل العربية وبطونها، سواء من الحجاز، أو من الشام، أو حتّى من مصر باعتبارها منطلق المسلمين في فتح بلاد المغرب الإسلامي.

---

[1] جاءت روايات المصادر الأخرى مشابهة لما ذكرناه. انظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ج4، ص35. ابن خلكان: المصدر السابق، ج5، ص320.

[2] رأفت عبد الحميد محمّد: "التاريخ بين الرواية الشفهية والوثيقة التاريخية"، **مركز عيسى الثقافي**، البحرين، مجلد 19، ع38، 2000، ص11. عبد القادر خريسات: "الرواية الشفهية في الكتابة التاريخية"، **مركز عيسى الثقافي**، البحرين، مجلد 18، ع36، 1999، ص14.

كما ضمّت البربر كذلك الذين دخلوا الإسلام أفواجا بعد فتح بلاد المغرب، ومن الأكيد أنّ جزءا كبيرا منهم قد أسهم في فتح الأندلس واستقرّ بعدها هناك. ومن غير المستبعد كذلك أنّ جيوش الفتح قد ضمّت أجناسا أخرى من العجم والفرس وغيرهم، وهذا استنادا إلى أنّ انتشار الإسلام ونفوذه نهاية القرن الأول قد عمّ أقطارا كثيرة مشرقا ومغربا.

إنّ تنوّع التركيبة الاجتماعية للداخلين إلى الأندلس خلال مرحلة الفتح يُحيلنا إلى أمر مهمّ، مفاده أنّ العقل الفقهي الأندلسي في أوائل تشكّله كان يستمدّ مكوّناته وبُناه من المعرفة الفقهية التي قدمت بها هذه الأجناس والأعراق، خاصّة وأنّ المعرفة الفقهية في العالم الإسلامي كانت قد شهدت نشاطا دؤوبا أواخر القرن الأوّل الهجري وبداية الثاني،[1] إذ أن كثيرا من الصحابة وحملة الفقه بعدهم قد انتشروا في الأمصار التي كانت تحت سلطة المسلمين وبثّوا هناك علمهم وفقههم، فتشبّث كلّ مصر بفقه من نزل به من الصحابة،[2] فنجد في الكوفة مثلا اتّجاها فقهيّا يعرف بفقه أهل الرّأي[3]، أسّس له عبد الله بن مسعود، ومن جاء بعده كعلقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن جبير، والقاضي شريح، وغيرهم. وفي مصر كان عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن جاء بعده كيزيد بن أبي حبيب، واللّيث بن سعد وغيرهم. وأمّا في الشام ففيها عبد الرحمن بن غُنم الّذي أرسله عمر بن الخطاب رضي الله عنه لتعليم الناس، ومكحول بن مسلم الهذلي، وأبو إدريس الخولاني، وغيرهم.

أمّا الحجاز موطن الإسلام ومنشأه فقد ساد فيها فقه أهل الحديث، ففي المدينة كان أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ثمّ من أخذ علمهم من التابعين، ولعلّ أشهر فقهاء المدينة ما يُصطلح عليه بالفقهاء السَّبعة، وهم: أبو بكر بن عبد الرحمن (ت 94هـ)،

---

[1] وائل حلّاق: **تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام**، تعريب: أحمد موصللي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص36.

[2] ناصر الغامدي: **المدخل لدراسة الفقه الإسلامي**، دار طيبة الخضراء، ط1، مكة المكرمة، السعودية، 2013، ص171. يوسي الهواري: "المدارس الفقهية في عهد التابعين بين الحديث والرأي"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، مجلد7، ع8، أفريل 2002، ص203-204.

[3] نتحفّظ عن استعمال مصطلحي مدرسة أهل الرأي ومدرسة أهل الحديث بإطلاق، وذلك لمبرّرات عدّة. انظر بعضها في: عبد الحميد الإدريسي: "في نقد مقولة أهل الرأي وأهل الحديث"، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، مجلد 7، ع28، ص ص150-155.

والقاسم بن محمّد (ت 106هـ)، وعروة بن الزبير (ت 94هـ)، وسعيد بن المسيب (ت 94هـ)، وسليمان بن يسار (ت 107هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت 100هـ)، وعبيد الله بن عبد الله (ت 98هـ). وفي مكة برز كذلك فقه عبد الله بن عباس وفقه تلامذته كمولاه عكرمة (ت 105هـ)[1]، وعطاء بن أبي رباح (ت 114هـ)، ومجاهد بن جبر (ت 104هـ) وغيرهم.[2]

لهذا فإنّ الفاتحين وهم من مختلف الأمصار، قد قدِموا إلى الأندلس بكلّ هذا التنوع الفقهيّ، فالحجازيون قدموا بما استقرّ عندهم من اتّجاه فقهي، وأهل الشام قدموا الأندلس بفقه أهل الشام، وأهل مصر قدموا باتجاههم الفقهي البِكر، وقل نفس الأمر في أهل العراق وغيرهم.

ورغم أنّ المذاهب الفقهية لم تكن قد تشكّلت بعد، إلّا أنّنا نكاد نجزم بأنّ هذه البُنى الفقهية قد تسرّبت إلى الأندلس على شكل مرويَّات وأسانيد، ومذاهب يَحكيها الناس بعضهم عن بعض.

2- مرويّات الصّحابة والتّابعين مكوِّن من مكوّنات العقل الفقهيّ الأندلسيّ:

إنّ الحديث صِنوُ للفقه وملازم له، ولا يمكن لأيّ فقيه أن يمارس صنعة الفقه دون أن يؤسِّس له بروايات الحديث أو آثار الصحابة والتابعين، لهذا كانت الروايات والأسانيد التي دخلت الأندلس بعد الفتح وتداولها الفقهاء هناك مُعينا لنا على فهم شيء من مكوّنات

---

[1] نسبه البعض إلى مذهب الصفرية. انظر حول هذه النسبة: لطيفة بشاري: "أبو عبد الله عكرمة المغربي مولى عبد الله بن عباس"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر 2، مجلد 12، ع1، 2011، ص23 وما بعدها.

[2] محمّد يوسف موسى: **محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي**، دار الكتاب العربي، دون طبعة، مصر، 1954، ص ص36-44. أحمد الضويحي: **علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط1، السعودية، 2006، ج1، ص ص115-119. ناصر الغامدي: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص176. تقي الدين المقريزي (ت 845هـ): **مذاهب أهل مصر وعقائدهم**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، مصر، 2016، ص4-5. وانظر كذلك الرّسالة المختصرة التي ألّفها ابن عبد البر في فقهاء الأمصار من الصّحابة والتّابعين: يوسف بن عبد البر (ت 463هـ): **رسالة في تسمية فقهاء الأمصار**، تحقيق: عبد الرحمن العوض، دار رسالة البيان للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص23.

العقل الفقهي الأندلسي، ورغم أنّ علم الحديث حقل معرفيّ منفصل – بادي الرأي – عن علم الفقه، إلّا أنّ التواشج والتكامل بينهما في التشريع والفقه الإسلامي أمر لا نزاع فيه، وذلك لحاجة أحدهما إلى الآخر، ولاستحالة بناء الأحكام والاجتهادات الفقهيّة، دون تأسيسها على النصوص الشرعية من قرآن وحديث.

لهذا تتبَّعنا نصوص الرواة اللّذين دخلوا الأندلس، والمرويّات التي جاؤوا بها إلى الأندلس، محاولين أن نكشف من خلال هذه الروايات عن اتجاههم في الفقه، ومنهجهم في بناء الأحكام الفقهية.

فوجدنا من خلال المصادر والنصوص أنّ شيئا من المرويات والأحاديث كانت قد دخلت الأندلس عن طريق بعض من شهد فتح الأندلس ممّن هو معدود[1] في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في التابعين،[2] كالمُـنيذر الإفريقي[3] وقد اختلفت النّصوص في دخوله الأندلس فاتحا – مع اتّفاقها على كونه من ساكنة إفريقية –، فذهب المقَّري (ت1041هـ)، والبكري (ت487هـ)، وغيرهم معتمدين في ذلك على رواية عبد الملك بن

[1] ما زال التحقّق من صحبة المنيذر الإفريقي يحتاج بحثا.

[2] اختلف الأصوليون في حدّ الصحابي، فذهب كثير منهم إلى أنّه من رأى النبي صلّى الله عليه وسلّم ولو مرّة، ومات مسلما، وذهب آخرون إلى أنّ الصحابي من رأى النبي صلّى الله عليه وسلّم واختصّ به اختصاص المصحوب. أبو الحسن سيد الدين الآمدي (ت 631هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتبة الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1982، ج2، ص92. محمّد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ): **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، سوريا، 1999، ج1، ص188.

[3] انظر حوله: رشيد العفاقي: "لمحة من سيرة المنيذر الإفريقي الصحابي الذي دخل الأندلس"، **مجلة الصفوة**، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ع1، 2013، ص76 وما بعدها. وقد حاول أحدهم إحصاء الصحابة الذين دخلوا بلاد الغرب الإسلامي في بحث مستقل. انظر: عبد الهادي حميتو: "الصحابة الكرام في المغرب بين الحقيقة التاريخية والموروث الشعبي"، **ندوة الصحابة الكرام في تراث المغاربة والأندلسيين**، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، 2010، ص29.

حبيب (ت 238هـ)،[1] إلى كون المنيذر قد دخل الأندلس فعلا، بينما تردّد ابن عبد الملك في الجزم بصحّة هذه الرواية.[2]

ومهما كان فإن المصادر التي اطّلعنا عليها لا تُورد إلّا حديثا واحدا رواه المنيذر الإفريقي[3] عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **{مَن قالَ رَضيتُ باللهِ ربًّا، وبالإسلامِ دِينا، وبمحمّد نبيًّا، فأنا الزّعيم له، فلآخُذَنَّ بيَده فلأُدخلنَّهُ الجنَّة}**[4]، ولكنّ هذا لا يعني أنّ المنيذر لم يروِ طوال حياته إلّا حديثا واحدا، بل قد تكون له مرويّات أخرى لم تصلنا، سواء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة لكونه صحابيا كما ذكرت رواية ابن حبيب، أو عن باقي الصحابة، خاصّة وأنّ التابعيَّ أبو عبد الرحمن الحُبلي كان قد روى عنه،[5] وهذا ما يوحي إلى أنّ المنيذر كان مقصِدا للرواية والأثر، وأنّ الآثار التي حملها والرّواة الذين أخذوا منه أكبر عددا ممّا ذكرته نصوص المصادر.

---

[1] يبدو أنّ أغلب المؤرّخين كانوا عالة على ابن حبيب في هذه الرّواية، وذلك راجع إلى أنّ ابن حبيب يُعتبر من أوّائل من كتبوا في فتح الأندلس وتاريخها. شهاب الدين أحمد المقّري (ت 1041هـ): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1968، ج1، ص ص277-279. أبو عبيد البكري (ت 487هـ): **المسالك والممالك**، تحقيق: أدريان فان ليوفن، أندري فيري، دار الغرب الإسلامي، دون طبعة، تونس، 1992، ج2، ص899. عبد الرحمن بن يونس المصري (ت 347هـ): **تاريخ ابن يونس الصدفي**، اعتنى به: عبد الفتاح فتحي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ج1، ص486.

[2] أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي (ت 703هـ): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق: إحسان عباس وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2012، ج5، ص284.

[3] يؤكّد المقّري أن المنيذر لم يحفظ له إلّا هذا الحديث. انظر: شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص6.

[4] أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت 463هـ): **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص1485. عزّ الدين ابن الأثير (ت 630): **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ج5، ص280. سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360هـ): **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، بيروت، لبنان، 1983، ج20، ص355. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص279. البكري: المصدر السابق، ج2، ص899.

[5] ابن عبد البر: الاستيعاب، المصدر السابق، ص1485. ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة، المصدر السابق، ج5، ص284. ابن الأثير: أسد الغابة، المصدر السابق، ج5، ص280.

وليس لدينا معلومات كافية عن طبيعة المرويّات التي حملها المنيذر ولا نستطيع الاستدلال على الاتّجاه الفقهي الذي كان متأثّرا به، لهذا ليس بوسعنا أن نقول إلّا أن المنيذر كان يروي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصر وإفريقيّة والأندلس، مع التّنبيه على أنّه لم يكن من المكثرين في الرواية، ولا من المشتهرين بالفَتوى من الصحابة، إلا أنّنا ضمنّاه بحثنا لكونه وُسم بالصُّحبة، ولا يُمكننا تَجاوزه أثناء البحث من غير دليل أو قرينة قويّة تدلُّ على عدم صُحبته.

أما التَّابعون[1] الذين دخلوا الأندلس فلم تستوعبهم النّصوص،[2] وقد صرّح ابن حبيب بأنّ ما عُرف منهم نحو العشرين،[3] وبما أنّ المصادر قد ذكرت طرفا منهم، فسنحاول استقصاءهم مركّزين على مرويّاتهم عن الصّحابة، وأسانيدهم، والرواة عنهم، مع شيء من منظوراتهم الفقهيّة من خلال نصوص المصادر ما وجدنا إلى ذلك سبيلا.

[1] التابعيّ هو من لقي الصحابيّ مؤمنا ومات على ذلك. انظر: صبحي إبراهيم الصالح: **علوم الحديث ومصطلحه – عرض ودراسة**، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، لبنان، 1984، ص357. أحمد عبد اللطيف الجاوي الشافعي: **حاشية النفحات على شرح الورقات**، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2013، ص249.

[2] أفرد ابن بشكوال (ت 578هـ) كتابا في ذلك سماه: **"التنبيه والتعيين لمن دخل الأندلس من التابعين"**، أشار إليه المقري، ولم نقع على الكتاب للأسف مطبوعا، بل ولا مخطوطا بعد أن بحثنا في فهارس المخطوطات المتاحة، ونظنّ الكتاب مفقودا والله أعلم. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص64.

[3] نقلها عنه: الضبّي: المصدر السابق، ص10. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص288. وقد تتبّعت كتاب طبقات الفقهاء لابن حبيب فلم أجد فيه النصّ المنقول، وقد يكون النص السابق في كتب أخرى لابن حبيب لم نصل إليها.

فنبدأ بمحمّد بن أوس بن ثابت الأنصاري،[1] وقد عُدَّ ممّن روى عن الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه،[2] مع ما عُرف عنه من تولّي إمارة بحر إفريقية ومشاركته في جيش موسى بن نصير الّذي دخل المغرب والأندلس،[3] إضافة إلى أنّه كان **"من أهل الدِّين والفضل، معروفا بالفقه"**[4]، وتومئ عبارة الحميدي – على ما فيها من انفراد[5] – إلى أنّ محمّد بن أوس كان مشتغلا بالفقه وهذا يعني في نظرنا أمرين: إمّا أنّه كان مفتيا يجتهد في إنزال الأحكام على الوقائع بما تحصَّل عنده من فهم نصوص الشَّارع وأحاديث النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وإمّا أنّه كان عالما بفتاوى الصّحابة والتّابعين في المسائل الفقهية المعيَّنة، وكان يُفتي الناس بها قاصدا بذلك رفع اللّبس عن العامَّة.

ولا تُفيدنا عبارة الحميدي (ت 488هـ) الغامضة في الجزم بطبيعة اشتغال محمّد بن أوس الفقهي، لهذا نقف من هذه القضية موقف الحياد،[6] ونتجاوزها إلى اشتغال محمّد بن أوس برواية الحديث إذ تذكر جملة من المصادر – والنصوص فيها ذات أصل مشترك فيما

---

[1] رفض ابن عبد الملك المراكشي اعتبار محمّد بن أوس بن ثابت من الأندلسيين، من دون أن يقدّم حجّة على ذلك، إلّا ما قد يكون من أن محمّد بن أوس لم يستوطن الأندلس طوال حياته، إلّا أننا نذهب خلاف ذلك، ونعتقد بإمكانيّة نسبة هذا التابعيّ إلى المغرب والأندلس كونه قد شارك في جيش موسى بن نصير.

ولـــمّا كانت تفاصيل حياة هذه الشخصية لم تصلنا كلّها، فلا بدّ أن نتحفّظ من إصدار حكم قاطع حول نسبته إلى رقعة جغرافية بعينها. انظر: ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة، المصدر السابق، ج5، ص163-164.

[2] أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي (ت 488هـ): **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2008، ص26. الضبّي: المصدر السابق، ص10.

[3] نفسه، ص70.

[4] نفسه، ص70.

[5] لا يجب أن يخفى علينا أنّ الحميدي كان قد كتب أجزاء كثيرة من كتابه الجذوة من حفظه، كما صرح بنفسه في مقدمته، ولهذا قد تكون بعض عباراته غير دقيقة، دع عنك الفجوة التي بينه وبين زمن الحدث الذي نحن بصدده. انظر: نفسه، ص21-22.

[6] نؤكّد على قاعدة منهجية في البحث التاريخي، وهي أنّ المؤرخ لا يلزمه إصدار حكم أو ترجيح قول في كلّ حادثة أو قضية تاريخية، بل قد يكون الحكم الموضوعي في بعض القضايا التاريخية هو الحياد وذلك لأسباب عدّة، منها غياب النصوص أو شحّها بما لا يفي برصد الحدث من عدّة زوايا، ومنها غموض النّصوص – إذا سلّمنا بتوفّرها – والتباسها بل وتناقضها أحيانا.

يبدو – إلى أنّ الحارث بن يزيد، ومحمّد بن عبد الرحمن بن ثوبان، كانا قد رويا الحديث عن محمّد بن أوس،[1] وقد بحثنا في عدد كبير من دواوين السُّنة والآثار عن أيّ مرويّات محفوظة عن محمّد بن أوس فلم نجد إلى ذلك سبيلا، ولكنّنا أثناء البحث لاحظنا أن أخا لمحمّد بن أوس، يُدعى شدّادا كان صاحب رواية للحديث، وأبوهما أوس بن ثابت كان كذلك،[2] وهذا ما يجعلنا نذهب إلى أنّ محمّد بن أوس كان قد حصّل جزءا من مروياته عن أبيه وأخيه شدَّاد، إضافة إلى ما يكون قد حصّله من رُواة عصره، إمّا في الحجاز أو في محطّة الشام ومصر والتي يكون قطعا قد اجتازها في طريقه إلى المغرب ومنها إلى الأندلس.

أمّا عن ضبط محمّد بن أوس لمرويّاته وقوّته في حفظ الحديث، فهذا أمر لم نظفر بشيء منه في المصادر التي مكّننا الوقت والجهد من قراءتها، ولا نستطيع إزَاء ذلك إصدار حكم قاطع بخصوص إتقانه في صنعة الحديث، إلا أنَّنا نذكِّر بأنّ العهد الّذي نحن بصدده لم تكن فيه قواعد علم الحديث بين الرّواة والعلماء قد استوت بعد،[3] وإنَّما كان في الغالب عهد رواية وجمع لنصوص السُّنة وآثار الصحابة.

---

[1] ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص283. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج7، ص238. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص194. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص70. الضبّي: المصدر السابق، ص62.

[2] انظر بعض مروياتهما في: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ): **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ج9، ص153. سعيد بن منصور (ت 277هـ): **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، الدار السلفية، ط1، الهند، 1982، ج1، ص83. سلميان بن أحمد الطبراني (ت 360هـ): **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1984، ج3، ص230. أبو القاسم الطبراني: المعجم الكبير، المصدر السابق، ج1، ص231. أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت241هـ): **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ج28، ص334.

[3] نقصد بذلك تفاصيل علم المصطلح والعلل، وإلّا فعموم قواعد الجرح والتّعديل والشّروط الواجبة في رواية الحديث كانت حاضرة ومعمولا بها بين العلماء منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم. انظر في قوانين الرّواية على عهد الصحابة: نور الدين عتر: **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1979، ص51 وما بعدها.

ومن التَّابعين الذين لوحظ دخولهم الأندلس حنش بن عبد الله الصّنعاني (ت 100هـ)،[1] نسبة إلى صنعاء الشام، وقد ذكر ابن الفرضي في ترجمته أنّه كان مع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم غزا بلاد المغرب مع رُويفع بن ثابت، وغزا الأندلس كذلك مع موسى بن نصير،[2] ثم أورد رواية تفيد بأنّ حنشا كان ممّن أسّس جامع سرقسطة[3] وتوفّي بها،[4] واحتجّ لروايته السابقة برواية أخرى لأبي محمّد الثغري قال فيها: **"رأيتُ قبرَ حنش بسرقسطة، وقبره بها عند باب اليهود بغربيّ المدينة معروف إلى اليوم"**[5]، وزاد المقّري أن قبره عند أهل سرقسطة مشهور، ويقصدونه تبرّكا به.[6]

تُفيدنا المصادر بأنّ حنش بن عبد الله كانت له روايات عن جمع كبير من الصحابة،[7] منهم: عليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبي هُريرة، وأبي سعيد الخدري،[8] وأبي

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص26. أبو القاسم السهيلي (ت 581هـ): **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ج7، ص106. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ج13، ص125. الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص33. البكري: المصدر السابق، ج2، ص899.

[2] أبو الوليد عبد الله بن الفرضي (ت 403هـ): **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ج1، ص183-184.

[3] **سرقسطة:** مدينة تقع في شرق الأندلس، كبيرة المساحة، تعرف عند الأندلسيين بالمدينة البيضاء. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص317.

[4] وتابعه الحميدي على هذه الرواية، انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص293.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص186.

[6] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص278.

[7] إسماعيل بن كثير (ت 744هـ): **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ج12، ص663.

[8] انظر رواية له عن أبي سعيد الخدري في: عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597هـ): **جامع المسانيد**، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ج3، ص119.

الدرداء، وفُضالة بن عبيد، ورويفع بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص،[1] وعبد الله بن مسعود،[2] وأمّ أيمن زوجة زيد بن حارثة رضي الله عنه.[3]

وقد حفظت لنا دواوين السُّنة وكتب التاريخ شيئا من مرويّات حنش بن عبد الله عن الصدر الأول من الصحابة، نذكر بعضها ونحيل إلى بعضها في الهامش خشية الإطالة والإطناب.

فهذا ابن عبد الحكم يسوق لنا رواية حنش بن عبد الله الصّنعاني عن ابن عبّاس[4] قائلا: **"حدّثنا عثمان بن صالح، حدّثنا ابن لهيعة، عن عيّاش بن عباس القتباني، عن حنش بن**

---

[1] الضبّي: المصدر السابق، ص10-278. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص26-293. محمّد بن إسماعيل البخاري (ت 256ه): **التاريخ الكبير**، تحقيق: محمّد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية، دون طبعة، حيدر آباد، الهند، دون تاريخ نشر، ج3، ص99. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص6. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج6، ص339. عبد الواحد المراكشي (ق 7ه): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: صلاح الدين الهواري، لمكتبة العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص20. عبد الملك بن محمّد بن الكردبوس (ت بعد 575ه): **الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، تحقيق: صالح بن عبد الله الغامدي، الجامعة الإسلامية، ط1، السعودية، 2008، ص1014. ابن عساكر: المصدر السابق، ج15، ص307-314. عمر بن أحمد ابن العديم (ت 660ه): **بغية الطلب في تاريخ حلب**، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ج6، ص2983. أبو بكر عبد الله بن محمّد المالكي (ت 453ه): **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية**، تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1994، ج1، ص121. ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة، المصدر السابق، ج5، ص163.

[2] وجدنا رواية له عن عبد الله بن مسعود في: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852ه): **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر، ج1، ص66. جلال الدين السيوطي (ت 911ه): **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، صلاح الدين بن عويضة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ج1، ص225.

[3] انظر روايته عنها في: محمد بن يزيد ابن ماجة (ت 273ه): **سنن ابن ماجة**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر، ج2، ص1107.

[4] انظر روايات أخرى له عن ابن عبّاس في: شمس الدين الذهبي (ت 748ه): **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق: مصطفى عجيب، دار الوطن، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ج1، ص19. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852ه): **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ج6، ص215. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي

عبد الله الصّنعاني، عن عبد الله بن عبّاس، قال: كان لنوح عليه السّلام أربعة من الولد: سام بن نوح، ويافث بن نوح، ويحطون بن نوح..."[1] إلى آخر الرواية.

وساق في موضع آخر رواية حنش بن عبد الله عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه،[2] جاء فيها: {**...عن يزيد بن أبي حبيب، قال: أخبرني أبو مرزوق التجيبي، عن حنش بن عبد الله، عن فضالة بن عبيد، قال: دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بشراب فقال له بعضنا: ألم تكن صائما يا رسول الله؟ قال: بلى، ولكنّي قِئت...** }[3].

أما عن رويفع بن ثابت فقد ورد في صحيح ابن حبّان (ت 354هـ) أن حنش الصنعاني روى عنه[4] حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في قوله يوم خيبر: {**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقينّ ماءه ولد غيره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذنّ دابّة من المغانم فيركبها حتّى إذا أعجفها ردّها في المغانم، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من المغانم حتّى إذا أخلقه ردّه في المغانم**}[5].

(ت 807هـ): **غاية المقصد في زوائد المسند**، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ج1، ص118.

[1] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص27.

[2] انظر روايات أخرى له عن فضالة بن عبيد في: إسماعيل بن كثير (ت 744هـ): **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**، تحقيق: عبد الملك الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1998، ج2، ص766. مجد الدين ابن الأثير (ت 606هـ): **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دون طبعة، دون مكان نشر، 1969، ج1، ص555. أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي (ت 488هـ): **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، ط2، بيروت، لبنان، 2002، ج3، ص523.

[3] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص308.

[4] انظر روايات أخرى لحنش عن رويفع بن ثابت في: ناصر الدين الألباني: **صحيح سنن أبي داود**، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2002، ج6، ص371. ابن الجوزي: جامع المسانيد، المصدر السابق، ج2، ص457.

[5] محمّد بن حبان (ت 354هـ): **صحيح ابن حبان**، تحقيق: محمّد علي سنومز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ج3، ص495.

ويبدو من خلال مرويات حنش الصنعاني أنَّها لا تنتظم في اتّجاه فقهي محدّد ولا مسلك استنباط أو اجتهاد معيّن، بل هي من قبيل الآثار والسّنن التي كان يتناقلها أهل الرواية والسماع بعضهم عن بعض.

على أنّ من هذه الروايات – عند التحقيق – ما كان يشي بتثبيت وبيان بعض القضايا الهامّة في فقه الجهاد وضوابطه لدى المسلمين، كروايته السابقة عن رويفع حول حرمة الانتفاع من المغانم قبل تقسيمها،[1] ويبدو أنّ قصّة هذه الرواية كانت في بلاد المغرب عند فتح مدينة جربة حسب ما ورد في رواية مكمّلة في مسند ابن أبي شيبة (ت 235هـ)، بعبارة: "**غزونا مع رويفع بن ثابت الأنصاري، نحو المغرب، ففتحنا قرية يقال لها: جربة...**"[2].

ورواية أخرى في قضيّة مقاربة، تكشف لنا عن تعفّف حنش الصنعاني وتوجّسه من مقارفة الحرام، بل وسؤاله لمن هو فوقه في العلم حول مسائل الحلال والحرام، منها سؤاله لفضالة بن عبيد رضي الله عنه أثناء غزوة كان فيها رفيقا له، يرويها قائلا: "**... كنّا مع فضالة بن عبيد في البحر فصارت لي ولأصحابي قلادة فيها تبر ولؤلؤ أو جوهر، فقالوا: اشترها منا نقاربك، فقلت: حتّى أسأل فضالة بن عبيد فأتيت فضالة فسألته فقال فضالة: إنّي اشتريت قلادة يوم خيبر فيها تبر وجوهر بسبعة أو بتسعة دنانير فسألت رسول الله صلّى الله عليه وسلم فقال لي: فصّلها انزع الجوهر واشتر التبر بالتبر مثلا بمثل**".[3]

---

[1] انظرها بألفاظ مقاربة للرواية السابقة في: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ): **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ج3، ص487.

[2] عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت 235هـ): **مسند بن أبي شيبة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997، ج2، ص245.

[3] أحمد بن عمرو البزار (ت 292هـ): **مسند البزار**، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2009، ج9، ص210. ولهذه الرواية أخرى مقاربة في صحيح مسلم انظرها: مسلم بن الحجاج (ت 261هـ): **صحيح مسلم**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر، ج3، ص1213.

لهذا لا نستغرب الرواية التي يسوقها المقري وغيره من أنّ كلّ الناس غلّوا من الغنائم يوم فتح الأندلس إلّا أربعة، كان حنش بن عبد الله الصنعاني في مقدمتهم،[1] كما نستريح إلى صحّة ما أورده ابن الفرضي (ت 403هـ) وغيره من أنّ حنشا كان أوّل من ولي عشور إفريقية في الإسلام،[2] ومردّ ذلك فيما يظهر لنا إلى تعفّفه وأمانته، دع عنك ما كان معه من علم ومرويات عن كبار الصحابة، خصوصا مروياته عن فضالة بن عبيد التي تبدو في أغلبها متعلّقة بالمعاملات المالية وأحكامها،[3] وهذا أدعى لتقلّده ولاية الأموال والعشور التي تستلزم معرفة صاحبها بفقه المال ومسائله الدقيقة.

وقد حفظت لنا بعض النصوص ما نُسب إلى حنش الصنعاني من زهده وشدّة عبادته،[4] منها **"أنّه كان إذا فرغ من عشائه وحوائجه وأراد الصلاة من الليل، أوقد المصابيح، وقرّب إناء فيه ماء، فكان إذا وجد النعاس استنشق الماء، وإذا تعايا في آية نظر في المصحف"**[5]، وكان **" كثير الصّدقة لا يردُّ سائلا، وإذا استطعمه السائل على باب داره لم يزل يصيح بأهله: أطعموا السّائل، أطعموا السائل، حتّى يُطعم"**[6].

---

[1] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص287. ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص237. ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة، المصدر السابق، ج5، ص114.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص184. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص295. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص7. عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597هـ): **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ج7، ص58. ابن عساكر: المصدر السابق، ج15، ص312. الضبّي: المصدر السابق، ص280.

[3] زيادة على الرواية السابقة عن فضالة بن عبيد، انظر رواية أخرى في: أبو داود: المصدر السابق، ج5، ص241.

[4] قال المالكي أنّ لحنش الصنعاني بإفريقية **"آثار ومقامات"**. أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص121. وهذا يؤكّد لنا أنّ ما أوردته المصادر حول هذه الشخصية شحيح جدّا، وأنّ ما ظفرنا به من خلال المصادر قليل بالنسبة إلى ما ضاع من نصوص أو لم ينشر من مصادر. وانظر بعض هذه الكرامات فيما أورده ابن الفرضي عند ترجمته لحنش، وكذا فيما ذكره ابن عبد الحكم. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص ص183-186. ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص237.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص184. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص7.

[6] أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص122.

مع ما ورد عند المقري من أنّ حنشا في الأندلس أذّن في غير وقت الأذان، **"فقال له أحد أصحابه في ذلك، فقال إنّ هذه الدعوة لا تنقطع من هذه البقعة إلى أن تقوم السّاعة..."**[1]، إلا أنّ الغيب كشف خلاف ذلك ما جعل المقري يذهب إلى أنّ الرواية موضوعة أو مؤوَّلة حسب تعبيره.[2]

أمّا الرواة عن حنش الصنعاني، فنجد منهم: ابنه روح، والحارث بن يزيد، وسلامان بن عمر، وعامر بن يحيى، وسيّار بن عبد الرحمن، وقيس بن الحجاج، وربيعة بن سليمان، وعبد الله بن هبيرة، وخالد بن أبي عمران، وجلاح أبو كثير المصري،[3] وغيرهم كثير.[4]

ولا يمكننا الاستدلال على ضبط حنش لمرويّاته وجودتها في موازين علم الحديث والمصطلح، إلّا من خلال أقوال أئمّة الجرح والتعديل فيه، وقد وجدنا أنّ كثيرا من أئمة هذا الفنّ قد أثنوا على حفظه ووثّقوه، كقول العجلي (ت261ه): **"حنش مصري تابعيّ ثقة"**[5]، وقول ابن أبي حاتم الرازي (ت 277ه) إمام الجرح والتعديل: **"حنش الصنعاني... صالح"**[6]،

---

[1] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص7.

[2] نفسه.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص184. ابن العديم: المصدر السابق، ج6، ص2983. عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي (ت 327ه): **الجرح والتعديل**، دون محقق، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1952، ج2، ص551. ج3، ص497. شمس الدين الذهبي (ت 748ه): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، لبنان، 1985، ج4، ص493. أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص122. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج7، ص390. شمس الدين سبط ابن الجوزي (ت 654): **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، تحقيق: محمّد بركات وآخرون، دار الرسالة، ط1، دمشق، سوريا، 2013، ج10، ص225.

[4] سيكون من الحشو والإطناب الترجمة لكلّ شخصية وردت في هذا البحث، لهذا سنضرب عن الترجمة لبعض الشخصيات التي لا نرى لها علاقة مباشرة أو تأثيرا مباشرا على الأفكار الأساسية في البحث، وهذا ما سنسير عليه فيما تبقّى من هذه الدراسة بحول الله.

[5] أحمد بن عبد الله العجلي (ت 261ه): **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1985، ج1، ص327.

[6] ابن أبي حاتم الرازي: المصدر السابق، ج3، ص291.

وقول أبي زرعة (ت 264هـ): **"حنش بن عبد الله الصنعانيّ... ثقة"**[1]، و لم نجد من خلال ما أُتيح لنا من مدوّنات من تكلّم في حفظ حنش أو أمانته في نقل الحديث.

أمّا الاتّجاه الفقهي الذي كان حنش آخذا به، فالنصوص لم تسعفنا لكشفه ولا لتحليله، إلّا أنّ القدر المقطوع به عندنا من ذهنيّة حنش الصنعاني الفقيه، أنّها لا تندّ عمّا ذكرناه سابقا من اعتماد فقهاء القرن الأول وبداية الثاني اعتمادا كلّيا على الرواية والأثر، لهذا يبدو لنا من روايات حنش أنّه لم يكن يقدّم اجتهاداته – إذا سلمنا بأنّه كان مجتهدا – على فتاوى شيوخه من الصّحابة كفضالة بن عبيد، في مسائل الأموال والمعاملات، ورويفع بن ثابت في مسائل فقه الجهاد والغزو، وإنّما كان يسوقها للاحتجاج بها، وأنّها كانت عنده – نقول ذلك بتحفّظ شديد – بمنزلة مقاربة لحجيّة النّصوص الشرعية من قرآن وسنّة صحيحة، وأنّها كانت عنده صالحة للاحتجاج وبناء الأحكام الشرعية، والإفتاء بها.

ويتميّز حنش فيما كشفت عنه المصادر بكونه فاعلا وشاهدا في بعض القضايا والعقود السياسية، إذ يذكر ابن الفرضي أنّ حنش بن عبد الله الصنعاني وعليّ بن رباح كانا من الشّهود على معاهدة بنبلونة[2]،[3] وهي معاهدة سياسيّة بين المسلمين والنصارى فيما يبدو.

كما لوحظت له إسهامات حضاريّة واجتماعيّة كذلك، منها بناءه لجامع سرقسطة، وتحديده الدقيق لقبلة مسجدي إلبيرة وقرطبة.[4]

ومن التّابعين الذين دخلوا الأندلس عليّ بن رباح (ت 114 هـ)، ينسب إلى مصر، وثبت في المصادر أنّه دخل الأندلس،[5] روى عن جمع من الصحابة، منهم: المستورد بن

[1] ابن أبي حاتم الرازي: المصدر السابق، ج3، ص291.

[2] **بنبلونة:** مدينة أندلسية بينها وبين سرقسطة 150 ميلا. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص104.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص183-404.

[4] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص8. الصفدي: المصدر السابق، ج13، ص125.

[5] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص288. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص288-404.

شدّاد،[1] وعمرو بن العاص، وأبو هريرة، وعلقمة بن عامر،[2] وفضالة بن عبيد،[3] ومعاوية بن أبي سفيان، وأبي قتادة، وابن عبّاس، ومسلمة بن مخلد، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة رضي الله عنها.[4]

ونجد مرويّاته عنهم في مدوّنات السُّنة، منها روايته عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه عن عمر بن الخطّاب فيها: **"... عن عليّ بن رباح عن عقبة بن عامر حدّثه أنّه قدم على عمر بفتح دمشق قال وعليَّ خُفَّان فقال لي عمر كم لك يا عقبة منذ لم تترع خفّيك فتذكّرت من الجمعة إلى الجمعة فقلت منذ ثمانية أيّام قال أحسنت وأصبت السُّنة"**[5].

ومنها أثره عن عمرو بن العاص في مصر وقد رواه ابنه قائلا: **"سمعت أبي يقول: سمعت عمرو بن العاص، يخطب الناس بمصر يقول: ما أبعد هديكم من هدي نبيّكم صلّى الله عليه وسلّم، أمّا هو فكان أزهد النّاس في الدنيا، وأمّا أنتم أرغب النّاس فيها".**[6]

ومنها أيضا روايات أخرى كثيرة عمّا ذكرناهم من الصحابة لا تسعنا صفحات البحث المحدودة لاستيفاء ذكرها، لهذا نحيل على بعضها لمن رام الاستزادة،[7] أمّا الرواة عن

---

[1] ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج1، ص470.

[2] يوسف بن عبد البر (ت 463هـ): **التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دون طبعة، المغرب، 1967، ج12، ص126. ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص307. البكري: المصدر السابق، ج2، ص899.

[3] أبو محمّد علي بن حزم (ت 456هـ): **المحلى بالآثار**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ج7، ص440.

[4] ابن عساكر: المصدر السابق، ج41، ص474. أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص119.

[5] ضياء الدين المقدسي (ت 643هـ): **المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، ط3، بيروت، لبنان، 2000، ج1، ص362-363. وانظر روايات أخرى عنه في: أبو بكر البيهقي: شعب الإيمان، المصدر السابق، ج2، ص99.

[6] أبو بكر البيهقي: شعب الإيمان، المصدر السابق، ج13، ص114.

[7] انظر بعض مرويّاته عن الصحابة في: أحمد بن حنبل: المصدر السابق، ج39، ص364. عبد الله بن وهب (ت 197هـ): **الجامع في الحديث**، تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير، دار ابن الجوزي، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص83. مسلم بن الحجاج: المصدر السابق، ج3، ص1213. الطبراني: المعجم الكبير، المصدر السابق، ج1، ص56. ج2، ص144.

عليّ بن رباح: فابنه موسى، والحارث بن يزيد الحضرمي، ويزيد بن أبي حبيب، وابن رزين اللخمي، ويزيد بن محمّد القرشي.[1]

أمّا منزلته في رواية الحديث، وضبطه له، فقد وثّقه أرباب الفنّ وأساطينه، كقول اللّيث بن سعد (ت 175هـ) في طبقاته: **"... وكان ثقة، وقد روى عن عمرو بن العاص وغيره"**[2]، وسُئل أحمد بن حنبل عنه فقال: **"ما علمت إلّا خيرا"**[3].

وممّا يوحي باعتناء عليّ بن رباح الشّديد برواية الحديث ومراجعة محفوظه منه، قصّة أوردها ابن الفرضي عن الحارث بن يزيد الحضرمي تلميذ عليّ، قال فيها: **"... دخلتُ على عليّ بن رباح، وهو في الشمس، وعنده جارية – لا أعلم إلّا أنه قال: عِلجة – وهو يقول: قال عمرو بن العاص، قال فلان، قال فلان. قلت له: تُحدّث هذه بهذه الأحاديث. فقال: ليست هي بي، إنّما أستذكر حديثي"**[4].

أمّا عن فقهه فلم نجد في المصادر ما يرفع اللّبس، إلّا إشارة للمالكي (ت 478هـ) فيها أنّ أهل القيروان كانوا ينتفعون بعلمه أثناء مُقامه عندهم ويتفقّهون على يديه.[5]

حتّى الروايات والآثار التي رواها عليّ بن رباح لم نلمس فيها ذهنيّة فقهية ماثلة، أو اتّجاها محددا في التفقّه، وإنّما كانت مروياته على نهج من سبقه، معبّرة عن خصوصيّات العقل الفقهي خلال القرن الأول وبدايات الثاني، والتي سنكشف عنها نهاية هذا الفصل لنتجنّب العجلة في الحكم من جهة، ولتكون نتائج الدّراسة في موضعها اللّائق من البحث من جهة أخرى.

---

[1] ابن عساكر: المصدر السابق، ج41، ص474.

[2] أبو عبد الله محمد بن سعد (ت 230هـ): **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1990، ج7، ص354.

[3] ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، المصدر السابق، ج6، ص186.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص405.

[5] أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص119.

ومنهم كذلك المكنّى بأبي عبد الرحمن الحُبلي (ت 100هـ)، واسمه عبد الله بن يزيد، معدود في تابعي مصر،[1] يروي عن عدد من الصّحابة منهم: أبو أيّوب الأنصاري، وعبد الله بن عمرو بن العاص،[2] وعقبة بن عامر، وفضالة بن عبيد،[3] وعمرو بن العاص،[4] والمستورد بن شدّاد القرشي،[5] وأبي عبد الرحمن القيني،[6] وأبي فاطمة الأزدي،[7] وأبي ذرّ الغفاري،[8] والمنيذر الإفريقي،[9] وعمارة بن شبيب السّبائي وهو مذكور في الصّحابة.[10]

[1] أبو بكر بن القوطية (ت 367هـ): **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط2، مصر، 1989، ص55. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص288.

[2] ابن عبد البر: التمهيد، المصدر السابق، ج24، ص404. يوسف بن عبد البر (ت 463هـ): **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ج14، ص12. محمّد بن أبي بكر ابن المواق (ت 642هـ): **بغية النقاد النقلة**، تحقيق: محمّد خرشافي، مكتبة أضواء السلف، ط1، الرياض، السعودية، 2004، ج2، ص195. ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص284. المطهر بن طاهر المقدسي (ت 355هـ): **البدء والتاريخ**، دون محقق، دون طبعة، بورسعيد، مصر، دون تاريخ نشر، ج1، ص147. يعقوب بن سفيان الفسوي (ت 277هـ): **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1981، ج2، ص514. يوسف بن عبد البر (ت 463هـ): **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية، ط1، الرياض، السعودية، 1985، ج2، ص793-794.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس المصدر السابق، ج1، ص289.

[4] يوسف بن عبد البر (ت 463هـ): **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط1، السعودية، 1994، ص9.

[5] ابن عبد البر: التمهيد، المصدر السابق، ج24، ص259. ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص290. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج1، ص470.

[6] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص327.

[7] نفسه، ص342.

[8] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج6، ص534.

[9] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص279.

[10] ابن عبد البر: الاستيعاب، المصدر السابق، ص1143.

وقد أورد المالكي في رياض النّفوس طرفا من مرويّات أبي عبد الرحمن الحبلي،[1] وأوردت دواوين السُّنة جملة كبيرة منها،[2] كما وثّقه علماء الجرح والتّعديل وأثنوا على حفظه، فقال عنه ابن حبّان: **"أبو عبد الرحمن الحُبلي عبد الله بن يزيد من الأثبات في الرّوايات إذا لم يكن دونه إلّا الثقات"**[3]، وقال عنه الذّهبي: **"كان رجلا صالحا فاضلا"**[4]، وقال عنه أيضا في موضع آخر: **"وثّقه ابن معين وغيره"**[5].

إلّا أنّ بعض مصادر تاريخ بلاد المغرب قد أوردت بعض الرّوايات الغريبة ونسبت سندها إلى أبي عبد الرّحمن الحبلي، منها ما أورده ابن أبي العرب (ت 333هـ) في طبقات علماء إفريقيّة قائلا: **{...وحدّثني فرات بن محمّد قال حدّثنا عبد الله بن أبي حسّان اليحصبي عن عبد الرحمن بن زياد عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عُمر أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: ليأتيّن أُناس من أمّتي من إفريقيّة يوم القيامة وجوههم أفضل نورا من نور القمر ليلة البدر}**[6].

وقال أيضا: **{وحدّثني حبيب صاحب مظالم سحنون بن سعيد وأحد بن داود وعيسى بن مسكين قالوا حدّثنا سحنون ... عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال بعث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سريّة فقفلوا فذكروا لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم شدّة برد أصابهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن إفريقية أشد بردا وأعظم أجرا}**[7].

---

[1] أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص ص99-102.

[2] أبو بكر البيهقي: شعب الإيمان، المصدر السابق، ج3، ص378. أبو داود: المصدر السابق، ج1، ص104. محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت 311هـ): **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط3، سوريا، 2003، ج1، ص391. أحمد بن علي الموصلي (ت 307هـ): **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق، سوريا، 1984، ج3، ص51. أبو بكر البزار: المصدر السابق، ج6، ص414.

[3] محمّد بن حبان (ت 354هـ): **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، المنصورة، مصر، 1991، ص196.

[4] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج2، ص1205.

[5] نفسه، ج6، ص533.

[6] محمّد بن أحمد بن تميم التميمي (ت 333هـ): **طبقات علماء إفريقية**، دون محقق، دار الكتاب اللبناني، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص1.

[7] أبو العرب التميمي: طبقات علماء إفريقية، المصدر السابق، ص3.

ومنها ما أورده المالكي في رياضه، قال: {**وعن أبي عبد الرّحمن الحُبلي قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ينقطع الجهاد من البلدان كلّها فلا يبقى إلّا بموضع من الغرب يقال له إفريقيّة... }**[1].

وممّا دفع بنا إلى القول بغرابة الروايات الآنفة: غيابها عن أمّهات دواوين السُّنة والآثار، خاصّة تلك التي أسهبت في ذكر روايات أبي عبد الرحمن، وأقرانه، وغيابها عن هذه المدونات يضعها عندنا موضع تهمة، خاصّة وأنها ليست روايات تاريخية يُتساهل فيها، وإنّما هي أحاديث تُنسب إلى صاحب الشريعة صلّى الله عليه وسلّم، فكان هذا أدعى لتمحيصها، ومنها كذلك أنّ غالب هذه الروايات متعلّق بفضائل بلاد المغرب وأهله، ولا يخفى على ما في مبحث فضائل البلدان – وفضائل بلاد المغرب خصوصا – من روايات غثّة، غير منضبطة، لهذا لا نستريح إلّى صحة الروايات السابقة، وندع الحكم الفصل فيها لأصحاب التخصّص في علم الحديث والأسانيد.

روى عن أبي عبد الرحمن الحُبلي جمع من الناس، ذكرت المصادر منهم: عقبة بن مسلم،[2] وعبد الله بن هبيرة،[3] وعيّاش بن عبّاس، وقيس بن الحجاج، وشرحبيل بن شريك،[4] وحميد بن هانئ المصري،[5] وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي،[6] وعامر بن يحيى المصري،[7] وعمرو بن شراحيل المعافري.[8]

---

[1] أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص6.

[2] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج7، ص425.

[3] أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص101.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس المصدر السابق، ج1، ص289. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج6، ص534.

[5] خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت 578هـ): **شيوخ عبد الله بن وهب**، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص73.

[6] ابن بشكوال: شيوخ عبد الله بن وهب، المصدر السابق، ص169.

[7] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج7، ص390.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص413.

وربّما لكثرة مرويّات أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصّحابة، وسعة علمه، أرسله عمر بن عبد العزيز مع بعض الفقهاء إلى إفريقية ليفقّهوا أهلها، حتّى أنّ الحبلي ابتنى بها مسجدا،[1] وقيل أنّه توفي بها.[2]

من التّابعين كذلك زيد بن قاصد السكسكي[3] المصري، حضر فتح الأندلس، وكان ممّن روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص،[4] أورد له الفسوي (ت 277هـ) حديثا عن عمر جاء فيه: **{حدثنا أبو عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ثنا زيد بن قاصد السكسكي ... قال: سألت عبد الله عن الصيام في السّفر، فقال: نعم كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يصوم ويفطر، فأنا أصوم وأفطر}**[5].

[1] أبو العرب التميمي: طبقات علماء إفريقية، المصدر السابق، ص20-21.

[2] ذكر أبو العرب أنّه توفّي بإفريقية، بينما ذكر المقّري أنّ أهل الأندلس يعتقدون أنّه توفّي بقرطبة ودفن بها، وقبره هناك يُتبّرك به، ولكّننا لا نجزم بشيء حول هذا لغياب النّصوص الواضحة في هذه القضيّة. انظر أبو العرب التميمي: طبقات علماء إفريقية، المصدر السابق، ص21. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص9.

[3] وجدناه عند ابن أبي العرب وعند الطبراني وأساطين علم الحديث كالبخاري وابن أبي حاتم الرازي باسم: يزيد بن قاسط السكسكي، وعند عبد الواحد المراكشي باسم: ابن قسيط، والله أعلم أيّ الأسماء أصحّ وإن كنّا نرجح ما وجدناه عند علماء الحديث، وذلك لدقّتهم المعهودة في ضبط أسماء الرجال. انظر: الطبراني: المعجم الكبير، المصدر السابق، ج13، ص 324. البخاري: التاريخ الكبير، المصدر السابق، ج8، ص354. ابن أبي حاتم الرازي: المصدر السابق، ج9، ص284. عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص20. أبو العرب التميمي: طبقات علماء إفريقية، المصدر السابق، ص23.

[4] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص26-317. الضبّي: المصدر السابق، ص10. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص288.

[5] الفسوي: المصدر السابق، ج2، ص526.

ومنهم أيضا حبّان بن أبي جبلة (ت 125هـ)، غزا الأندلس مع موسى بن نصير،[1] وكان ممّن أرسله عمر بن عبد العزيز لتعليم أهل إفريقيّة، روى عن جملة من الصحابة،[2] منهم عمرو بن العاص،[3] وعبد الله بن عبّاس،[4] وعبد الله بن عمرو[5]، وأبي ذرّ الغفاري، وأبي الدّرداء، وأبي قتادة،[6] رضي الله عنهم جميعا.[7]

[1] لم نغفل عن كون موسى بن نصير من التابعين أيضا، وأنّه من الرواة عن تميم الداري، ولكنّ شهرته في النصوص التاريخية والمصادر كقائد عسكري في جيوش الفتح، غطّت عن كونه من أصحاب العلم والرواية. انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص26. ابن خلكان: المصدر السابق، ج5، ص318. الضبّي: المصدر السابق، ص10. شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج1، ص286. عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص20. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج6، ص485.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص180-181. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج8، ص71. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج1، ص104.

[3] انظر بعض مروياته عنه في: أحمد بن علي الموصلي: المصدر السابق، ج13، ص331. أبو بشر الدولابي (ت 310هـ): **الكنى والأسماء**، تحقيق: نظر محمّد الفريابي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ج2، ص636. أبو القاسم الطبراني: مسند الشاميين، المصدر السابق، ج3، ص405. محمد بن عبد الله الحاكم (ت 405هـ): **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1990، ج3، ص515.

[4] انظر في ذلك: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ): **السنن الكبرى**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، لبنان، 2003، ج1، ص548. وقد أورد الذهبي عبارة عن أحمد بن حنبل يشكّك فيها في سماع حبّان لعبد الله بن عباس. انظرها في: الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج8، ص71.

[5] انظر رواياته عنه في: محمّد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ): **الأدب المفرد**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، ط3، بيروت، لبنان، 1989، ص187. سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360هـ): **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون تاريخ نشر، ج7، ص350.

[6] أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص112.

[7] انظر في ذلك: عبد الله بن المبارك (ت 181هـ): **الزهد والرقائق**، تحقيق: حبيب مصطفى الأعظمي، دار الكتب العلمية، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر، ص88. محمد بن وضّاح القرطبي (ت 286هـ): **البدع والنهي عنها**، تحيق: محمّد أحمد دهمان، دار الصفا، ط1، القاهرة، مصر، 1990، ص68.

وروى عنه جماعة أيضا منهم عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وأبو شيبة عبد الرحمن بن يحيى الصّدفي، وعبيد الله بن زحر، وغيرهم.[1]

ومن التّابعين كذلك عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي (ت 114هـ)، ظفرنا برواية يتيمة له عن عبد الله بن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه،[2] ولي الأندلس بعد الفتح وتوفّي حوالي سنة 115 هـ في معركة ضد النصارى اصطلح عليها فيما بعد بمعركة بلاط الشهداء.[3]

ومنهم أيضا بكرُ بن سوادة الجذامي (ت 128هـ) – وإن كان دخوله الأندلس لم يثبت عندنا برواية قاطعة –وقد كان فقيها، وروى عن بعض الصّحابة، من أمثال: سهل بن سعد السّاعدي، وسفيان بن وهب الخولاني، وأبي ثور الفهمي،[4] وعبد الله بن عمر،[5] وقيس

---

[1] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص9. أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص111.

[2] الضبّي: المصدر السابق، ص10. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص342. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص394-395. عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص20. وانظر تفاصيل مرويّاته عن ابن عمر في: أبو داود: المصدر السابق، ج5، ص517. ابن ماجة: المصدر السابق، ج2، ص1121. أحمد بن حنبل: المصدر السابق، ج8، ص405.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص343. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص395. وانظر في أخبار معركة بلاط الشهداء: عبد الحميد السامرائي: "معركة بلاط الشهداء بوابة الحضارة العربية الإسلامية لأوروبا"، **مجلة التربية والتعليم**، جامعة الموصل، العراق، مجلد 15، ع4، 2008، ص10 وما بعدها. شوقي أبو خليل: **بلاط الشهداء بقيادة عبد الرحمن الغافقي**، دار الفكر المعاصر، ط2، دمشق، سوريا، 1970، ص31 وما بعدها.

[4] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج8، ص73. ابن الجوزي: المنتظم، المصدر السابق، ج7، ص267. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص255.

[5] ابن عبد البر: التمهيد، المصدر السابق، ج10، ص213. ابن عبد البر: الاستذكار، المصدر السابق، ج1، ص528. عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ج2، ص122. شمس الدين الذهبي (ت 748هـ): **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: محمّد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ج1، ص128.

بن سعد،[1] وأبي أمية الجمحي،[2] وغيرهم كثير.[3] روى عن بكر بن سوادة بعض الأعلام، نذكر منهم: عمرو بن الحارث، واللّيث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وغيرهم.[4]

كان بكرُ بن سوادة ضمن بعثة الفقهاء الذين أرسلهم الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى بلاد المغرب، وقد ذكرت بعض النّصوص – متردّدة في ذلك – أنّه توفي غرقا في مجاز الأندلس سنة 128هـ،[5] بما يوحي أنّه كان يَرِد الأندلس، وربّما كان جوازه الوحيد إلى الأندلس، إلّا أنّ هذه النّصوص الملتبسة لا تفيدنا في القطع بأنّه دخل الأندلس فعلا أو أنّه نشر علمه ومروياته فيها، خصوصا وأنّ الروايات فيما يبدو نقلت من مصدر مشترك، من غير بسط قول أو إيراد روايات معضّدة، لهذا نتوقّف في الحكم على هذه القضية، وإن كنا نميل إلى عدم دقّة من قال بأنّه قد توفّي في طريقه إلى الأندلس.

ونزيد إلى ما سبق جزيّ بن عبد العزيز، أخو الخليفة عمر بن عبد العزيز، لم نلحظ له في مصنّفات الحديث روايات محفوظة عن الصّحابة، بل إنّنا لم نجد له إلّا رواية واحدة عن

---

[1] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص303.

[2] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج8، ص48. ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، المصدر السابق، ص622.

[3] كاد ابن الأبّار أن يستوفي ذكرهم جميعا. انظر: ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص177.

[4] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج8، ص48. الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج5، ص250. أبو محمّد الطيب بن عبد الله بامخرمة (ت 947هـ): **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، تحقيق: بوجمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ج2، ص97.

[5] انظر هذه النصوص في: الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص255. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج1، ص71. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص177. الضبّي: المصدر السابق، ص248. بامخرمة: المصدر السابق، ج2، ص97. أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص112.

أخيه زبان بن عبد العزيز،[1] ووجدنا نقلا عن الدارقطني يفيد بأنّه روى سؤالات معاوية بن صالح الحضرمي،[2] كما زادت بعض المصادر أنّه قد روى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن.[3]

إضافة إلى عبد الرحمن بن شماسة (ت 101هـ)، الذي كان يروي عن أبي ذرّ الغفاري،[4] وعائشة،[5] وعمرو بن العاص،[6] وعقبة بن عامر الجهني،[7] وزيد بن ثابت،[8] وعبد الله بن عمرو،[9] وعوف بن مالك،[10] وغيرهم من الصّحابة رضوان الله عنهم جميعا.[11]

[1] أبو بكر البيهقي: السنن الكبرى، المصدر السابق، ج10، ص184.

[2] محمد بن الحسين السلمي (ت 412هـ): **سؤالات السلمي للدارقطني**، تحقيق: مجموعة باحثين، مكتبة الملك فهد، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص151.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص159. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص271-272. الضبّي: المصدر السابق، ص262.

[4] علي بن بلبان الفارسي (ت 739هـ): **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1988، ج15، ص68.

[5] أحمد بن حنبل: المصدر السابق، ج41، ص170. مسلم بن الحجاج: المصدر السابق، ج3، ص1458.

[6] محمّد بن إسحاق بن منده (ت 395هـ): **الإيمان لابن منده**، تحقيق: علي بن محمّد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1986، ج1، ص420.

[7] أبو بكر البيهقي: شعب الإيمان، المصدر السابق، ج7، ص504.

[8] نفسه، ج4، ص8.

[9] أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت 327هـ): **اعتلال القلوب**، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ج2، ص356.

[10] أبو جعفر أحمد الطحاوي (ت 321هـ): **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمّد زهري النجار وآخرون، عالم الكتب، ط1، المملكة العربية السعودية، 1994، ج4، ص295.

[11] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص61.

ومعهم كذلك عبد الجبار بن أبي سلمة، من ذريّة الصّحابي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، لم نجد عنه في النّصوص إلّا أنّه كان فقيها ودخل الأندلس مع موسى بن نصير، واستقرّ بباجة[1] وبطليوس[2].[3]

ومنهم عيّاش بن شراحيل، كان من ولاة البحر زمن بني أمية، دخل الأندلس مع موسى بن نصير، وكان على شرطته، يروي عن سعيد بن المسيب ومعاوية بن حديج، ولم نجد حوله في المصادر إلّا هذا.[4]

ومنهم أيضا المغيرة بن أبي بردة، دخل الأندلس مع موسى بن نصير، ويعدّ من الرواة عن الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه،[5] وسفيان بن وهب،[6] وقد روى له الإمام مالك في موطّأه حديثا واحدا.[7]

[1] **باجة الأندلس:** من أقدم المدن في الأندلس، سمّاها يوليوس قيصر بهذا الاسم، وتعني الصلح. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص75.

[2] **بطليوس:** مدينة أندلسية من إقليم ماردة، بناها عبد الرحمن بن مروان الجليقي، ينسب لها كثير من أهل العلم، من أمثال أبو محمّد عبد الله بن السيد البطليوسي، وأبو الوليد هشام بن يحيى البطليوسي وغيرهم. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص93. البكري: المصدر السابق، ج2، ص906.

[3] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص64. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج3، ص101.

[4] ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة، المصدر السابق، ج5، ص113. الضبّي: المصدر السابق، ص432. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص472. أبو عبد الرحمن السلمي: المصدر السابق، ص234. الفسوي: المصدر السابق، ج3، ص338.

[5] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص10.

[6] ابن كثير: جامع المسانيد، المصدر السابق، ج3، ص13.

[7] مالك بن أنس (ت 179ه): **موطّأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم**، تحقيق: السيد محمّد بن علوي المالكي، منشورات المجمع الثقافي، ط1، أبو ظبي، الإمارات، 2004، ج1، ص219.

ومنهم عياض بن عقبة، دخل الأندلس مع موسى بن نصير ونسب إلى العبادة والزهد، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص،[1] روى عنه أخوه أبو عبيدة، وإسحاق بن أبي مروة، ويزيد بن أبي حبيب.[2]

ومنهم نعيم بن عبد الرحمن بن الصحابي معاوية بن حديج، دخل الأندلس مجاهدا، وقتله الروم بها سنة 103هـ، روى عن والده[3] معاوية بن حديج رضي الله عنه.[4]

ومنهم رزيق بن حكيم، انفرد المقّري بذكره، وعدّه ممّن دخل الأندلس، إلّا أنّنا لم نجد له في مصادر أخرى أي تفاصيل عن شيوخه أو مروياته وأسانيده.[5]

ونختم التابعين الذين دخلوا الأندلس بحَيْوَة بن رجاء التّميمي، دخل الأندلس مع موسى بن نصير، و لم تورد النصوص التي طالتها أيدينا تفاصيل أخرى عن أسانيده وشيوخه، أو عن نشاطه الفقهي في الأندلس والمغرب.[6]

إنّ الملاحظ من تراجم التابعين الداخلين لبلاد الأندلس أنّ كثيرا منهم – إن لم نقل بالغلبة – كانوا من أهل مصر[7] أو كانوا قد طلبوا العلم فيها على الأقلّ، وهذا له أثر ملاحظ

---

[1] انظر: الطبراني: المعجم الكبير، المصدر السابق، ج13، ص413. أبو عبد الله الحكيم الترمذي (ت 320هـ): **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: توفيق محمّد تكلة، دار النوادر، ط1، سوريا، 2010، ج6، ص446. الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج12، ص584.

[2] ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة، المصدر السابق، ج5، ص114. أبو بكر المالكي: المصدر السابق، ج1، ص132-133. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج4، ص34. عبد الرحمن بن محمّد الدباغ (ت 699هـ): **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق: عبد المجيد لخيالي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ج1، ص175.

[3] ظفرنا برواية واحدة في: أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ): **السنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار النداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1991، ج5، ص50.

[4] الضبّي: المصدر السابق، ص478. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص217. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص531.

[5] شهاب الدين المقّري: المصدر السابق، ج3، ص57.

[6] نفسه، ج3، ص10. البكري: المصدر السابق، ج2، ص899.

[7] لا ننفي الحضور الملموس للعنصر الشاميّ، وغلبته فيما بعد على العنصر المصري في توجيه الفقه الأندلسي، ولكنّنا قدمنا المصري لأنّه كان أسبق وألصق بمسيرة الفتح الأولى، مع ما ضمّه من أعداد لا يستهان بها من التابعين.

في موارد الفقه الأندلسيّ التي كانت في بواكيره الأولى مصريّة بامتياز، حيث دخلت مرويّات المصريين بكثرة إلى الأندلس واشتهرت مرويّات شيوخهم فيها، واستمرّ ذلك إلى ما بعد تمكُّن المذهب المالكي، ونفسّر هذا التواشج بكون مصر قاعدة فتح بلاد الغرب الإسلامي، كما نبّهنا من قبل، وبكونها أيضا محطّة لا بدّ منها لداخل الأندلس من المشرق، كما أنّ فاتحي الأندلس والمغرب كانوا في أغلبهم من ساكنة مصر أو المقيمين فيها على الأقلّ، وهذا يؤثّر في غلبة العنصر المصري على المجتمع الأندلسي، وبهذا يدفع إلى انحيازه في العلم والفقه إلى ما عهده من شيوخ بلده، وإن كان هذا الانحياز لا يبدو قويّا خلال عهود الفتح الأولى.

ثالثا: خَصائصُ الفقه الأندلسيّ الباكِر من خلال نُصوص الفقه والقضاء:

إذا ما رمنا استجلاء سمات الفقه الأندلسي وخصائصه خلال سنيّ الفتح الأولى، فلا مناص من اللجوء إلى نصوص الفقه والقضاء – على شحّها وقلّتها – التي احتفظت بها مصادر تاريخ الغرب الإسلامي.

1- نصوص الفقه المبكِّرة ودلالاتها على بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ:

من بين النصوص التي نوردها في هذا أنّ موسى بن نصير بقي في الأندلس بعد فتحها من أواخر سنة 93هـ إلى بداية سنة 95 هـ **"مجاهدا، وجامعا للأموال، ومرتّبا للأمور..."**[1]، وأنّه بعد أن خلّف ابنه عبد العزيز على ولاية الأندلس ترك معه **"من العساكر ووجوه القبائل من يقوم بحماية البلاد، وسدّ الثغور، وجهاد العدو..."**[2].

ويحيلنا هذا إلى اهتمام موسى بن نصير عموما بالأمصار حديثة الفتح، من حيث حسن إدارتها، وتثبيت معاني الإسلام فيها، ورغم أن النصَّين السابقين ليس فيهما ما يشير إلى شيء من اهتمام موسى بتفقيه أهل الأندلس أو بتعليمهم شرائع الإسلام، إلّا أن نص ابن عذاري حول سياسة موسى في بلاد المغرب، والذي جاء فيه: **"... ولمّا حمل أبو مدرك زرعة بن أبي مدرك رهائن المصامدة، جمعهم موسى مع رهائن البربر الذين أخذهم إلى إفريقيّة والمغرب، وكانوا على طنجة، وجعل عليهم مولاه طارقا، ودخل بهم جزيرة الأندلس، وترك**

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص24. ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص238.
[2] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص25.

موسى بن نصير سبعة عشر رجلا من العرب، يعلّمونهم القرآن وشرائع الإسلام..."[1]، يجعلنا نعتقد بشيء من الثّقة أنّ موسى بن نصير قد ترك بعض من يعلّم شرائع الإسلام وفقه الدين لأهل الأندلس بعد فتحها، كما فعل في بلاد المغرب، على فرض أنّ سياسته في الفتح لم تتّغير.

ونعضُد موقفنا هذا بما نجده عند ابن عبد الحكم من أنّ موسى بن نصير كان قد كلّف مدنيّا يُدعى عيسى بن عبد الله الطويل بغنائم الأندلس، وهذا ينبّئنا بحرص موسى بن نصير على تولية أهل الفقه والمعرفة على شؤون إمارة الأندلس،[2] وهو الرّأي الذي أخذ به ابن عبد الملك المراكشي أثناء حديثه عن ترجمة عيسى بن عبد الله الطويل.[3]

2- ملامح العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال نصوص القضاء:

أمر آخر ننبّه عليه وهو أنّ الأندلس بعيد فتحها لم تكن مستقلّة في الحكم عن الدولة الأموية في المشرق، لهذا كان ولاة الأندلس تارة يُعيَّنون من والي القيروان وتارة من الخليفة في المشرق مباشرة،[4] وحتى القضاة كانوا في أحيان كثيرة يُعيَّنون من المشرق،[5] وهذا مؤشّر قويّ على أنّ الحركة الفقهية في الأندلس لم تستقلّ بذاتها بعد الفتح مباشرة، بل ظلّت في تبعية إلى الخلافة في المشرق من حيث نظام القضاء ومذهب القاضي الرسمي، وتوجّه الدولة – والقضاة أيضا – في النوازل والأقضية الفقهية والعقدية وحتى السياسية إلى غاية تأسيس الإمارة الأموية.

---

[1] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص70.

[2] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص239. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص434. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج4، ص3.

[3] ابن عبد الملك المراكشي: المصدر السابق، ج5، ص116.

[4] عبد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ): **العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 1988، ج4، ص153. ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص76. مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص29.

[5] حول خطّة القضاء في الأندلس انظر: محمّد عبد الوهاب خلاف: **تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري**، المؤسسة العربية الحديثة، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر، ص25 وما بعدها.

ومن شواهد ذلك في النّصوص ما ورد من أنّ الخليفة عمر بن عبد العزيز ولّى السّمح بن مالك الخولاني على الأندلس **"وأمره أن يحمل الناس على طريق الحق، ولا يعدل بهم عن منهج الرّفق، وأن يُخمس ما غلب عليه من أرضها وعقارها، ويكتب إليه بصفة الأندلس وأنهارها..."**[1]، وبعد مدّة ورد كتاب آخر من الخليفة للسّمح يأمره فيه **"ببناء القنطرة بصخرة السّور، وبناء السّور باللبن، ويأمره بإخراج خمس قرطبة..."**[2].

ومن ذلك أيضا توليته للقاضي يحيى بن يزيد التجيبي على الأندلس، وقد استمرّ على قضائها إلى ما بعد تولّي عبد الرحمن الداخل حكم الأندلس.[3]

وثّمة قضاة آخرون كان قد عيّنهم ولاة الأندلس، وبعضهم لم تكشف لنا النصوص عن جهة توليتهم.

ومن قضاة الأندلس قبل انتشار المذاهب بها: عنترة بن فلاح، وكان تقيّا ورعا،[4] ومهاجر بن نوفل القرشي، وقد بلغ من عدل هذا القاضي وورعه وحسن سيرته أنّ الناس كانت تتحاكم عنده في الخصومات، فلا يزال يخوّفهم ويذكّرهم بالله حتّى ينصرف المتخاصمون عنه وقد تعاطوا الحقوق بينهم.[5]

ومنهم أيضا معاوية بن صالح الحضرمي (ت 158هـ)، من أهل الشام،[6] دخل الأندلس قبل إمارة عبد الرحمن بن معاوية، ويعدّ **"من جلّة أهل العلم ورواة الحديث"**[7]

---

[1] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج2، ص33. مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص30.

[2] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج2، ص33.

[3] الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج8، ص246. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج9، ص336. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص245. محمّد بن حارث الخشني (ت 361هـ): **قضاة قرطبة وعلماء إفريقية**، تحقيق: علي عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1994، ص28-29. مجهول: أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص87.

[4] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص27.

[5] نفسه.

[6] انظر بحث ماريبال فييرو حول هذه الشخصية في:

Maribel Fierro: **"Mu'awiya b. Salih al-Hadrami al-Himsi: historia y leyenda"**, in Estudios Onomástico-bibliográficos de al-Andalus I, ed. M. Marín, Madrid, Espagna, 1988, pp281-241.

[7] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص30.

وسنأتي لذكر فقهه لاحقا، ومنهم عمر بن شراحيل كان يتنافس القضاء مع معاوية بن صالح،[1] وعبد الرحمن بن طريف اليحصبي، الذي ولّاه عبد الرحمن بن معاوية (ت 172هـ) القضاء لما علمه فيه من **"صلاح وصلابة وورع"**[2]، ومنهم كذلك حسان بن يسار الهذلي،[3] والقاضي مهدي بن مسلم، وقد عيّنه والي الأندلس عقبة بن الحجاج السلولي (ت 123هـ)، لمـّـــــا خبره من دينه وعلمه وورعه،[4] ويكشف لنا عهد عقبة بن الحجاج لمهدي بن مسلم عند تنصيبه قاضيا في نصّ نفيس ما نستطيع أن نستدلّ به على سير القضاء في الأندلس قبل انتشار المذاهب الفقهية بها، ويمكننا من خلاله أن نتصوّر شيئا من اتّجاه الأندلس في الفقه، ومنحاها في القضاء والإفتاء، لهذا ننقل نصّ العهد كاملا – على طوله – باعتباره نصّا مركزيّا في فهم جزء من بنية العقل الفقهي الأندلسي بعيد الفتح.

جاء عند الخشني (ت 361هـ) ما يلي: **"هذا ما عهد به عقبة بن الحجاج، إلى مهدي بن مسلم، حين ولّاه القضاء، عهد إليه بتقوى الله وإيثار طاعته واتّباع مرضاته في سرّ أمره وعلانيته، مراقبا له، مستشعرا لخشية الله، معتصما بحبله المتين وعروته الوثقى موفيّا بعهده متوكّلا عليه، واثقا به، متّقيا منه: فإنّ الله مع الّذين اتّقوا والّذين هم محسنون.**

وأمره أن يتّخذ كتاب الله وسنة نبيه محمّد صلّى الله عليه وسلّم إماما يهتدي بنورهما وعلما يعشو إليهما، وسراجا يستضيئ بهما، فإنّ فيهما هدى من كلّ ضلالة وكشفا لكلّ جهالة، وتفصيلا لكلّ مشكل، وإبانة لكلّ شبهة، وبرهانا ساطعا، ووكيلا شافيا، ومنارا عاليا، وشفاء لما في القلوب وهدى ورحمة للمؤمنين.

وأمره أن يعلم أنّه لم يختره لمصالح العباد والبلاد، وتولية القضاء الذي رفع الله قدره وأعلى ذكره وشرّف أمره إلّا لفضل القضاء عند الله جلّ جلاله، لما فيه من حياة الدين

---

[1] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص37-38.

[2] نفسه، ص39.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص172.

[4] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص21. أبو الحسن البناهي (ت 792هـ): **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، دون محقق، دار الآفاق الجديدة، ط5، بيروت، لبنان، 1983، ص42. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص203.

وإقامة حقوق المسلمين وإجراء الحدود مجاريها على من وجبت عليه، وإعطاء الحقوق من وجبت له...[1]

وأمره أن يواسي بين الخصوم بنظره واستفهامه ولطفه ولحظه واستماعه وأن يفهم من كلّ أحد حجّته وما يدلي به، ويتأنّى بكلّ عييّ اللّسان ناقص البيان. فإنّ في استقصاء الحجّة ما يكون به لحقّ الله تعالى عليه قاضيا، وللواجب فيه راغبا، فقد يكون بعض الخصوم ألحن بحجته وأبلغ في منطقه، وأسرع في بلوغ المطلب، وألطف حيلة في المذهب، وأذكى ذكاء، وأحضر جوابا، من بعض: وإن كان غير الصّواب مرماه، وخلاف الحقّ منهاه...

وأمره أن يكون ووزراؤه وأهل مشورته، والمُعينون له على أمر دنياه وآخرته: أهل العلم والفقه، والدين والأمانة: ممّن قبله، وأن يكاتب من كان في مثل هذه الحال المرضيّة ممّن في غير ناحيته، ويقابل آراء بعضهم ببعض، ويجهد نفسه في إصابة الحق فإنّ الله جلّ ثناؤه يقول في كتابه النّاطق على لسان نبيّه الصّادق محمّد عليه السلام {وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكّل على الله}. وبأن يكون حُجّابه وأعوانه ومن يستظهر به على ما هو بسبيله: أهل الطّهارة والعفاف والطلب لأنفسهم، والبعد من الدّنس. فإنّ أفعالهم منسوبة إليه، ومنوطة لديه، فإذا أصلح ذلك: لم يلحقه عيب، و لم يعلق به رين إن شاء الله[2]...

وأمره أن يسمع من الشهود شهاداتهم على حقها وصدقها، ويستقصيها حتّى لا يبقى عليه شيء منها، ومن المزكّين تزكيتهم، ويكثر البحث والفحص عن أمورهم أجمعين، ويسأل عنهم أهل الصّلاح والدين، والأمانة والثّقة والرِّعة: ممّن يعرفهم ويبطن أحوالهم، ولا يعجّل إمضاء حكم حتّى يستقصي حجج الخصوم وبيناتهم ... ويضرب لهم الآجال، ويوسّع فيها عليهم حتّى تتجلّى له حقائق أمورهم وتنكشف له أغطيتها، فإذا أتى عليها علما وأيقنها إيقانا، لم يؤخّره الحكم بعد اتّضاحه وظهوره وثبوته عنده من يشاوره من فقهائه.

وأمره أن يطالع بكتبه في الحوادث التي يحتاج فيها إلى المؤامرات فيما أشكل عليه واستغلق له، واحتاج إليه في النّوازل – إبراهيم بن حرب القاضي – ليردّ عليه منه، ما يعمل

[1] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص22.

[2] نفسه، ص23.

به ويمتثله، ويقتصر عليه، ويصير إليه، لتكون موارد أموره ومصادرهم مبتدأة فواتحها بالتّسديد، مقرونة خواتمها بالتّأييد إن شاء الله.[1]

هذا عهدي إليك وأمري إيّاك وإسنادي إليك ما أسندت وتفويضي إليك ما فوّضت، فإن تعمل به مؤثرا لرضا الله وطاعته قائما بالحسبة مؤدّيا حقّ الأمانة يكن حجّة بين يديك، وظهيرا لك، وإن لم تعمل به يكن حجّة عليك، وأنا أسأل الله أن يُعينك ويقويّك ويرشدك ويوفّقك، ويسدّدك إنّه خير موفق ومعين. وصلّى الله على محمّد."[2]

يفضي بنا تحليل ما في هذا النصّ المسهب إلى الحكم على حقبة ما قبل تشكل المذاهب ودخولها إلى الأندلس بأنّ الفقه والقضاء فيها كان قائما بالأساس على نصوص الكتاب والسّنة ومرويّات الصحابة ومذاهبهم في مسائل الفقه، وفي أحيان قليلة جدا كان قائما على بعض فتاوى فقهاء الأمصار وعلمائها.

لهذا لم تتقيّد الفتوى الأندلسية فيما يبدو بمذهب محدّد، نظرا لأنّ المذاهب الفقهية لم تكن قد اكتمل بناؤها بعد، أو لم تتمّ قواعدها وأسسها ومنطلقاتها الفقهية في سياق محدّد، خاصّة وأنّ أساطينها كانوا على قيد الحياة، وبعضهم لم ينل العلم والشهرة الكافية بعد، زد على ذلك أنّهم لم يقصدوا إلى تأسيس مذهب فقهيّ مستقلّ أصلا، وإنما تشكّلت هذه المذاهب بعد وفاتهم وعلى يد طلبتهم والرواة عنهم.[3]

وتؤكّد عبارة "**... وأمره أن يكون ووزراؤه وأهل مشورته، والمعينون له على أمر دنياه وآخرته: أهل العلم والفقه، والدين والأمانة: ممّن قبله، وأن يكاتب من كان في مثل هذه الحال المرضيّة ممّن في غير ناحيته، ويقابل آراء بعضهم ببعض، ويجهد نفسه في إصابة الحقّ...**" ما ذهبنا إليه، فهي تؤكّد أنّ شروط تقلّد القضاء والفتيا لم تكن تزيد على العلم

[1] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص24.

[2] نفسه، ص25.

[3] عقد ابن القيم الجوزية مبحثا حول نهي الأئمة الأربعة عن تقليدهم، وساق في ذلك نصوصا وروايات كثيرة عنهم، تثبت ما ذهبنا إليه. انظر: محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت 751هـ): **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 2003، ج3، ص469.

والفقه، والاجتهاد في تنزيل الحكم الشرعي على الواقعة المعيّنة، وتحصيل أقوال أهل العلم في المسائل، ثم مقارنتها بموازين الشريعة.

ويبدو من المبالغة تعميم ما في هذا النص على كلّ العهد التي نحاول بحثه، إلّا أنّنا معذورون في ذلك بشحِّ النصوص، وقلّتها، وضياع أصول كثيرة كانت قد تُعيننا على فهم بنية الفقه في الأندلس على وجه أكمل وأشمل.

هذا على مستوى القضاء والفتيا، أما على مستوى الاتّجاهات الفقهية التي دخلت مع الفقهاء فالأمر مختلف نوعا ما، إذ نجد بعض الفقهاء ربما تأثّروا بطريقة فقهية محّددة، لا يمكن أن نطلق عليها مذهبا، ولكنّها تعبِّر إمّا عن اجتهادات خاصّة بهم، لبلوغهم رتبة الاجتهاد، وإمّا عن تأثرهم بطريقة معينة في الفقه، مما يصطلح عليه في تلك الحقبة بـــــــــ "فقه الأمصار".

فهذا معاوية بن صالح الحمصي الحضرمي مثلا، إمام أهل الشام، من أئمّة الفقه والحديث، نافس الإمام مالك بن أنس في بعض رجاله، وروى عنه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، واللّيث بن سعد، وعبد الرحمن بن مهدي، وزيد بن الحباب، وغيرهم.[1] دخل الأندلس بعد المائة فاستوطن إشبيلية ثم ولي القضاء بقرطبة بعد أن ولّاه عبد الرحمن بن

[1] انظر بعض من روى عنه في: الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج9، ص621. ابن حزم: المحلى بالآثار، المصدر السابق، ج4، ص96. أبو زرعة عبد الرحمن زرعة الدمشقي (ت 281هـ): **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دون طبعة، دمشق، سوريا، 1996، ص399. أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي (ت 463هـ): **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ج9، ص447.

معاوية،[1] و لم يبدو عليه انتحال مذهب معيّن في الفقه، إلّا ما روي عنه في إباحة آلات الطرب، حتى أن بعض المحدّثين خاصمه لذلك وامتنع عن الرواية له.[2]

ونجد كذلك في زمرة معاوية بن صالح، يحيى بن مضر القيسي (ت 189هـ)، عالم قرطبة، أصله من الشام، سمع عن بعض كبار الفقهاء والمحدّثين، كسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وروى عنه مالك بن أنس رواية الطلح المنضود، وكذا روى عنه عبد الله بن وهب (ت 197هـ) ويحيى بن يحيى اللّيثي (ت 234هـ).

كان يحيى بن مضر صاحب رأي وفقه، و لم يُؤثر عنه التزامه بمذهب معيّن، بل عرف بمعارضة الأمراء، حتى أنّه صُلب في فتنة الربض، هو وكثير من فقهاء قرطبة.[3]

ونجد أيضا مصعب بن عمران، دخل الأندلس في عهد الإمام عبد الرحمن بن معاوية، وكان قد روى عن الأوزاعي وغيره من أهل الشام، كما روى عن المدنيين أيضا، تولّى قضاء الأندلس،[4] وعرف بأنّه: **"كان لا يقلّد مذهبا، ويقضي بما رآه صوابا..."**[5].

يفيدنا استقلال معاوية بن صالح في بعض المسائل الفقهية – إن صحّ الحكم على موقفه من آلات الطرب بذلك –، وعدم التزام يحيى بن مضر ومصعب بن عمران بمذهب

---

[1] محمّد بن حارث الخشني (ت 361هـ): **أخبار الفقهاء والمحدثين**، تحقيق: ماريا لويس آبيلا، لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، دون طبعة، مدريد، إسبانيا، 1991، ص185. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص501. أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص43. ابن بشكوال: شيوخ عبد الله بن وهب، المصدر السابق، ص ص128-131. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج9، ص ص620-622. علي بن سعيد المغربي (ت 685هـ): **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، 1955، ج1، ص102-103. الضبّي: المصدر السابق، ص ص458-461. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص234-235. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص ص174-177.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص176. ابن بشكوال: شيوخ عبد الله بن وهب، المصدر السابق، ص131.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص220-221. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص561.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص169. الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص42.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص169. أبو الحسن البناهي: المرقبة العليا، المصدر السابق، ص47.

معيّن في الفقه والقضاء، في الاستدلال على أنّ العقل الفقهي الأندلسي قبل تشكّل المذاهب الفقهية عموما لم يكن ملزما باتّباع ما سار عليه الحاكم أو البلد من مقرّرات الفتوى والقضاء، إذا ما حصّل أدوات الاجتهاد، بل جاز له الخروج عن ذلك في أحيان كثيرة لما اتّضح له من أدلّة شرعيّة أو عقليّة، أو مرويّات عن الصحابة، أو استنباطات من النّصوص الشرعية،[1] و لم تكن السّلطة تشدّد عليه حال تولّي القضاء والفتيا بالتزام مذهب بعينه، بل كانت كثيرا ما توصيه باتّباع ما اتّضح له من الحقّ.[2]

ونذكر أيضا أسيد بن عبد الرحمن السبائي، روى عن مكحول (ت 112هـ)، وعن الأوزاعي (ت 157هـ) إمام أهل الشام، وقد عرف بجودة فقهه في مسائل الجهاد، حتّى ولي قضاة إلبيرة في عهد عبد الرحمن بن معاوية،[3] وصعصعة بن سلام (ت 192هـ)، الفقيه المشهور، صاحب الإمام الأوزاعي،[4] روى عنه وعن مالك بن أنس، دخل الأندلس ومكث بها. ولي الصلاة والإفتاء بقرطبة، وروى عنه أهل الأندلس روايات الأوزاعي، وبه قيل أنّه **"أوّل من أدخل الأندلس مذهب الأوزاعي"**[5]، وبالغ بعضهم فادّعى أنّه **"أول من أدخل الحديث الأندلس"**[6]، وهذا لا يستقيم، فقد كان قبله شيخه معاوية بن صالح الحمصي،[7] وكان قبل معاوية بن صالح بعض التابعين الذين ذكرنا طرفا منهم آنفا، وكلّهم أسهموا في

[1] انظر مثلا موقف القاضي محمّد بن بشير في مسألة الحكم باليمين والشاهد. إبراهيم بن علي بن فرحون (ت 799هـ): **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، تحقيق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، دون طبعة، بيروت، لبنان، 2001، ج2، ص30.

[2] ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج2، ص33. وانظر عهد عقبة بن الحجاج السابق لمهدي بن مسلم.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص47. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص127. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص244. الضبّي: المصدر السابق، ص239.

[4] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص350. ابن عساكر: المصدر السابق، ج24، ص78.

[5] ابن عساكر: المصدر السابق، ج24، ص79. وقد روى عن الأوزاعي محمّد بن إسحاق بن إبراهيم، وهو أندلسيّ، وأحجمنا عن ذكره لقلّة التفاصيل حوله. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص10.

[6] ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص103.

[7] جعله الخشني أوّل من أدخل الحديث للأندلس. الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص31.

رواية الحديث بالأندلس، ولا يمكننا تحديد راو بعينه كان سباقا في إدخال الحديث للأندلس، لتعذّر ذلك وامتناعه في ضوء شحّ النصوص وبعد العهد.[1]

لقد دارت الفتيا بالأندلس في عهد عبد الرحمن بن معاوية على صعصعة بن سلام،[2] وكانت له يد في غرس الشجر في الجامع، كما هو مذهب الأوزاعي خلافا لمالك.[3]

يمكننا – مع التحفّظ في القطع – أن نذهب إلى أنّ توجّه هؤلاء في الفقه كان يميل إلى توجّه أهل الشام، باعتبار أنّ موطنهم الأصليّ الشام وما جاورها من جهة، واشتراكهم في مرويّات الإمام الأوزاعي الذي يعدّ فقيه أهل الشام من جهة أخرى.

ولا يمكننا أن نتجاوز ذلك فندّعي أنّهم كانوا متمذهبين بمذهب الأوزاعي، إذ هذا من المبالغات والتحكّم الذي لا يرتضيه البحث العلمي المستقيم، خصوصا وأنّ النصوص التي تُعيننا على الحكم القاطع معدومة للأسف، ولكنّنا نشير إلى تأثّرهم بطريقة الشاميين في الفقه، وأخذهم بالعديد من اختيارات علمائها، مع الحفاظ على استقلالهم في الفقه وعدم إلتزامهم بمذهب فقهي محدّد.

---

[1] يحسن بالمؤرخ أن يبتعد عن الحسم في قضايا الأولية والأسبقية في التاريخ، لأنّ الحكم فيها لا يخضع لنصوص أصيلة أو شهادات معتبرة، ولكنّه يخضع في أغلب الأحيان إلى محرّرات الذاكرة الجمعية التي تتشكّل بعد الحادثة بعهد ليس بالقليل، فتهيمن هذه الذاكرة على الروايات الضّعيفة أو التي لم تشتهر في النصوص، وتطغى عليها فيما بعد لتمحوها من الأساس. انظر في هذه القضية. إدوارد كار: **ما هو التاريخ؟**، تعريب: ريهام عبد المعبود، عالم الأدب للترجمة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2018، ص12. جاك لوغوف: **التاريخ والذاكرة**، تعريب: جمال شحيّد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2017، ص103-162. زهير سوكاح: "الذاكرة الجمعية لموريس هالبفاكس"، **مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مجلد 9، العدد 33، ماي، 2020، ص178.

[2] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج11، ص190.

[3] عيسى بن سهل القرطبي (ت 486هـ): **الإعلام بنوازل الأحكام**، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2007، ص603. ابن كثير: البداية والنهاية، المصدر السابق، ج14، ص16.

الفصل الثّاني: العقلُ الأندلسيّ والتّوجّه المالكيّ في الفقه

أولا- الأوزاعيّة في الأندلس بين حُضور المذهب وانتشار الرّواية

ثانيا- مركزيّة الرّواية عن مالكٍ في تكوينِ العقل الفقهيّ الأندلسي

ثالثا- فقهاء الأندلس والنزّعة المالكيّة آليات التّفقُّه وخصائصُ المرحلة

عرضنا في الفصل الأوّل مقدّمات بخصوص التشكُّلات الأولى للعقل الفقهيّ الأندلسي، وبسطنا القول حول الرواية والإسناد باعتبارهما المحفّز الرّئيس لسيرورة الفقه وحركته في تاريخ الإسلام عموما، ولم نشأ المحيدَ عن روايات الصّحابة والتابعين لكثرة الرُّواة من بعدهم وتشعُّبِهم، ولكنّنا ملزمون في هذه التّوطئة بذكر أبرز الرّواة بعد طبقة الصّحابة والتّابعين، ممّن كان لهُم اشتغال بالفقه من جهة، وشَهِدت مرويَّاتهم واختياراتهم الفقهيّة انتشارا وحضورا بين الأندلسيين من جهة أخرى.

أمّا الرّواة الأندلسيون بعد طبقة الصّحابة والتابعين، فنجدُ من أبرزهم أسد بن عبد الرّحمن السبئي، رَوى عن الإمام مكحول، وكذا عن الأوزاعي، وأفاد ابن الفرضي بأنَّه تولّى قضاء إلبيرة في عهد الإمام عبد الرحمن بن معاوية.[1]

ونجد أيضا سعيد بن عبد الله السبئي، وقد كان فقيها حسب تعبير ابن الفرضي، بل ومتصرّفا في الوثائق أيضا خلال عهد عبد الرحمن الداخل.[2]

ومن بينهم كذلك نجد مصعب بن عمران، وقد كان قاضي قرطبة خلال عهد هشام بن عبد الرحمن، ذكر ابن الفرضي في نصّ نفيس أنّه كان: **"راوية للأوزاعيّ وغيره من الشّاميين، وروى عن المدنيّين، وكان لا يقلّد مذهبا، ويقضي بما رآه صوابا..."**[3].

وأمّا مّن كان لمرويّاتهم واختياراتهم الفقهيّة حضور بين الأندلسيين ففي مقدّمتهم الإمام الأوزاعي، وقد كان لاتّجاهه الفقهيّ صيت ذائع في الأندلس بعد الفتح، لهذا سيكون له ولحضور مذهبه ومرويّاته في الأندلس حصّة الأسد من هذا المبحث.

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص127. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص244. الضبّي: المصدر السابق، ص239. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص35.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص225.

[3] نفسه، ج2، ص169.

أوّلا- الأوزاعيّة في الأندلس بين حُضور المذهب وانتشار الرّواية:

1- فقه الأوزاعي وغياب المصادر الأصيلة:

سنتجاوز الحديث عن ترجمة الإمام الأوزاعي ومراحل تكوينه العلميّ، لأنّ كثيرا من الدّراسات قد سبقت في هذا بما لا مزيد عليه في الغالب، كما أنّ صميم البحث ليس في تراجم الفقهاء والأعلام، وإنّما في مروياتهم وبُناهم الفقهية.[1]

روى الإمام الأوزاعيّ عن جمع كبير من الفقهاء والمحدِّثين الأعلام، يصعب علينا حدُّهم وإحصائهم، وقد حاول أحد الباحثين ذلك فوصل به العدد إلى مائة وواحد وعشرين شيخا،[2] منهم: الزهري (ت 124هـ)، ويحيى بن أبي كثير (ت 129)، وعطاء بن أبي رباح (ت 114هـ)، وقتادة بن دعامة السدوسي (ت 117هـ)، وغيرهم.[3]

كان الإمام الأوزاعيّ كثير الرّواية،[4] حتّى قال فيه أبو مُسهِر (ت 218هـ): **"لقد حرِصتُ على جمع علم الأوزاعي حتى كتبت عن إسماعيل بن سماعة ثلاثة عشر كتابا..."**[5]، لهذا حُقَّ له أن يكوِّن مذهبا فقهيّا زاحم به مذاهب الفقه الكبرى في الإسلام، وانفرد بفقهه في مسائل كثيرة كما قال الذهبي (ت 748هـ): **"وله مسائل كثيرة حسنة ينفرد بها، وهي**

---

[1] انظر على سبيل المثال لا الحصر: عبد الستار الشيخ: **المحدِّثون الفقهاء في القرن الثاني الهجري**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2018، ص5 وما بعدها. شكيب أرسلان: **محاسن المساعي في مناقب الإمام الأوزاعي**، الدار التقدمية، ط1، لبنان، 2008. محمّد أديب الصالح: **مع الشامي المرابط شيخ الإسلام أبي عمرو الأوزاعي**، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2009. عبد العزيز سيد الأهل: **الإمام الأوزاعي فقيه أهل الشام**، دار التحرير للطباعة والنشر، دون طبعة، دون مكان نشر، 1966.

[2] انظر: عبد الستار الشيخ: **الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2006، ص177.

[3] ابن عساكر: المصدر السابق، ج35، ص147. الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج7، ص108. وانظر طلبته والرواة عنه في بحث: سلطان بن فهد الطبيشي: "معرفة أصحاب الأوزاعي"، **مجلة الدراسات الإسلامية**، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 25، العدد 3، 2013، ص ص181-215.

[4] اعترف وائل حلّاق أنّ الأوزاعيّ كان من أبرز الفقهاء الذين أرسوا مذهبهم بالأحاديث النّبويّة. وائل حلاق: تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام، المرجع السابق، ص38.

[5] ابن أبي حاتم: المصدر السابق، ج1، ص287.

موجودة في الكتب الكبار، وكان له مذهب مستقلّ مشهور، عمل به فقهاء الشام مدّة، وفقهاء الأندلس، ثمّ فَني"[1].

وممّا يُؤسَف له أنّ فقه الأوزاعي وتفاصيل مسائله لم تصلنا، وذلك لأنّ مؤلّفاته ومؤلّفات طلبته مفقودة، اللهمّ إلّا ما هو مخطوط في كتاب **"الردّ على سير الأوزاعي"** لأبي يوسف (ت 182ه) صاحب الإمام أبي حنيفة (ت 150ه)،[2] وغيره من بعض كتب الفقه والخلاف.

وقد تتبّع أحد الباحثين مظانَّ فقه الأوزاعي في دواوين الإسلام وكتب الخلاف والفروع، فوصل إلى شيء من فقه الأوزاعي في: **"كتاب المغني لابن قدامة، وأيضا في المبسوط للسّرخسي حين يقارن أحيانا بين مذهب أبي حنفية ومذهب الأوزاعي، وفي المحلّى لابن حزم، والبحر الزخّار لابن المرتضى، وبداية المجتهد لابن رشد"**[3]، ثمّ اعترف أنّه لا سبيل للباحث في خضمِّ شحِّ مصادر فقه الأوزاعي أن يصل إلى بنية الأوزاعي الأصولية، أو منهجه الفقهيّ بكامل تفاصيله، لأنّ ذلك يتطلّب أن تكون آراء الأوزاعي وأدلّته في غالب مسائل الفقه متاحة للباحثين، وهذا ما لا سبيل إليه للأسف.[4]

2- دخول فقه ومرويّات الأوزاعي إلى الأندلس:

أمّا عن مذهب الأوزاعي في الحيّز الجغرافي لبحثنا، فقد ذكر القاضي عياض (ت 544ه) أنّ الأندلس **"كان رأيها مذ فتحت على رأي الأوزاعي"**[5]، وهذا حكم غير دقيق

---

[1] الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج7، ص117.

[2] أبو يوسف بن إبراهيم الأنصاري (ت 182ه): **الردّ على سير الأوزاعي**، تصحيح: أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف العثمانية، ط1، مصر، دون تاريخ نشر، ص1 وما بعدها.

[3] محمّد بلتاجي: **مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري**، دار السلام، ط2، القاهرة، مصر، 2007، ص334.

[4] انظر: محمّد بلتاجي: المرجع السابق، ص335-336.

[5] أبو الفضل عياض بن موسى (ت 544ه): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة، ط1، المحمدية، المغرب، 1970، ج1، ص27. وانظر عبارة مقاربة عند: أبو العباس أحمد الونشريسي (ت 914ه): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، اعتنى به: محمّد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دون طبعة، المغرب، 1981، ج6، ص356. حيان بن خلف

إذا ما نظرنا في انتشار فقه الأوزاعي ورأيه في الشام، فقد ذكر ابن عساكر (ت 571هـ) رواية عن أبي رزين اللخمي (ت 633هـ) جاء فيها: **"أوّل ما سُئل الأوزاعيّ عن الفقه سنة ثلاث عشرة ومائة وهو يومئذ ابن خمس وعشرين سنة ثمّ لم يزل يُفتي بعد ذلك بقيّة عمره إلى أن توفّي رحمه الله"**[1]، وينتفي بناء على هذه الرواية أن يكون فقه الأوزاعي موازيا لفتح الأندلس، فكيف بأن يكون قبله، خاصّة إذا ما وضعنا بعين الاعتبار عمليّة الانتقال التي قد تطول للمذهب من منشأه في الشّام إلى بلاد الأندلس.[2]

ونرجّح أنّ توافد أهل الشام على الأندلس مع طالعة بلج بن بشر حوالي سنة 125هـ أو 123هـ حسب ابن الأبّار (ت 658هـ)،[3] كان له أكبر الأثر في دخول فقه الأوزاعي وانتشاره في الأندلس، خاصّة وأنّ الوافدين معه كان جلّهم من الشام وأحوازها،[4] زد على ذلك أنّهم كانوا أهل حرب وقتال، وقد وافق ذلك مذهب الإمام الأوزاعيّ الذي عُرف بتوسعه في فقه الجهاد ومسائله.

القرطبي (ت 469هـ): **السفر الثاني من كتاب المقتبس**، اعتنى به: محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، السعودية، 2003، ص199.

[1] ابن عساكر: المصدر السابق، ج35، ص161.

[2] ذهب أحد الباحثين إلى أنّ دخول مذهب الأوزاعي إلى الأندلس كان مع طالعة بلج بن بشر القشيري سنة 125هـ ، وهذا قول وجيه فيما نرى. انظر: خليل إبراهيم الكبيسي: **دور الفقهاء في الحياة الاجتماعية والسياسية في الأندلس في عصري الإمارة والخلافة**، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص29.

[3] محمّد بن عبد الله بن الأبّار (ت 658هـ): **إعتاب الكتاب**، تحقيق: صلاح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط1، دمشق، سوريا، 1961، ص71.

[4] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، المصدر السابق، ص248. ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج1، ص87. لسان الدين ابن الخطيب (ت 776هـ): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، اعتنى به: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ج1، ص19. خوان مارتوس كيصادا: **الفقه والقانون الإسلامي في بلاد الأندلس**، تعريب: إدريس الفخور، منشورات ما بعد الحداثة، دون طبعة، فاس، المغرب، 2008، ص66.

انتشر مذهب الأوزاعي في الأندلس بانتشار مرويّاته، فقد اختصّ بعض طلبته المباشرين بنشر مرويّاته في الأندلس، كصعصعة بن سلّام مثلا الذي روى عن الأوزاعي وعن صنوه سعيد بن عبد العزيز (ت 167هـ)، وعن كثير من الشّاميين أيضا.[1]

ولاحظنا أنّ صعصعة بن سلام كان نشطا في الرّواية، إذ نجد أنّ عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ) روى عنه بعض فقه الأوزاعي،[2] وكذلك روى عنه عثمان بن أيوب (ت 281هـ)،[3] وعبد الملك بن الحسن المعروف بزونان (ت 251هـ)،[4] وغيرهم.[5]

كما وجدنا من الرّواة عن الأوزاعي أسد بن عبد الرحمن السبئي، وقد روى عنه وعن الإمام مكحول كذلك، وتولّى قضاء إلبيرة في عهد عبد الرحمن بن معاوية،[6] ثمّ محمّد بن إسحاق بن إبراهيم (ت 273هـ)،[7] وزياد بن عبد الرحمن شبطون (ت 193هـ) تلميذ

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص278. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص225. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص208. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص350. ابن عساكر: المصدر السابق، ج24، ص79. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج11، ص190.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص250. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص359. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص258.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص278.

[4] روى زونان كذلك عن بعض أصحاب مالك كابن وهب وابن القاسم وأشهب وغيرهم. انظر: إبراهيم بن علي بن فرحون (ت 799هـ): **الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب**، اعتنى به: محمّد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ج2، ص19. عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص550-630-634. يوسف بن عبد البر (ت 463هـ): **اختلاف أقوال مالك وأصحابه**، اعتنى به: حميد محمّد لحمر، ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص31. عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ): **النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ج6، ص449.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص359. ابن عساكر: المصدر السابق، ج24، ص78-79.

[6] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص127. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص35.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص9-10.

الإمام مالك،[1] وقرينه الغاز بن قيس (ت 199هـ)،[2] ومصعب بن عمران (ت 208هـ)، قاضي قرطبة في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن (ت 180هـ)،[3] وغيرهم ممّن لم نظفر لهم في المصادر من ذكر.

تولّى بعض فقهاء الأوزاعيّة الإمامة والإفتاء، وتولّى بعضهم القضاء أيضا،[4] فهذا صعصعة بن سلام ولي الصلاة بقرطبة، وتمّ على عينه غرس الشجر في ساحة الجامع كما هو مذهب الأوزاعي، خلافا لمذهب مالك (ت 179هـ)،[5] وقد دارت الفتيا بالأندلس على صعصعة بن سلام خلال عهد عبد الرحمن بن معاوية، وشطرا من عهد ابنه هشام.[6]

وهذا عبد الملك بن الحسن المعروف بزونان كان مفتيا بمذهب الأوزاعي في أيّام الأمير هشام بن عبد الرحمن، ثم تحوّل في آخر أمره إلى مذهب الإمام مالك على ما ساد في الأندلس بعد،[7] وذكر ابن فرحون (ت 799هـ) أنّه تولّى قضاء طليطلة.[8]

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص314.

[2] نفسه، ص475. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج13، ص331. الضبّي: المصدر السابق، ص439. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص136.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص169.

[4] مثل أسد بن عبد الرحمن السبئي، وقد تقدّم ذكره. انظر: ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص127. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص244. الضبّي: المصدر السابق، ص239.

[5] عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص603. ابن كثير: البداية والنهاية، المصدر السابق، ج14، ص15. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص226.

[6] ابن عساكر: المصدر السابق، ج24، ص79. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص197.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص359. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص111. الصفدي: المصدر السابق، ج19، ص110. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص262.

[8] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص19.

وهذا مصعب بن عمران[1] أحد الرّواة عن الأوزاعي أيضا، تولّى القضاء في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن **"وكان لا يقلّد مذهبا، ويقضي بما رآه صوابا"**[2].

ونجد منهم كذلك أبو كنانة زهير بن مالك (ت 200هـ)، وهو وإن لم يتولّ منصبا هامّا في الإمارة الأموية إلّا أنّه كان متمكّنا في فقه الأوزاعي، معروفا به بين الأندلسيين، حتى بعد تمكّن الفقه المالكيّ، ما جعل عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ) يلومه على تمسّكه بالأوزاعية من بين الأندلسيين الذين اختاروا فيما بعد فقه مالك ومذهبه.[3]

3- حضور فقه ومرويّات الأوزاعي في الدّرس الفقهيّ الأندلسيّ:

إذا ما حاولنا البحث في حضور فقه الأوزاعي في الأندلس، فسنجد أنّ الإمارة الأمويّة لم يكن لها اتّجاه صريح في نصرة مذهب الأوزاعي، و لم يُؤثَر عن أئمّتها وأمرائها نصّ في الحضّ على مذهب الأوزاعيّ أو محاولة فرضه على الرعية، حتّى توليتهم لفقهاء الأوزاعية على مناصب القضاء والإمامة لا نظّن أنّه كان بدافع مذهبي صرف، وإنّما نميل إلى أنّه كان مستندا إلى التميّز في الفقه والأسبقية في الطلب، وعلوّ المرتبة في الشيوخ،[4] أو كان لدوافع أخرى لا نعلمها، وليس لدينا القرائن الكافية لكشفها، بيد أنّنا نعتقد أنّ التحيّز المذهبي للسلطة لم يكن من هذه الدّوافع.

---

[1] ليس هناك تناقض في جعلنا مصعب بن عمران من أصحاب الأوزاعي، مع كونه لا يقلّد مذهبا في نفس الوقت، وذلك لأنّ انتشار الأوزاعية في الأندلس كما سنذكر ليس انتشارا لأصول الأوزاعيّ ومنهجه في الاستدلال، وإنّما هو انتشار لمرويّاته واختياراته في مسائل الفقه.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص168. ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1، ص144. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص318.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص100-101. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص216.

[4] نستأنس في هذا الحكم بقصّة تولّي مصعب بن عمران القضاء في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن. انظرها في: أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص45. وبما ذكره ابن بشكوال في تقديم الأندلسيّين في صلاة الاستسقاء من علت رتبته في العلم. خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت 578هـ): **المستغيثين بالله تعالى عند المهمات والحاجات**، اعتنى به: مانويلا مارين، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، دون طبعة، مدريد، إسبانيا، 1991، ص160.

وممّا يقوّي هذا الاحتمال أنّ السلطة الأموية سرعان ما انقلبت على مذهب الأوزاعي واختارت لنفسها مذهب الإمام مالك مذهبا رسميّا للدولة في فترة زمنية وجيزة، من دون أن يكون هناك سبب مباشر لهذا التحوّل المفاجئ.[1]

أمّا الرّعية، فلا نستطيع الجزم باعتناقها مذهب الأوزاعي، حتّى وإن كان هذا المذهب قد ذاع وانتشر في الأندلس، لأنّ أدوات الرواية والترجيح في الفقه لم تكن بمقدرة العامة، لهذا نعتقد في شيء من الثّقة أنّ مذهب الأوزاعي واختياراته في الفقه كانت مقتصرة على الفقهاء والمفتين، أمّا الرعية فكانت تابعة لذلك بحكم أنّ مذهب العاميّ مذهب مُفتيه،[2] فكيف إذا كان هذا المفتي زيادة على المرجعية العلمية يملك من قوة القضاء ما يستطيع من خلاله فرض اختياراته في الأقضية والنّوازل على العامّة.

كما نستحضر في هذا الصّدد ملاحظة مهمّة، وهي أنّ مذهب الأوزاعي أثناء حياة صاحبه وحتى بعد وفاته بمدّة لم يكن مذهبا تامّا، ونقصد بذلك تحديدا أنّ الأوزاعي لم يُفصِح – من خلال ما نجده من نصوص – عن أصول فقهه أو منهجه أو حتّى طريقته في الفتيا، وهذا ما يحدو بنا إلى القول بأنّ انتشار فقهه في الأندلس هو في الحقيقة انتشار لاختياراته في بعض مسائل الفقه، لا انتشار لأصول مذهبه أو طريقته في الاستنباط، خصوصا إذا عرفنا أنّ الرواة عن الأوزاعي في الأندلس لم يكتفوا بمرويّاته، ولم يختصّوا بطلب فقه الأوزاعي فقط، وإنّما رووا عن أقرانه من العلماء رغم اختلاف بناهم الفقهية،[3] وهذا ما

---

[1] ينطبق ما ذكرناه في الفقرة السّابقة على الفقه المالكيّ إلى عهد عبد الرحمن الأوسط، حيث لم نلحظ للأمراء الأمويّين التفافا واضحا حول مذهب الإمام مالك، أو دعوة صريحة إلى تقليده وفرضه على الرّعيّة، وقد وافقنا على ذلك حسين مؤنس. انظر: حسين مؤنس: **شيوخ العصر في الأندلس**، المكتبة الثقافية، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1965، 35.

[2] انظر في قضيّة العاميّ والمفتي. عبد الله بن بيه: **صناعة الفتوى وفقه الأقليّات**، مركز الموطأ، ط3، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص546.

[3] على سبيل المثال روى أسد بن عبد الرحمن السبئي عن الإمام مكحول، وروى صعصعة عن سعيد بن عبد العزيز، ولم يكتف الإمام الغاز بن قيس بالرّواية عن مالك، بل روى عن الأوزاعيّ وابن جريج وغيرهم. انظر: الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص47. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص278-443.

كان عليه طلب العلم وروايته في بواكير الحركة الفقهية، قبل تشكّل المذاهب وتمامها، وقبل ظهور مفهوم التقليد للمذهب الفقهيّ الواحد.[1]

ولا ننفي أن تكون أصول الأوزاعي قد برزت عند بعض تلامذته أو لاحقيه فيما بعد، بفعل جمع أقواله وتنقيحها واستنباط أصول الاستدلال والترجيح منها، كما فعل النعمان ابن هانئ في كتاب: **"الأقوال الصحيحة في أصول مذهب الأوزاعي"**[2]، وهو كتاب مفقود للأسف، إلّا أنّنا نستبعد أن يكون ذلك قد حدث أثناء حياته، أو في بداية انتشار فقهه في الأمصار.

وعلى كلّ فقد كان لفقه الأوزاعي حضور ملحوظ بين الأندلسّيين بعد الربع الأول من القرن الثاني الهجري، واشتهرت مروياته عن طريق طلبته هناك، كما أنّ مؤسّسة القضاء في الأندلس قد أفتت في أحيان كثيرة بمقرّرات مذهب الأوزاعيّ بين الرعيّة، بيد أنّنا نعتقد أنّ السلطة الأموية وقفت من هذا المذهب موقف الحياد، و لم تحاول فرضه على الرعيّة، وقد يكون أمراء بنو أمية ونعني في هذا المقام تحديدا – عبد الرحمن بن معاوية وابنه هشام –، قد رأوا في فقه الأوزاعي انسجاما مع مذهب أجدادهم في بلاد الشام ففتحوا الأبواب دونه، إلاّ أنّ هذا الاحتمال ضعيف، خاصّة إذا ما استحضرنا غياب فكرة التمذهب الفقهيّ من أساسها خلال القرن الأول والثاني الهجري.

لهذا نخلص إلى أنّ حضور فقه الأوزاعي في الأندلس لم يكن حضورا لمذهب مكتمل الأركان له طريقة بيّنة في الاستنباط والترجيح، وله قواعد محدّدة في التفقّه والاستدلال،

---

[1] انظر قول وائل حلاق: **"... إلّا أنّه قلّما اقتصر طالب علم أو فقيه شابّ على حلقة واحدة أو شيخ واحد إذ لم يكن من الشاذّ أن يجلس الفقهاء ذوو الطّموح في أكثر من حلقة في نفس المدينة وربما يصل الأمر إلى عدّة حلقات علميّة، فلم يكتف الفقهاء الطّموحون خلال النصف الثاني من القرن بالحلقات الموجودة داخل المدينة الواحدة بل كانوا ينتقلون من منطقة إلى أخرى سعيا نحو شيوخ ذاع صيتهم..."** وائل حلاق: نشأة الفقه الإسلامي وتطوره، المرجع السابق، ص213. ونستشهد بوائل حلاق على قضّية تاريخيّة ليس لأنّه كان شاهدا عليها، بل لأنّه استقرأ أغلب طرق الطلب والتفقّه في كتب التّاريخ والتّراث، وضمّن نتائج ما وصل إليه في نصّه السابق، لهذا هو عندنا موضع ثقة.

[2] شكيب أرسلان: محاسن المساعي، المرجع السابق، ص24-25.

وإنّما كان حضور مذهب الأوزاعي من خلال ذيوع اختياراته الفقهية ومروياّته في مسائل الفقه عن طريق بعض طلبته أو الرّواة عنه.

ورغم أنّ كثيرا من النصوص صرحت بوضوح أنّ الأندلس برمّتها كانت على مذهب الأوزاعي في الفقه،[1] إلّا أنّ التحليل أفضى بنا إلى حمل هذه النصوص على النّتائج التي ذكرناها آنفا، خاصّة وأنّ كلّ هذه النصوص وردت بعبارات تكاد تكون متطابقة، ما يعزّز من إمكانية اشتراكها في مصدر واحد، وتوارد المصادر على نقل هذه العبارات من دون بيان واضح لطبيعة تمذهب الأندلسيين بفقه الأوزاعي كما بيّناه الآن، يجعلنا نتردّد في الحسم أو تعميم هذه النصوص بحيث نُحمِّلُها أكثر ممّا تحتمله، خاصّة مع وجود الشواهد والقرائن القويّة الدالّة على أنّ الأندلسيين لم يتّجهوا نحو فقه الأوزاعي كما تصوّره النصوص بادي الرأي.

ثانيا- مركزيّة الرواية عن مالك في تكوينِ العقل الفقهيّ الأندلسيّ

إلى جانب النزعة الشامية التي داخلت الفقه الأندلسي بدايات القرن الثاني متمثّلة في اختيارات الأوزاعي الفقهيّة، كانت النزعة الحجازيّة هي الأخرى تُثبت حضورها من خلال عدّة روافد، من أهمّها رحلات الأندلسيين نحو بلاد الحجاز واحتكاكهم المباشر بأئمّة الفقه والحديث هناك، ومن أبرز هؤلاء الأئمّة وأخصّهم الإمام مالك بن أنس، والذي سنركّز على الرحلة إليه في هذا المبحث لأنّ لمذهبه وفقهه دور حاسم وظاهر في توجيه العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

ولا ننكر أنّه من الصّعب علينا تحرير رحلات الأندلسيين نحو بلاد الحجاز، لقلّة النّصوص من جهة، ولغياب كثير من تفاصيل هذه الرحلات من جهة أخرى، زد على ذلك عجزُ النصوص التاريخية عموما عن رصد كثير من الحوادث التاريخيّة ما يجعل محاولتنا مقاربة

[1] انظر أمثلة هذه النّصوص في: الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص314. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص216. الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص356. الضبّي: المصدر السابق، ص294. شهاب الدين المقري: المصدر السابق، ج2، ص45. أحمد بابا التنبكتي (ت 1036هـ): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، اعتنى به: عبد الحميد هرامة، دار الكتاب، ط2، طرابلس، ليبيا، 2000، ص294. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص199.

قد تكشف عن شيء من طبيعة هذه الرّحلات وانعكاساتها. وتوضّح جزءا من المشهد لا كلّ المشهد.

إلّا أنّنا سنحاول رصد تحرّكات الأندلسيين نحو بلاد الحجاز، واحتكاكهم بأبرز شخصيات الفقه والحديث هناك مع اهتمام رئيسيّ بالإمام مالك وأصحابه، ومركّزين أيضا – متى ما أسعفتنا النصوص في ذلك – على الأصول أو المذاهب الّتي تلقّفها الأندلسيون عن شيوخهم في الحجاز وعادوا بها إلى الأندلس، إذ هي في نظرنا كانت من بين البُنى الأساسية للعقل الفقهيّ الأندلسي قبل تمكُّن المذاهب الفقهية المعروفة.

1- الرّحلة إلى المشرق واشتغال العقل الفقهيّ الأندلسيّ بالرّواية عن مالك:

نبتدأ هذه القائمة الطويلة بالفقيه الأندلسي محمّد بن بشير بن شراحيل المعافري (ت 198هـ)، وقد كان طلب العلم عند شيوخ قرطبة قبل أن يتّجه إلى مصر ثم الحجاز حاجًّا،[1] و لم نجد النّصوص ذكرت من شيوخه إلّا الإمام مالك،[2] مع إشارة بعضها إلّى أنّ روايته عنه كانت يسيرة،[3] وقد يوحي هذا إلّى أّن محمّد بن بشير لم يكن من المكثرين عن الإمام مالك، أو على الأقل لم يكن من الملتزمين بمجلسه زمنا طويلا، إلّا أنّ ذلك لا يعني عدم احتفاء محمّد بن بشير بالإمام مالك أو متابعته على بعض اجتهاداته.

وبما أنّ محمّد بن بشير قد تولّى قضاء قرطبة، فإنّنا نعتقد أنّ أقضيته وفتاويه – متى ما حصّلنا نصوصا عنها – خير كاشف عن بنيته الفقهية، وعن المؤثّرات والروافد التي صنعت فتاويه.[4]

---

[1] يبدو أنّ محمّد بن بشير كان قد نظم بعض الشعر. انظر: شهاب الدين ابن عبد ربه (ت 328هـ): **العقد الفريد**، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1984، ج3، ص205.

[2] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص47. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص285. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص327. أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص47. شهاب الدين المقري: المصدر السابق، ج2، ص148. الضبّي: المصدر السابق، ص62.

[3] ابن القوطية: المصدر السابق، ص64.

[4] وجدنا نصوصا يسيرة عن بعض ما قضى به محمّد بن بشير في: سليمان بن بطال البطليوسي (ت 404هـ): **المنتقى من المقنع في أصول الأحكام (ضمن ثلاث رسائل في الفقه المالكي بالغرب الإسلامي)**، تحقيق: رضوان الحصري، جمعية دار البر، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص93-131.

لهذا وجدنا في نصّ فريد اعتماد محمّد بن بشير المباشر في فتياه على مرويّات شيخه مالك،[1] فقد أورد ابن حيان (ت 469هـ) أنّ زونان الفقيه عاتب محمّد بن بشير في إرساله للِمَّته[2] ولبسه الخزَّ الـــمُعَصْفَر[3]، فردّ عليه محمّد بن بشير بقوله: **"إنّي على بيِّنة من أمري. حدّثني مالك بن أنس أنّ محمّد بن المنكدر كان سيِّد القراء، وكان له لِمَّة، وأنّ هشام بن عروة كان فقيه هذا البلد – يعني المدينة – وكان يلبس المُعَصفر، وكان القاسم بن محمّد بن أبي بكر الصديق يلبس الخزَّ فماذا تعيبُ ذكرَ هؤلاء لي أُسوة"**[4]، والمتفحّص لهذا النصّ يُدرك بجلاء احتكام محمّد بن بشير إلى اجتهاد فقهاء التابعين وتابعي التابعين، كما يوحي أيضا إلى أنّ فتاوى كبار الفقهاء – عند ابن بشير – مكوِّن من مكوِّنات عقله الفقهي.

---

[1] نقل محمّد بن بشير أيضا عن الإمام مالك فتواه في جواز لبن الأُتن. انظر: ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص212.

بينما هناك روايات أخرى لمحمّد بن بشير ظفرنا بها، إلّا أنّها تدخل فيما يسمّى بالـــمُلح، وليست من صميم الفقه ولا مسائله، من ذلك ما رواه محمّد بن بشير من قول مالك: **"انظروا في هذه الكتب، ولا تخلطوها بغيرها"**، وقوله مالك أيضا: **"تكاد أخبار ابن عمران أن تكون سيرا"**. انظر: الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص57.

وقد ذكر القاضي عياض أنّ يحيى بن يحيى كان كثيرا ما يسوق روايات محمّد بن بشير عن الإمام مالك، إلّا أّننا لم نجد في النصوص من رواياته إلّا ما أثبتناه. انظر: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص327.

[2] **اللِّمَّة:** هو شعر الرّأس إذا جاوز المنكبين. أحمد بن فارس (ت 395هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1979، ج6، ص198. محمّد بن أبي بكر الرازي (ت 666هـ): **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، المكتبة العصرية، ط5، بيروت، لبنان، 1999، ص285.

[3] هو الثّوب المصبوغ بنبات العصفر. إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ): **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد العطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، لبنان، 1987، ج2، ص750. مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 2004، ج7، ص236. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ): **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، دون طبعة، دون مكان نشر، دون سنة نشر، ج2، ص335.

[4] ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص209. وقد ذُكر عن ابن بشير أنه كان يؤمُّ الناس يوم الجمعة وعلى رأسه قُلنسوة خزّ. انظر: الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص49.

وتأكيدا لهذا المكوِّن في فقه محمّد بن بشير فقد أوردت نصوص أخرى اعتماده المباشر على فتاوى بعضِ الفقهاء، خُصوصا ابن القاسم (ت 191هـ)، إذ أورد الخشني (ت 361هـ) – وتبعه على ذلك آخرون – نصّا جاء فيه: **"وقد كان محمّد بن بشير إذا اختلف عليه العلماء، وأشكل عليه الأمر كَتب إلى مصر إلى عبد الرحمن بن القاسم، وإلى عبد الله بن وهب..."**[1]، ومن ذلك مراسلته لابن القاسم حول قسمة أرض بور على أهل مدينة وما لكلّ واحد من حقّ فيها.[2]

بينما اتّكأ في فتوى نقل الزوجة إلى بيت قوم صالحين عند شكواها من ضرر زوجها على قول قُرعوس بن العباس كما أشار بذلك الونشريسي.[3]

ولا تعني هذه النقول أنّ محمّد بن بشير لم يكن يجتهد في بعض المسائل، بل ثبت عنه ذلك، خاصّة في القضاء، لمـــــّـــا أمر بقطع يد شخص دلَّس في الوثائق،[4] زد على ذلك اختياره في مسألة اليمين مع الشّاهد، وهي مسألة مشهورة في تاريخ الفقه الأندلسي،[5] إذ

---

[1] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص56. أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص48.

[2] ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج10، ص518.

[3] الونشريسي: المصدر السابق، ج1، ص132.

[4] نفسه، ج2، ص414.

[5] تتعلّق هذه المسألة بمبحث الشّهادة، حيث يرى مالك وجمهور المالكية وغيرهم جواز الحكم بشاهد ويمين فقط في قضايا الأموال، بينما يخالفهم الأندلسيّون في ذلك، فيذهبون إلى أنّ القضاء لا يتمّ إلّا بشاهدين، أو بشاهد وامرأتين. انظر: بشير عبد الله القلعي: "أشهر المسائل التي خالف فيها أهل الأندلس مذهب الإمام مالك"، **مجلة الجامعة الأسمرية**، الجامعة الأسمرية، ليبيا، مجلد 26، جويلية، 2016، ص ص86-88. حمزة بونعاس: "التحقيق في المسائل التي خالف فيها الأندلسيون قول مالك في المدونة"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، قسنطينة، الجزائر، مجلد 33، ع01، ماي، 2015، ص ص185-189. عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص88-89.

Maribel Fierro: "Los malikies de Al-Andalus y los dos arbitros (Al-Hakaman)", **Al-Qanṭara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 6, Nº 1-2, 2004, p79.

أنّ محمّد بن بشير لا يرى القضاء باليمين مع الشاهد خلافا للإمام مالك،[1] وإباحته للبس الثوب المعصفر رغم أنّ الأمر على الكراهة عند المالكية.[2]

إلّا أنّ مواءمة ابن بشير بين فتاوى الفقهاء والاجتهاد الخاصّ يؤكّدُ أنّه لم يكن فقيها مستقلًّا، بل كان يُفتي في مسائل كثيرة باختيارات الإمام مالك واختيارات أصحابه من فقهاء مصر والأندلس، ومنهم كما أسلفنا عبد الرحمن بن القاسم وقُرعوس بن العباس (ت 220هـ).

و لم يكن – على ما يبدو – في نفس الوقت يتحرَّج من مخالفتهم متى ما رأى من غيرهم رأيا أرجح، من ذلك مخالفته لمالك في مسألة اليمين مع الشاهد،[3] وانفراده في مسألة قطع يد المدلّس في الوثائق،[4] وما إلى ذلك.

ومجمل القول أنّ محمّد بن بشير كان من بين الفقهاء المعدودين اللذين غذّوا الفقه الأندلسي بمرويّات الإمام مالك وتلاميذه في مصر، وإن كانت مروياته لم تشتهر أو لم تكن بالكثرة التي تجعلها تزاحم غيره من الفقهاء اللّذين سيأتي ذكرهم لاحقا.

إلى جانب محمّد بن بشير يبرز يحيى بن مضر القيسي (ت189 هـ)، له هو الآخر رحلة إلى المشرق سمع فيها من سفيان الثوري (ت 161هـ)، وروى أيضا عن الإمام مالك موطأه،[5] ويعدّ يحيى بن مضر من فرائد الأندلسيين الذين روى عنهم الإمام مالك، إذ تذكر

---

[1] ابن فرحون: تبصرة الحكام، المصدر السابق، ج2، ص30. أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص49.

[2] أبو الوليد الباجي (ت 474هـ): **المنتقى شرح موطّأ مالك**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ج3، ص326-237.

[3] أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص49.

[4] الونشريسي: المصدر السابق، ج2، ص414.

[5] ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص122. ويبدو أنّه قد روى عنه أحاديث أخرى غير ما في الموطأ. انظر: أبو بكر بن العربي (ت 543هـ): **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، دون تحقيق، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ج5، ص32.

النّصوص أنّ الإمام مالك قال: **"حدّثني يحيى بن مضر عن سفيان الثوري أنّ الطّلح المنضود هو الموز"**[1].

وهذا الأثر لا يشير إلى سعة رواية يحيى بن مضر فحسب، بل يدلّ على قضية مهمة كنّا قد أشرنا إليها سابقا حول طبيعة الطلب عند المسلمين في العهود الأولى، حيث كان الرّاوي في كثير من الأحيان يسمع بعض الروايات التي لم تصل إليه عن طريق بعض تلامذته، و لم يكن على الفقهاء والمحدثين حرج من سماع الرّوايات عن مخالفيهم في المذهب الفقهيّ بل حتّى العقدي،[2] وهذا ما أفرز لنا تعدّد مصادر السماع والرواية لدى الفقهاء والعلماء خلال عهود الإسلام الأولى، قبل تشكّل المذاهب الفقهية وترسيمها، لهذا قد نعترض على ضوابط المشيخة والتّلمذة التي ذهبت إليها كثير من الدراسات الأكاديمية، حيث تُسارع إلى اعتبار أيّ سماع لفقيه عن فقيه أو أيّ رواية لعالم عن عالم تدخل في معنى التلمذة والمشيخة، وهذا في رأينا ضابط غير دقيق، لأنّ طلب الفقه أو علم الشريعة عموما أوسع من أن يُحصر في الرواية والسماع اللّذين هما وسيلتان لتأدية العلم وتبليغ الشريعة فحسب، لهذا لم يعتبر

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص220. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص561. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص126. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص12.

[2] من ذلك أنّ الإمام البخاري روى في صحيحه عن عدد ممن نُسب إلى بدع في الاعتقاد، كالقول بالإرجاء، والقدر، وغيرها، وقد أحصى الحافظ بن حجر عددهم، فجاوز به الخمسين. انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تحقيق: نظر بن محمّد الفاريابي، دار طيبة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ج2، ص1239 وما بعدها. وقد أكّد الخطيب البغدادي ما ذهبنا إليه فذكر جملة ممّن روى عنهم أهل الحديث، و لم يكونوا ينتسبون لأهل السنّة: **"فاحتجّوا برواية عمران بن حطّان وهو من الخوارج وعمرو بن دينار، وكان ممّن يذهب إلى القدر والتشيّع، وعكرمة وكان إباضيّا، وابن أبي نجيح وكان معتزليّا، وعبد الوارث بن سعيد وشبل بن عباد وسيف بن سليمان وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وسلام بن مسكين، وكانوا قدريّة، وعلقمة بن مرثد وعمرو بن مرة ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى وخالد بن مخلد وعبد الرزاق بن همّام وكانوا يذهبون إلى التشيّع، في خلق كثير يتّسع ذكرهم، دوّن أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم، واحتجّوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب..."**. انظر: أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي (ت 463هـ): **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، ط1، الدمام، الملكة العربية السعودية، 2011، ج1، ص310.

كثير من الفقهاء المكثر من الرّواية فقيها حتّى يجمع إلى جانب الرواية أدوات أخرى، كما قال ابن وهب: **"كلّ صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضالّ"**[1].

لم تُشر مصادر الفقه ولا نصوص التاريخ التي وقعت بين أيدينا إلى شيء ذا بال حول فقه يحيى بن مضر القيسي، إلّا ما ذكره ابن الفرضي وآخرون من أنّ يحيى كان **"عالما متفنّنا صاحب رأي"**[2]، وهذه العبارة عند التّمحيص قد تشير إلى أنّ يحيى بن مضر كان ذا فقه واجتهاد إلى جانب رواياته عن شيوخه، لهذا اتّجه أكابر فقهاء الأندلس إلى ملازمته من أمثال يحيى بن يحيى اللّيثي وغيره.[3]

ويؤكّد لنا أمر آخر النّزعة الاجتهادية المستقلّة ليحيى بن مضر، وهو موقفه من ثورة الربض على الحكم بن هشام،[4] حيث كان يحيى بن مضر من بين الفقهاء اللّذين رأوا خلع الحكم وتواطؤوا على تفسيقه ونقض بيعته، لما رأوا من انهماكه في الملذّات حسب تعبير القاضي عياض.[5]

لا يمكننا أن نُجازف ونحكم بشكل قاطع على مستوى المعرفة الفقهية التي بلغها عقل يحيى بن مضر القيسي لأنّ نصوصه معدومة في المصادر، إلّا أنّنا نستأنس بما ذكرناه ونكتفي به.

شخصية أخرى كان لها دور رئيس في الحركة الفقهية الأندلسية، هي شخصية زياد بن عبد الرحمن اللخمي الملقب بشبطون (ت 193 هـ)، وقد تعدَّدت المصادر التي تناولت ترجمته، إلّا أنّ كثيرا من نصوص هذه المصادر جاءت متشابهة لحدّ كبير مع تفاوت يسير بينها أحيانا، ما يشي بنقلها عن أصل واحد مشترك.

---

[1] أبو بكر بن يونس الصقلي (ت 451هـ): **الجامع لمسائل المدونة**، تحقيق: مجموعة باحثين، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، ج24، ص65.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص220. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص123. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج12، ص459.

[3] ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص123.

[4] انظر في أخبار هذه الثورة: أحمد إبراهيم الشعراوي: "هياج الربض ثورة شعبية على الحكم الأموي الأندلسي"، **ندوة الأندلس الدرس والتاريخ**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر، ص39.

[5] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص127.

التقى زياد بن عبد الرحمن الإمام مالك عند رحلته إلى الحج، وروى عنه الموطّأ ثمّ أخذ عنه كتابا في رأي مالك، سُمّي فيما بعد بسماع زياد،[1] وذكر الذهبي وغيره أنّه التقى أيضا بغير الإمام مالك من الفقهاء، من أمثال: موسى بن علي بن رباح (ت 163هـ)، ويحيى بن أيوب (ت 186هـ)، واللّيث بن سعد، وسليمان بن بلال (ت 172هـ)، وأبي معشر السندي (ت 170هـ)، وسفيان بن عيينة (ت 198هـ)، ومعاوية بن صالح الحمصي، وغيرهم.[2]

ويبدو أنّ روايات زياد بن عبد الرحمن عن الإمام مالك قد ذاعت وانتشرت في الأندلس، إلّا أنّها معدودة في المصادر، وجدنا منها الحديث الذي رواه زياد عن مالك من أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: **{من حُسن إسلام المرء تَركه ما لا يَعنيه}**[3]، وما نقله ابن عبد البر (ت 463هـ) من سماع زياد عن مالك بن أنس في مسألة الزكاة وغيرها،[4] إضافة إلى روايته للموطّأ التي تلقّفها الأندلسيون واحتفوا بها كثيرا، ورواها عنه جمع كبير منهم يحيى بن يحيى اللّيثي.[5]

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص95. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص217. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص314. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج13، ص177. الضبّي: المصدر السابق، ص294. شهاب الدين المقري: المصدر السابق، ج1، ص337. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص116-117. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص224. وقد أشار القاضي عياض إلى كتاب آخر رواه زياد عن الإمام مالك سمّاه كتاب الجامع، وليس لدينا تفاصيل مستفيضة عن طبيعة هذا الكتاب وموضوعه، أو طبيعة الروايات التي تضمّنها، إلّا تعبير ابن عتّاب الذي صرّح بأنّه: **"كتاب غريب يشتمل على علم كثير"**. انظر: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص122.

[2] الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج9، ص311-312. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج13، ص178. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص217-218.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص97. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص120. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج13، ص178.

[4] ابن عبد البر: التمهيد، المصدر السابق، ج14، ص323.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص223.

أمّا روايات زياد بن عبد الرحمن عن غير مالك من الفقهاء الذين التقاهم وسمع منهم، كاللّيث بن سعد وسفيان بن عيينة وغيرهم، فنستغرب أنّ النصوص لم تشر إلى شيء منها تقريبا، وندّعي أنّ هذا راجع إلى اهتمام الأندلسيين الواضح بعد هيمنة المذهب المالكي بجمع الرّوايات والسماعات المتعلّقة بالإمام مالك وتلامذته على حساب مرويّات ومسموعات غيره من الفقهاء التي أهملوها و لم يعتنوا بها اعتناء كبيرا، لأنّها لا تخدم اتّجاه الفقه الذي استقرت عليه الأندلس.

وهذا تحليل موضوعي إذا ما استصحبنا قضيّة مهمَّة وهي أنّ أغلب الأصول المدوَّنة للفقه الأندلسي وتاريخه دُوِّنت وقُيِّدت بعد القرن الثاني، أي بعد استقرار الأندلس على مذهب الإمام مالك في الفتيا والقضاء، والمؤرِّخ على كل حال لا يمكنه الانفكاك عن ثقافة عصره في التدوين، ولا يملك إلّا أن ينطلق منها عند التحرير والكتابة،[1] فهو بهذا يكتب تاريخا انتقائيا، ولا بدّ أنه أثناء كتابته هذه يُهمل ما يراه هامشيا، أو ما لم يحظَ بالاهتمام في عصره.[2]

والمؤرّخ الأندلسي ليس نشازا عن هذا فهو لم يجد في عهده غير مذهب مالك في الفقه والقضاء، و لم يجد غير مرويّات طلبة الإمام مالك وتلاميذه في الأندلس، لهذا ركَّز عليها في تصانيفه، وأهمل غيرها.

أشارت النصوص – معتمدة في ذلك على رواية يحيى بن يحيى اللّيثي – أنّ زياد بن عبد الرحمن أوّل من دخل الأندلس بالفقه ومسائل الحلال والحرام،[3] ونحنُ نعتقد أنّ هذا النصّ يحتاج إلى توضيح، إذ أنّ الفقهاء الذين دخلوا الأندلس بروايات الحديث والفقه قبل زياد بن عبد الرحمن كُثر، وقد قدّمنا جزءا كبيرا منهم في الفصل الأول، لهذا ليس من المرجَّح

[1] محمّد معروف: "المؤرّخ وثقافة عصره"، **مجلة أمل**، المغرب، مجلد 5، ع15، 1998، ص78.

[2] جون لويس غاديس: **المشهد التاريخي كيف يرسم المؤرّخون خارطة الماضي**، تعريب: شكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، الدوحة، قطر، 2016، ص39.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص95. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص117.

أن يكون يحيى بن يحيى يقصد أنّ زياد أوّل من أدخل مرويات الفقه إلى الأندلس مطلقا، لأنّ هذا أمر تدحضه الروايات التاريخية المتواترة.

ولكنّنا نفهم من رواية يحيى بن يحيى أنّ زياد بن عبد الرحمن كان أوّل من أدخل فتاوى الإمام مالك في مسائل الفقه، وهذا ما تؤيّده طبيعة الروايات التي سمعها زياد عن الإمام مالك، والتي قُيِّدت فيما بعد بما يُعرف بسماع زياد، فقد جاء في نصوصها أحكام واجتهادات الإمام مالك في مسائل متفرّقة من الفقه، نذكر منها بعض ما أوردته مدونات الفقه المالكي:

جاء في اختلاف أقوال مالك لابن عبد البر أنّ زياد بن عبد الرحمن روى عن مالك في تعليل جمع الرسول صلّى الله عليه وسلّم بين الصّلوات وقت المطر قوله: **"وأظنُّ أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في المطر لأنّ المسجد كان لا يَحبِسُ المطر"**[1]، وفي أذان الصبيّ نقل زياد عن مالك: **"لا يصلّي أحد بأذان الصبيّ حتّى يحتلم"**[2]، وسأل زياد مالكا عن الإمام يصلّي على الجنازة فيتابع بين التكبير ويدع الدعاء، أيجزئه ذلك؟، فقال: **"أرى أن تُعاد الصلاة عليه، كالّذي يترك القراءة في الصلاة."**[3].

ويعتبر زياد أيضا من أوائل من أدخل موطّأ الإمام مالك إلى الأندلس،[4] كاملا متقنا حسب تعبير المقري،[5] فهو بهذا قد اختصّ بأشهر دواوين الحديث وفقهه في ذلك العهد، إلى جانب الفتاوى التي سمعها ودوّنها عن مالك، فلا بدّ أنّه قد شحن الأندلس إذا بهذا الرصيد الكبير من نصوص الحديث والفقه، وهو ما لم تعهده الأندلس من قبل حسبما نفهم من نصوص المصادر، إذ أنّ طبيعة المرويّات التي دخلت الأندلس قبل هذا العهد كانت من قبيل

---

[1] ابن عبد البر: اختلاف أقوال مالك وأصحابه، المصدر السابق، ص95.

[2] نفسه، ص97.

[3] أبو الوليد ابن رشد الجد (ت 520هـ): **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تحقيق: محمّد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1988، ج2، ص227.

[4] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص313. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص117. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص224.

[5] شهاب الدين المقري: المصدر السابق، ج2، ص46.

الأحاديث والآثار، مع شيء قليل من فقه الأوزاعي ومرويّاته، و لم تكن حسبما اطّلعنا فتاوى واجتهادات مباشرة في مسائل الفقه وأقضيته كما هو الحاصل في السماعات المذكورة آنفا.

يمكننا إذا أن نعتبر زياد بن عبد الرحمن من المؤسّسين المباشرين لفقه الإمام مالك في الأندلس، لما جاء به من رحلته إلى الحجاز، إلّا أننا يجب أن نفصل بين ما جاء به من مرويّات ومسموعات عن الإمام مالك، وعن طبيعة تمذهبه وتمذهب الأندلسيين بتلك المرويات، حيث نعتقد – كما أسلفنا في مناسبات عديدة – أنّ مذهب مالك لم يستقر كمذهب إلّا بعد مدّة من وفاة الإمام مالك، وأنّ الإمام مالك لم يُؤثر عنه نصوص مباشرة في الأصول التي اعتمدها أو بنى عليها فقهه، وإنّما استنبط طلبتُه كثيرا من أصوله وفرَّعوا عليها، وبنوا عليها فتاويهم واجتهاداتهم.[1]

لهذا كان دخول زياد بن عبد الرحمن وغيره من الفقهاء بهذا الرّصيد من المرويّات والمسموعات – وهذا ما سنثبته بالنصوص فيما تبقّى من هذا الفصل – لا يعني أنّ هؤلاء الفقهاء كانوا يقلّدون مذهب مالك أو يقصدون إلى تأسيس مذهب مالكيّ بخصائصه وأصوله المعروفة اليوم، ولكنّهم رووا فتاوى الإمام مالك وتداولوها بينهم وبنوا على بعضها اجتهاداتهم، كما رووا فتاوى تلاميذ مالك وغير مالك من الفقهاء.

و لم تظهر لنا النصوص التي وصلتنا عن زياد بن عبد الرحمن ما يلفت الانتباه حول عقله الفقهي، أو الاجتهادات الخاصّة به في مسائل الفقه وأحكامه، ما جعل فقهه يبدو لنا من خلال ما حصلنا عليه من النصوص مجرّد مرويّات ومسموعات عن الإمام مالك.

وقد وصف لنا محمّد بن عيسى الأعشى (ت 239هـ) فقه زياد بن عبد الرحمن، فقال: **"إنّي لآكل التفّاح الحلو وأحسو البيض الخفيف وأبول في الماء الراكد، منذ كذا،**

[1] انظر: محمّد شقرون: **مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص ص79-84. وقد حاول أحد الباحثين ردّ هذا القول باعتبار أنّ عدم إفصاح الإمام مالك عن أصوله لا يعني أنّها غير موجودة أو أنّه لم يقصد لها في تحرير اجتهاداته وفتاويه. انظر: حسين آيت السعيد وآخرون: **مقدّمات أدلة الفقه المالكي**، دون دار نشر، دون طبعة، الإمارات العربية المتحدة، دون تاريخ نشر، 323-325.

ليُنسيني الله علم زياد ويُخرجه من صدري، فما نسيته. والتزمت كلّ ما أعرف أنه ينسي. فقيل لم؟ قال لأنّ زياداً لم يكن شيئاً، وكان علمه بارداً"[1].

ولكنّنا نحسُّ أن في حُكم محمّد بن عيسى تحاملا على زياد، خاصّة وأنّه انفرد بهذا الحكم من بين نصوص كثيرة أثنت على زياد وفقهه واحتفت به،[2] وقد نبرّر هذا الحكم – مع بعض التحفظ – بأنّ هناك عداوة شخصية بين محمّد بن عيسى وزياد لم تشر إليها نصوص المصادر، أو أنّ محمّد بن عيسى قد خالف زياد في بعض مسائل الفقه فحكم على فقهه بناء على ذلك.

ومع أنّنا لا نعتقد أنّ زياد بن عبد الرحمن قد اكتفى بالرواية فقط، ولا نعتقد أيضا أنّه لم يكن شيئا كما عبّر على ذلك محمّد بن عيسى، بل نميل إلى أنّ له اختياراته الخاصة في مسائل الفقه، وله اجتهادات قد يكون خالف فيها مالكا لما أدركه من نصوص وآثار أخرى عن غيره من الفقهاء، إلا أنّنا مقيَّدون في ذلك بشحِّ النصوص وقلّتها، لهذا لا يُمكننا إصدار أحكام قاطعة في التاريخ على مسائل ليس لنا نصوص كافية تخدمها وتؤيِّدها.

إلى جانب زياد بن عبد الرحمن نجد الغازي بن قيس، وهو من أوائل الأندلسيين الذين لقوا الإمام مالك وأخذوا عنه العلم،[3] حتّى قيل أنّه قد شهد تأليف مالك للموطأ،[4] كما أخذ العلم عن غير مالك من الفقهاء والمحدِّثين، من أمثال: الأوزاعي، وابن جُريج (ت 150هـ)، وابن أبي ذئب (ت 158هـ)، ونافع بن أبي نعيم (ت 169هـ).[5]

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص122.

[2] انظر الإحالات التي سبقت في ترجمة زياد.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص443. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص475. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج13، ص332. الضبّي: المصدر السابق، ص439.

[4] أبو بكر الزبيدي (ت379هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص254.

[5] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص114. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص136. الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج9، ص323.

أدخل الغازي بن قيس إلى الأندلس بعد رحلته علما عظيما، فجاء بموطّأ مالك، وقراءة نافع قارئ المدينة،[1] وهو أوّل من أدخلهما الأندلس حسب المصادر التي بين أيدينا، قال ابن حيّان عن العلم الذي جاء به الغازي بن قيس: **"فسمع من مالك موطّأه، فقيل إنّه كان يحفظُه ظاهرا، وسمع من ابن أبي ذئب وابن جُريج والأوزاعي وغيرهم. وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ أهل المدينة، وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير، فقُرئَ عليه فيها، وانتُفع به..."**[2].

وقد ظلّت قراءة نافع التي أدخلها الغازي الأندلس محلّ درس بين علماء القراءات، لهذا نجد أبا عمرو الدّاني (ت 444هـ) يستشهدُ كثيرا بنصوص الغازي بن قيس في رسم المصحف ونقله لمذهب المدنيين في ذلك، بل وجدناه يُشير إلى بعض مؤلّفات الغازي التي أهملتها المصادر التاريخية المعهودة، من ذلك قوله: **"وفي كتاب هجاء السّنّة الذي رواه الغازي بن قيس الأندلسي عن أهل المدينة: هروت: ومروت، وقرون بغير الألف رسما لا ترجمة"**[3]، وقد أشار أبو عمرو الداني وأحال لهذا الكتاب في مواطنَ عديدة من كُتبه.[4]

وذكر أبو عمرو نصّا آخر يُفيد بمحوريّة قراءة نافع التي نقلها الغازي بن قيس إلى الأندلس، فقال: **"وقد تأمّلت مصاحفنا القديمة التي كُتبت في زمان الغازي بن قيس صاحب نافع بن أبي نعيم وراوية مالك بن أنس فوجدتُ جميع ذلك مثبتا فيها مقيَّدا على حسب ما أثبتُّ وهيئة ما يقيَّدُ في مصاحف أهل المدينة"**[5].

لا بدّ أنّ الروايات التي جاء بها الغازي بن قيس قد كان لها أثر في الحركة الفقهية الأندلسية، وساهمت – ولو بشكل جزئيّ – في رسم تمذهب الأندلسيين بعد ذلك بمذهب

---

[1] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص136. ابن القوطية: المصدر السابق، ص56.

[2] ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص225.

[3] عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ): **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، تحقيق: نورة بنت حسين، دار التدمرية، ط1، السعودية، 2010، ص260.

[4] انظر أمثلة ذلك في: عثمان بن سعيد الداني: المقنع، المصدر السابق، ص414-424-545.

[5] عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ): **المُحكم في نقط المصاحف**، اعتنى به: عزة حسن، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1997، ص8.

الإمام مالك، وذلك لأنّ الغازي بن قيس قد أفتى في الأندلس دهرا، وكان: **"يروي حديثا كثيرا ويتفقّه في المسائل"**[1]، ما يوحي بأنّه كان ينشر علم مالك وقراءة نافع، كما كان حسب تعبير القاضي عياض يتفقّه في بعض المسائل ويجتهد فيها.[2]

لم نجد في دواوين الفقه الأندلسي التي أمكننا فحصها فتاوى للغازي بن قيس أو مرويات عنه أو عن شيوخه تفصحُ لنا عن شيء من عقله الفقهي، أو منهجه في الفقه والفتوى، لهذا لا يمكننا الجزم بشيء بخصوص الغازي إلّا أنّه كان يُفتي ويتفقّه في المسائل، وله مرويّات كثيرة من نصوص الحديث والفقه والقراءات دخل بها الأندلس وبثّها بين الأندلسيين.

كانت رحلة أبو موسى الهواري (ت 212هـ) نحو المشرق مقاربة لرحلة معاصره الغازي بن قيس،[3] إلّا أنّه زاد على الغازي برحلة إلى العراق، فأخذ العربية عن أبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، وعن الأصمعي (ت 216هـ)، ثم أخذ العلم في الحجاز عن الإمام مالك، وسفيان بن عيينة،[4] ويبدو أنّ أبا موسى قد جمع علما عظيما من رحلته هذه، حتى قال فيه الزّبيدي (ت 379هـ) أنّه: **"أوّلُ من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس"**[5]، وتتأكّد لنا مكانة أبي موسى برواية محمّد بن عمر بن لبابة (ت 314هـ) التي جاء فيها أنّ أبا موسى كان **"إذا قدم قرطبة لم يُفتِ يحيى بن يحيى، ولا عيسى، ولا سعيد بن حسّان (ت 231هـ) حتى يرحل عنها"**[6]، ولكنّ أبا موسى لم يتمكّن من نقل جميع ما حازه في المشرق

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص115.

[2] نفسه.

[3] ابن القوطية: المصدر السابق، ص56.

[4] أبو بكر الزبيدي: المصدر السابق، ص253. شمس الدين الداوودي (ت 945هـ): **طبقات المفسّرين**، اعتنى به: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ج1، ص297. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج16، ص259. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص343. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص471.

[5] أبو بكر الزبيدي: المصدر السابق، ص253.

[6] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج16، ص259.

من روايات ومسموعات وكُتب إلى الأندلس، وذلك لأنّ كُتبه غرقت في البحر أثناء عودته إلى الأندلس.[1]

وأمر آخر يدلُّنا على سعة علم أبي موسى أنّ النصوص ذكرت له كتابا في تفسير القرآن وكتابا في القراءات، إلى جانب حفظه للفقه،[2] ونحن في الحقيقة لسنا على يقين من طبيعة هذا التفسير الذي عُرف عن أبي موسى، ولا عن كتابه في علم القراءات، أكان من رواياته وسماعاته في تفسير آيِ القرآن التي جاء بها من المشرق، أم كان من تأليفه وتحريره.[3]

لا نستطيع الحكم على هذا، لكنّنا نميل إلى أنّ تفسيره كان جمعا لروايات المفسرين والقرَّاء، وهذا ما كانت عليه طبيعة التأليف في القرن الأوّل والثّاني، إذ كانت قائمة على الرواية والسّماع بشكل كبير.

يُفيدنا اشتغال أبي موسى بالتفسير والقراءات وعلم العربية، إلى أنّه كفقيه لم ينكَفِئ عن الاشتغال بالفقه فحسب، بل وسّع ذلك إلى أدوات وعلوم أخرى يحتاجها الفقيه ولا بدّ في الحكم على المسائل أو التّرجيح بينها.

كما أنّنا لا ندري للأسف شيئا عن ذهنيّة الفقيه أبي موسى، إذ النصوص لا تُمدُّنا بشيء عن فتاويه أو اتجاهه الفقهيّ أو طريقته في الاستنباط والتعليل والترجيح، إلّا أنّنا نعتقد

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص343.

[2] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص471. أبو بكر الزبيدي: المصدر السابق، ص254. تقي الدين المقريزي (ت 845هـ): **المقفّى الكبير**، تحقيق: محمّد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2006، ج4، ص53.

[3] جاء عند الخشني أنّ كتاب التفسير لأبي موسى الهواري **"كان من وضعه"**، بينما ذكر ابن الفرضي أنّه قد اطّلع على بعض هذا التفسير، لكنّه لم يفدنا بشيء عن نصوص هذا الكتاب أو طبيعة تأليفه. انظر: ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص345. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص235.

في شيء من الثّقة بأنّ توليه قضاء إِستِجَة[1]، قد مكّنه من الفصل في المسائل والحكم عليها سواء بما رواه من رأي عن فقهاء المشرق، أو بما أدّاه إليه استنباطه وتفقُّهُ في المسائل.[2]

زيادة على ما سبق، نجد الفقيه سعيد بن أبي هند (ت 200هـ)،[3] وهو كذلك من تلاميذ الإمام مالك، سمع منه الكثير، وكان مالك يقدِّمه ويُكرمه،[4] حتى سمَّاه **"حكيم الأندلس"**[5]، ونال مكانة محترمة في الأندلس، فولي الوزارة لبعض أمراء بني أمية،[6] إلّا أنّنا لم نجد له – في حدود ما نجده في المصادر – نصوصا تبدي شيئا من فقهه أو مرويّاته، لهذا لا يمكننا الاستطراد للحكم على اتّجاهه الفقهيّ أو بنيته الأصوليّة، ولكنَّنا نستأنس بتوليه الوزارة وتقريب أمراء بني أمية له بأنّه كان ذا قدر من العلم والفقه مكّنه من المرتبة التي حازها عند الأمراء.

وتكشف لنا مدوّنات التراجم الأندلسية شخصيات فقهية أخرى كان لها حظّ من الرّحلة إلى المشرق عموما والحجاز خصوصا، على شاكلة قُرعوس بن العباس (ت 220هـ)، وهو ممّن روى عن الإمام مالك، وعن سفيان الثوري، واللّيث بن سعد، وابن أبي حازم (ت

---

[1] **إِستِجَة:** مدينة من مدن الأندلس، بينها وبين قرطبة عشرة فراسخ، لها اتِّصال بقرطبة ونهرها. ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ): **معجم البلدان**، دون تحقيق، دار صادر، ط2، بيروت، لبنان، 1995، ج1، ص174. أبو عبيد البكري: المصدر السابق، ج1، ص239.

[2] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص471.

[3] اختلفت المصادر اختلافا كثيرا في اسمه، فمنهم من جعله سعيد، ومنهم من جعله عبد الوهاب، ومنهم من جعله عبد الرحمن، واستعملنا اسم سعيد لأنّه شائع في المصادر. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص314. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص124. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص226.

[4] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص233. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص224. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص123.

[5] ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص127. ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص226. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص339. الضبّي: المصدر السابق، ص314. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص124.

[6] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص233.

184هـ)، وابن جريج[1] وغيرهم،[2] وتفقّه أيضا بالمدنيّين والمصريّين من أصحاب مالك،[3] وعاد إلى الأندلس بعد هذا بموطّأ مالك وفتاويه، فروى عنه أصبغ بن خليل (ت 273هـ)، وعثمان بن أيوب، وعبد الملك بن حبيب، وغيرهم.[4]

ذكرت النّصوص التي تناولت ترجمة قرعوس أنّه كان: **"عالما بالمسائل على مذهب مالك وأصحابه، ولا علم له بالحديث"**[5]، ويتجلّى علمُ قرعوس بمذهب مالك ومسائله في استشهاد بعض المالكية برواياته،[6] ولكنّ الروايات التي وجدناها في مصنّفات المالكية قليلة فيما يبدو، ونرجع قلّتها إلى ضياع كثير من مصنَّفات الفقه الأندلسية المبكِّرة من جهة، وعدم اهتمام مدوّنات التراجم والطبقات التي أفدنا منها في بحثنا بحصر جميع روايات الفقه والسماعات التي تداولها الناس في الأندلس من جهة أخرى.

أمّا ما أورده النصّ السابق من أنّ قرعوس بن العباس لا علم له بالحديث فندَّعي أنّ المقصود من ذلك قلّة اعتناء قرعوس بالأسانيد وصحّتها، أو بالثّقات وأحاديثهم، رغم أنّه كان ثقة في نفسه.[7]

---

[1] شكّك البعض في رواية قرعوس عن ابن جريج. انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص491. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص326.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص475. الضبّي: المصدر السابق، ص451. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص325.

[3] إبراهيم بن علي الشيرازي (ت 476هـ): **طبقات الفقهاء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1970، ص152.

[4] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج15، ص355. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص476.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص476. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج15، ص355. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص325. الصفدي: المصدر السابق، ج24، ص168. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص154.

[6] انظر مثلا: ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج5، ص426. ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج4، ص601. الونشريسي: المصدر السابق، ج4، ص57.

[7] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص154.

ونلحظ هذا في شخصيّات فقهية كثيرة اهتمّت بمسائل الفقه وأحكامه و لم يكن لها كبير اعتناء بالحديث والإسناد، وسنذكر فيما هو آت من هذا البحث نماذج كثيرة لهذه الظّاهرة.

لم تسعفنا النصوص القليلة في الكشف عن شيء ذا بال حول ذهنيّة الفقيه قرعوس بن العبّاس، ومنهجه في الفقه أو الاجتهاد، ومجمل ما يمكننا قوله أنّ قرعوس كان كثير الاشتغال بالفقه ومسائله،[1] كثير الرّواية للموطّأ ومسائل مالك عموما، ولكنّه لم يكن متقنا لصنعة الحديث ولا لأساليب الرواية وضوابطها، فهو بهذا ليس من أهل الاجتهاد أو الترجيح بين المسائل الفقهية – فيما نزعم – ولكنّه كان يفتي بأقوال مالك وتلامذته، وربّما كان يفتي أحيانا باجتهادات الفقهاء الذين روى عنهم كاللّيث بن سعد وسفيان الثوري وغيرهم، ورغم أنّنا لم نجد في النصوص روايات مباشرة لقرعوس عن غير مالك من الفقهاء، إلّا أنّنا نزعم كما أسلفنا سابقا أنّ هذا راجع إلى قلّة اعتناء مالكية الأندلس في ذلك العهد بجمع روايات وسماعات غير مالك وأصحابه، لهذا لا نكاد نجد أثرا لروايات العراقيين ولا المدنيين في المدونات الأندلسية رغم أنّ كثيرا من فقهاء الأندلس اللّذين رحلوا للمشرق رجعوا بمرويات ومسموعات كثيرة عن اللّيث بن سعد وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وأضرابهم.

ومن هؤلاء كذلك داود بن جعفر المكنّى بابن أبي الصغير، روى عن أكابر العلماء كالإمام مالك، وسفيان بن عيينة، ومعاوية بن صالح، والدراوردي (ت 187هـ)، وزكريا بن منظور.

وروى عنه عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، وحسين بن عاصم (ت 290هـ)، ومحمّد بن عيسى الأعشى، ومحمّد بن وضّاح (ت 287هـ) وغيرهم.[2]

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص325. وقد أشار الونشريسي في المعيار إلى أنّ كثيرا من شيوخ الأندلس كانوا يعتمدون على روايات قرعوس في تفسير أقوال مالك المبثوثة في المدوّنة. انظر: الونشريسي: المصدر السابق، ج4، ص520.

[2] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص346. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص359. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص255.

كان داود بن جعفر مكثرا من الرّواية، ميَّالا للحديث، حتّى قال فيه مطرّف بن قيس: **"كُتب عنه نحوا من ثلاثة آلاف حديث"**[1]، وهذا ما يدلّ على سعة ما حصَّله في المشرق وعاد به إلى الأندلس.

أمّا مروياته عن الإمام مالك، فقد نبّه ابن الفرضي إلى أنّ داود لم يُذكر له سماع عن مالك،[2] ولكنَّنا نفنِّد ما ذكره ابن الفرضي، إذ قد وجدنا له في مدوّنات الفقه روايات معدودة عن الإمام مالك، منها ما أورده المازري في شرح التلقين من أنّ **"داود بن جعفر روى عن مالك أنّ المشتري يردّ هذا المعيب إذا كان حاضراً. فإذا كان فرّق على الغرماء لم يردّ بذلك..."**[3]، وجاء في شرح مختصر ابن الحاجب لخليل بن إسحاق وغيره: **"وقد روى داود بن جعفر عن مالك نحوه إذا سرق العبد في عهدة الثّلاث ردّ به، وإن أقرّ على نفسه بالسرقة لم يردّ"**[4]، وجاء في البيان والتحصيل لابن رشد: **"وقد روى داود بن جعفر عن مالك في ولد المجذومين أنّه ليس بعيب ولا يوضع عنه شيء"**[5].

وتفيدنا هذه النصوص في أنّ روايات وسماعات داود كانت متداولة بين فقهاء الأندلس، وظلّت في كتب المالكية من بعدهم، رغم غياب أكثرها – فيما يبدو – عن المصنّفات الفقهية الأندلسية إلّا لمما.

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص346.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص203.

[3] محمد بن علي المازري (ت 536هـ): **شرح التلقين**، تحقيق: محمّد المختار السلامي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008، ج2، ص759.

[4] خليل بن إسحاق (ت 776هـ): **التّوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ج5، ص440. محمّد ابن غازي المكناسي (ت 919هـ): **شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ج2، ص669. محمّد ابن عرفة (ت 803هـ): **المختصر الفقهيّ لابن عرفة**، تحقيق: حافظ عبد الرحمن خير، مؤسسة خلف أحمد الحبتور للأعمال الخيرية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ج5، ص415.

[5] ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج8، ص360. وانظر كذلك: تاج الدين بهرام الدميري (ت 805هـ): **تحبير المختصر**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، حافظ بن عبد الرحمن خير، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2013، ج3، ص601.

ويبدو من خلال هذه النصوص أنّ داود بن جعفر لم يكن يزيد في الفقه عن نقل رواية الفقهاء والاعتماد عليها في المسائل والأقضية، ولا نظنّ – ولسنا نجزم في ذلك – من أنّه كان ذا اجتهاد في الفقه، أو ذا مكنة من استنباط النصوص وبناء الأحكام والترجيح بين أقوال الفقهاء، رغم أنّه قد تولّى قضاء قلنبرية[1]،[2] بل نعتقد أنّه لم يندَّ عمن ذكرنا سابقا من حيث الاهتمام بجمع رأي وفتاوى الأئمّة والفقهاء وفي مقدمتهم الإمام مالك، والحكم بها على الأقضية والمسائل.

ومنهم سعيد بن عبدوس (ت180 ه)، يلقَّب بالجدي، كان ممّن لقي الإمام مالك، وسمع منه الموطأ،[3] وكان من **"أهل الفقه والعلم"**[4] حسب تعبير القاضي عياض، و لم تؤثر عن سعيد بن عبدوس روايات في الفقه ومسائله، أو أسمعة عن الإمام مالك أو تلامذته، إلّا ما وردنا في المصادر من أنّه كان مفتي طليطلة في عهده،[5] ولا نعتقد أنّه كان مجتهدا هو الآخر، بل نذهب إلى أنّه كان حافظا لمسائل وفتاوى الإمام مالك، وكان يفتي بها الناس في طليطلة، وقد بحثنا في مدوّنات الفقه الأندلسي علّنا نجدُ شيئا من رواياته أو مسموعاته، ولكنّنا لم نظفر من ذلك بشيء.

---

[1] **قُلنبرية (قُلمرِية):** مدينة صغيرة تقع في غرب الأندلس، بنيت على جبل، وتقع في بلاد البرتغال حاليا. الشريف الإدريسي (ت 560ه): **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، دون تحقيق، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1988، ج2، ص547-726. الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص342.

[2] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص346.

[3] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص334. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص225. الضبّي: المصدر السابق، ص311. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص93. أبو الوليد عبد الله بن الفرضي (ت 403ه): **كتاب الألقاب**، تحقيق: محمّد زينهم محمّد عزب، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص41.

[4] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص113.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص225.

ومنهم أيضا طالوت بن عبد الجبار المعافري (ت ق3 ه)، وهو ممّن رحل إلى المشرق فدخل مصر، ثم حجّ فلقي الإمام مالك،[1] ولقي في مصر نظراء الإمام مالك كذلك ولكنّ المصادر لم تُسمِّهم،[2] كما أنّها لم تسمِّ أحدا ممّن روى عنه، و لم تذكر أيّ رواية له، أو أيّ نشاط فقهيّ مارسه في الأندلس باستثناء ما جرى له في ثورة الربض ضدّ الحكم بن هشام (ت 206ه).[3]

وفي غياب كلّ هذه التفاصيل لا يمكننا الحديث بشيء عن فقه طالوت بن عبد الجبار ومرويّاته، أو عن مذهبه واتّجاهه في الفتيا.

وعلى شاكلة طالوت نجد محمّد بن عيسى الأعشى (ت 222ه)، رحل إلى الحجاز ولكنّه ألفى الإمام مالك قد توفّي فلم يلتق به، ولكنّه التقى سفيان بن عيينة فروى عنه،[4] ولقي عثمان بن سعيد بن كنانة أيضا.[5]

لم يكتفِ الأعشى بالحجاز حيث انتقل إلى العراق ومصر أيضا، فسمِعَ في العراق من يحيى بن سعيد القطان (ت 198ه)، والتقى أيضا بوكيع بن الجراح (ت 197ه) فرَوَى عنه تفسيره في القرآن، وروى عنه بعض كتبه.[6]

---

[1] ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص156. ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1، ص43. ابن عبد الملك المراكشي: المصدر السابق، ج2، ص140. شهاب الدين المقري: المصدر السابق، ج2، ص640.

[2] ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص276. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص340.

[3] ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1، ص43.

[4] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص114.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص11.

[6] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص114. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص11.

أمّا في مصر فقد تفقّه بأصحاب مالك، كابن القاسم وابن وهب وأشهب (ت 204هـ)، وأخذ عنهم علما كثيرا،[1] حتّى قال في رواية ابن وضّاح عنه: **"دخلت مصر فرويت فيها أربعين ألف مسألة"**[2].

أمّا عن اتّجاه محمّد بن عيسى الفقهي، فلا نخاله قد خرج عن النّسق الفقهيّ الغالب على الشخصيات الفقهيّة الأندلسية التي قدّمناها من حفظ المسائل ورواية الحديث وفتاوى الفقهاء، ولكن يبدو من خلال النّصوص القليلة التي تحصّلنا عليها أنّه كان ذا اهتمام شديد بالحديث والفقه،[3] ويظهر هذا في سعة مرويّاته وتنوّعها بين فقه المدنيّين والمصريّين وبين فقه العراقيين، وبينهما ما بينهما من التباين والاختلاف، وهذا ما قد أكسبه في نظرنا ذهنيّة متفرّدة، وتميّزا في الرأي والمسائل، مع غلبة الحديث والرّواية عليه عموما.

إلّا أنّ محمّد بن عيسى لم يكن فيما يبدو متأثّرا برأي مالك وأصحابه بقدر تأثّره بفقه أهل العراق، حيث يذكر الخشني أنّ الأعشى كان **"يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق"**[4]، وزاد ابن الفرضي بأنّ الأعشى **"كان علمه عراقيا"**[5]، وقد لا يفيد هذا النص بكون علمه عراقيا في مسألة الأشربة فحسب، بل قد يعدو ذلك إلى كون الأعشى متأثّرا بطريقة العراقيين في الفقه.

ويعتبر الأعشى من بين الشخصيّات الفقهيّة الأندلسية الأولى والقليلة الّتي حملت معها فقه أهل العراق إلى الأندلس وتأثّرت به، ولسنا على يقين من أنّ عيسى بن الأعشى

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص114. أبو إسحاق الشيرازي: المصدر السابق، ص162.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص114.

[3] نفسه، ص115.

[4] نفسه.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص11. وقد وضّح ابن رشد خلاف المذاهب الفقهيّة في مسألة الأشربة فقال: **"وأمّا الأنبذة فإنّهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يُسكر، وأجمعوا على أن المسكر منها حرام، فقال جمهور فقهاء الحجاز وجمهور المحدّثين: قليل الأنبذة وكثيرها المسكرة حرام. وقال العراقيون إبراهيم النخعي من التابعين وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وشريك، وابن شبرمة، وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفيين وأكثر علماء البصريين: إنّ المحرّم من سائر الأنبذة المسكرة هو السكر نفسه لا العين"**. انظر: أبو الوليد بن رشد الحفيد (ت 595هـ): **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دون تحقيق، دار الحديث، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2004، ج3، ص23.

قد تضلّع في فقه العراقيين أو أنّه قد تمكّن من تدريسه في الأندلس بشكل ملاحظ، ولكنّنا نعتبر – فيما يشبه اليقين – أنّ اتّجاها فقهيا جديدا قد دخل الأندلس مع محمّد بن عيسى الأعشى، بعدما كان الغالب على رحلات الأندلسيين ومروياتهم فقه المدنيين والمصريين.

ومن بين هؤلاء[1] أيضا عبد الرحمن بن عبيد الله، و لم نجد له في المصادر من ذكر إلّا أنّه كان من بين الرواة عن الإمام مالك،[2] ولا نعلم في الحقيقة شيئا عن اتّجاهه الفقهيّ أو طبيعة المرويّات التي جاء بها من المشرق لقلّة النصوص في ذلك، بل لانعدامها تقريبا.

ونفسُ الأمر صادفنا مع محمّد بن يحيى السبائي،[3] وحسّان بن عبد السلام السلمي، وأخوه حفص،[4] وزياد بن عبد الله الأنصاري قاضي طليطلة،[5] وطالب بن عصمة،[6] وشبطون بن عبد الله،[7] وعامر المعلّم،[8] ومسلمة بن سليمان،[9] وعامر بن أبي جعفر،[10] حيث لم نجد

---

[1] صادفتنا شخصية باسم محمّد بن عبد الله المطُّماطي ولكن وجدنا خلافا في روايتها عن الإمام مالك فأضربنا عن إيرادها هنا، للخلاف الحاصل فيها من جهة، ولعدم شهرتها وتأثيرها في الفقه الأندلسي من جهة أخرى. انظر: ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص8-9. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج2، ص229.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص344. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص397. ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج3، ص4. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص240.

[3] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص345. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص8. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص146.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص ص172-175. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص280-283. الضبّي: المصدر السابق، ص270. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص344.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص218.

[6] نفسه، ج1، ص283.

[7] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص344. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص273. الضبّي: المصدر السابق، ص317. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص99.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص286.

[9] نفسه، ج1، ص375. وانظر نفس المصدر، ج2، ص163.

[10] يحيى بن علي الحضرمي (ت 416هـ): **تاريخ علماء أهل مصر**، اعتنى به: محمود الحداد، دار العاصمة، ط1، الرياض، السعودية، 1987، ص91.

شيئا نكشف به عن اتّجاه هؤلاء الفقهي، و لم نُفد من المصادر شيئا إلّا أنّهم رووا عن الإمام مالك.

نزعم أنّنا قد حصرنا في هذا المبحث كلّ جهود الأندلسيين في الرواية عن الإمام مالك، خلا شخصية فقهيّة واحدة، وهي شخصيّة الفقيه يحي بن يحي اللّيثي، وقد أرجأنا الحديث عنه إلى المبحث القادم باعتبار أنّه لم يكن راوية عن الإمام مالك فقط، و لم يكن من المشتغلين بفقه أهل المدينة فحسب، بل كان ذا دور بارز في التّمكين للمذهب المالكي في الأندلس من خلال المناصب التي تقلّدها، لهذا رأينا أن نضع هذه الشّخصية موضعها، وألّا نكرِّر الحديث عنها في مبحثين هروبا من الإطالة والإطناب.

2- مُحاولات في بواعث اشتغال الأندلسيّين بفقه وروايات الإمام مالك:

لقد كنّا نرنو من خلال ما سبق إلى استيعاب كلّ مظاهر النّزعة الحجازيّة التي دخلت الأندلس مع المرتحلين إلى المشرق، ولكنّا وجدنا المصادر شحيحة عن تبليغ المراد، حيث ركّزت على التفاصيل المتعلّقة بلقيا الأندلسيين للإمام مالك، في حين سكتت عن بقيّة فقهاء ومحدّثي الحجاز، رغم أنّ لُقيا الأندلسيين بهؤلاء مقطوع بها، لهذا قد يجد القارئ مادّة مبحثنا اتّجهت طُرّا إلى تلامذة مالك الأندلسيين، وهذا راجع إلى احتكام المؤرّخ إلى النصوص، واستحالة بناء أيّ حكم تاريخي أو التفصيل في قضية محدّدة دون نصوص كافية أو قرائن قويّة.

نرجع تركيز النصوص على مالك وتلامذته، وإغفالها لغيره من فقهاء ومحدّثي الحجاز إلى أنّ غالب المصادر التي أفدنا منها أُلفت بعد هيمنة المذهب المالكي على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، لهذا لم تجد المصادر حاجة في التأريخ لغير الإمام مالك وطلبته ومذهبه، أو لنقل أنّ سطوة اللّحظة لم تكن تُملي على المؤرِّخ استحضار نصوص فقهاء لم يعد لحُضورهم معنى كبير في خارطة الفقه الأندلسي.

ولا ننفي أنّ بعض الشذرات قد وصلتنا، لكنّها عند التدقيق لا تفي بالغرض ولا يُمكننا من خلالها إنتاج مقاربة معقولة لطبيعة طلب الأندلسيين عن فقهاء الحجاز من غير الإمام مالك.

قد كشفنا في هذا المبحث أنّ جملة من الأندلسيين رووا روايات كثيرة عن الإمام مالك، ممثّلة في الموطّأ وهو أشهر مؤلّفاته، حيث بنى فيه الإمام مالك نظريته الفقهية على الآثار التي جمعها، مع تعليقه أحيانا على هذه الآثار وإبداء رأيه في بعضها الآخر.[1]

وممثَّلة أيضا في فتاويه ومرويّاته والسّماعات عنه خارج الموطأ، وقد أدخل الأندلسيون هذا الرصيد الفقهيّ الكبير معهم إلى الأندلس وبثُّوه هناك فتكوَّنت للأندلسيين بناء على ذلك علاقة وطيدة بالإمام مالك وفقهه.[2]

ولا نستطيع على كل حال أن نقدِّم تفسيرا نهائيّا حول الاتّجاه الكبير للأندلسيين للرواية عن الإمام مالك، لكنّنا نعتقد أنّ بعض العوامل قد أسهمت في تواطؤ الأندلسيين على التفقّه بهذا الإمام، منها حضّ بعضهم على الرواية من مالك، مثلما كان مع يحيى بن يحيى اللّيثي إذ أشار عليه زياد بن عبد الرحمن بالرحلة إلى مالك،[3] ولا بدّ أنّ طلبة مالك الأوائل قد أسهموا في حضّ الأندلسيين على فقه مالك وعلمه لما رأوا من فقهه، وإن كانت النصوص لا تقدّم لنا شواهد كثيرة، لكنّنا نلمس ذلك جليا بالقرائن.

ومنها أيضا اعتبار جغرافي، وهو أنّ الأندلسيين والمغاربة عموما كانوا يقصدون الحج ابتداء خلال رحلاتهم إلى المشرق، وهذا ما أتاح لهم لقيا الإمام مالك باعتباره فقيه المدينة،

---

[1] داكن بلاك ماكدونلد: **تطوّر الدولة والفقه والكلام في الإسلام**، تعريب: محمّد سعد كامل، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2018، ص111.

[2] Muhammad Khalid Masud: "A History of Islamic Law in Spain: An Overview", **Islamic Studies**, International Islamic University, Islamabad, Pakistan, Vol 30, Nº 1-2, 1991, p11.

[3] ابن حيان القرطبي: السفر الثاني من كتاب المقتبس، المصدر السابق، ص200.

وقد لاحظنا في كذا من ترجمة أنّ لقيا الأندلسيين بالإمام مالك كانت أثناء مكوثهم في الحجاز لموسم الحجّ،[1] لهذا قبلوا بعد ذلك بمذهب مالك طواعية باعتبار تتلمذهم به هناك.[2]

أمر آخر نعتقد أيضا أنّه أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز هذا الاتّجاه، وهو أنّ الإمام مالك كان مكثرا من الرواية، لهذا قد وجد الأندلسيون بغيتهم في الرواية عنه، مع ما نعرفه من تنافس أهل القرون الأولى عموما على الرواية وعلوّ الإسناد.

لكن وجب علينا ونحن نحلّل هذا أن ننبّه إلى قضية نرى أنّ الباحثين في التاريخ كثيرا ما يغفلونها وهي صعوبة الإلمام بأسباب نشأة الأفكار والمذاهب وانتقالها، لأنّ البواعث في ذلك كثيرة، بعضها نُقل إلينا على غير وجهه من خلال المصادر والنصوص، وبعضها لم تَجُد النصوص التاريخية به أصلا، كما أنّ الأفكار أو المذاهب لا تنشأ عادة بشكل كامل، وإنّما تبدأ فكرة صغيرة ثم تنمو على غفلة من الناس ما يُصعِّب إدراك منشأها وسببها الأصيل، فضلا على أنّ التأريخ لأسباب نشأتها يأتي في العادة متأخّرا جدّا عن زمن وقوعها وهذا يجعل الأمر نسبيّا إلى حدّ بعيد.

زد على ذلك أنّ المؤرخ يغفل في العادة – متأثّرا بالمدارس الغربية في تفسير التاريخ قصد ذلك أم لم يقصد – دور الغيب في مثل هذا، فيلجأ إلى تفسير التاريخ تفسيرا ماديا صرفا، بحيث يعتقد بضرورة وجود سبب ماديّ مباشر لكلّ حدث أو قضيّة تاريخية، بينما التاريخ يعلّمنا أنّ يد الغيب الخفية تعمل عملها في حركة التاريخ وصيرورته، وأنّ كثيرا من أحداث التاريخ وقضاياه – ومنها بعض أحداث العصر التي شهدنا عليها – لا يجدُ لها المؤرِّخون والمحلّلون تفسيرا ماديا مباشرا إلّا أنّها من صُنع إرادة الله، وقد تبدو إشارتنا لهذه

---

[1] يؤيّد هذا ما ذكره ابن خلدون في أسباب انتشار المذهب المالكي بالمغرب، حيث قال: **"وأمّا مالك رحمه الله تعالى فاختصّ بمذهبه أهل المغرب والأندلس. وإن كان يوجد في غيرهم إلّا أنّهم لم يقلّدوا غيره إلّا في القليل لما أنّ رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق و لم يكن العراق في طريقهم فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة. وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلّدوه دون غيره ممّن لم تصل إليهم طريقته..."**. انظر: ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص568.

[2] Mahmûd Ali Makki:"La cultura religiosa en el reinado de 'Abd Al-Rahm'n III", **Endoxa**, Universidad Nacional de Educación a Distancia, España, Nº 6, 1996, p85.

القضية أدلجة للبحث، ولكنّنا نعتقد أنّها الحقيقة التي دلّت البراهين والشواهد الموضوعية الكثيرة على صدقها وصحّتها. [1]

لهذا لسنا هنا بصدد إحصاء أسباب وبواعث دخول المذهب المالكي وانتشاره الواسع في الأندلس، لأنّ تلك قضية طويلة الذيل قد أُفردت لها بحوث مستقلة، وتضمّنتهُ بحوث أخرى في فصولها،[2] وإن كنّا نعتقد أنّها ما زالت تحتاجُ بحثا وتحليلا، وإنّما يكفينا منها الكشفُ عن أبرز الأسباب التي دَعت الأندلسيين إلى احتضان الإمام مالك وفقهه.

---

[1] انظر حول هذه القضية: سيد قطب: **في التاريخ فكرة ومنهاج**، دار الشروق، ط8، القاهرة، مصر، 2001، ص38-39-49-50. عماد الدين خليل: **التفسير الإسلامي للتاريخ**، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1975، ص132-133. وانظر مثلا نماذج لذلك في تاريخ الغرب الإسلامي، كيف تغلّبت الفكرة الإسماعيلية في ظرف وجيز بدعاة محدودين على أغلب دول المغرب الإسلامي، وكيف تمكّن المهديّ بن تومرت في ظرف قياسي هو الآخر من فرض نفوذه على جزء كبير من بلاد المغرب، بل انظر كيف فتح المسلمون على عهد الرسول صلّى الله عليه وسلّم وعهد الخلافة الراشدة المشرق والمغرب بعدّة قليلة وفي زمن محدود، خارقين بذلك كلّ المقاييس الماديّة المحدودة، إلى غير ذلك من النماذج الكثيرة التي يحدّثنا بها التاريخ.

ويؤسفني ألّا يشير كثير من المؤرخين إلى دور الغيب في هذا، مع إصرارهم الشديد على تضخيم بعض الأحداث التي تناقلتها المصادر واعتبارها بأنّها أسباب حاسمة وموضوعيّة في بعض القضايا، كدور دعاة الشيعة والإباضيّة والصفريّة في تأسيس الدّول المستقلّة في بلاد المغرب، واختيار الدولة الأمويّة لمذهب مالك في الأندلس بسبب ثناء مالك على هشام بن عبد الرحمن، رغم أنّ هشام بن عبد الرحمن لم يولّي تقريبا خلال عهده أحدا من المالكية في مناصب مهمّة في القضاء أو الشورى.

ونحن لا ندّعي أنّ هذه الأسباب الغيبية يمكننا استقصائها، إلّا أنّ الباحث الحصيف قد يكفيه اعتبارها خلال بحثه، وأثناء تحريره لنصوصه التاريخية.

[2] انظر: إحسان عباس: **تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)**، دار الثقافة، ط1، بيروت، لبنان، 1969، ص27 وما بعدها. عمر الجيدي: "أسباب انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي"، **مجلة دعوة الحق**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ع223، جويلية، 1982، ص167 وما بعدها. طاهر بن علي: "عوامل الانتشار والتمكين للمذهب المالكي في الأندلس"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر 2، مجلد 14، ع1، جانفي 2013، ص94 وما بعدها. عبد الجليل ملاخ: **الحركات المذهبية في الأندلس وأثرها السياسي والفكري (138-479هـ)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط، إشراف: إبراهيم بحاز، جامعة الجزائر 2، 2018، ص ص101-109. مصطفى الهروس: **المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث هجري – نشأة وخصائص**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دون طبعة، المغرب، 1997، ص ص62-101. عمر الجيدي: **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**، مطبعة المعارف الجديدة، ط1، المغرب، 1993، ص35.

قلنا إذا أنّ الحجاز والإمام مالك كانا وجهة الأندلسيين الأولى، مع دخول بعضهم إلى مصر أيضا للأخذ عن طلبة الإمام مالك وفي مقدّمتهم: عبد الرحمن بن القاسم **(الملحق: 01)**، وعبد الله بن وهب **(الملحق: 02)**، وأشهب بن عبد العزيز **(الملحق: 03)**.

كما كان لبعضهم السّبق في الرحلة إلى العراق كما قدّمنا، فتلقّوا عن العراقيين طريقتهم في الفقه، وأخذوا عنهم كثيرا من مرويّاتهم في الحديث.

ونلحظ أنّ طبيعة المرويات التي أدخلها الأندلسيون في رحلاتهم هذه لم تكن تعدو الآثار متمثلة في الحديث النبوي وفقه الصحابة والتابعين من جهة، مع ما جمعوهُ أيضا من مسائل الفقهاء وفتاويهم من جهة أخرى، من أمثال الإمام مالك وطلبته المصريين، أو طريقة العراقيين في الفقه كما فعل محمّد بن عيسى الأعشى.

ولكنّنا نذهب إلى أنّ الرصيد الكبير من المرويّات والفتاوى التي جاء بها الأندلسيون لم تكن خُلوّا من منهج في الفتوى، أو اتّجاه في الاستنباط، أو ممارسات اجتهادية محدّدة، إذ لا يمكن أن تغيبَ المكوّنات الفقهية والأصولية والمنهجية عن هذا الرصيد الكبير من الروايات حتى وإن كانت هذه المكوّنات قليلة أو غير مباشرة.

خاصّة عندما يتعلّق الأمر بمسائل وفتاوى الفقهاء، التي كثيرا ما تحمل في مكنونها طريقة الفقيه في بناء الفتوى واستنباط الأحكام، ومسلكه في الترجيح والتّعليل، وهذا ما سنأتي عليه في الفصل القادم عندما نتناول أبرز متون الفقه الأندلسي.

لهذا نكاد نجزم أنّ بعض المكونات الفقهية قد دخلت الأندلس من خلال هذا الرصيد من الروايات والمسموعات، وأنّ هذه المكوّنات والبنى الفقهية قد تمخّض عنها فيما بعد العقل الفقهيّ الأندلسيّ بمكوّناته وخصائصه التي هي محلّ بحثنا.

أمّا بخصوص التأليف، فلم نجد من نشاط الأندلسيين إلّا التأليف في السماعات كما هو الحال في سماع زياد، أو نقل بعض المؤلفات وروايتها في الأندلس كالموطّأ وغيره ممّا ذكرناه، وقد عثرنا على نصوص تفيد بمشاركة أبي موسى في التأليف من خلال مصنَّفين في القراءات وفي التفسير، لكنّنا نجهلُ طبيعة هذه المؤلفات ما يمنعنا عن إصدار أيّ حُكم على مستوى العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال مؤلّفاته خلال هذه الحقبة.

ثالثا- فقهاء الأندلس والنّزعة المالكيّة آليّات التّفقُّه وخصائصُ المرحلة

امتدَّ ارتباط الأندلسيين بفقه الإمام مالك بعد وفاته، و لم تنقطع الصلة التي كان قد أسّس لها طلبة الإمام مالك الأندلسيين فيمن جاء بعدهم، فاتّجهوا بذلك إلى كبار أصحاب مالك ونشطوا في الرواية والأخذ عنهم، بل وأكثروا من ذلك حتّى بات اتّجاه الفقه في الأندلس إلى فقه الإمام مالك وطلبته أمرا لا يقبل النقاش والبحث.

كما أدخلَ هؤلاء الطلبة كثيرا من الرّوايات والمسموعات والاجتهادات والمدوّنات إلى الأندلس، وقد أسهم هذا الرّصيد في تشكيل الهوية المالكية للعقل للفقهيّ الأندلسي.

سنذكر تباعا أهمّ فقهاء الأندلس الذين مارسوا دورا بارزا في نقل المكوّنات الفقهية المالكية وغير المالكية إلى الأندلس من دون تكرار الحديث عن طلبة الإمام مالك المباشرين باعتبار أنّنا قد قدّمنا الحديث عنهم في المبحث السابق، باستثناء يحيى بن يحيى اللّيثي الذي سنورده في هذا المبحث لاعتبارات ذكرناها سابقا.

1- يحيى بن يحيى (ت 234هـ) اللّيثي بين المرجعيّة المالكيّة والاجتهاد الفقهي:

يعدّ الفقيه يحيى بن يحيى اللّيثي (ت 234 هـ) من أشهر الطلبة الأندلسيين للإمام مالك، وأكثرهم تأثيرا في الحركة الفقهية الأندلسية،[1] وهذا راجع إلى تعدّد شيوخه ومرويّاته ومحوريّته في رواية موطّأ مالك بين الأندلسيين، إضافة إلى المناصب التي تقلّدها، والتي مكّنته من توطيد سلطة الفقه المالكي في الأندلس.

بدأ يحيى بن يحيى اللّيثي طلب العلم من الأندلس، فأخذ عن زياد بن عبد الرحمن موطّأ مالك، وسمع أيضا من يحيى بن مضر القيسي،[2] وهما من أشهر شيوخ الأندلس آنذاك وأعلاهم سندا، لهذا لاحظنا أنّ كثيرا من الأندلسيين قد رووا عنهما إضافة إلى الغازي بن قيس قبل الرحلة إلى المشرق، ولا بدّ أنّ هؤلاء كانوا يشيرون إلى طلبتهم بالتفقّه على الإمام مالك، ونلمسُ ذلك بشكل جليّ في أكثر من ترجمة، منها ما خاطب به زياد بن عبد الرحمن

[1] انظر البحث الماتع حول شخصية يحيى بن يحيى للمستعربة الإسبانية ماريبل فييرو:

Maribel Fierro and others: **Biografías y género biográfico en el occidente islámico**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, 1997, pp269-338.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص223.

يحيى بن يحيى اللّيثي قائلا: **"إنّ الرجال الذين حملنا العلم عنهم يُدفنون، وعَجزٌ بك أن تروي عمّن دونهم، فخرج يحيى..."**[1].

انتقل يحيى بن يحيى بعد ذلك إلى الحجاز حيث لقي الإمام مالك فسمع منه وروى عنه الموطأ، ولكنّه شكّ في سماع بعض أبواب الاعتكاف فرواها بسماعه الأوّل عن زياد بن عبد الرحمن،[2] ثمّ حاول أن يُعيد روايتها عن الإمام مالك فألفاه مريضا، وعاين وفاته.[3]

لم يكتفي يحيى بن يحيى بالإمام مالك بل روى عن جمع من الفقهاء والمحدّثين،[4] من أمثال: القاسم بن عبد الله العمري، وعبد الله بن نافع، وسمع بمكة عن سفيان بن عيينة، ثم بمصر عن الليث بن سعد، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب، وأنس بن عياض (ت 200هـ).[5]

يبدو أنّ يحيى بن يحيى لم يدخل معه كتاب الموطّأ فحسب كما هو شائع في كثير من الدراسات، وإنّما أدخل معه كتبا أخرى غير الموطأ، منها شرح الموطّأ لابن نافع،[6] كما نقل

---

[1] أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، المصدر السابق، ج3، ص380.

[2] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص414. ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص569. محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت 636هـ): **أسماء شيوخ الإمام مالك بن أنس**، تحقيق: محمّد زينهم محمّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون تاريخ نشر، ص34. هبة الله بن أحمد الأكفاني (ت 524هـ): **تسمية من روى الموطّأ عن الإمام مالك بن أنس**، تعليق: طه بن علي بوسريح، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2021، ص74-75.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص223. الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج10، ص520. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص415.

[4] أفادت بعض المصادر برواية يحيى بن يحيى عن نافع بن أبي نعيم قارئ المدينة، وهذا بعيد جدا لتقدّم وفاة نعيم عن الإمام مالك كما أفاد الذهبي. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج10، ص520.

[5] ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1ـــ ص163-164. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص223. الضبّي: المصدر السابق، ص510-511.

[6] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص410. ولا تناقض فيما ذكرناه هنا وما ذكرناه في الهامش السابق من أنّ يحيى بن يحيى لم يرو عن نافع، لأنّ نافع الذي نقصده هنا هو عبد الله بن نافع صاحب الإمام مالك.

معه أيضا إلى الأندلس عشر كتب عن ابن القاسم تضمّ مسائله وسماعه من مالك،[1] إضافة الروايات والمسموعات التي أخذها عن غير هؤلاء و لم تذكرها المصادر التي تناولت ترجمة يحيى وأسانيده.

وقد حاولنا البحث عن نصوص الكتب العشرة التي رواها يحيى بن يحيى عن ابن القاسم، فتأتى لنا حصر أسمائها، فمنها كتاب: المكاتب،[2] وكتاب الصبرة،[3] وكتاب الصلاة،[4] وكتاب أوّله يشتري الدور والمزارع،[5] وكتاب الكسب،[6] وكتاب الوضوء،[7] وكتاب الكبش،[8] وكتاب الاستحقاق،[9] وكتاب أوّل عبد ابتاعه،[10] وكتاب كراء الدور والأرضين،[11] وسنأتي فيما بعد لطبيعة هذه السماعات ومكوّناتها.

عاد يحيى بن يحيى إلى الأندلس بعلم جمّ، فنشره هناك وانكبّ الناس على السماع والرواية منه،[12]، واشتهر يحيى في الأندلس فنال قدرا عاليا عند السلطة، حتّى أنّه كان

---

[1] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص414-415. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص ص381. وانظر بعض نصوص هذه السماعات في: محمّد بن أبي زمنين (ت 399هـ): **منتخب الأحكام**، عبد الله بن عطية الغامدي، المكتبة المكية، ط1، مكة، المملكة العربية السعودية، 1998، ص238. محمّد بن عمر بن الفخار (ت 419هـ): **إصلاح الغلط الواقع في وثائق أبي عبد الله ابن العطار**، علق عليه: رضوان الحصري، المجلس العلمي المحلي بأكادير، ط1، المغرب، 2016، ص97.

[2] ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج1، ص163.

[3] نفسه، ج2، ص68.

[4] نفسه، ج2، ص338.

[5] هكذا وجدنا اسمه في النصوص في أكثر من موضع. انظر: ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج2، ص256-395-457.

[6] نفسه، ج3، ص5.

[7] نفسه، ج3، ص293.

[8] نفسه، ج4، ص110-195.

[9] عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص426.

[10] ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج5، ص190.

[11] نفسه، ج7، ص138.

[12] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص415. وقد اشتهرت رواية يحيى بن يحيى للموطّأ خصوصا، حتّى قال ابن خلدون عن موطّأ يحيى: **"فأكبّ النّاس عليه، واقتصروا على روايته دون ما سواها وعوّلوا على نسقها**

مستشارا للأمير عبد الرحمن بن الحكم، وكان مشرفا على تولية القضاة وعزلهم،[1] ما أكسبه هيبة لدى العامة والخاصة، وزاد من أتباعه،[2] وقد قال ابن سعيد المغربي (ت 685هـ) يصف مكانة يحيى بن يحيى في الأندلس: **"وكان مع إمامته ودينه مكينا عند أمراء الأندلس معظّما وعفيفا عن الولايات متزّها جلّت درجته عن القضاء فكان أعلى قدرا من القضاة عند ولاة الأمر هنالك لزهده في القضاء وامتناعه منه"**[3]، وقال الذهبي مؤكّدا ذلك: **"وكان كبير الشأن، وافر الجلالة، عظيم الهيبة، نال من الرئاسة والحرمة ما لم يبلُغه أحد"**[4].

لهذا نجد ابن حزم (ت 456هـ) يعتبر الحظوة التي نالها يحيى بن يحيى عند الأمراء من أبرز أسباب هيمنة المذهب المالكي على الحركة الفقهية في الأندلس.[5]

وترتيبها في شرحهم لكتاب الموطّأ وتفاسيرهم، ويشيرون إلى الرّوايات الأخرى إذا عرضت في أمكنتها، فهجرت الرّوايات الأخرى، وسائر تلك الطّرق، ودرست تلك الموطّآت إلّا موطّأ يحيى بن يحيى، فبروايته أخذ النّاس في هذا الكتاب لهذا العهد شرقا وغربا." انظر: ابن خلدون: المصدر السابق، ج7، ص685. ونجد في كتب البرامج والفهارس الأندلسيّة المتأخرة تداولا لموطّأ يحيى بن يحيى في سماعات الفقهاء والمحدّثين، ما يؤكّد شهرته وهيمنته على باقي الموطّآت. انظر مثلا: محمّد المجاري (ت 862هـ): **برنامج المجاري**، تحقيق: محمّد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ص110. قاسم بن الشاط السبتي (ت 643هـ): **برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي**، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، الرابطة المحمّدية للعلماء، ط1، الرباط، المغرب، 2011، ص68.

[1] حيان بن خلف (ت 469هـ): **المقتبس من أنباء الأندلس**، تحقيق: محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، دون طبعة، 1994، ص178.

[2] قال ابن عذاري المراكشي: **"فكان يحيى بن يحيى، إذا أنكر من القاضي شيئا، قال له: استعف وإلا رفعت بعزلك. فكان يستعفي أو يشير يحيى بعزله، فيعزل"**. انظر: ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ج2، ص80.

[3] ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1ـــ ص164. وانظر في هذا المعنى: الضبّي: المصدر السابق، ص511. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص225. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص382. ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، 180. ابن القوطية: المصدر السابق، ص75.

[4] الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج10، ص520.

[5] انظر: أبو محمّد عليّ بن حزم (ت 456هـ): **رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ج2، ص229. أبو محمّد علي بن حزم (ت 456هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دون طبعة، دون سنة نشر، ج5، ص230.

لا يهمّنا كثيرا في هذا البحث التفصيل في الأحداث التي عايشها يحى بن يحى أو التي شاع في التّاريخ بأنّه كان فاعلا فيها كثورة الربض،[1] أو خلافاته مع فقهاء عصره وما إلى ذلك، وإنّما مقصدنا الأول من خلال شخصية يحى بن يحى كشف اتجاهه الفقهيّ ونشاطاته العلمية التي مارسها والتي أسهمت في توجّه العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

وفي سبيل رصد العقل الفقهيّ ليحيى بن يحى اللّيثي سنقوم بتحليل أهمّ النّصوص الفقهية أو الروايات التي بلغتنا عن يحى أو عن منهجه في الفتوى والفقه، لنتمكّن بناء عليها من رسم مقاربة موضوعية لعقل لهذا الفقيه.

لقد أسهبت مصادر الفقه المالكي ومدوّنات الطبقات والتراجم في إيراد مرويات يحى بن يحى اللّيثي وآراءه في مسائل الفقه، وهذا ما قد يمكّننا من رصد مدى التزام يحى بن يحى بفتاوى الإمام مالك ومذهبه في الفقه عموما.

أوردت النّصوص روايات كثيرة تفيد بأنّ يحى بن يحى كان ملتزما في العموم بفتاوى الإمام مالك وأصحابه، إذ نجده في مناسبات كثيرة يسوق رأي مالك وتلميذه ابن القاسم على سبيل الاحتجاج وهذا له دلالته المعتبرة، من ذلك مثلا ما أورده ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) في النّوادر والزّيادات في روايات يحى بن يحى عن ابن القاسم ما نصّه: " **قال يحى بن يحى عن ابن القاسم: فيمن صلّى الظهر والعصر بتيمُّم واحد، أو صلّى به صلوات جهلا أو نسيانا، فليعد ما زاد على واحدة في الوقت، ولو أعاد أبدا كان أحبّ إليّ.**"[2]، وجاء في نصّ آخر: **"قال يحى بن يحى عن ابن القاسم في الجنب يحلق رأسه ويبقى من شعره في ثوبه، فلا شيء عليه، إلّا أن يصيب الشعر نجاسة... وإن صلّى على بساط شعر الميتة،**

[1] قد أفردنا بحثا تناولنا فيه موقف يحى بن يحى اللّيثي من ثورة الربض بتفصيل. انظر: صالح هرويني، باب العياط نور الدين: "العقل الفقهيّ الأندلسيّ والسلطة السياسية: دراسة في تفاعل الفقيه يحى بن يحى اللّيثي (ت234هـ/848م) مع الإمارة الأموية في الأندلس"، **مجلة البحوث التاريخية**، جامعة المسيلة، مجلد6، ع1، جوان 2022، ص128.

[2] ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج1، ص117.

فلا شيء عليه."[1] وهناك روايات أخرى كثيرة جدّا أوردها المصادر ليحيى بن يحيى عن ابن القاسم لا يسعنا المقام لنقل نصوصها.[2]

أمّا نصوص يحيى عن الإمام مالك، فقد أورد الونشريسي (ت 914هـ) سؤال أجاب فيه يحيى بن يحيى حول مسألة عرض البدوي طعامه عند دخول السّوق: **"قيل ليحيى: فإن قال البدوي إنّه تدخل عليّ مضرّة فيمن يشتري منّي نصف دينار أو ثلث دينار، فربّما طالت إقامتي فمتى أرجع إلى بلدي وإنّما معي زاد يومين أو يوم أكثره. قال يحيى: قال مالك: يقال له حطّ من السعر نصف الثّمن أو ربعه فتنفذ طعامك وترجع سرعا إلى بلدك. وأمّا ما ذكرت من المقام والمضرّة فأنت تريد أن تبيع نافقا وتريد أن ترجع سريعا إلى بلدك فلا تمكّن من هذا لأنّه ضرر على المساكين."**[3]

وفي مسألة صلاة السّنن بتيمم الفرض **"روى يحيى بن يحيى عن مالك إجازته استحبابا..."**[4]

ونصوص يحيى في ذلك كثيرة على كل حال سواء عن ابن القاسم أو عن مالك، أو عن غيرهما، وهذا يطرح إشكالا حول تقليد يحيى بن يحيى لهؤلاء، فهل كانت هذه النّصوص دليلا على تقليد يحيى بن يحيى أم أنّ الفصل في هذه القضيّة يحتاج إلى نصوص وشواهد أخرى؟

---

[1] ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج1، ص213.

[2] انظر بعض هذه الروايات في: يوسف بن عبد البر (ت 463): **الكافي في فقه أهل المدينة**، تحقيق: محمّد ولد ماديك، مكتبة الرياض الحديثة، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1980، ج1، ص344. ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج1، ص117. ج4، ص540-555. أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي (ت بعد 633هـ): **مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحلّ مشكلاتها**، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ج3، ص22. خليل بن إسحاق: المصدر السابق، ج3، ص427. عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص151. جلال الدين بن شاس (ت 616هـ): **عقد الجواهر الثّمينة في مذهب عالم المدينة**، تحقيق: حميد لحمر، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ج3، ص1102.

[3] الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص426.

[4] إبراهيم بن بشير التنوخي (ت 536هـ): **التنبيه على مبادئ التوجيه**، تحقيق: محمّد بلحسان، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

قد تبيّن لنا بعد البحث أنّ يحيى بن يحيى لم يكن مقلّدا لمالك ولا لابن القاسم تقليدا مطلقا، بل نعتقد فيما يشبه اليقين بأنّ يحيى بن يحيى اللّيثي كان مجتهدا منتسبا لفقه الإمام مالك في العموم، مخالفا له في بعض المسائل.

والمجتهد المنتسب عندنا هو: **"الذي توفّرت فيه شروط الاجتهاد... لكن لم يضع لنفسه قواعد ينفرد بها، بل التزم طريقة إمام من أئمّة المذاهب في الاجتهاد... لم يقلّد إمامه في الحكم والدليل، لكن سلك طريقته في الاجتهاد والفتوى..."**[1].

وزيادة في البيان، فالمجتهد المنتسب هو القادر على استنباط الأحكام بالاعتماد على القواعد والأصول التي قرّرها إمام المذهب، حتى وإن خالفه في بعض المسائل الفرعية والجزئية.[2]

لهذا لم يكن يحيى بن يحيى يتحرّج من مخالفة أدلّة مالك وأصحابه واجتهاداتهم إذا تبينت له القوّة في دليل أو في قول فقيه آخر، ونستدل لهذا الحكم بعدد من النصوص ليحيى بن يحيى، منها ما أورده القاضي عياض وغيره من أنّ يحيى بن يحيى كان لا يرى القنوت في صلاة الصبح خلافا لمذهب مالك،[3] وعلّل مخالفته هذه بأثر من روايته عن اللّيث بن سعد جاء فيه: **"سمعت يحيى بن سعيد يقول: إنّما قنت رسول الله نحو من أربعين يوما يدعوا على قوم ويدعو لآخرين، ثم ترك القنوت. قال اللّيث بن سعد: فلي منذ سمعت هذا الحديث عن يحيى بن سعيد نحوا من أربعين سن لم أقنت.**

---

[1] محمّد مصطفى الزحيلي: **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الخير، ط2، دمشق، سوريا، 2006، ج2، ص293. وانظر في هذا المعنى أيضا: عبد العزيز الخليفي: **الاختلاف الفقهيّ في المذهب المالكي مصطلحاته وأسبابه**، دون دار نشر، ط1، دون مكان نشر، 1993، ص129. خالد حسين الخالد: **الاجتهاد الجماعي في الفقه الإسلامي**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص61.

[2] يحيى محمّد: **الاجتهاد والتقليد والاتّباع والنظر – تحديد الموقف الشرعي للمثقّف المسلم**، دار الانتشار العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص33. إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ): **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، الجيزة، مصر، 1997، ج5، ص55-56.

[3] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص383. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص416. الضبّي: المصدر السابق، ص511.

قال يحيى بن يحيى اللّيثي: ولي أنا منذ سمعت هذا الحديث من اللّيث بن سعد نحوا من أربعين سنة لم أقُنت"[1].

كما خالف يحيى بن يحيى مالكا في مسألة اليمين مع الشاهد، فلم يرى القضاء به، واشترط شاهدين من الرجال، أو شاهدا من الرجال وشاهدتين من النساء، وخالف مالك أيضا في إخراج زكاة الأرض بجزء ممّا يخرج منها، آخذا في كل ذلك برأي اللّيث بن سعد.[2]

ولكنّ هذا لا يعني أن يحيى بن يحيى كان مقلدا للّيث بن سعد كما يتبادر إلى الذهن بل نعتقد أنّه رجح رأي اللّيث بن سعد لقوّة دليله، ولهذا نجده يعلّل اتباعه للّيث في هذه المسائل بقوله: **"وأنا منذ سمعت هذ الحديث من الليث..."**[3]، وقوله في مسألة إخراج زكاة الأرض: **"هي سنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في خيبر"**[4].

وترديد يحيى بن يحيى لهذه الألفاظ دليل على أنّ معياره في الأول في الفقه هو النصوص والآثار، وأنّه لا يتوانى أبدا في مخالفة مالك وغيره إذا ظفر بنصّ يعارض مذاهبهم، ولا نعتقد أنّ يحيى اضطر إلى مخالفة مالك في المسائل المعدودة التي ذكرناها فقط، بل نذهب إلى أنّ الفزع إلى النّصّ كان من المكوّنات الأساسيّة لعقل يحيى بن يحيى الفقهي، ويبرز هذا في النصوص المهمّة التي تحصّلنا عليها ليحيى بن يحيى اللّيثي، منها أنّه قال: **"ليسَ في خلاف السّنّة رجاءُ ثواب"**[5]، وقوله: **"الرّشد في الاتّباع، ومن اتّبع الاختلاف فارق دينه"**[6]، وقوله: **"لا**

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص223.

[2] يوسف بن عبد البر (ت 463): **الانتقاء في فضائل الأئمّة الثلاثة الفقهاء**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط1، حلب، سوريا، 1997، ص ص106-108. ومن المسائل التي أفتى فيها يحيى بن يحيى بخلاف مذهب مالك كفّارة الصّيام مع الأمير عبد الرحمن بن الحكم، بل ذهب الشاطبي إلى أنّ قوله في هذه المسألة مخالف للإجماع. انظر: الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص416. ابن خلكان: المصدر السابق، ج6، ص145.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص223. إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790ه): **الاعتصام**، تحقيق: سليم الهلالي، دار ابن عفان، ط1، السعودية، 1992، ج2، ص611.

[4] ابن عبد البر: الانتقاء في فضائل الأئمّة الثلاثة الفقهاء، المصدر السابق، ص107.

[5] أبو الوليد بن رشد الجد (ت 520ه): **اختصار المبسوطة في اختلاف أصحاب مالك وأقواله**، تحقيق: ليامين بن قدور أمكراز، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص898.

[6] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص900.

مباهاة أحسن من اتّباع السنَّة"[1]، وقال مرجّحا اجتهاد ابن نافع على اجتهاد أشهب: **"قولُ عبد الله بن نافع أحقّ، لأنّه موافق الأثر، ولِما جاء عن عمر بن الخطّاب في الحديث، فقوله أحبّ إليّ، وبه أقول"**[2]، ، كما خالفه أيضا في إحدى مسائل الطّهارة فقال: **"لا نأخذُ بهذا القول"**[3].

كما قد وجدنا يحيى بن يحيى يأخذ من النّصّ مباشرة، وهذا مؤشر آخر على أنّه كان يحسن الاجتهاد والترجيح بين النصوص،[4] ومن الأمثلة الجلية على ذلك ما خالف فيه يحيى مالك نصا في مسألة الصلاة على غير الأنبياء لما تبيّن عنده من معنى الحديث، فقال: **"لست آخذُ بقوله، ولا بأس بالصلاة على الأنبياء كلّهم، وعلى غيرهم، لما رواه مالك، وحدثنا به عن عبد الله بن دينار، قال: رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلّى الله عليه وسلّم فيصلّي عليه، ويقف على قبر أبي بكر فيصلّي عليه، ويقف على قبر عمر، فيصلّي عليه.**

وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: {اللهمّ صلِّ على محمّد وعلى أزواجه}... فهذا دليل على إباحة الصّلاة لنا على محمّد النبي صلّى الله عليه وسلّم وعلى غيره."[5].

---

[1] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص905.

[2] نفسه، ص846.

[3] نفسه، ص103.

[4] رمى الذهبي يحيى بن يحيى بضعفه في الحديث، ونظنّ أنّ هذا النّقد راجع إلى المآخذ والأوهام التي نصّ عليها المحدّثون في رواية يحيى بن يحيى اللّيثي للموطّأ. انظر: الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص416. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص381. محمّد بن حسن شرحبيلي: **يحيى بن يحيى اللّيثي وروايته للموطأ**، منشورات كلية الشريعة بأكادير، دون طبعة، المغرب، 1995، ص122 وما بعدها. الطاهر خذيري: **المدخل إلى موطّأ مالك بن أنس**، مكتب الشؤون الفنية، ط1، الكويت، 2008، ص104-105.

[5] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص161. قاسم بن ناجي التنوخي (ت 837هـ): **شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني**، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ج1، ص19.

ومن المؤشّرات على أنّ يحيى بن يحيى كان مجتهدا كما سبق تلك النّصوص العديدة التي يُفتي فيها برأيه أو بما ترجّح لديه من الأدلّة ومقارنة أقوال الفقهاء، والنّصوص في ذلك كثيرة حقيقة، نذكر منها ما يكفي لتوضيح المراد واستيفاء الفكرة.

نقل خليل بن إسحاق المالكي (ت 776هـ) قول يحيى بن يحيى: **"أربع لا أرى أن تمنع: الماء والنّار والحطب والكلأ"**[1]، ونقل ابن عبد البر قول يحيى بن يحيى في حكم نصراني صلّى بالمسلمين صلوات ثم ظُفر به، قال يحيى بن يحيى في ذلك مخالفا لاجتهادات أشهب ومالك وابن الماجشون: **"أرى أن ينكّل ويُطال حبسه ولا يبلغ به القتل"**[2]، كما سئل يحيى بن يحيى **"عن عبد سرَق من مال ابن سيّده ما يجبُ فيه القطع؟ قال فسألته فقال: إن كان في حضانة أبيه فلا قطع عليه وإن كان قد بان عليه فعليه القطع"**[3]، وأفتى بعدم جواز الاحتفال بعيد العنصرة[4] فقال: **"وكذلك إجراء الخيل والمباراة في العنصرة، لا يجوز ذلك وكذلك ما يفعله النساء من شيٍّ بيوتهنّ يوم العنصرة، وذلك من فعل الجاهلية. وكذلك إخراج ثيابهن إلى النَّدا باللّيل ومكروه أيضاً تركهنّ العملَ في ذلك اليوم، وأن يجعل ورق الكرنب والخضرة واغتسالهنّ بالماء ذلك اليوم لا يحلُّ أصلاً إلّا لحاجة من جنابة... ومن فعل ذلك فقد أُشرك في دم زكرياء..."**[5]

وقد دفعت هذه الذهنيّة المستقلة يحيى بن يحيى اللّيثي إلى مخالفة أصحاب مالك كذلك، رغم أنّه كان من طلبتهم وروى عنهم، إلّا أنّه كان كثيرا ما يخالفهم إلى ما أدّاه إليه

[1] خليل بن إسحاق: المصدر السابق، ج7، ص265.

[2] ابن عبد البر: اختلاف أقوال مالك وأصحابه، المصدر السابق، ص127.

[3] ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج16، ص215.

[4] هو عيد من أعياد النّصارى كان بعض الأندلسيّين يحتفلون به، ويصادف 24 جويلية من كلّ سنة. انظر: شهاب الدين المقري: نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص128. عريب بن سعد القرطبي (ت 369هـ)، ابن البنا المراكشي (ت 721هـ): **رسالتان في الأنواء**، تحقيق: إبراهيم القادري بوتشيش، سعيد بنحمادة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دون طبعة، مكناس، المغرب، 2015، ص94-146.

[5] الونشريسي: المصدر السابق، ج11، ص151.

اجتهاده في بعض المسائل،[1] أو كان يرجّح اجتهاد أحدهم على الآخر، كما قال في إحدى مسائل الدّيْنِ ما نصّه: **"وقول ابن القاسم في هذه المسألة أحبّ إليّ من قول ابن وهب، وبقول ابن القاسم أقول فيها"**[2]، وقال عند مسألة في الغنائم مرجّحا رأي عبد الله بن وهب على رأي غيره ما نصّه: **"وهذا الّذي به أقول، ورأيي فيه على رأي عبد الله بن وهب وقوله"**[3].

ورغم أنّ نصوصا كثيرة نقلت عن يحيى بن يحيى اللّيثي في توقير أصحاب مالك وأقرانه بل والاقتداء بهم،[4] إلاّ أنّه كما أثبتنا آنفا لم يكن مقّلدا لهم تقليدا يمنعه من الاجتهاد أو مراجعة أقوالهم وفتاويهم، ونشعر بأنّ يحيى بن يحيى كان يقف من أصحاب مالك من مسافة واحدة، و لم نلحظ من خلال بحثنا أنّه قد تأثّر باتجاه فقيه محدّد فطغى على اجتهاده ومسائله، رغم أنّه كثير النقل عن ابن القاسم وأشهب وابن نافع إذا ما قارنّاهم بغيرهم من أصحاب مالك.

بل كان يحيى يفيد من مناهج شيوخه على قدر الحاجة، مثلما قال: **"نهاني ابن القاسم عن إتّباع ما ليس عليه العمل من الحديث، وأصاب. ونهاني ابن وهب عن كُلفة الرأي، وكثرته، وأمرني بالإتّباع وأصاب"**[5].

وكان يحفظ لهم قدرهم في العلم رغم مخالفته لهم في بعض المسائل، وقد كان عبد الرحمن بن القاسم عرّض بأشهب وابن نافع وأصحاب مالك أمام يحيى بن يحيى، فقال له

---

[1] انظر أمثلة ذلك في: ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص367-374.

[2] نفسه، ص485.

[3] نفسه، ص252.

[4] من أمثلة ذلك: قال يحيى بن يحيى عن ابن القاسم: **"... اشتغالا بابن القاسم وعلمه، وكان ابن القاسم موضع ذلك وأهله في ورعه وأمانته"**. وقال عن ابن القاسم وابن وهب: **"اتّباع ابن القاسم في رأيه رشد، واتّباع ابن وهب في آثاره هُدى"**. وقال عن الليث بن سعد: **"ولقد أفلح من اقتدى به"**. وقال عنه أيضا في موضع آخر: **"أخبرني اللّيث بن سعد، وكان إماما يُقتدى به"**. ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص419-897-898-915.

[5] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص386.

يحيى: **"إنّ هؤلاء لهم عليّ حقّ كحقّك، وقد كتبتُ عنهم و لم أرد أن أعرّض بهم، إلى الوقوع فيهم، فإذا كان هذا، فلا حاجة لي بذلك"**[1].

نعتقد إذا بعدما سبق أنّ يحيى بن يحيى اللّيثي كان عقلا مجتهدا في الفقه منتسبا في العموم لمذهب الإمام مالك وأصحابه، عالما بخلافهم، فزِعا إلى النصّ متى ما أمكنه ذلك، و لم يكن يأخذ في كلّ ذلك بقول مالك ولا بقول اللّيث ولا بقول ابن القاسم وأشهب وغيرهم هكذا تقليدا من دون نظر، بل كان ينظر في اجتهاداتهم ويرجّح منها ما يراه موافقا للأثر.

ولا ننفي أنّ القارئ لنصوص يحيى بن يحيى الفقهية في الإفتاء والمسائل عموما يعتقد بادي الرأي أنّ إفتاء يحيى بن يحيى برأي مالك وأصحابه كان على سبيل التقليد، ولكنّنا نعتقد بعد ما نقلناه من نصوص أنّ إفتاء يحيى بن يحيى برأي مالك وتعظيمه لفقهه واجتهادات أصحابه كان في المسائل التي اعتقد أنّهم موافقون فيها للحقّ، متأسُّون فيها بالنّصوص، و لم يكن على سبيل التقليد، ونحن على يقين من أنّ يحيى لو وقف على خلاف أئمّته للنّصوص لذكر ذلك من دون مواربة، كما فعل في المسائل السّابقة التي سقناها.

لهذا قلنا في البداية أنّ يحيى بن يحيى كان مجتهدا منتسبا لفقه الإمام مالك وأصحابه، أي أنّه لا يخرج عن اجتهاداتهم إلّا إذا اقتضت مرجعيّة النّصّ أو رجحان الدّليل غير ذلك.

ولسنا على يقين من أنّ يحيى بن يحيى كان عالما بخلاف الفقهاء في مسائل الفقه كمذهب أبي حنيفة، أو مذهب الشافعي، بل نستبعد ذلك، لأنّ الأندلس في هذا العهد لم تكن قد تحقّقت أو قد وفدت إليها مذاهب الفقه الأخرى، اللهمّ إلا لمما كما هو حال الرّأي الذي جاء به محمّد بن عيسى الأعشى من رحلته.

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص386. وبناء على هذه النّصوص التي فيها النصُّ الصريح على توقير يحيى بن يحيى لشيوخه، ارتبنا في قبول الرواية التي انفرد بها أبو العباس السرقسطي، والتي فيها أنّ يحيى بن يحيى: **"ربما سُئل عن المسألة، فيقول: هذا قول ابن القاسم، ويُخرِج الكتب، فيقال له: هذا قول مالك فيها، على خلاف قول ابن القاسم عندك، فيقول: ابن القاسم أورع عندي من مالك، ولا يخالف ابن القاسم إلا رجل سوء..."**. انظر: أبو العباس السرقسطي (ت392هـ): **التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه**، رضوان الحصري، ط1، الرابطة المحمّدية للعلماء، المغرب، 2015، ص153.

إلّا أنّ المصادر أفادتنا بشدّة يحيى بن يحيى على مخالفيه، حتّى من هم في دائرة الفقه المالكي، فقد كانت له عداوة مع معاصره وقرينه عبد الملك بن حبيب،[1] كما سعى في عزل القاضي يحيى بن معمر لعداوة كانت معه،[2] بعدما قام عليه فقهاء قرطبة ودعوا إلى عزله، وقد كان: **"صليب القناة، قليل المبالاة بالعتب في سبيل الحقّ، وكان إذا أشكل عليه أمر من أحكامه، كتب فيه إلى أصبغ بن الفرج ونظرائه بمصر: فكشفهم..."**[3]، وقد ندم يحيى بن يحيى على موقفه من يحيى بن معمر بعد وفاته فقال: **"ما أظنّ الرجل إلا خُدعنا فيه ووُشِي بيننا وبينه، ثم ترحّم عليه، واستغفر له"**[4]، كما كانت ليحيى بن يحيى يد في عزل القاضي يخامر بن عثمان.[5]

ونحن لا نتّهم يحيى بن يحيى بأنّه كان يعزل القضاة لدوافع شخصية، ولكنّنا نذهب إلى أنّ هذه العداوات بين يحيى بن يحيى وبعض معاصريه من الفقهاء كان سببها الأصيل علميا، وأنّها نشأت عن خلاف يحيى مع هؤلاء الفقهاء في بعض المسائل الفقهية أو الاجتهادات، وهذا أمر وارد الحدوث.[6]

2- عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ) والاتّجاه المدنيّ في الفقه الأندلسيّ:

برزت شخصية فقهية أخرى في الأندلس إلى جانب يحيى بن يحيى اللّيثي، وهي شخصية الفقيه عبد الملك بن حبيب، وقد فات عبد الملك بن حبيب لقاء الإمام مالك

---

[1] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص195-196.

[2] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص72.

[3] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص190-191.

[4] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص79. أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص45.

[5] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص202.

[6] يؤيِّد هذا ما أورده الخشني من أنّ عبد الملك بن حبيب: **"كان كثيرا ما يخالف يحيى بن يحيى وسعيد بن حسّان في الفُتيا عند الخليفة عبد الرحمن بن الحكم وعند الحكّام ويدفع عليهما وعلى أصحابهما"**. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص259.

والرواية عنه،[1] ولكنّه أدرك بعض فقهاء قرطبة وأخذ العلم عنهم كصعصعة بن سلام،[2] كما تفقّه بطلبة الإمام مالك من أمثال زياد بن عبد الرحمن، والغازي بن قيس،[3] ولا بدّ أنّه تلقّى بعض مسائل الإمام مالك وفقهه، كما نكاد نقطع بأنّه قد روى الموطّأ عن زياد أو الغازي بن قيس بما أنّهما أوّل من أدخل هذا المصنَّف إلى الأندلس من جهة، وبما أنّهم كانوا مقصدا للرّواية والسّماع في الأندلس من جهة أخرى.

ولا يَبعدُ أن يكون تفقّه عبد الملك بن حبيب بهؤلاء قد دفعه إلى الرحلة مشرقا، إذ لا يخفى تأثير زياد بن عبد الرحمن والغازي بن قيس على الطلبة الأندلسيّين وتوجيههم إلى الرّواية والسّماع من الإمام مالك وأقرانه وطلبته.

في رحلته إلى الحجّ لقي عبد الملك بن حبيب جمعا من الفقهاء والمحدّثين، وتفقّه بهم ولازمهم، ويظهر من خلال شيوخ عبد الملك أنّه لم يكتفي بفقهاء المدينة ومكّة، بل تعدّاهم إلى فقهاء مصر والكوفة، ما يعني أنّ رحلته لم تكن مقتصرة على الحجاز فقط، ومن شيوخه في رحلته وجدنا: ابن الماجشون **(الملحق: 05)**، ومطرّف بن عبد الله **(الملحق: 04)**، وإبراهيم بن المنذر (ت 236هـ)، وعبد الله بن المبارك (ت 181هـ)، وأصبغ بن الفرج، وأسد بن موسى (ت 212هـ)، وابن أبي أويس (ت 226هـ)، وعبد الله بن الحكم، وعبيد الله بن موسى (ت 213هـ) فقيه الكوفة، وغيرهم.[4]

---

[1] انفرد الحميدي ونقل عنه الضبّي أنّ عبد الملك بن حبيب قد لقي الإمام مالك في آخر عمره وروى عنه حديثا، ولكنّنا لا نطمئنُّ إلى هذه الرواية لأنّ عبد الملك بن حبيب لم يُشر في مؤلّفاته وهي كثيرة عندنا إلى لقياه بالإمام مالك أو روايته عنه، ونصوص عبد الملك مقدَّمة عندنا على نصوص غيره. انظر: الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص408. الضبّي: المصدر السابق، ص377.

[2] ابن عساكر: المصدر السابق، ج24، ص78. أبو بكر بن العربي (ت 543هـ): **القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس**، تحقيق: محمّد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص136.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص359. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17ـــ، ص258. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص8. جلال الدين السيوطي (ت 911هـ): **طبقات الحفّاظ**، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ص237.

[4] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص123. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص246.

أمّا عن الروايات أو المسموعات أو الكتب التي حصّلها عبد الملك بن حبيب من خلال رحلته ودخل بها الأندلس فلا شكّ أنّها كثيرة باعتبار كثرة شيوخ عبد الملك بن حبيب وتنوُّعِهم، ورغم أنّ المصادر التي طالتها أيدينا لم تُشر إلى كتب محدّدة عدا سماع عبد الملك لموطّأ مالك من رواية مطرّف بن عبد الله الذي يعدّ حسب تعبير الخشني **"من أوثق أصحاب مالك"**[1]، إلّا أنّ الناظر لمصنفات عبد الملك بن حبيب يُدرك يقينا سعة مرويّاته وتنوُّعَ أسانيده، رغمّ أنّ بعض الحُفَّاظ انتقدوه في ضبط الحديث،[2] فقال ابن الفرضي: **"ولم يكن لعبد الملك بن حبيب علم بالحديث، ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه، وذُكر عنه أنّه كان يتساهل ويَحمِل على سبيل الإجازة أكثر مرويّاته"**[3]، بينما كان ابن حزم شديدَ النقد لأسانيد بن حبيب، فقال عن رواية أنّها: **"من رواية عبد الملك بن حبيب، وروايته مطَّرحة ساقطة، وبليّة من البلايا"**[4]، وقال عن صحة سند حديث في إحدى طرقه عبد الملك بن حبيب: **"ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أسد بن موسى – وهو منكرُ الحديث"**[5]، بينما قال عنه الذهبي: **"إلّا أنّه في باب الرواية ليس بِمُتقن، بل يحمل الحديث تهوّرا كيف اتفق، وينقله وجادة وإجازة، ولا يتعانَى تحرير أصحاب الحديث"**[6]، وبالغ ابن حزم في موضع آخر حتّى قال: **"وأما خبر سعد بن أبي وقاص فأحد طريقيه عن عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو هالك"**[7].

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص246.

[2] حاول القاضي عياض الدّفاع عن عبد الملك بن حبيب في بعض نصوصه. انظر: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص ص129-131.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص360.

[4] أبو محمد علي بن حزم (ت 456هـ): **حجّة الوداع**، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص469.

[5] ابن حزم: المحلى بالآثار، المصدر السابق، ج4، ص27.

[6] الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج12، ص103.

[7] ابن حزم: المحلى بالآثار، المصدر السابق، ج6، ص227.

ويبدو أنّ من أسباب تضعيف ابن حزم لعبد الملك بن حبيب هو أنّه يروي عن كثير من شيوخه بالمناولة أو ما يعرف بالوجادة[1]، من دون أن تكون له رواية مباشرة عنهم،[2] وابن حزم يرفض هذا، ولا يقبل الحديث المرسل[3] حتّى ولو كان من أحد التّابعين،[4] لهذا قسى عليه وعلى أسانيده في النصوص السابقة.

وبخصوص تآليف عبد الملك بن حبيب ومصنّفاته فكثيرة جدا حتّى إنّه ليصعب على الدارس حصرها، وقد بلغ من غزارة مؤلفات ابن حبيب أنّ بعضهم كان يطعن فيه بسبب كثرتها.[5]

ويدرك الباحث من خلال مؤلّفات عبد الملك بن حبيب وتنوّعها موسوعيته وبحثه في كثير من الفنون والعلوم ممّا لم نعهده عن فقهاء الأندلس، ففي الفقه مثلا كان لعبد الملك

---

[1] **الوَجَادة:** هو أن يجد الراوي كتابا بخطّ من عاصره أو لم يعاصره، لم يسمعه عنه و لم يُجزه به، لكنّه وجده مكتوبا، فيرويه على أنّه سمعه منه بقوله: وجدت بخطّ فلان، أو أخبرنا فلان، إلى غير ذلك من ألفاظ الوجادة. انظر: زين الدين العراقي (ت 806ه): **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ج1، ص2002. إسماعيل بن كثير (ت 774ه): **الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر، ص127. عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت 643ه): **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ط2، سوريا، 1986، ص178.

[2] من أمثلة ذلك ما نقله ابن الفرضي في رواية عبد الملك بن حبيب عن أسد بن موسى وَجَادة، وقد ذكر صاحب الرواية أنّه سأل عبد الملك بن حبيب: **"ما هذا الكتاب؟ ما تقرأ هذا؟ فقال: ... قد أجازها لي الرّجل: يعني أسد بن موسى. فخرجتُ من عنده فأتيت أسدا، فقلتُ له: أيها الشيخ، تمنعنا القراءة عليك وتجيز لغيرنا؟ قال: أنا لا أرى القراءة فكيف أُجيز فأخبرته، فقال: إنّما أخذ منّي كتبي فيكتب منها، ليس ذا عليّ"**. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص360-361.

[3] **الحديث المرسل:** هو كلّ حديث يرويه التابعي ويسقط من سنده اسم الصحابي الذي روى عن النبي صلّى الله عليه وسلّم. انظر: ابن كثير: الباعث الحثيث، المصدر السابق، ص47.

[4] يقول ابن حزم عن المرسل: **"هو غير مقبول ولا تقوم به حجّة لأنّه عن مجهول وقد قدّمنا أنّ من جهلنا حاله ففرض علينا التوقُّف عن قبول خبره وعن قبول شهادته حتّى نعلم حاله"**. انظر: ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، المصدر السابق، ج2، ص2.

[5] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص259.

بن حبيب كتاب الواضحة، وكتاب في تفسير غريب الموطأ، وكتاب الأحكام،[1] وكتاب الربا،[2] وكتاب في كراهة الغناء، وكتاب في النّاسخ والمنسوخ.

أمّا في التفسير وعوم القرآن فوجدنا لعبد الملك مصنفا في إعراب القرآن، وكتابا في تفسير القرآن.[3]

وفي التاريخ والسير ألّف عبد الملك بن حبيب كتاب طبقات الفقهاء،[4] وكتاب فضائل الصّحابة، وكتابا في نسب قريش، وكتابا في التاريخ،[5] وكتابا في مغازي الرسول صلّى الله عليه وسلّم.[6]

و لم يكتفي عبد الملك بن حبيب بهذا فقط، بل كانت له مؤلّفات في الطبّ، ككتاب الحسبة في الأمراض، وكتاب طبّ العرب،[7] وكانت له أيضا مؤلّفات في فنون مختلفة، منها:

---

[1] عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **الأحكام**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2014، ص51.

[2] عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **كتاب الربا**، تحقيق: نذير أوهاب، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص45.

[3] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص ص127-128. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص193. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص360. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص408. الضبّي: المصدر السابق، ص377.

[4] عبد الملك بن حبيب: طبقات الفقهاء، المصدر السابق، ص57.

[5] عبد الملك بن حبيب: كتاب التاريخ، المصدر السابق، ص13.

[6] انظر مصنفاته في: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص ص127-129. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص193. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص360. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص408. الضبّي: المصدر السابق، ص377. جمال الدين القفطي (ت 646هـ): **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1982، ج2، ص206. الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج12، ص103-104. لسان الدين بن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، المصدر السابق، ج2، ص422. شمس الدين الداوودي: طبقات المفسرين، المصدر السابق، ج1، ص355.

[7] انظر: عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **طبُّ العرب**، تحقيق: بدر العمراني الطنجي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص23. ونشير إلى أننا وجدنا مصنفا لابن حبيب باسم: مختصر في الطب، ولكنّنا بعدما تصفّحناه

كتاب سيرة الإمام في الملحدين، وكتاب مصابيح الهدى وكتاب المسجدين، وكتاب السّخاء واصطناع المعروف، وكتاب في المواعظ، وكتاب في أدب النساء،[1] وكتاب في الورع،[2] وكتاب في وصف الفردوس،[3] وكتاب في أشراط الساعة،[4] وكتاب باسم التُّحف والظُّرف،[5] إلى غير ذلك من مصنّفاته الكثيرة.[6]

ولكنّ أحد الباحثين أشار إلى أنّ كثرة كتب عبد الملك بن حبيب لا يعني أنّها كتب ضخمة أو كبيرة الحجم، بل ذهب إلى أنّ عادة عبد الملك بن حبيب أن يطلق اسم الكتاب على جزء أو باب من كتاب كامل، ممّا أوهم أنّ كلّ كتاب هو مصنّف مفرد، بينما هو في الحقيقة يمثّل جزءا من كتاب كبير،[7] ونعتقد أنّ هذا التحليل صائب لحدّ كبير، خاصّة بعدما تصفّحنا المؤلفات التي طُبعت وحقّقت لعبد الملك بن حبيب، إذ هي مؤلّفات صغيرة الحجم في العادة، ممّا يوحي أنّها مقتطعة من كتاب أوعب وأكبر.

وجدناه تلخيصا لكتاب طب العرب. انظر: عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **مختصر في الطب**، تحقيق: كاميليو آلباريث، فيرناندو خيرون، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، ط1، مدريد، إسبانيا، 1992، ص9 وما بعدها.

[1] انظر: عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **كتاب أدب النساء**، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص137.

[2] انظر: عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **كتاب الورع**، تحقيق: نبيل أحمد بليهي، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2020، ص51.

[3] انظر: عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **وصف الفردوس**، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص7.

[4] انظر: عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **أشراط الساعة وذهاب الأخيار وبقاء الأشرار**، تحقيق: عبد الله الغماري، أضواء السلف، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص77.

[5] انظر: عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **التحف والظرف**، تحقيق: صالح الزهراني، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف سعيد القرقي، 1994، ج1، ص184.

[6] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص ص127-129.

[7] عبد الملك بن حبيب: الأحكام، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص22. وانظر أيضا ما ذكره ابن خير حول أجزاء كتاب شرح الحديث. ابن خير الإشبيلي (ت 575هـ): **فهرسة ابن خير**، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص253.

وقد حاولنا تحليل مصنفات ابن حبيب في غير باب الفقه – باعتبار أنّنا سنتناول فقهه بالتفصيل لاحقا – لنتمكّن من الحكم على مستوى تآليفه ومدى تمكّنه من الفنون والمعارف التي اقتحمها.

ففي كتاب أشراط الساعة على سبيل المثال وفي كتاب وصف الفردوس، وكتاب آداب النساء أيضا تبيّن لنا أنّ عبد الملك بن حبيب يسوق الأحاديث والآثار في الباب من دون اعتناء بصحّة السّند ولا بضعفه، بل بدا لنا أنّه يجمع كلّ ما وجده في الباب ويسوقه في كتابه، بينما كان يفسِّر أحيانا الأحاديث أو الآيات التي يسوقها، مما قد يُستشكل معناه،[1] ولكنّه في الغالب الأعمّ لم يكن يتعرّض للمتن بشيء من الاستنباط أو التفسير أو التحليل، ولا للسّند بشيء من التّصحيح أو التّضعيف، وهذا ما يؤكّد ضعف عبد الملك بن حبيب في علم الحديث وقلّة بضاعته فيه.

ويبدو أنّ عبد الملك بن حبيب قد خرج عن هذا النسق في كتابه عن الربا، وفي كتاب الورع حيث وجدنا أنّه كان يعلق على بعض الروايات والآثار بآرائه في الفقه أو آراء الإمام مالك وأصحابه،[2] أو يفسّر بعض معاني هذه الآثار،[3] وقد كان يصدّر كثيرا من هذه التعليقات بعبارات توحي باجتهاده الخاصّ في المسألة.[4]

ولا نستغرب تعليقات عبد الملك بن حبيب في كتاب من كتب الفقه لأنّ هذا مضماره، وسنرجئ الحديث عن المكوّنات الفقهية لعبد الملك بن حبيب من خلال هذين الكتابين لاحقا تحاشيا للإعادة والتّكرار.

---

[1] انظر أمثلة ذلك في: عبد الملك بن حبيب: أشراط الساعة، المصدر السابق، ص99-120. عبد الملك بن حبيب: وصف الفردوس، المصدر السابق، ص11-13-17. عبد الملك بن حبيب: آداب النساء، المصدر السابق، ص191-193-212.

[2] انظر على سبيل المثال لا الحصر: عبد الملك بن حبيب: كتاب الربا، المصدر السابق، ص47-60-61-62-66-67. عبد الملك بن حبيب: كتاب الورع، المصدر السابق، ص58-60-67.

[3] انظر مثلا: عبد الملك بن حبيب: كتاب الربا، المصدر السابق، ص58-59.

[4] انظر مثلا: نفسه، ص ص71-75.

أمّا في ميدان التاريخ فقد لاحظنا عن كتاب طبقات الفقهاء أنّ عبد الملك بن حبيب لم يقصد فيه إلى الاستيعاب أو التفصيل، بل إلى الاختصار والإيجاز، حيث أنّ تعليقاته على طبقات الفقهاء التي أوردها قليلة جدا، مع كثرة إيراده للروايات المتعددة عن الفقهاء والمحدّثين، وفضائلهم، رغم أنّه لم يكن ينقد هذه الروايات غالبا ولا يتعرّض لها عموما.[1]

ويبدو أنّ عبد الملك بن حبيب قد حاول في كتابه عن طبقات الفقهاء إحصاء الفقهاء من لدُن عهد الصحابة إلى عهده، و لم يقصد أصلا إلى ذكر تراجم هؤلاء الفقهاء، وهذا ما يلحظُه بجلاء القارئ للكتاب والمطالع له، ويتأكّدُ هذا الرأي عندما نجد ابن حبيب يسرُدُ قائمة بفقهاء الأندلس في صفحات معدودة من دون أن يتعرَّض لتراجُمهم ولا إلى شيء من سيرهم ومؤلفاتهم، رغم أنّه كان معاصرا لكثير منهم، ممّا يدفع احتمال غياب تفاصيل سيرتهم عنه.[2]

ومن المهمّ أن نشير إلى أنّ أغلب أبواب هذا الكتاب قد وجدناها فيما بعد في كتاب التاريخ لعبد الملك بن حبيب مع تغيير يسير.[3]

و لم يكن عبد الملك بن حبيب قد أبدى شيئا مميّزا من منهج المؤرخين في كتاب التاريخ، وإنّما اكتفى بجمع الروايات، ونقل بعض القصص الخرافية في كتابه هذا، خاصة في الأبواب المتعلقة بخلق آدم وإبليس، وسفينة نوح وما إلى ذلك.

ومن هذه النصوص الغريبة: "**العقل خلقه الله عزّ وجلّ من عمود كلمته وجعل في الدّماغ مسكنه، والدماغ خلقه الله من دخان يكون في وسط الجنة من حجاب الثور الأحمر الذي يلي العرش....**"[4]، وقال في موضع آخر عن خلق إبليس: "**خلق الله إبليس يوم الأربعاء، فلذلك هو يوم نحس مستمر...**"[5].

---

[1] انظر أمثلة على ذلك في: عبد الملك بن حبيب: طبقات الفقهاء، المصدر السابق، ص ص68-72.

[2] عبد الملك بن حبيب: طبقات الفقهاء، المصدر السابق، ص ص134-137.

[3] انظر: عبد الملك بن حبيب: كتاب التاريخ، المصدر السابق، ص165 وما بعدها. وقارنه بما وجدناه في: عبد الملك بن حبيب: طبقات الفقهاء، المصدر السابق، ص57 وما بعدها.

[4] عبد الملك بن حبيب: كتاب التاريخ، المصدر السابق، ص21.

[5] نفسه، ص27.

وجمع عبد الملك بن حبيب في كتابه هذا الغثّ والسّمين، فلم يأت فيه بشيء ذا بال، اللهمَّ إلّا ما تناول فيه تاريخ الأندلس، رغم أنّه لم يسلم هو الآخر من بعض الرّوايات الغريبة، وقد نقل عبد الملك بن حبيب كثيرا من مادة كتابه عن روايات اللّيث بن سعد، ووهب بن منبه، والواقدي (ت 207هـ)، وكعب الأحبار (ت 32هـ)، وعبد الله بن عبّاس (ت 68هـ)، وغيرهم، ولسنا على يقين من صحّة أسانيد هذه الروايات إلى أصحابها، خاصة وأنّ عبد الملك بن حبيب كما أسلفنا كان يتساهل كثيرا في الرواية،[1] ولكنّ المؤرّخ الحاذق قد يجد بين هذا الركّام من الرّوايات ما يصحّحُه المنهج، وتقبله القرائن، وتشهدُ له النّصوص، وإن كانت هذه مهمّة شاقة في الحقيقة.

لم يتوقّف تأليف عبد الملك بن حبيب في هذا بل ألّف في الطبّ كذلك، وله كتاب في ذلك باسم: طب العرب، وقد كان النصيب الأكبر من متن هذا الكتاب لمرويات عبد الملك بن حبيب عن الفقهاء والمحدّثين، في مواضيع الحجامة والتّداوي بما ورد في السّنة وفي آثار الصّحابة والتّابعين، ويبدو أنّ عنوان الكتاب – طب العرب – يفصح عن مضمونه، فقد قصد عبد الملك بن حبيب في هذا المصنف إلى جمع مرويّات العرب في مجال التداوي، حتى أنّه كان يدوّن ما يسمعه من أهل العلم بطب العرب،[2] و لم يضمّن عبد الملك بن حبيب هذا الكتاب بأيّ شيء تقريبا عن تراث أهل الكتاب أو الإغريق أو الرومان في مجال الطبّ، وهو ما يؤكّد تفرّد هذا الكتاب بطبّ العرب وأساليبهم في العلاج والتداوي.

وأورد عبد الملك كذلك بعض الوصفات العلاجية لبعض الأمراض والأسقام، من دون أن يعزوها إلى مصدر محدّد، وقد تكون هذه الوصفات ممّا قد كان شائعا في عصر عبد الملك بن حبيب، أو قد تكون ممّا سمعه مشافهة في المشرق ودوّنه في مصنّفه، كما قد تكون أيضا ممّا ورثته الأندلس من طرق في العلاج عن القوط أو غيرهم.[3]

---

[1] انظر بعض المواطن التي أشار فيها ابن حبيب إلى الرّواية عن هؤلاء في: عبد الملك بن حبيب: كتاب التاريخ، المصدر السابق، ص18-19-63-67-145-155.

[2] عبد الملك بن حبيب: طب العرب، المصدر السابق، ص92.

[3] انظر مثال ذلك في: عبد الملك بن حبيب: طبّ العرب، المصدر السابق، ص100 وما بعدها.

تبيّن لنا بعد القراءة المختصرة لمؤلّفات عبد الملك بن حبيب المطبوعة في غير باب الفقه، أنّه لم يكتب في كلّ هذه الفنون من باب التخصّص، بل من باب المشاركة، وأنّ كثيرا من مضامين هذه الكتب كان من الرّوايات التي سمعها عبد الملك بن حبيب ودوّنها في المشرق، وهذا بالرجوع إلى أسانيدها.

كما تبيّن لنا أيضا أن عبد الملك بن حبيب كان يورد كثيرا من الرّوايات في هذه الكتب من دون إسناد، وأحيانا يحدِّث مباشرة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم من دون أن يذكر إسنادا لحديثه.

كما تأكّد لنا أنّ عبد الملك بن حبيب كان مولعا بالجمع والتصنيف، و لم يكن قد أجاد أو برع في كل الفنون التي اقتحمها غير الفقه، وربّما كان أدقّ وصف لعبد الملك بن حبيب ما نقله القاضي عياض عن أحمد بن عبد البر (ت 338هـ) من أنّ عبد الملك بن حبيب: **"كان جمّاعا للعلم، كثير الكتب، طويل اللّسان"**[1].

لا بدّ أن نلتفت بعد ذلك إلى عقل عبد الملك بن حبيب الفقهي، إذ هو مقصدنا الرئيس من هذا المبحث، وقد وجدنا نصوص كتب التراجم كثيرا ما تُثني على عبد الملك بن حبيب وفقهه، وتعدّه من صدور فقهاء الأندلس، فقد قال محمّد بن عمر بن لبابة: **"لم يكن بالأندلس أفقهُ من عبد الملك بن حبيب ولا أعلمُ منه"**[2]، وقال تلميذه يوسف بن يحيى المغامي (ت 288هـ): **"لم يكُن لأحد بقرطبة مثل قدر عبد الملك بن حبيب"**[3].

وسنحاول فيما هو آت رصد أهمّ مكوّنات وخصائص العقل الفقهيّ لعبد الملك بن حبيب من خلال مؤلّفاته الفقهية، ومن خلال ما نجده من نصوص في مصنّفات الفقه وكتب التراجم والطبقات والفهارس، بينما سنُرجئ تحليل كتابه المهمّ **"الواضحة"** إلى الفصل اللاحق باعتبار أنّ هذا الكتب قد وجّه العقل الفقهيّ الأندلسيّ بعد تمكّن المذهب المالكي وهيمنته، لهذا رأينا أن يكون الحديث عنه في الفصل اللاّحق أمرا صائبا.

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص124.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص248.

[3] نفسه، ص248.

لم يكن عبد الملك بن حبيب كصنوه ومعاصره يحى بن يحى اللّيثي من حيث طبيعة الرّوايات والسماعات التي جاء بها من المشرق عن طلبة الإمام مالك، فقد كانت روايات يحى بن يحى متنوعة عن ابن القاسم وأشهب واللّيث بن سعد وغيرهم، بينما جاءت روايات عبد الملك بن حبيب مقتصرة في الغالب على مطرّف بن عبد الله وابن الماجشون وابن نافع، وغيرهم من أصحاب مالك المدنيّين.

وقد أشارت المصادر إلى سماعات عبد الملك بن حبيب عن المصريين من أصحاب مالك وابن القاسم،[1] حيث أشار أبو العباس السّرقسطي (ت 392هـ) إلى أنّ عبد الملك بن حبيب بعد توجّهه لمصر: **"اعتمد على ابن عبد الحكم صاحب مالك... وكان يُجالس أصبغ بن الفرج ويذاكره، ويسمع منه مذاهب أشهب، وابن القاسم، وابن وهب..."**[2]، ويحتمل أن يكون عبد الملك بن حبيب قد سمع روايات ابن القاسم عن حسين بن عاصم أيضا، إذ كان كثيرا ما يتَّكِئُ عليه في الأسمعة.[3]

ورغم رواية بن حبيب عن المصريّين إلّا أنّنا لا نكاد نجد أثرا لهذه الروايات في بناء أحكام عبد الملك بن حبيب أو فتاويه، بل كان يورد أقوال وروايات ابن القاسم وأصبغ وغيرهم، تبعا لروايات مشايخه المدنيّين زيادة في الاستدلال وحصرا لمذاهب الفقهاء، ولم يكن حسبما بدا لنا ينطلق منها أو يعتبرها حجّة في بناء الأحكام.[4]

ونُرجع هذا إلى الهوة التي كانت بين موارد فقه عبد الملك بن حبيب وفقه المصريين، خاصّة بعد مكوثه في المدينة، وسماعه عن ابن الماجشون ومطرّف بن عبد الله، حيث بغَّضا له فقه ابن القاسم وأصحابه، وقد تناول أبو العباس السّرقسطي تفاصيل ذلك فقال عن عبد الملك بن حبيب: **"وكان مُعَوَّله على ابن الماجشون، ومطرّف، وأقام في رحلته ثلاثة أعوام، فكان عبد الملك ابن الماجشون يزيِّفُ له رأي عيسى بن دينار الذي كان سَمعه من ابن**

[1] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص165.

[2] نفسه، ص121.

[3] أبو إسحاق الشيرازي: المصدر السابق، ص182. أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص118.

[4] انظر مثال ذلك في: عبد الملك بن حبيب: كتاب الأحكام، المصدر السابق، ص59-60.

القاسم، ورأي يحى بن يحيى، ورأي غيرهما من أصحاب ابن القاسم الذين سَمعَ منهم عبد الملك بن حبيب.

وكان مطرّف يوافق ابن الماجشون في أكثر ذلك، ويقولان له: سماعنا من مالك في هذه المسائل التي حملت إلينا من المغرب على خلاف ما تحكي عن أصحابك بالأندلس، فعمل ذلك في قلب عبد الملك بن حبيب، فترك رأي شيوخ أهل الأندلس... وهم أصحاب ابن القاسم، وأسقطهم إسقاطا"[1].

وقد اتّضح لنا أنّ عبد الملك بن حبيب قد بنى غالب كتبه في الفقه على روايات وأسمعة المدنيّين من أصحاب مالك، ففي كتاب الأحكام على سبيل المثال يظهر لنا اعتماد بن حبيب الكبير على آراء واجتهادات شيخيه مطرّف بن عبد الله وابن الماجشون، ومن ذلك مثلا أنّه كان يسألهما فيقول: **"فسألت مطرّفا وابن الماجشون عن ذلك فقالا لي..."**[2]، ثمّ يسرد إجابتهما.

بينما كان عبد الملك بن حبيب في مناسبات غير قليلة يسأل أصبغ وهو في عداد المصريّين من أصحاب مالك، فيقول مثلا: **"وسألت عن ذلك أصبغ فقال لي مثله"**[3]، ولكن يبدو من سؤال عبد الملك بن حبيب لأصبغ أنّه لم يكن ينطلق من أقواله ولا من أقوال المصريّين عموما كما أسلفنا، بل كان رأي شيخيه مطرّف وابن الماجشون مقدّما عنده على رأي من سواهما في السّماع عن مالك.

ويؤيّد ما ذهبنا إليه ما قاله عبد الملك بن حبيب فيمن باع شيئا ثمّ ادّعى بعد سنين أنّه لم يقبض ثمن ما باعه، حيث قال بعدما ساق رأي مطرّف وابن الماجشون: **"وسألت عن ذلك أصبغ فلم يميز بينهما، وجعل ما عدا الحنطة والزّيت من الدّور والعقّار بمنزلة البزّ والتّجارات، وجعل القول في ذلك قول البائع أبدا – وإن بعد عشرين سنة – حتّى يجاوز الوقت الذي لا يجوز التبايع إليه، هذا قوله.**

---

[1] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص120-121.

[2] عبد الملك بن حبيب: كتاب الأحكام، المصدر السابق، ص54. وانظر مواضع أخرى لذلك في نفس المصدر: ص59-60-61.

[3] عبد الملك بن حبيب: كتاب الأحكام، المصدر السابق، ص62.

وقول مطرّف وابن الماجشون أحبّ إليّ وبه أقول..."[1].

وقال في موضع آخر: "**وسألت عن ذلك أصبغ فذهب مذهب مطرّف في ذلك كلّه، إلّا أنه قال لي...**

وقول مطرّف أحبّ ما فيه إليّ، وبه أقول..."[2]، بل وصرّح بن حبيب بمخالفه أصبغ بن الفرج، فقال في مسألة: "**وزعم أصبغ... ولا يعجبني قوله هذا**"[3]، وقال في موطن آخر: "**وقد سمعت أصبغ يُجيز ذلك... وهذا عندي شَطَط، ولا أقول به، وقولي فيه على قول مطرّف وابن الماجشون...**"[4].

و لم يمنع هذا عبد الملك بن حبيب من الثّناء أحيانا على فقه أصبغ بن الفرج وتصويب اجتهاداته ومن ذلك قوله بعد إجابة أصبغ لسؤاله: "**وهو أحسنُ ما سمعت في ذلك...**"[5]، كما لم يمنعه تأثّره بفقه المدنيّين من مخالفة بعض أفرادهم، كما فعل مع ابن نافع.[6]

ونشير أيضا إلى أنّ عبد الملك بن حبيب كان يحكي أحيانا أجوبة ابن القاسم على بعض المسائل، إلّا أنّه كان يرويها بصيغة "**سُئل ابن القاسم**"[7] ممّا يوحي بأنّه سمعها عن المصريين أو رواها عنهم، وأنّه لم تكن له لقيا بابن القاسم، كما أنّه كان أحيانا يسرُد رأي ابن القاسم ثمّ يأخذُ برأي مطرّف وابن الماجشون، في مخالفة صريحة لمذهب المصريّين من أصحاب مالك،[8] وهذا يؤكّد ما ذهبنا إليه من هيمنة الفقه المدنيّ على عقل عبد الملك بن حبيب الفقهيّ.

---

[1] عبد الملك بن حبيب: كتاب الأحكام، المصدر السابق، ص63-64.

[2] نفسه، ص67.

[3] نفسه، ص108.

[4] نفسه، ص194.

[5] نفسه، ص69.

[6] عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **تفسير غريب الموطأ**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، المملكة العربية السعودية، 2001، ج1، ص406.

[7] انظر مثلا: عبد الملك بن حبيب: كتاب الأحكام، المصدر السابق، ص81.

[8] نفسه، ص82.

ولا يخفي عبد الملك بن حبيب انتمائه إلى فقه مالك في العموم، فيستشهد بفتاوى الإمام مالك في مناسبات عديدة، ويستند إليها،[1] من ذلك قوله: "**وقول مطرّف في ذلك عن مالك أحب إليّ وبه أقول**"[2]، ويبدو أنّ عبد الملك بن حبيب من خلال ما أظهر لنا في هذا الكتاب كان يتطلّب أصحّ الروايات عن الإمام مالك، منها حديثه بعد ذكر خلاف أصحاب مالك حول رجوعه عن قوله في إحدى المسائل: "**وقول مطرّف أحبّ إليّ وأبين، وسمعته يقول: لم يزل هذا قول مالك حتّى مات...**"[3]، وقوله أيضا: "**فرأيت مطرّفا والمصريّين أخذوا بقوله الأول، ورأيت ابن الماجشون ومن مضى من المدنيين... أخذوا بقوله الآخر، وبه نقول، وحكَمَ يومئذ مالك به**"[4].

ولكنّ احتفاء عبد الملك بن حبيب بفقه الإمام مالك وأصحابه، لم يمنعه من مخالفته في بعض المسائل، وقد أدّى بنا البحث إلى غير ما مسألة ذهبَ فيها بن حبيب إلى خلاف مالك، بل صرّح بمخالفته له.[5]

ومن أمثلة مخالفة عبد الملك بن حبيب للإمام مالك ما قال في تفسير غريب الموطّأ في المفاضلة في الصّلاة بين مسجد المدينة والمسجد الحرام، ونصّه: "**... وذلك أنّ مالكا وغيره من أهل المدينة يفضّلون الصلاة في مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على الصلاة في المسجد الحرام... وليس الأمر في ذلك عندي على ما قال مالك وأهل المدينة، بل الصلاة في المسجد الحرام أفضل...**"[6]، وترك في موضع آخر رأي مالك لما تبيّن له من السنّة فقال كما نقل عنه ذلك أبو عبد الله الموّاق (ت 897هـ) فقال: "**وتركَ مالك الأخذ بالسجدة**

---

[1] عبد الملك بن حبيب: كتاب الأحكام، المصدر السابق، ص73-90-92-215.

[2] نفسه، ص99.

[3] نفسه، ص137.

[4] نفسه، ص148.

[5] انظر: عبد الملك بن حبيب: تفسير غريب الموطأ، المصدر السابق، ج1، ص381. ج2، ص14. ج2، ص91. أبو بكر بن العربي (ت 543هـ): **المسالك في شرح موطّأ مالك**، علق عليه: محمّد السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ج5، ص326. ج6، ص275.

[6] عبد الملك بن حبيب: تفسير غريب الموطأ، المصدر السابق، ج1، ص260. وانظر أيضا: يوسف بن عبر البر: التمهيد، المصدر السابق، ج10، ص233.

الآخرة من الحج، وأنا آخذ بالسجود فيها اتّباعا لفعل النبي صلّى الله عليه وسلّم وفعل الأمّة بعده"[1].

وقد كان عبد الملك بن حبيب لا يتردّد في ذكر اجتهاده ورأيه الخاصّ في بعض المسائل التي كان يتناولها في مصنّفاته،[2] من ذلك قوله عن الوتر في الاستجمار: "**ونحن نستحبُّ الوتر في الوجهين...**"[3]، وقال في مسألة أخرى من مسائل الطّهارة: "**... فلسنا نُجيز الاستنجاء بالحجارة اليوم إلّا لمن لم يجد الماء، فأمّا من وجد الماء فلا نُجيز ذلك له، ولا نبيح الفتيا به...**"[4]، بل كان يطيل النّفس أحيانا في الاستدلال والاستنباط،[5] ويستدلّ بنصوص السّنّة في مواضع عديدة، رغم عدم تمييزه للصّحيح والسّقيم منها،[6] بينما كان قليل الاستدلال بآيات القرآن حسبما تبيّن لنا من البحث.

وقد أبدى عبد الملك بن حبيب ولعا بالبحث في دلالات الألفاظ الواردة في الأحاديث والآثار وتفسير معانيها بما يوافق لغة العرب، حتّى إنّه كان يسأل العرب في البادية

---

[1] محمد بن يوسف المواق (ت 897هـ): **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دون تحقيق، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، 1978، ج2، ص61.

[2] نشير إلى أنّ مدوّنات الفقه المالكي هي الأخرى زاخرة بفتاوى ابن حبيب واجتهاداته في الفقه، ما يؤكّد محورية آراء هذا الفقيه في الدرس الفقهيّ المالكي. انظر مثلا: أبو عبد الله محمد بن الحاج (ت 737هـ): **المدخل**، دون تحقيق، دار التراث، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر، ج1، ص133-140. أبو عبد الله المازري: المصدر السابق، ج1، ص165-371. إبراهيم بن بشير التنوخي: التّنبيه على مبادئ التوجيه، المصدر السابق، ج1، ص93. أبو الحسن الرجراجي: مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل، المصدر السابق، ج1، ص103. تاج الدين بهرام الدميري (ت 805هـ): **الشامل في فقه الإمام مالك**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ج1، ص143-144. عبد الواهب بن علي البغدادي (ت 422هـ): **الإشراف على نُكت مسائل الخلاف**، تحقيق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ج1، ص 144-247. عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ): **التنبيهات المستنبطة على الكتب المدوّنة والمختلطة**، تحقيق: محمّد الوثيق، عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ج1، ص101.

[3] عبد الملك بن حبيب: تفسير غريب الموطأ، المصدر السابق، ج1، ص189.

[4] نفسه، ج1، ص198.

[5] نفسه، ج1، ص231-232-260-261.

[6] أنظر أمثلة ذلك في: نفسه، ج1، ص234-236-242-245-248.

عن غريب الألفاظ،[1] من ذلك قوله: **"سألت رجلين من أعاريب الحجاز من قيس وغيرهم عن أسنان الإبل في الصدقة..."**[2].

ويُظهر عبد الملك بن حبيب من خلال بعض فتاويه مرجعيّة النّصّ المعصوم في عقله الفقهي، فيصرّح برأيه في إحدى دقائق مسائل زكاة الإبل ثمّ يقول: **"وبه نأخذ، وهو أتبع للحديث..."**[3]، ويقول في موضع آخر بعد ذكر اختلاف أقوال مالك: **"فأحبُّ قوله إليّ، وأقواه عندي في الحجة واتّباع السنّة..."**[4].

بينما كان عبد الملك بن حبيب يصحّح أحيانا الرأي أو الاجتهاد لأنّه: **"بيِّن ظاهر، قويّ في الحجّة والقياس والمناظرة..."**[5]، ولسنا على يقين من أنّ مفهوم القياس كما عرفه الأصوليون فيما بعد كان حاضرا في فقه عبد الملك بن حبيب، أو أنّه كان يعتبره مسلكا من مسالك الاستدلال، لأنّه لم يتوسّع في توظيف هذا اللّفظ في نصوصه الأخرى بما يمكّننا من إدراك مقصوده عند استعماله.

كما أبان عبد الملك بن حبيب عن علم بخلاف الفقهاء في بعض المسائل، منها مسألة معنى العقال في الإبل التي كانت تؤدَّى به الزكاة،[6] وسرد أحيانا اختلاف أقوال مالك في المسألة الواحدة،[7] وبدا لنا ملمًّا أيضا بالمسائل التي حُكي رجوع الإمام مالك عن بعض فتاويه فيها،[8] مع استيعاب بعض أقوال المذاهب الفقهية كمذهب أبي حنيفة على سبيل المثال.[9]

---

[1] انظر مثلا: عبد الملك بن حبيب: تفسير غريب الموطأ، المصدر السابق، ج1، ص302.

[2] نفسه، ج1، ص284-285.

[3] نفسه، ج1، ص292.

[4] نفسه، ج1، ص444.

[5] نفسه، ج2، ص89.

[6] نفسه، ج1، ص302 وما بعدها.

[7] نفسه، ج1، ص407-408-444. ج2، ص13-88.

[8] نفسه، ج1، ص414.

[9] نفسه، ج2، ص ص219-221.

ولكن تبيَّن لنا أنّ عبد الملك بن حبيب كان شديدا على الإمام أبي حنيفة، حتّى أنّه تمادى فقال عنه: **"فهو عندنا أشأم مولود في الإسلام ضلّ به بشر كثير، وهم مُتمادون في الضّلال بما يشرع إلى يوم القيامة..."**[1]، ولا نظنّ أنّ عبد الملك بن حبيب كان قد استوعب مذهب أبي حنيفة وأصحابه في الفقه كما ينبغي، أو كان ضليعا في مسائله، فحكم على ضلال المذهب وبطلانه بناء على ذلك، ولكنّنا نعتقد أنّه تلقَّفَ شيئا من أقوال خصوم أبي حنيفة من فقهاء الحجاز، فاعتقد بها من دون أنّ يتحقّق بتفاصيل المذهب.[2]

تقرّر عندنا إذا بعد هذا أنّ فقه عبد الملك بن حبيب كان قد بناه على روايات وفتاوى أصحاب مالك المدنيين، وقد حاول أن يؤسِّس من خلال ما دوَّنه وسمعه في الحجاز لاتِّجاه مدنيّ في الفقه الأندلسي.[3]

و لم يظهر لنا عبد الملك بن حبيب من خلال نصوص الفقه التي حلّلناها بثوب المقلّد للإمام مالك، ولا لأصحابه، بل كان مقتديا بهم أي نعم، منتسبا لفقههم، ولكنّه لم يكن يتحرَّج من مخالفتهم إذا أدّاه البحث والاستدلال إلى غير رأيهم، وقد قدَّمنا شواهد على ذلك آنفا.

ولكنّه كان ولا شكّ مولعا بفقه مالك وأصحابه، قليل المخالفة له في الغالب، متطلّبا لنصوصه، باحثا عن دقائقه، متفحّصا لخلاف أصحابه، وهذا ما يظهرُ بشكل قاطع في نصوص عبد الملك ومصنَّفاته، إلّا أنّه حسبما بدا لنا كان يتخيَّر من أقوال مالك وأصحابه ما يراه أوفق للنصّ، وأقرب لأصول الإمام مالك.

إنّ الاتِّجاه المدني في الفقه الذي حرص عبد الملك بن حبيب على نشره في الأندلس أكسب له أعداء من المالكية أنفسهم، باعتبار أنّ كثيرا منهم كان مقتديا بروايات ابن القاسم وفقه المصريّين عموما.

---

[1] عبد الملك بن حبيب: تفسير غريب الموطأ، المصدر السابق، ج2، ص161.

[2] ممّا يدلّنا على ذلك أنّ عبد الملك بن حبيب سمع ذمَّ مالك لأبي حنيفة من رواية مطرّف بن عبد الله، وليس ببعيد أن يكون سمع مقالات أخرى في ذمّ أبي حنيفة وفقهه و لم يضمِّنها في كتبه. انظر: عبد الملك بن حبيب: تفسير غريب الموطأ، المصدر السابق، ج2، ص161.

[3] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، تعليق المحقق، ص290-291.

لهذا لا نستغرب الخصومة الشّديدة التي كانت بين عبد الملك بن حبيب وبين يحيى بن يحيى وأصحابه، حتى أنّ فقهاء الأندلس رموه عن قوس واحدة، **"ولولا صرامته في الدين، وجزالته، وكثرة علمه وماله، وجاهه عند السلطان، لماتوا عليه في العصبية..."**[1]، حتّى أنّ سحنون بن سعيد (ت 240هـ) كان مناصرا لفقهاء الأندلس على عبد الملك بن حبيب،[2] وبلغ من العداوة بينهما أنّ: **"ابن حبيب سمّى الكتب المدوّنة لسحنون: المدوّدة. وأن سحنون بن سعيد سمّى الكتب الواضحة لابن حبيب: الفاضِحة"**[3]، وقد جعل ابن حيان الحسد من أسباب عداوة عبد الملك بن حبيب مع فقهاء الأندلس، وذلك **"لتقدُّمه عليهم بعلومٍ لم يكونوا يعلمونها ولا يشرعون فيها، إذ كان مع تقدّمه في الفقه والحديث عالماً بالإعراب واللّغة، مفتنّاً في العلوم القديمة، متصرّفاً في الآداب النّاصعة..."**[4].

3- عيسى بن دينار (ت 212هـ) والنّزعة الأثريّة في الفقه الأندلسيّ:

إلى جانب يحيى بن يحيى اللّيثي وعبد الملك بن حبيب، كان عيسى بن دينار فقيها يستحقّ الذكر هو الآخر، ورغم أنّ عيسى بن دينار كان قد رحل من الأندلس إلى المشرق في وقت مبكّر، إلّا أنّه لم يروِ قط عن أصحاب الإمام مالك، من أمثال ابن الماجشون، وابن وهب، وابن نافع، وأشهب وغيرهم، بل اقتصر في رحلته على السماع من ابن القاسم.[5]

---

[1] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص122.

[2] نفسه، ص122.

[3] نفسه، ص151.

[4] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص185. وانظر أيضا: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص129.

[5] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص433. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص108. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج15، ص335. ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1، ص50. الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ج10، ص439. أبو إسحاق الشيرازي: المصدر السابق، ص161.

ولا ندري في الحقيقة ما الذي منع عيسى بن دينار من السّماع عن هؤلاء رغم أنّه حجّ حجَّات حسب النصوص، وأدرك أصحاب مالك،[1] وليست لنا نصوص أو قرائن كافية تُعيننا على فهم ذلك، لذلك نمتنع عن إصدار أيّ حكم حول هذه القضية.

إلى جانب تفقهه بابن القاسم كان عيسى بن دينار قد أخذ الكتب المعروفة **بالمدنيّة** عن أخيه عبد الرحمن، وهي فيما يبدو سماعات أخذها عبد الرحمن بن دينار عن أصحاب مالك فدوّنها ورواها عنه أخوه عيسى،[2] وسيأتي تحليل شيء ممّا في نصوص هذه السماعات.

وعلى ذكر عبد الرحمن بن دينار فإنّه استوطن المدينة وروى عن محمّد بن إبراهيم بن دينار (ت **217**هـ)،[3] ولم تشر النصوص إلى كثير من فقهه أو فتاويه ولكنّها ذكرت مروياته في كتاب المدنية عن عثمان بن عيسى بن كنانة (ت **186**هـ) وابن الماجشون من المدنيين،[4] وقد أورد القاضي عياض رواية تفيد بأنّ عبد الرحمن بن دينار: **"كان فقيها عالما حافظا..."**[5]، ولم يتأتّى لنا أكثر من هذا حول شخصية عبد الرحمن بن دينار، ويبدو أنّ أخاه عيسى قد تولّى رواية سماعاته لهذا لم يشتهر عبد الرحمن كشهرة أخيه عيسى.

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص105. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص65. ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص231. وقد فنّد القاضي عياض رواية الرّازي القائلة بأنّ عيسى بن دينار قد روى عن الإمام مالك. انظر: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج1، ص20.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص343. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص105. وقد اختصر سليمان بن بيطير كتاب المدنية لعبد الرحمن بن دينار. انظر: أبو الفضل عياض بن موسى، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج8، ص15. ويبدو أن ابن بشتغير قد نقل منه في نوازله. انظر: أحمد بن سعيد بن بشتغير (ت 516هـ): **نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي**، تحقيق: قطب الريسوني، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص451.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص344. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص239. ابن يونس المصري: المصدر السابق، ج2، ص120. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص104-105. الضبّي: المصدر السابق، ص363.

[4] انظر: ابن شاس: المصدر السابق، ج2، ص401. ابن عرفة: المختصر الفقهي، المصدر السابق، ج5، ص457. ج10، ص493. ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج13، ص75.

[5] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص105.

ورجوعا إلى عيسى فقد أوردت كتب الطبقات والتراجم نصوصا متعدّدة في الثناء على عيسى بن دينار وفقهه وعلمه، من ذلك ما أورده الحميدي والضبّي (ت 599هـ) من أنّ عيسى بن دينار: **"كان إماما في الفقه على مذهب مالك بن أنس، وعلى طريقة عالية من الزّهد والعبادة..."**[1]، وقال القاضي عياض نقلا عن محمّد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج (ت 330هـ): **"كان عيسى عالما مفتيا، وهو الذي علّم أهل مِصرنا المسائل، وكان أفقه من يحيى بن يحيى على جلالة قدر يحيى..."**[2].

ومن النصوص التي توقّفنا عندها بخصوص عيسى بن دينار ما نقله أبو العباس السّرقسطي وتبعه على ذلك عدد غير قليل من المصادر أنّ عيسى بن دينار: **"صلّى أربعين سنة الصّبح بوضوء العتمة"**[3]، وفي الحقيقة أنّ هذه المنقبة قد نُسبت في المصادر إلى شخصيّات عديدة جدا قبل عهد عيسى بن دينار وبعده، فقد نُسبت مثلا: للإمام مالك،[4] ونُسبت أيضا لعبد الواحد بن زيد (ت 177هـ)،[5] ووهب بن منبه (ت 110هـ)، وطاووس بن كيسان اليماني (ت 106هـ)،[6] ومحمّد بن عبدوس (ت 260هـ).[7]

ونسبة النصّ الواحد إلى هذا العدد الكبير من الفقهاء والأعلام يجعلنا نقفُ من هذه الرواية موقف شكّ كبير، بغضّ النظر عن زهد عيسى بن دينار وتقواه، وعلى العموم فإنّ

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص433. الضبّي: المصدر السابق، ص403.

[2] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص106.

[3] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص433. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص106. ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج2، ص24. الضبّي: المصدر السابق، ص403. أبو إسحاق الشيرازي: المصدر السابق، ص161. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص66. أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص119.

[4] أبو محمّد علي بن حزم (ت 456هـ): **الرسالة الباهرة في الردّ على أهل الأقوال الفاسدة**، تحقيق: محمّد حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دون طبعة، دمشق، سوريا، 1989، ص5. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص250.

[5] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج9، ص511.

[6] ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المصدر السابق، ج7، ص115.

[7] خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت 578هـ): **الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس**، دون تحقيق، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1955، ص338. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص225.

تناقل الكرامات والمناقب أمر يتساهلُ فيه الناس فينسبونه لشيوخهم، ثم تنقله الكثير من المصادر بعد ذلك من غير تثبُّت.

أمّا عن مؤلفات عيسى بن دينار، فبخلاف روايته لكتب **المدنيّة**، اعتبر القاضي عياض منفردا في ذلك عن جميع المصادر التي وقعنا عليها أنّ لعيسى بن دينار مصنّفا في شرح الموطّأ،[1] ولسنا على يقين من هذا الشرح بل نذهب إلى وهم أو خطأ القاضي عياض في نسبة هذا الكتاب لعيسى، لأنّه انفرد بهذه الرواية من جهة، ولأنّه لم يشر إلى مصدرها من جهة أخرى، كما أنّنا بحثنا في كل الكتب التي ترجمت لعيسى بن دينار – ناهيك عن كتب البرامج والفهارس – فلم نجد لهذا الكتاب ذكرا ولا أثرا، ولو أنّ عيسى بن دينار كان قد شرح الموطّأ لوجدنا قطعا بعض نصوص هذا المصنّف في مدوّنات الفقه الأندلسي.

إضافة إلى كتب **المدنية** ورواية عيسى لها، ذكر ابن حزم مصنفا لعيسى بن دينار باسم **كتاب الهداية**،[2] وسمّاه القاضي عياض – وتبعه على ذلك ابن فرحون – **كتاب الهدية**، وسبب تسميته بهذا حسب نظره أنّه كتب به إلى بعض الأمراء،[3] ونحن نثبت هنا تسمية ابن حزم، لأنّه أندلسيّ من جهة، ومتقدّم على القاضي عياض وغيره من جهة أخرى، كما أنّ ابن حزم تحدّث عن كتاب عيسى بن دينار وأثنى عليه بما يُشعر أنّه وقع بين يديه، لهذا كان حكمه عندنا في هذه القضية مقدّما على حكم غيره.

ويبدو أنّ كتاب عيسى بن دينار هذا يتكوّن من أجزاء كثيرة كما ذكر ابن حزم، منها كتاب الجدار،[4] وكتاب الصلاة، وكتاب البيوع، وكتاب الأقضية، وكتاب النكاح،

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج2، ص83.

[2] أبو محمّد علي بن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص178.

[3] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص109. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص66.

[4] وهم القاضي عياض فاعتبر كتاب الجدار كتابا مستقلا. انظر: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص108. وقد نقل عيسى بن موسى التطيلي بعض النصوص عن كتاب الجدار. انظر: عيسى بن موسى التطيلي (ت 386هـ): **كتاب نفي الضرر**، تحقيق: فريد بن سليمان، المختار التليلي، مركز النشر الجامعي، دون طبعة، تونس، 2003، ص171-172-174. كما نقل عنه أيضا نصوصا أخرى في كتابه – أي عيسى بن موسى التطيلي –

وكتاب الطلاق، وغيرها،[1] وقد ذكرت النصوص له أيضا كتابا في سماعاته عن ابن القاسم،[2] وقد تداولت مدوّنات الفقه عددا لا بأس به من سماعات هذا الكتاب.[3]

وسنشرعُ في تحليل النصوص الفقهية التي ظفرنا بها بخصوص عيسى بن دينار، ونحاول من خلالها أن نتبيَّن مستوى المعرفة الفقهية التي بلغتها هذه الشخصية، وأبرز بنيَّات عقله الفقهي.

تنوّعت النصوص التي نقلتها لنا المصادر حول فقه عيسى بن دينار وفتاويه واجتهاداته، فقد أبدى في نصوص كثيرة اهتماما براوية رأي ابن القاسم والإمام مالك، وقد أخذ عنه الأندلسيون هذه الرّوايات، وتناقلتها مدوّنات الفقه الأندلسي.

وقد ظهر عيسى بن دينار من خلال هذه النّصوص مجرَّد ناقل لاجتهادات شيخه ابن القاسم، والإمام مالك، ومن بين هذه الروايات ما أورده ابن يونس الصقلي (ت 451هـ) أنّ عيسى بن دينار روى عن ابن القاسم قوله: **"ووجه العمل في المغارسة عند العلماء أن يعطيه أرضه يغرسها صنفاً من الشجر أو أصنافاً يسمّيها له..."**[4]، بينما كان يعزو ابن رشد (ت 520هـ) إلى كتاب سماع عيسى بن دينار عن ابن القاسم مباشرة، فيقول: **"وهو قول عيسى بن دينار في سماعه من كتاب الجعل والإجارة"**[5]، وينقل منه في موضع آخر فيقول:

الموسوم بكتاب الجدار. انظر: عيسى بن موسى التطيلي (ت 386هـ): **كتاب الجدار**، تحقيق: إبراهيم بن محمد الفايز، دار روائع الكتب للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، السعودية، 1996، ص108.

[1] ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص178.

[2] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ض108-119-120.

[3] انظر مثلا: عبد الرحمن بن مروان القنازعي (ت 413هـ): **تفسير الموطأ**، تحقيق: عامر حسن صبري، دار النوادر، ط1، قطر، 2008، ج1، ص163. ابن عبد البر: التمهيد، المصدر السابق، ج1، ص243-392. ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج3، ص382.

[4] ابن يونس الصقلي: المصدر السابق، ج16، ص241.

[5] أبو الوليد بن رشد الجد (ت 520هـ): **المقدمات الممهدات**، تحقيق: محمّد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1988، ج2، ص138.

"ومثل قول عيسى بن دينار من رأيه في سماعه من كتاب القسمة في قسمة الأرض الدنيّة والكريمة"[1]، وقد أورد ابن أبي زيد القيرواني نصوصا كثيرة من سماع عيسى عن ابن القاسم.[2]

ويبدو أنّ سماع عيسى بن دينار عن ابن القاسم كان متقدّما عن سماع يحيى بن يحيى وغيره، ويدلّنا على ذلك أنّ عيسى بن دينار قد بلغه وهو في الأندلس أنّ ابن القاسم قد رجع عن كثير من رأيه، فلم يغيّر عيسى بن دينار سماعه، بل ثبت على ما سمع عن ابن القاسم، لهذا كان سماع عيسى بن دينار مخالفا في كثير من نصوصه لسماع سحنون وغيره عن ابن القاسم،[3] وممّا يؤيّد أقدميّة سماع عيسى بن دينار عن غيره من الأندلسيين رواية أصبغ بن خليل (ت 273هـ) التي اعتبر فيها عيسى بن دينار: **"أوّل من أدخل الأندلس رأي ابن القاسم"**[4].

إنّ سماعات عيسى بن دينار عن ابن القاسم تدلّنا على ولع الأندلسيين عموما بفقه المصريّين من أصحاب مالك، وقد بيّنا فيما سبق وسنزيد بيانا فيما هو لاحق من متن البحث تتابع الأندلسيين على رواية رأي ابن القاسم وسماعه وملازمته.

وهذا ما حدا بالأندلس فيما بعد أن تلتزم مذهب ابن القاسم وتقلّده، خاصّة وأنّ كثيرا من الرّواة عن ابن القاسم قد شغلوا مناصب القضاء أو كانت لهم الشورى عند الأمراء الأمويّين في الأندلس.

إلى جانب سماعاته عن ابن القاسم، نجد لعيسى بن دينار عددا كبيرا من الفتاوى والاجتهادات في مدوّنات الفقه ونصوصه، ونستطيع من خلال هذه الاجتهادات والفتاوى أن نميّز أهمّ خصائص العقل الفقهيّ لعيسى بن دينار، وأهمّ الأصول والمسالك التي اعتمدها

[1] ابن رشد الجد: المقدمات الممهدات، المصدر السابق، ج3، ص97.

[2] انظر على سبيل المثال لا الحصر: ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج1، ص492. ج2، ص128. ج3، ص285-382.

[3] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص118. انظر: عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص107.

[4] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص107.

في بناء الحكم الشرعي، كما تكشف لنا أيضا عن طبيعة تمذهب عيسى بن دينار بالمذهب المالكي، ومدى تقليده أو اقتدائه بالإمام مالك وأصحابه.

لا يتردّد عيسى بن دينار في إظهار اجتهاداته في المسائل التي بحث فيها، أو في الأسئلة الّتي ترده حول أحكام الشريعة ومسائلها، ويظهر عيسى بن دينار جرأة في الإفتاء حتى إنّه لُيصَدِّر فتاويه بعبارات من قبيل: أرى، أحبُّ إليّ، لا بأس، يجوز... إلى آخره.

ومن ذلك قوله فيمن دُفن وتعذّر عن المسلمين الصّلاة عليه: **"من دُفن و لم يصلّ عليه من قتيل أو ميت فإنّي أرى أن يصلّى على قبره... وقد بلغني ذلك عن عبد العزيز بن أبي سلمة..."**[1]، وقال في إحدى المسائل المتعلقة بالذّبيحة: **"أحبَّ إليّ في التي ذُكّيت أن لا يؤكل ما استخرج من بطنها حيًّا إلّا بذكاة"**[2]، وفي استثناء جزء من الشاة عند البيع قال عيسى بن دينار: **"إنَّ هذا الاستثناء يجوز ولو بيعت هذه الشاة على الاستحياء"**[3]، وقال عيسى في مسألة أخرى: **"أحبُّ إليّ أن يأخذ الثمن من السّارق، ويتصدّق به..."**[4].

وهذه العبارات التي كان يبتدأ بها عيسى بن دينار فتاويه تنبّئنا عن ذهنية فقيه مستقلّ في آرائه الفقهية، غير مقلّد لفقيه بعينه، بل مجتهدا في حدود المرويّات والسماعات التي تأدَّت إليه وبلغته.

و لم يندَّ عيسى بن دينار عن سابقيه يحيى بن يحيى اللّيثي عبد الملك بن حبيب في الانتساب عموما لفقه مالك وأصحابه، ويظهرُ هذا في نقله لفتاوى مالك بما يُشعر أنّه يحتجّ بها، أو أنّ رأي مالك عنده في كثير من المسائل رأي صائب يرى الأخذ والاقتداء به،[5] وقد

---

[1] ابن عبد البر: التمهيد، المصدر السابق، ج6، ص279. ابن عبد البر: الاستذكار، المصدر السابق، ج9، ص201.

[2] أبو الوليد الباجي: المنتقى، المصدر السابق، ج4، ص232.

[3] أبو عبد الله المازري: المصدر السابق، ج2، ص1038.

[4] خليل بن إسحاق: المصدر السابق، ج3، ص260.

[5] انظر هذا البحث القيّم حول عيسى بن دينار وفقهه، وقد وافَقَنا الباحث في كثير من النتائج التي انتهينا إليها بخصوص فقه عيسى بن دينار.

Daniel Vazquez-Paluch: "The Legal Thought of an Early Andalusian Jurist: ʿĪsā b. Dīnār", **International Journal for the Semiotics of Law**, United Kingdoom, Vol 29, 2016, pp434-438.

وقعنا على نصوص كثيرة تبيِّن ذلك، منها ما ورد عند عيسى بن سهل (ت 486هـ) فيما نصّه: **"قال عيسى بن دينار: قال مالك: ليس للبكر جواز في مالها حتى تدخل بيتها ويعرف من حالها هو أن يشهد العدول من أهل الاختيار لها أنّها صحيحة العقل حسنة النّظر في مالها مصلحة له حابسة على نفسها، ولا يكون هذا بشهيدين حتّى يشهد لها ملأ من النّاس، ويعرف ذلك منها ويشتهر..."**[1]، وجاء في نصّ آخر عن عيسى أنّه قال: **"قال مالك وإذا تصدّق على ولده الصغار بالغلّة، فكان يكريها لهم فذلك جائز إذا أشهد. وإن لم يكتب الكراء بأسمائهم..."**[2]، بل تحدّث بما يشير إلى معرفته بالأصول والأحاديث التي أخذ بها مالك واحتجَّ بها.[3]

لم يكتفي عيسى بن دينار بهذا، بل تبيَّن لنا أنّه قد أخذ ببعض أصول الإمام مالك ووظَّفها في فتاويه واجتهاداته، ومن ذلك أصل ما جرى عليه العمل، وهو أصل معمول به عند الإمام مالك فيما يعرف بعمل أهل المدينة،[4] باعتبار أنّ: **"ما عُلم أنّه كان في عصر النبي صلّى الله عليه وسلّم بالمدينة، وشاهدَ أهلها عليه، وأقرّهم على ذلك، فذلك حقّ لا محالة..."**[5]، ويعدُّ عمل أهل المدينة من أنواع الإجماع المعتمدة عند المالكية، وقد نسب بعضهم إلى المالكية تقديم عمل أهل المدينة على خبر الواحد.[6]

---

[1] عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص159.

[2] ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج12، ص157-158.

[3] عبد الرحمن القنازعي: المصدر السابق، ج1، ص334.

[4] عمر الجيدي: **العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب**، صندوق إحياء التراث الإسلامي، دون طبعة، المغرب، 1982، ص288.

[5] محمّد بن الفخّار القرطبي (ت 419هـ): **الانتصار لأهل المدينة**، تحقيق: محمّد التمسماني الإدريسي، الرابطة المحمّدية للعلماء، ط1، الرباط، المغرب، 2009، ص94.

[6] محمّد التاويل: **خصائص المذهب المالكي**، مطبعة آنفو، دون طبعة، المغرب، دون تاريخ نشر، ص24-25. نبيل موفق: **مدارك الاستدلال في المذهب المالكي**، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، ط1، الوادي، الجزائر، 2019، ص99. محمّد المختار ولد أباه: **أصول الفقه المالكي**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص227. محمّد فاتح زقلام: **الأصول التي اشتهر انفراد إمام الهجرة بها**، كلية االدعوة الإسلامية، ط1، دون مكان نشر، 1996، ص179-180.

وقد استقرَّ المغاربة فيما بعد على مفهوم محدَّد لما جرى عليه العمل، عرّفه عمر الجيدي بقوله: **"هو العدول عن القول الراجح أو المشهور في بعض المسائل إلى القول الضعيف فيها رعيا لمصلحة الأمة وما تقتضيه حالتها الاجتماعية"**[1].

وقد صرّح عيسى بن دينار في مناسبات عديدة بما يُشعر أخذه بهذا الأصل وتوظيفه له في بناء اجتهاده الفقهي،[2] ومن ذلك قوله في إحدى المسائل: **"ليس العمل على إجراء ممرّ الخليج في أرض محمّد بن مسلمة بغير رضاه، ولا ينبغي أن يكون أحد أحقّ بمال أخيه منه إلّا برضاه"**[3].

وقال في موضع آخر: **"ليس العمل في المساقاة على فعل عبد الله بن رواحة في خرصه على اليهود ولا تصلُح القسمة في المساقاة إلّا كيلا..."**[4].

ولكنّ تأثر عيسى بن دينار ببعض أصول مالك لم يمنعه من مخالفته في كثير من المسائل، ما يؤكد ما ذهبنا إليه من استقلال عقل عيسى بن دينار الفقهي، فقد نقل ابن يونس الصقلي في إحدى مسائل الشركة في الزرع أنّ عيسى بن دينار لم يجزها، بل خالف فيها الإمام مالك،[5] وقال عيسى بن دينار في مخالفة صريحة للإمام مالك عند حديثة حول إمامة ولد الزّنا: **"لا أقول بقول مالك في إمامة ولد الزّنا، وليس عليه من ذنب أبويه شيء..."**[6].

---

[1] عمر الجيدي: العرف والعمل في المذهب المالكي، المرجع السابق، ص342.

[2] أبو عبد الله المواق: المصدر السابق، ج2، ص551. ابن عبد البر: الاستذكار، المصدر السابق، ج14، ص109.

[3] عبد الرحمن القنازعي: المصدر السابق، ج2، ص526.

[4] نفسه، ج2، ص550.

[5] ابن يونس الصقلي: المصدر السابق، ج16، ص288. وانظر في ذلك أيضا: الونشريسي: المصدر السابق، ج8، ص398. تاج الدين بهرام الدميري: تحبير المختصر، المصدر السابق، ج1، ص518. عبد الرحمن بن قاسم المالقي (ت 497هـ): **الأحكام**، تحقيق: صادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص209. أبو الوليد بن رشد الجد (ت 520هـ): **مسائل أبي الوليد بن رشد**، تحقيق: محمّد الحبيب التجكاني، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1993، ج2، ص1312.

[6] ابن عبد البر: الاستذكار، المصدر السابق، ج5، ص380. وانظر خلافا آخر لمالك في: ابن رشد الحفيد: المصدر السابق، ج3، ص212. الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص508. ج8، ص153.

ويبدو أنّ عيسى بن دينار قد اتّجه فيما بعد نحو النّزعة الأثرية في الفقه، والتي تنقاد للنصّ وتذمّ الرّأي والتقليد، ويبدو هذا في مرويّاته التي بلغتنا، منها ما رواه عن ابن القاسم من أنّ الإمام مالك سئل: **"لمن تجوز الفتوى؟ قال: لا تجوز الفتوى إلّا لمن علم ما اختلف الناس فيه، قيل له: اختلاف أهل الرأي؟ قال: لا، اختلاف أصحاب محمّد صلّى الله عليه وسلّم وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن ومن حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم..."**[1]، وروى أيضا أثر الإمام مالك: **"دعوا السنّة تمضي لا تعرِضوا لها بالرّأي..."**[2].

ومن بين الآثار الأخرى التي رواها عيسى بن دينار والتي تنمُّ عن كراهته للرأي عموما، قول الإمام مالك: **"ليس كلّ ما قال رجل قولا وإن كان له فضل يُتبع عليه..."**[3].

وانفراد عيسى بن دينار برواية هذه الآثار عن بقيّة طلبة ابن القاسم ومالك الأندلسيين، يدلّنا على أنّه كان يعتقد ما فيها، ويحتجّ بها، وأنّه لم يكن مقلّدا لمالك ولا لغيره كما يظهر بادي الرأي.

وممّا يؤكّد أنّ عيسى بن دينار قد نحى فيما بعد إلى الأخذ بالأثر، وإطّراح الرأي ما رواه ابنه أبان (ت 262هـ) من أنّ عيسى: **"كان قد أجمع في آخر أيّامة على أن يدع الفُتيا بالرأي، ويحمل النّاس على ما رواه من الحديث من كتب ابن وهب وغيرها، حتّى أعجلته المنية عن ذلك..."**[4].

ونحن على يقين من أنّ كتاب الهداية لو وقع بين أيدينا، لأحالنا على نصوص أخرى مهمّة لعيسى بن دينار تكشف عن عقله الفقهي، واتّجاهه في التعاطي مع مسائل الفقه والاجتهاد والتقليد والرأي.

---

[1] ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، المصدر السابق، ج2، ص817. وانظر نصّا مشابها في: ابن عبد البر: الاستذكار، المصدر السابق، ج22، ص23. ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، المصدر السابق، ج6، ص177.

[2] ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، المصدر السابق، ج6، ص55. الضبّي: المصدر السابق، ص238.

[3] ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، المصدر السابق، ج6، ص181. ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، المصدر السابق، ج2، ص995.

[4] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص433. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص108-110. ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج2، ص24. الضبّي: المصدر السابق، ص402-403.

كان هؤلاء أهمّ العقول الفقهية التي ساهمت في توجيه الحركة الفقهية في الأندلس، وأسّست فيما بعد للهيمنة المالكية على الفقه الأندلسي، ولا ننكر أنّ هناك شخصيات فقهية أخرى، لكنّنا نعتقد أنّ دورها كان ثانويا إذا ما قارنّاها بيحيى بن يحيى اللّيثي وعبد الملك بن حبيب، وعيسى بن دينار، وإذا ما قارنّاها أيضا بطلبة الإمام مالك، كزياد بن عبد الرحمن والغازي بن قيس، ويحيى بن مضر وغيرهم.

وحرصا منا على استيفاء ما أمكن من جزئيات البحث، سنذكر الشخصيات الفقهية الأخرى التي عُرف عنها الفقه أو الإفتاء أو الاجتهاد، غير غافلين عن أبرز القضاة الأندلسيين وأهمّهم، مركزين – متى ما أسعفتنا النصوص في ذلك – على بنيتها الفقهيّة واتّجاهها في الإفتاء أو الاجتهاد.

فمن هؤلاء عبد الملك بن حسن المعروف بزونان (ت336 هـ)، وقد كان راوية لصعصعة بن سلام، ومعاوية بن صالح الحمصي،[1] منحازا إلى فقه الأوزاعي كما سبق وأن وذكرنا، ثم انتقل إلى فقه مالك، فروى عن ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب، وغيرهم من أصحاب مالك في المدينة.[2]

ذكرت النصوص أنّ زونان كان من أهل الفقه، و لم تستطرد في طبيعة الفقه الذي كان يشتغل به،[3] إلاّ أنّ الفتيا كانت تدور عليه أيام الحكم بن هشام وابنه عبد الرحمن (ت 238هـ)، إلى جنب عيسى بن دينار ومحمّد بن عيسى الأعشى، ويحيى بن يحيى اللّيثي وغيرهم،[4] وأنّه كان على طريقة شيخه ابن وهب في الفقه.[5]

---

[1] الصفدي: المصدر السابق، ج19، ص110.

[2] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص110-111. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص262. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص359.

[3] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص110.

[4] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص217. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص262.

[5] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص119.

كما بلغتنا بعض النصوص عن سماع زونان من ابن وهب وابن القاسم،[1] بينما أشارت بعض المصادر أيضا إلى أنّ لزونان كتابا في سماعاته، نقلت منها مدونات الفقه المالكي نصوصا كثيرة.[2]

ورغم أنّ زونان كان من الفقهاء المفتين بقرطبة، إلّا أنّ المصادر لم تُفدنا بشيء عن فتاويه، اللهمَّ إلّا فتوى يتيمة ذكرها الونشريسي في معياره،[3] ورغم أنّ النصوص تمنعنا عن إصدار حكم نهائيّ حول فقه زونان، إلّا أنّنا نظنّ أنّه كان يفتي بما بلغه ورواه من سماعات عن شيوخه و لم يكن من أهل الاجتهاد أو النّظر في الأدلّة.

ومنهم أيضا حسين بن عاصم (ت 208هـ)، ممّن روى عن ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، ومطرّف بن عبد الله، وعبد الله بن نافع وغيرهم،[4] واعتمد عليه عبد الملك بن حبيب في الأسمعة،[5] ونقلت أيضا سماعاته وإن كانت قليلة في بعض المدوَّنات،[6] و لم يكن حسين بن عاصم مشتهرا بالفتيا حسبما يظهر لنا،[7] إلّا أنّه كان محتسبا في السوق.[8]

---

[1] انظر مثلا: ابن عرفة: المختصر الفقهي، المصدر السابق، ج3، ص349. ابن رشد الجد: المقدمات الممهدات، المصدر السابق، ج2، ص350.

[2] انظر الإشارة إلى هذا السماع في: عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص630. ابن رشد الجد: المقدمات الممهدات، المصدر السابق، ج1، ص311. ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج1، ص337. ج5، ص216. أبو عبد الله المواق: المصدر السابق، ج5، ص419.

[3] الونشريسي: المصدر السابق، ج1، ص209.

[4] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص212.

[5] أبو إسحاق الشيرازي: المصدر السابق، ص182.

[6] انظر أمثلة ذلك في: ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج9، ص110. ج7، ص366. أبو الوليد الباجي: المنتقى، المصدر السابق، ج4، ص234. أبو الحسن الرجراجي: المصدر السابق، ج8، ص153. عيسى بن سهل: المصدر السابق، ص445-480. ابن عرفة: المختصر الفقهي، المصدر السابق، ج8، ص143. ابن رشد الجد: البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج18، ص604.

[7] في النصوص القليلة التي أشارت إلى خوض حسين بن عاصم في الإفتاء ظهر لنا أنّه كان ينتزع الأحكام من آثار الإمام مالك مباشرة. انظر: ابن فرحون: تبصرة الحكام، المصدر السابق، ج2، ص170. ابن أبي زيد القيرواني: المصدر السابق، ج7، ص395. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص74.

[8] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص212.

ومنهم أيضا سعيد بن حسان (ت 305هـ)، رحل إلى المشرق، وروى عن عبد الله بن نافع، وعبد الله بن الحكم، ودوّن عن أشهب، سماعه من مالك، وأخذ عنه أيضا كتابا في رأي أشهب وفقهه،[1] قد وكان في العموم مختارا لفقه أشهب،[2] يقول في ذلك ابن الفرضي: **"وكان الأغلب عليه حفظ رأي أشهب عن مالك، وفقه أشهب كان قد انفرد بروايته..."**[3].

وقد يكون كتاب أشهب هذا الذي نقله سعيد بن حسان هو كتاب المدوّنة، وقد طُبع منها مؤخرا كتاب الحج من طريق سحنون بن سعيد، وقد حوت مدونة أشهب كثيرا من رأيه واجتهاداته.[4]

وقد أفتى سعيد بن حسّان في بعض المسائل المعدودة، ننقل منها ما ذكره ابن يونس الصقلي عن بن أبي زمنين (ت 399هـ) قال: **"وسُئل سعيد بن حسان عن رجل باع عبدين ولهما مال استثنى المشترى مال أحدهما. فقال: لا يجوز وهو بمنزلة ما لو باع عبداً واحداً واستثنى نصف ماله."**[5].

ومنهم القاضي يحيى بن معمر (ت 226هـ)، أصيل إشبيلية، رحل هو الآخر ولقي أشهب بن عبد العزيز وسمع منه، كما سمع من غيره كذلك،[6] كانت له عداوات كبيرة مع يحيى بن يحيى اللّيثي وبعض فقهاء قرطبة،[7] حتى أنّه كان يرسل إلى أصبغ بن الفرج ليقيم

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص226. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص112. أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص117. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص317.

[2] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص220.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص226.

[4] انظر: أشهب بن عبد العزيز (ت 204هـ): **كتاب الحج من مدونة أشهب بن عبد العزيز المصري**، تحقيق: حميد بن محمد لحمر، جمعية دار البر، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص49 وما بعدها.

[5] ابن يونس الصقلي: المصدر السابق، ج13، ص928-929.

[6] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص70. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص222. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص145. الضبّي: المصدر السابق، ص507.

[7] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص ص72-74. أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص45. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج16، ص458. ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1، ص147.

عليهم الحجّة في خلافه،[1] ولم نجد نصوصا لابن معمر في الفقه والقضاء، ويبدو أنّه كان يحفظ المسائل ويقضي بها.

ومنهم أيضا محمّد بن خالد بن مرتنيل (ت 220هـ)، روى عن ابن القاسم، وأشهب، وابن نافع، وغيرهم من المدنيّين والمصريّين، كان مشتغلا بالفقه، قليل الصّنعة في الحديث،[2] أوردت النّصوص بعض سماعاته، ولكنّنا لم نقع على شيء من فتاويه.[3]

ومنهم فرج بن كنانة الشذوني، كان ممّن ولي القضاء في الأندلس، وكان من الرواة عن ابن القاسم، وابن وهب أيضا.[4]

ومنهم حارث بن أبي سعيد (ت 222هـ)، روى عن ابن القاسم، وابن كنانة، وغيرهم من المدنيّين والمصريّين، دارت عليه الفتيا في عهده.[5]

ومنهم قاسم بن هلال (ت237 هـ)، أخذ عن زياد بن عبد الرحمن، وسمع من ابن وهب وابن القاسم، وغيرهم من أصحاب مالك في المدينة ومصر، وكان له علم بالمسائل، إلّا أنّه كان قليل الصنعة في الحديث.[6]

---

[1] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص72. ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص190.

[2] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص216. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص81. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج16، ص354. الضبّي: المصدر السابق، ص72. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص10. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص117. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص163. ابن يونس: تاريخ ابن يونس، المصدر السابق، ج2، ص202.

[3] انظر: ابن عبد البر: اختلاف أقوال مالك وأصحابه، المصدر السابق، ص94.

[4] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص483. الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص63. أبو الحسن البناهي: المصدر السابق، ص53.

[5] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص113. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص80.

[6] ابن حيان: المقتبس من أنباء الأندلس، المصدر السابق، ص221. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص456. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج17، ص299. الضبّي: المصدر السابق، ص451.

ومنهم أيضا أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بابن تارك الفرس (ت 259هـ)، رحل مع عبد الملك بن حبيب، فأدرك ابن كنانة، وابن الماجشون، ومطرّف بن عبد الله، وأصبغ بن الفرج، وغيرهم، وله سماع يتداول في الأندلس معروف بثمانية أبي زيد، تضمّن سماعه وسؤاله عن المدنيّين،[1] ونقلت منه مدوّنات الفقه المالكي نصوصا كثيرة،[2] ويبدو أنّ ابن تارك الفرس كان حافظا للمسائل مفتيا بالسّماع أكثر من كونه فقيها يجتهد في النصّ أو يختار بين اجتهادات أصحاب مالك وفتاويهم.

وقد تحدَّثت بعض النصوص على أنّ نزاعا وقع في ادعاء هذه الثمانية بين أبي زيد وعبد الملك بن حبيب، ولكنَّ أمر نسبتها آل فيما بعد إلى أبي زيد دون عبد الملك بن حبيب، رغم أنّ عبد الملك بن حبيب كان يضبطها ويفسّرها لأبي زيد حسبما ذكر أبو العباس السّرقسطي.[3]

ومنهم فضل بن عميرة بن راشد (ت 197هـ) وابنه عبد الرحمن، رحلا فرويا عن ابن وهب، ومطرّف بن عبد الله، وابن القاسم، تولى الفضل بن عميرة قضاء تدمير في عهد الحكم بن هشام، وخلفه ابنه عبد الرحمن بعد وفاته.[4]

---

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص259. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص469. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص346. وقد اختصر سليمان بن بيطير ثمانية أبي زيد. انظر: ابن بشكوال: الصلة، المصدر السابق، ص194.

[2] انظر أمثلة ذلك في: أبو عبد الله المازري: المصدر السابق، ج1، ص958-971. أبو الحسن الرجراجي: المصدر السابق، ج1، ص318. عياض بن موسى اليحصبي: التنبيهات المستنبطة، المصدر السابق، ج3، ص1901. خليل بن إسحاق: المصدر السابق، ج1، ص399. ابن ناجي التنوخي: المصدر السابق، ج1، ص327. علي بن محمد اللخمي (ت 478هـ): **التبصرة**، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2011، ج1، ص59. ابن شاس: المصدر السابق، ج2، ص677. هشام بن عبد الله القرطبي (ت 606هـ): **مفيد الحكّام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام**، تحقيق: سليمان بن محمود أبا الخيل، دار العاصمة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ج1، ص264. أبو بكر بن العربي (ت 543هـ): **أحكام القرآن**، علق عليه: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، لبنان، 2003، ج1، ص149. ج3، ص505.

[3] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص124.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص451. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص398. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص143-144.

ومنهم حارث بن سابق، وحاتم بن سليمان، كانا من الرّواة عن بن كنانة صاحب مالك بن أنس.[1]

ومنهم إبراهيم بن حسين بن خالد (ت 249هـ)، وهو من أبناء عمومة محمّد بن خالد بن مرتنيل، رحل فروى عن مطرّف بن عبد الله من أصحاب مالك، ولقي سحنون بن سعيد أيضا، وعُرفت عنه بعض الاختيارات في الفقه، وقد عُرف بذمه للتّقليد وميله للنّظر ومناظرته ليحيى بن يحيى،[2] وقد كان لإبراهيم بن حسين كتاب في تفسير القرآن.[3]

ومنهم يوسف بن مطروح، ذكر الضبّي أنّه روى عن أصحاب مالك بن أنس،[4] ونسب له أبو العباس السّرقسطي مصنّفا في شرح موطّأ مالك.[5]

ومنهم أيضا ابنه محمّد بن يوسف بن مطروح (ت 261هـ/وقيل سنة 271هـ)، روى عن جماعة من الأندلسيين، قبل أن يتّجه إلى المشرق فيروي عن أصبغ بن الفرج، ومطرّف بن عبد الله، وسحنون، وكانت له سماعات عنهم، وروى كتاب منهاج القضاة عن أصبغ بن الفرج، كما روى الموطّأ عن مطرّف بن عبد الله، وكان محمّد بن يوسف بن مطروح ممّن يُستفتى في الأندلس.[6]

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص290. الضبّي: المصدر السابق، ص275. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص163. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص114. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص81. وانظر قصّة للإمام مالك رواها حاتم بن سليمان عن بن كنانة في: محمّد بن أحمد بن تميم التميمي (ت 333هـ): **المحن**، اعتنى به: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 2006، ص266.

[2] عياض بن موسى اليحصبي: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص243-244. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص259-260. تقي الدين المقريزي: المقفى الكبير، المصدر السابق، ج1، ص89.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص10. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص38.

[4] الضبّي: المصدر السابق، ص492.

[5] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص167.

[6] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج20، ص471. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص16. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص249. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص221. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص116-117.

نخلص إلى أنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال أعلام الفقه الذين ذكرناهم آنفا، كان عقلا متّجها اتجاها تاما إلى طلبة الإمام مالك وأصحابه، مشتغلا بفقههم، جامعا لسماعاتهم، مدوّنا وشارحا لفتاويهم.

ونعتقد أنّ هذا الاتجاه قد أسّس له طلبة الإمام مالك، من أمثال زياد بن عبد الرحمن والغازي بن قيس وغيرهم، حيث دفعوا بالأندلسيين من بعدهم إلى الاستزادة من مذهب فقيه أهل المدينة.

كما تبيّن لنا حضور اتّجاهين في الفقه الأندلسي،[1] اتّجاه مصريّ واتّجاه مدنّي، أمّا الاتّجاه المصريّ فقد كان متمسِّكا أشدَّ التمسك بفقه أصحاب مالك المصريين وفي مقدّمتهم عبد الرحمن بن القاسم، وأصبغ بن الفرج، وابن عبد الحكم وغيرهم، وقد تزعَّم هذا الاتّجاه فيما نعتقد يحيى بن يحيى اللّيثي وأصحابه.

بينما كان الاتّجاه المدني ينافس الاتّجاه المصريّ، متأثِّرا ومتبّعا طريقة المدنيّين في الفقه، من أمثال ابن الماجشون، ومطرّف بن عبد الله، وابن كنانة وغيرهم، وكان المتصدّر لهذا الاتجاه والمنافح عنه في الفقه الأندلسي عبد الملك بن حبيب.

---

[1] بنى جمال علال البختي إحدى بحوثه حول المدرسة العقدية الأولى في الأندلس على فرضيّة صراع أهل الفقه مع أهل الحديث، واعتبر بكلّ تسرع أنّ المدرسة العقدية الأندلسية كانت مدرسة سنّية سلفيّة متشدّدة، و لم يأتِ في بحثه هذا بالبراهين والشواهد التي تجعل مقاربته تبدو موضوعية حول القرون الثلاثة الأولى، خاصة وأنّ النّصوص العقديّة لفقهاء الأندلس ومحدّثيهم خلال القرن الثاني تكاد تكون معدومة أصلا، فضلا على أن يستطيع الباحث من خلالها تقرير توّجه الأندلسيّين العقديّ. انظر: جمال علال البختي: **"المدرسة العقدية الأولى بالأندلس بين أهل الفقه وأهل الحديث"**، بحوث ندوة المدرسة الحديثية بالمغرب والأندلس – الإمام ابن القطّان نموذجا، مركز ابن القطان للدراسات والأبحاث، المغرب، مجلد 1، 2011، ص165. هذا وقد حاول الباحث الفذّ خالد زهري إحصاء المصادر العقديّة والكلاميّة في الأندلس، فحصل إلى غاية القرن الثالث الهجري على شيء يسير جدا من عناوينها ونصوصها، ما يؤكد أنّ الجزم بعقيدة الأندلسيين خلال القرون الأولى ما هو إلا وهم من أوهام المؤرخين. انظر: خالد زهري: **المصادر الأندلسية لعلم الكلام**، الرابطة المحمدية للعلماء، ط 1، المغرب، 2020، ص ص63-66. كما حاولت ماريبل فييرو نفس الأمر بتتبع التأليف العقدي في الغرب الإسلامي بداية من أواسط القرن الثالث الهجري، واعترفت بتعذر الجزم حول عقائد الأندلسيين في ظل فقدان العديد من النصوص المهمة. انظر:

Maribel Fierro: **"Un Credo de Ibn Ḥanbal en AL-Andalus (Época Omeya)"**, Homenaje al Dr. Jaafar Ben El haj Soulami. Semblanzas y estudios, Tetuán, Morroco, 2015, p93.

وقد كان بين هذين الاتجاهين تنافس كبير، بلغ مبلغ العداوة تقريبا، إلّا أنّ الغلبة فيما يبدو لنا كانت للاتّجاه المصريّ، لسطوة شيوخه على مراكز القضاء والسلطة والشورى من جهة، ولكثرة أتباعه من جهة أخرى.[1]

ويتجلّى هذا الصراع في الخلاف الذي حدث بين القاضي يحيى بن معمر وعبد الملك بن حبيب، حيث أشار عبد الملك بن حبيب على ابن معمر بأن يقضي وفق قول أشهب بينما أصرّ ابن معمر على القضاء بقول ابن القاسم، ثم قال: **"والله لا أفعل، ولا أخالف ما وجدت عليه أهل البلد، وإنّما وجدتهم يحتملون على قول ابن القاسم، وتريد أنت أن تصرفني إلى قول أشهب"**[2].

أمّا على مستوى الشخصيات الفقهيّة التي تناولناها، خصوصا يحيى بن يحيى، وعبد الملك بن حبيب، وعيسى بن دينار، فقد كانت تتّبع في الغالب فقه الإمام مالك وأصحابه أي نعم، ولكنّها في نفس الوقت، لم تكن مقلّدة لهذا الفقه أو منقادة إليه انقيادا كاملا، بل ثبت عندنا بالنصوص مخالفتها لكثير من مقرّرات مالك وأصحابه في مسائل الفقه، بل تخطئة الإمام مالك صراحة، كما أنّها كانت تبدي انقيادا للنصّ والتزاما به، مع اقتدائها في العموم برأي مالك وأصحابه ممّا لم يخالف الحجة.

وننوّهُ في هذا السياق إلى أنّ هذا الأمر ليس مقتصرا على الأندلسيين فقط من أصحاب مالك، بل كان هذا منهج طلبة الإمام مالك المباشرين من أهل المشرق كذلك، من أمثال ابن القاسم، وأشهب، ومطرّف، وابن الماجشون، وغيرهم، فقد وقعنا على نصوص كثيرة تُثبتُ مخالفتهم لقول مالك ما يُشِيرُ إلى عدم تقليدهم له في الجملة، ونحن سنورد هنا بعض هذه النصوص، ونُحيلُ إلى غيرها خشية الإطالة والإطناب.[3]

---

[1] محمّد إبراهيم علي: **اصطلاح المذهب عند المالكية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص88.

[2] الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص77. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص148. حيان بن خلف القرطبي: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، المصدر السابق، ص191-192.

[3] انظر بعض هذه الأمثلة في: القاسم بن خلف الطرطوشي (ت 378هـ): **التوسّط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة**، تحقيق: مصطفى باجو، دار الضياء، ط1، طنطا، مصر، 2005، ص21-22.

من ذلك أنّ ابن القاسم قال: **"هذه المسألة كانت وهما من مالك رحمه الله حين تكلّم بها"**[1]، وقال في مسألة أخرى: **"لا آخذُ بقول مالك فيه"**[2].

وقال أشهب بن عبد العزيز عندما حُوجِجَ بأن مالك يذهب إلى خلاف قوله: **"وإن قاله مالك فلسنا له بمماليك"**[3]، بينما قال ابن الماجشون في إحدى المسائل: **"لا آخذُ بقول مالك هذا..."**[4].

ونُشير أيضا إلى مسألة مهمّة، تفيدنا في التأريخ للفقه المالكي، وقد تعيننا أيضا على فهم نشأة المذاهب الفقهية الأخرى، وهي أنّ مالكا رحمه الله حسب النصوص التي وصلتنا لم يقصد أصلا إلى تأسيس مذهب فقهي يقتدي الناس به، و لم يدعُ إلى تقليد رأيه واجتهاداته، بل أبدى ندمه على كثير من الاجتهادات التي أفتى بها، ومن ذلك ما رواه القعنبي من أنّه دخل على مالك بن أنس في مرض موته، فرآه يبكي وسأله عن سبب ذلك فقال مالك: **"يا ابن قعنب ومالي لا أبكي ومن أحقُّ بالبكاءِ منّي، والله لوَددتُ أنّي ضُربتُ بكلّ مسألة أفتيتُ بها برأيي سوطا سوطا، وقد كانت لي السعة فيما قد سُبِقتُ إليه، وليتني لم أُفتِ بالرّأي..."**[5].

وقد سمع ابن وهب مالكا يقول: **"والله ما أحبُّ أن تكتبوا عنّي كلّ ما تسمعون منّي. قال ابن وهب: ولو عرضنا على مالك كلّ ما كتبنا عنه لمحا ثلاثة أرباعه"**[6].

محمّد بن حارث الخشني (ت 361هـ): **أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك**، اعتنى به: محمّد المجدوب وآخرون، الدار العربية للكتاب، دون طبعة، دون مكان نشر، 1985، ص143-159. ابن عبد البر: اختلاف أقوال مالك وأصحابه، المصدر السابق، ص18 وما بعدها. أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص102.

[1] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص575.

[2] نفسه، ص300.

[3] نفسه، ص786.

[4] نفسه، ص333.

[5] ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، المصدر السابق، ج6، ص57. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص191. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص511. ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، المصدر السابق، ص1072.

[6] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص358.

ومن المؤشّرات على ما ذكرنا أنّ طلبة مالك كانوا كثيرا ما يختلفون حول موقف مالك ورواياته في بعض المسائل، ما يشي بأنّ أقواله واجتهاداته لم تكن كلّها مضبوطة عندهم، من ذلك قول أشهب: **"كنّا نسمع الكلمة من مالك، فنخرجُ عنه جميعا، ثم نتكلّم عليها، فكلّ واحد منّا يقول: إنّما أراد معنى كذا، خلاف ما يقول صاحبه، فَيفرق على ذلك، فإذا هي قد صارت روايتين، وثلاثا، وأكثر من ذلك"**[1]، وقال في نصّ آخر: **"ربّما نظرتُ في المسألة من قول مالك، فنحتجُّ عليها، لا شكّ في أنّا قد أصبنا فيها قول مالك، ثمّ نلقاه بها فنسأله عنها، ونحتجُّ لما قلنا، فيقول فيها مالك خلاف ما قُلنا، ويبطل حجّتنا، فكأنّا صبيان عند معلّم..."**[2].

وليس من مهمّتنا في هذا البحث الاستطراد في هذه القضية على أهميّتها، رغم وقوعنا على العديد من النصوص والقرائن والروايات التي تؤكّد قطعا ما ذهبنا إليه آنفا، وتُفيدُ بأنّ مالك لم يدعُ إلى تقليد مذهبه أصلا، وأنّ كثيرا من طلبته لم يقلّدوه تقليدا من غير حجّة.

ورجوعا إلى موضوعنا فقد تبيَّن لنا أيضا أنّ الفقه الأندلسي إلى هذه المرحلة كان مبنيّا على السماعات والروايات من مالك وأصحابه، وقد حَوت هذه السماعات كما بدا لنا فتاوى مباشرة لهؤلاء في أبواب الفقه ومسائله، وقليلا ما كانت تحمل هذه السماعات – كما نُقلت إلينا – حديثا في منهج التفقُّه أو طريقة بناء الأدلة أو التّرجيح أو ما إلى ذلك، ممّا يفيد بأنَّ طبيعة تفقّه الأندلسيين عموما كانت مبنية على حفظ المسائل لا على تحريرها في الغالب.

وممّا يُشير إلى ذلك ما ذُكر عن سعيد بن حسان من أنّه كان إذا أتاه السائل يُخرجُ كتبه ويقول: أخبرني أشهب، وأخبرني فلان، ولّما كان السائل يستفهمُ عن القول الذي يأخذ به من بين روايات سعيد، كان سعيد بن حسان يقول له: **"لستُ أتقلَّد لك شيئا إنّما أخبرتك... فإن شئت خُذه وإن شئت فدعهُ..."**[3].

---

[1] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص109.

[2] نفسه، ص110.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص319.

ويبدو أنّ حفظ المسائل والإفتاء بها كان له حضور ملحوظ في الفقه الأندلسي خلا النماذج اليسيرة التي تناولناها في البحث، والتي كان لها اهتمام ملاحظ بالتّرجيح والاجتهاد في بعض المسائل.

أمّا بخصوص التأليف، فقد كان العقل الفقهيّ الأندلسيّ مقلًّا من التّأليف في الفقه، وأغلب المؤلّفات التي وصلتنا نصوصها كانت متعلّقة بالسّماعات والرّوايات عن مالك وأصحابه، خلا عبد الملك بن حبيب، الذي كان له ولمؤلّفاته جهد واضح في استقصاء أقوال أصحاب مالك، والتّرجيح بين آرائهم، وتحرير المسائل الفقهية والفصل فيها، بل وبناء الحكم الفقهيّ بناء على أصوله التي يرتضيها ويرى حجّيتها وصوابيّتها.

الفصل الثّالث: العقل الفقهيّ الأندلسيّ بين نوازع الاجتهاد ومظاهر الجمود المذهبي

أولا- معالمُ العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثّالث الهجري

ثانيا- الإنتاج الفقهيّ الأندلسيّ بنية الفقيه واتّجاهات الاستدلال

ثالثا- جمود العقل الفقهيّ الأندلسيّ والمشاريع المناوئة للهيمنة المالكية

نستأنفُ في هذا الفصل البحث في العقل الفقهيّ الأندلسيّ بعد استقرار المذهب المالكي وهيمنته الواضحة على الفقه، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أشرنا إليها سابقا بخصوص طبيعة تمذهُبِ أعلام الفقهاء الذين أسَّسوا للعقل الفقهيّ الأندلسي، وكذا المرويَّات والسَّماعات الّتي جاؤوا بها من شيوخهم في المشرق.

سنواصل بحثنا في هذا الفصل بالحديث عن أهمّ معالم الفقه الّتي استقرَّت عليها الأندلس فيما بعد، من حيث المتون والمصنَّفات الفقهية المتداولة، وموقعيَّة الحديث وعلومه في الدّرس الفقهيّ الأندلسيّ، وكذا مُستوى المعرفة الفقهية عموما، من خلال الإنتاج الفقهي الأندلسيّ، وطريقة الفقيه في بناء الحكم الشرعيّ، مع إطلالة على موقف العقل الفقهيّ الأندلسيّ من الآخر، ونماذج التعصُّب والتحرُّر المذهبي التي كانت إحدى نتائج هيمنة مذهب واحد في الفقه كما نعتقد.

إضافة إلى ما سبق سنحاول رصد المشاريع الفقهيّة الّتي صادمت هيمنة الفقه المالكي في الأندلس، مُحاولين أن نَخلُصَ من خلالها إلى أهمّ بُنى العقل الفقهيّ الأندلسيّ التي نَمت وتشكَّلت وكان لها في الأندلس حضور مخالف لخصوصيات وبُنَى الفقه المالكيّ، مُتسائلين في نفس الوقت عن دور هذه المشاريع في تجديد وانتعاش العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

أوّلا- معالم العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثّالث الهجري

1- تنوّع موارد الفقه الأندلسيّ من خلال اتّصال الرّحلة بالمشرق والمغرب:

لم تنقطع رحلات الأندلسيين نحو المشرق منذ الفتح، بل ارتفعت وتيرة الرحلة وتنوَّعت وجهة الأندلسيّين في رحلاتهم، بل تنوّعت وتباينت مروياّتهم وسماعاتهم وشيوخهم كذلك، ما أتبع ذلك تنوّعا في موارد الفقه الأندلسي عموما، رغم اِستئثار الفقه المالكي وكلّ ما يتعلّق به من مصنَّفات وسماعات ومرويَّات وفتاوى بحصَّة الأسد من نصيب هذه الرحلات.

سنحاول في الصّفحات القادمة رصد هذه الرحلات ولن نقوم أثناء هذا الرصد إلّا بذكر أهمّ الفقهاء الذين شكّلوا رافدا من روافد العقل الفقهيّ الأندلسيّ، ومحاولة عدّ رواتهم وطلبتهم من الأندلسيّين، لتتشكَّل لدينا خارطة أوليّة بأهمّ المصادر التي أسهمت في بنية العقل

الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثالث هجري خصوصا، بينما سنقوم لاحقا بالتفصيل في أهمّ المصنَّفات والمتون والاتّجاهات والمذاهب التي كانت من نتائج هذه الحركة العلمية النّشطة، وسنُولِي لها أهميّة كُبرَى باعتبارها أشدّ وأَظهرَ تأثيرا على العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

فضمن رحلات المالكية مثلا نجد اهتماما ملاحظا بالرّواية والسماع عن طلبة الإمام مالك وحملة مذهبه، خاصَّة الطبقة الأولى من أصحابه، من أمثال مطرّف بن عبد الله، الذي أخذ عنه يحيى بن إبراهيم بن مُزين (ت 259هـ)،[1] ومحمّد بن يوسف بن مَطرُوح،[2] وعبد الأعلى بن وهب (ت 261هـ).[3]

ومن أمثال أصبغ بن الفرج الذي أخذ عنه جمع من الأندلسيين كذلك، منهم: عبد الله بن محمّد بن زرقون السّرقسطي،[4] وعميرة بن عبد الرحمن بن مروان العتقي (ت 238هـ)،[5] والزّاهد عثمان بن أيّوب بن أبي الصّلت (ت 247هـ)،[6] ومالك بن علي بن قطن (ت 268هـ)،[7] وهارون بن سالم (ت 238هـ)،[8] وعبد الله بن الفرج النّميري (ت 260هـ)،[9] وإبراهيم بن يزيد بن قلزم (ت 268هـ)،[10] وعبد الرحمن بن سعد الجزيري (ت

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص552. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص226. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص370.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص17.

[3] نفسه، ج1، ص370.

[4] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص358.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص423.

[6] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج18، ص349. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص245.

[7] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص510.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص211. ابن حيان القرطبي: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، المصدر السابق، 221.

[9] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص292.

[10] نفسه، ج1، ص39.

265هـ)،[1] ومحدِّثُ الأندلس محمّد بن وضّاح (ت 287هـ)،[2] إضافة إلى أصبغ بن خليل،[3] ويحيى بن إبراهيم بن مزين،[4] ومحمّد بن فطيس الغافقي (ت 319هـ)،[5] أبو حفص عمر بن زيد بن عبد الرحمن،[6] وعامر بن معاوية اللخمي (ت 277هـ)،[7] ومحمّد بن يوسف بن مطروح،[8] وعبد الأعلى بن وهب،[9] وسعد بن موسى الطّائي،[10] وعبد الله بن محمّد بن خالد بن مرتنيل (ت 256هـ).[11]

ومن أمثال عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت 221هـ)، وقد أخذ عنه: مالك بن علي بن قطن،[12] ويحيى بن إبراهيم بن مُزين.[13]

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص347.

[2] نفسه،، ج2، ص26. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص122.

[3] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج10، ص309. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص129.

[4] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص370. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص552. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص225.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص57.

[6] نفسه، ج1، ص415.

[7] نفسه، ج1، ص287. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص280.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص17. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص116.

[9] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص370. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص259.

[10] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص249.

[11] نفسه، ج1، ص290.

[12] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص510.

[13] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص370. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص552. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص226.

وأمثال يحيى بن بُكير المصري (ت 231هـ)، وقد أخذ عنه من الأندلسيين: داود بن عبد الله،[1] وعامر بن معاوية،[2] وفقيه العدوة ومحدّثها بقيّ بن مخلد (ت 276هـ)،[3] ويحيى بن عمر (ت 289هـ).[4]

وأشهب بن عبد العزيز، وقد أخذ عنه: هارون بن سالم،[5] وموسى بن الفرج.[6]

إضافة إلى من جاء بعد هذه الطبقة من حملة علم مالك وأصحابه، من أمثال: محمّد بن عبد الله بن الحكم المصري (ت 268هـ)، وقد أخذ عنه: قاسم بن محمّد بن قاسم بن سيّار (ت 278هـ)،[7] وعبد الله بن محمّد بن أبي الوليد الأعرج (ت 310هـ)،[8] ومسلم بن أبي عبيدة اللّيثي المعروف بصاحب القبلة (ت 295هـ)،[9] وابن القون محمّد بن عبد الله الخولاني (ت 308هـ)،[10] وعمر بن حفص بن غالب الصّابوني (ت 316هـ)،[11] وعثمان بن جرير الكلابي (ت 319هـ)،[12] وسعد بن معاذ الشيباني (ت 308هـ)،[13] وابن الخرّاز

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص204.

[2] نفسه، ج1، ص287.

[3] نفسه، ج1، ص143.

[4] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص126.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص211. ابن حيان القرطبي: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، المصدر السابق، 221.

[6] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص185. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص188.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص457. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص301.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص301.

[9] نفسه، ج2، ص161. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص195.

[10] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص44.

[11] نفسه، ج1، ص417.

[12] نفسه، ج1، ص395.

[13] نفسه، ج1، ص249.

يحيى بن عبد العزيز (ت 295هـ)،[1] ومحفوظ بن حفاظ بن محفوظ،[2] وابن عمريل أحمد بن عمرو بن منصور (ت 312هـ)،[3] وإبراهيم بن نصر الجهني المعروف بابن أبرول (ت 287هـ)،[4] ومحمّد بن فطيس،[5] وسعيد بن حمير بن عبد الرحمن (ت 301هـ)،[6] وشعيب بن سهيل،[7] وإبراهيم بن موسى بن جميل (ت 300هـ)،[8] ووليد بن قرلمان،[9] وأسلم بن عبد العزيز (ت 317هـ)، ومحمّد بن وليد (ت 309هـ).[10]

وسُحنون بن سعيد، وقد أخذ عنه العلم جمع كبير من الأندلسيّين، منهم: عميرة بن عبد الرّحمن العتقي،[11] وعثمان بن أيّوب بن أبي الصلت،[12] ويحيى بن قاسم بن هلال (ت 278هـ)،[13] وهارون بن سالم،[14] وعبد الله بن الفرج النّميري،[15] وسعيد بن عياض،[16]

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص374. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص231.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص202.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص67. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، 16.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص46.

[5] نفسه، ج2، ص57. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص152.

[6] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص230.

[7] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص337.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص48.

[9] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص343.

[10] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص46.

[11] نفسه، ج1، ص424.

[12] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص245.

[13] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص228.

[14] ابن حيان القرطبي: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، المصدر السابق، 221. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص211.

[15] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص292.

[16] نفسه، ج1، ص228.

وإبراهيم بن قاسم بن هلال (ت 282هـ)،[1] وإبراهيم بن يزيد بن قلزم،[2] ومحمّد بن عبد الواحد (ت 264هـ)،[3] ووهب بن نافع (ت 272هـ)،[4] ومحمّد بن وضاح،[5] وأصبغ بن خليل،[6] وأحمد بن الوليد بن عبد الخالق،[7] وعمر بن زيد بن عبد الرحمن،[8] ومحمّد بن يوسف بن مطروح،[9] ومحمّد بن أبي عتبة المعروف بالعتبي (ت 255هـ)،[10] وعبد الأعلى بن وهب،[11] وسعيد بن النّمر الغافقي (ت 273هـ)،[12] وبقيّ بن مخلد،[13] ويحيى بن أيوب،[14] ومحمّد بن سليمان بن تليد المعافري (ت296هـ)،[15] وعامر بن معاوية اللّخمي،[16] وعبد الله بن

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص43.

[2] نفسه، ج1، ص39.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص138.

[4] نفسه، ص344.

[5] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص140. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص26.

[6] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج10، ص309. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص129.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص63.

[8] نفسه، ج1، ص415.

[9] نفسه، ج2، ص17.

[10] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص13. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص120.

[11] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص370.

[12] نفسه، ج1، ص129.

[13] نفسه، ج1، ص144. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص55.

[14] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص379.

[15] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص33.

[16] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص279.

مسعود،[1] ويحيى بن عمر،[2] وأحمد بن سليمان (ت 296هـ)،[3] وأحمد بن سليم القروي (ت 290هـ)،[4] ووليد بن قرلمان.[5]

والقاضي إسماعيل بن إسحاق (ت 282هـ)، وقد أخذ عنه: قاسم بن نجبة،[6] وأيوب بن سليمان (ت326هـ)،[7] ومحمّد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج (ت 330هـ)،[8] وقاسم بن أصبغ (ت 340هـ)،[9] ويحيى بن إسحاق بن يحيى بن يحيى (ت 303هـ).[10]

إلّا أنّ الملاحظ خلال هذه الفترة انفتاحُ بعض الأندلسيين على شيوخ المدارس الفقهية الأخرى، واهتمامهم بالسّماع والأخذ عن مختلف الاتّجاهات الفقهيّة من دون اعتبار مذهبيّ في الطلب والتفقُّه.

وقد لُوحِظَ اهتمام هؤلاء بفقه الشّافعية بشكل رئيس، مع بعض النّماذج الأخرى الّتي أخذت عن فقهاء وأئمَّة الظّاهرية.

سنحاول رصد هذه النماذج وأهمّ الفقهاء والأئمّة الذين أخذوا عنهم، كما سبق آنفا مع فقهاء المالكيّة، مع تنبيهنا على تكرار بعض الشّخصيات التي كانت تأخذ العلم عن اتّجاهات متعدّدة في الفقه، وهو من مميِّزات طلب العلم قبل استقرار المذاهب الفقهيّة كما أشرنا في فصل سابق.

فضمن اتّجاه الفقه الشافعي وما قاربه، نجد أنّ كثيرا من الأندلسيّين أخذوا عن كبار هذا الاتّجاه، من أمثال: إسماعيل بن يحيى المزني (ت 264هـ) تلميذ وصاحب الإمام الشافعي

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص220.

[2] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص126.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص110.

[4] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص13.

[5] نفسه، ص343.

[6] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص461.

[7] نفسه، ج1، ص138.

[8] نفسه، ج2، ص70.

[9] نفسه، ج1، ص467.

[10] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص379.

(ت 204هـ)، حيث أخذ عنه من الأندلسيّين: قاسم بن محمّد بن قاسم بن سيّار،[1] وعبد الله بن محمّد بن قاسم بن هلال (ت 272هـ)،[2] ومسلم بن أبي عبيدة اللّيثي المعروف بصاحب القبلة،[3] ويحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخراز،[4] وابن أبرول إبراهيم بن نصر الجهني،[5] ومحمّد بن فطيس الغافقي،[6] وأسلم بن عبد العزيز،[7] ومحمّد بن وليد (ت 309هـ).[8]

ومن أمثال الربيع بن سليمان المؤذّن (ت 270هـ)، صاحب الإمام الشافعي وأحد حاملي مذهبه، أخذ عنه من الأندلسيين: مسلم بن أبي عبيدة اللّيثي،[9] ويحيى بن عبد العزيز ابن الخراز،[10] وأحمد بن عمرو المعروف بابن عمريل،[11] وإبراهيم بن نصر الجهني المعروف بابن أبرول،[12] وأسلم بن عبد العزيز،[13] ومحمّد بن وليد.[14]

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص457. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص484. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص301.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص297.

[3] نفسه، ج2، ص161.

[4] نفسه، ج2، ص231.

[5] نفسه، ج1، ص46.

[6] نفسه، ج2، ص57.

[7] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص44-374.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص46.

[9] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص193. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص161.

[10] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص374. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص231.

[11] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص67.

[12] نفسه، ج1، ص46.

[13] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص195. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص246.

[14] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص46.

ومن أمثال أبي بكر بن المنذر النيسابوري الشافعي (ت 318هـ)، وقد أخذ عنه: أحمد بن عبادة بن علكدة الرعيني (ت 332هـ)،[1] وعبد الملك بن العاص (ت 330هـ).[2]

كما وجدنا أنّ أحد الأندلسيين، وهو الفقيه عبد الله بن محمّد بن قاسم بن هلال كان قد أخذ عن إمام الظّاهرية أبو سليمان داود بن علي (ت 270هـ)، وتأثّر به وبمذهبه ما يشير إلى دخول أصول المذهب الظاهري قبل عهد ابن حزم الأندلسي بمدَّة كبيرة[3] ويدحض هذا ما ذهب إليه غولدتسيهر من أنّ منذر بن سعيد البلّوطي (ت 355هـ) كان أول ظاهريّ تعرفه الأندلس.[4]

إضافة إلى أساطين الفقه، أخذ الأندلسيون عن كثير من علماء الحديث وأئمَّة الجرح والتعديل، ويبدو أنّهم رووا عنهم كثيرا من مصنَّفاتهم كما سيأتي، ولا يمكننا عدّ كل هؤلاء، لكنَّنا سنكتفي بذكر أهمِّهم وأبرزهم، فمنهم إمام الحديث أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، وقد أخذ عنه من الأندلسيين: محمّد بن وضّاح،[5] وبقيّ بن مخلد.[6]

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص76.

[2] نفسه، ج1، ص364.

[3] نفسه، ج1، ص297. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص218

[4] إغناس غولدتسيهر: **الظاهرية مذهبهم وتاريخهم**، تعريب: محمد أنيس مورو، نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2021، ص134.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص25. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص122.

[6] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص251. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص143.

ومنهم ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت 290هـ)، وقد أخذ عنه: محمّد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج،[1] وقاسم بن أصبغ،[2] ويحيى بن أصبغ بن خليل،[3] وإبراهيم بن موسى بن جميل.[4]

ومنهم يحيى بن معين (ت 233هـ) إمام الجرح والتعديل، وقد أخذ عنه: محمّد بن وضّاح،[5] وبقيّ بن مخلد،[6] وأخذا كذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة (ت 235هـ).[7]

ومنهم أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ)، وقد أخذ عنه: قاسم بن ثابت بن حزم (ت 302هـ)،[8] وعثمان بن جرير الكلابي،[9] وقاسم بن مسعدة البكري (ت 317هـ)،[10] وبقيّ بن مخلد،[11] ومحمّد بن قاسم بن محمّد بن سيار،[12] وسعيد بن فحلون (ت 346هـ)،[13] وسعيد بن جابر الكلاعي (ت 327هـ).[14]

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص106. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص70.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص467.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص380.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص48.

[5] نفسه، ج2، ص25.

[6] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص49.

[7] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص251. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص129.

[8] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص463.

[9] نفسه، ج1، ص395.

[10] نفسه، ج1، ص464.

[11] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص252.

[12] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص64.

[13] نفسه، ج1، ص239.

[14] نفسه، ج1، ص234.

ومنهم أيضا: أبو داود السجستاني (ت 275هـ)، أخذ عنه قاسم بن نجبة،[1] ووليد بن عمر بن بشير،[2] وأحمد بن دحيم بن خليل (ت 338هـ).[3]

ولا يمكننا على كل حال استيفاء ذكر جميع مشايخ الأندلسيين في المشرق لكثرتهم من جهة، ولهروبنا في هذا البحث من الإطالة والإطناب من جهة أخرى، إلا أنّ المقطوع به عندنا أنّ الأندلسيين قد اتّجهوا خلال هذه المرحلة اتّجاها كبيرا إلى الطلب في المشرق وأنّهم قد أدخلوا معهم علوما كثيرة سواء من خلال المصنَّفات التي قدموا بها، أو من خلال السماعات والروايات، أو حتى من خلال المذاهب والأفكار والاتجاهات التي تلقَّفوها هناك ودخلوا بها إلى الأندلس.

2- أثر المصنّفات والعلوم المشرقيّة والمغربيّة في بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ:

يمكن للباحث بسهولة أن يلحظ دور المصنّفات والعلوم التي وردت إلى الأندلس من المشرق والمغرب في تكوين وبنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وقد كان لهذه المصنّفات والعلوم أثر واضح في توطيد هيمنة المذهب المالكيّ وأصوله في الأندلس، كما كان لها أثر جليّ كذلك في تسرّب بعض المذاهب الفقهية الأخرى، وكذا بعض الأفكار العقديّة والسلوكيّة التي لم يعهدها المجتمع الأندلسيّ.

سنقوم بناء على ما توفّر لدينا من نصوص من إحصاء هذه المصنّفات والعلوم التي راجت في الأندلس ابتداء من القرن الثّالث الهجري، محاولين رصد أثرها في بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ وخصائصه.

فعند حديثنا عن الفقه المالكيّ مثلا، نجد أنّ كثيرا من مصنّفاته قد وردت إلى الأندلس من خلال الرّحلات والسّماعات، منها:

موطّأ الإمام مالك برواياته المختلفة، كرواية يحيى بن عبد الله بن بُكير المصري، وقد أخذها عنه داود بن عبد الله القيسي، كما أخذ عنه **"كثيرا من علم مالك واللّيث بن سعد"**[4]،

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص461.

[2] نفسه، ج2، ص203. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص288.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص28.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص204.

ورواية مطرّف بن عبد الله، وقد أخذها عنه يحيى بن إبراهيم بن مُزين،[1] ومحمّد بن يوسف بن مطروح،[2] ويبدو أنّ الموطّأ قد دخل إلى الأندلس بروايات أخرى كثيرة على يد محمّد بن عيسى بن رفاعة (ت 337هـ) الّذي كان قد حاز رواية **"موطّأ مالك من طرق شتّى قد ضُبطت كل رواية منها"**[3]، ولا يعني هذا أنّ هؤلاء قد كانوا أوّل من أدخل هذه الرّوايات إلى الأندلس، بل نعتقد بدخول بعضها أو كلّها إلى الأندلس قبل هؤلاء، خاّصة مع طلبة مالك وأصحابه الأندلسيّين، ولكنّنا ذكرنا هؤلاء لأنّ البحث التاريخيّ عموما يقوم على ما صرّحت به المصادر لا على ما سكتت عنه.

ومنها كذلك مدوّنة سُحنون بن سعيد، تعد من أهم مصادر المالكية،[4] وقد أدخلها عدد من الأندلسيّين من خلال سماعهم عن سحنون، من أوّلهم: عثمان بن أيوب بن أبي الصّلت،[5] ثمّ رواها بعده عميرة بن عبد الرحمن العتقي،[6] ومحمّد بن عيسى بن رفاعة،[7] ومحمّد بن وضاح،[8] وأحمد بن سليم القروي.[9]

ويبدو أنّ رواية عمر بن يوسف الإشبيلي (ت 290هـ) أصحّ روايات المدوّنة التي دخلت الأندلس، وذلك لأنّه كان **"حسن التثبّت فيما يحمل من العلم، فكان يوقف سحنونا في مواضع كثيرة من المدوّنة، حتّى عرف قول سحنون من قول ابن القاسم في المدوّنة والمختلطة جميعا، ففصل بين القولين..."**[10].

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص225.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص117.

[3] نفسه، ص177.

[4] يوسف بن عبد الهادي (ت 909هـ): **إرشاد السالك إلى مناقب مالك**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص659.

[5] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج18، ص349. عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص245.

[6] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص424.

[7] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص176-177.

[8] نفسه، ص127.

[9] نفسه، ص13.

[10] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص127.

ولم تقتصر رواية المدوّنة في الأندلس على من أخذها مباشرة عن سحنون، بل انتشرت واشتهرت روايتها كثيرا في الأندلس، وقد رواها الكثير عن طلبة سحنون إمّا سماعا وإمّا إجازة، كما فعل حفص بن محمّد بن حفص (ت 325هـ) مثلا،[1] أو كما كان يرويها بعض الأندلسيّين عن بقيّ بن العاص (ت 324هـ)،[2] أو عن محمّد بن أبي عتبة.[3]

ومن الأصول المالكية المشرقية التي دخلت الأندلس كتب محمّد بن إبراهيم بن الموّاز (ت 269هـ)، وأشهرها كتاب الموّازية،[4] وقد أدخله إلى الأندلس عريف مولى ليث بن فضيل (ت 326هـ)،[5] إلا أنّنا لم نلحظ رواجا لهذا المصنف في الدّرس الفقهيّ الأندلسيّ، ويبدو أنّ كتب المالكية الأخرى قد طمرته كالمدوّنة والمستخرجة والواضحة وغيرها كما سيأتي.

إضافة إلى ذلك دخلت بعض كتب عبد الله بن وهب (ت 197هـ)، ككتابه الموطّأ، وكتابه الجامع، وقد أدخلها إلى الأندلس محمّد بن عيسى بن رفاعة.[6]

إضافة إلى كتب المالكية، لاحظنا من خلال النصوص دخول كثير من مصنفات الفقه التي لا تنتمي في العموم لفقه المالكية، بل تنتظم داخل مذاهب ومدارس فقهية أخرى، كفقه الشافعية مثلا، أو فقه الظاهرية، أو غيرهم.

فهذا أيّوب بن سليمان بن إليان القوطي (ت 326هـ)، قد أدخل إلى الأندلس من رحلته إلى بغداد **"كثيرا من كتب العراقيين"**[7]، ويشير مصطلح كتب العراقيين في المصادر الأندلسيّة إلى كتب الأحناف، أو إلى كتب مالكية العراق، كما قد يشير في هذا النص إلى كتب الظاهرية أيضا بما أنّ أيوب بن سليمان كان مائلا في فقهه إلى الحجّة نابذا للتّقليد.[8]

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص78.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص146.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص154.

[4] من تأليف محمّد بن إبراهيم المعروف بابن الموّاز (ت 269هـ) المصري، وتعدُّ من أشهر كتب المالكية.

[5] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص289.

[6] نفسه، ص177.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص138.

[8] نفسه، ج1، ص138.

وهذا أسلم بن عبد العزيز (ت 317هـ) يروي كتاب الرّسالة للإمام الشافعي، عن تلميذه وصاحبه الربيع بن سليمان (ت 270هـ)،[1] بينما روى حسن بن عبد الله الزبيدي وبقيّ بن مخلد بعض كتب الشافعيّ وأدخلاها إلى الأندلس،[2] وكان هارون بن نصر (ت 302هـ) يحفظ كثيرا من كتب الشافعيّ وكان منكبّا على التفقه بها،[3] زد على ذلك أنّ ابن الخراز كان قد سمع مختصر المزني في الفقه وهو من أمّهات كتب الشافعية،[4] بينما كان أحمد بن عبادة بن علكدة قد سمع عن ابن المنذر النيسابوري (ت 319هـ) كتابه المسمى: الإشراف على مذاهب العلماء.[5]

ولاحظنا أيضا أنّ كتب الظّاهرية دخلت الأندلس هي الأخرى، فقد لقي عبد الله بن محمّد بن قاسم بن هلال الإمام داود الظاهري **"فكتب عنه كتبه كلّها وأدخلها الأندلس..."**[6]، بينما روى أحمد بن دحيم بن خليل في رحلته إلى بغداد كثيرا من كتب داود بن علي.[7]

كما دخلت مجموعة من مصنّفات الحديث ودواوينه إلى الأندلس كذلك، منها مختصر محمّد بن نصر المروزي (ت 294هـ) على يد محمّد بن عيسى بن رفاعة،[8] ومصنف سفيان بن عيينة (ت 198هـ) على يد محمّد بن عبد السلام الخشني (ت 286هـ)،[9] وكتاب السنّة لأبي عبد الله الزبيري (ت 236هـ) على يد أحمد بن دحيم بن خليل،[10] ومصنّف

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص148.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص71. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص145.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص212. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص340.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص231.

[5] نفسه، ج1، ص76.

[6] نفسه، ج1، ص297. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص217.

[7] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص28.

[8] نفسه، ص177.

[9] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص24.

[10] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص178.

السنن لأحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ) على يد محمّد بن معاوية ابن الأحمر (ت 358هـ)،[1] وسنن أبي داود على يد وليد بن عمر بن بشير،[2] وقاسم بن نجبة،[3] ومصنّف بن أبي شيبة على يد بقيّ بن مخلد،[4] ومصنّف الإمام عبد الرزاق الصنعاني (ت211هـ) على يد أحمد بن شاب بن عيسى (ت 317هـ).[5]

و لم تقتصر كتب الأندلسيّين التي أدخلوها على الفقه والحديث، بل تعدّتهما إلى فنون ومعارف أخرى لها علاقة في العموم بعلم الشريعة، كبعض كتب اللّغة مثلا التي دخلت الأندلس، مثل كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)،[6] وكتب ابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ).[7]

كما دخلت مثلا بعض كتب التفسير كذلك، مثل التفسير المنسوب إلى الحسن البصريّ (ت 110هـ)، وقد أدخله إلى الأندلس خليل بن عبد الملك،[8] وكتاب التّفسير المنسوب إلى الصّحابي عبد الله بن عباس (ت 68هـ)، وقد رواه عبد الرحمن بن سعد التّميمي (ت 265هـ)،[9] ويحيى بن زكريا بن سليمان بن كليب (ت 315هـ) الذي رواه عن أبي زيد عبد الرحمن الجزيري،[10] بينما روى عليّ بن الحسن المري (ت 335هـ)، وياسين بن محمّد الأنصاري (ت 320هـ) تفسير أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ).[11]

---

[1] الضبّي: بغية الملتمس، المصدر السابق، ص127.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص203.

[3] نفسه، ج1، ص461.

[4] نفسه، ج1، ص145. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص161.

[5] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص30.

[6] نفسه، ص67. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص463.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص468.

[8] نفسه، ج1، ص199.

[9] نفسه، ج1، ص347.

[10] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص235.

[11] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص287. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص259.

ولا يخالجنا شكّ في أنّ كثيرا من الكتب والمصنّفات الأخرى قد دخلت إلى الأندلس خلال هذه الفترة، ورُويت وتداولها الفقهاء، خصوصا كتب الفقه والحديث، إلا أنّ النّصوص الشّحيحة التي وقعت بين أيدينا لم تشر إليها ولم تذكرها، ومعلوم أنّ النّصوص التّاريخية يستحيل أن تستوعب الحوادث، أو أن تحيط بكلّ تفاصيل الحركة العلمية، خاصّة عندما يتعلق الأمر بانتقال العلوم والمصنّفات والمذاهب، وهي أمور يعسر إحصائها ورصدها رصدا دقيقا.

ويتأكّد لنا هذا عندما نلاحظ نقل كثير من مصنّفات الفقه الأندلسية لنصوص من كتب فقهية أو حديثية لم تشر المصادر إلى دخولها الأندلس بشكل صريح، بل قمنا بالاستدلال على دخولها الأندلس بناء على ورود من نصوصها ومتونها في مصنّفات أندلسيّة محضة.

إنّ دخول هذه المصنّفات على تنوعها وثرائها قد أثّر تأثيرا مباشرا على الحركة الفقهيّة في الأندلس، إذ نلحظ – وخلافا للقرن الثاني وبدايات الثّالث – انفتاحا صريحا لبعض الأندلسيّين على علوم ومصنّفات المذاهب والمدارس الفقهية الأخرى، ونقلهم للعديد من العلوم والمعارف التي لم تعهدها الأندلس قبل هذا.

ولا ندّعي أنّ هذا الانفتاح كان مفاجئا بل نعتقد أنّه كان متّصلا بانتعاش الدّراسات الفقهيّة وتطوّر المذاهب في المشرق، خصوصا مع بدايات القرن الثالث، حيث بدأت المذاهب الفقهيّة ومدارسها المختلفة تستوي على سوقها.

لهذا كان من نتائج هذا الانفتاح دخول بعض المذاهب الفقهية إلى الأندلس، خصوصا فقه الشافعيّة والظاهريّة، وقد حوت النصوص عددا لا بأس به من الفقهاء الذين عُرف عنهم التأثّر بطريقة الشافعيّ أو طريقة داود الظاهري أو طريقة غيره في الفقه.

ولن نحاول على كل حال التفصيل في شأن هذه النماذج، باعتبار أنّنا سنتناولها بالبحث والدراسة في المباحث القادمة، إلّا أنّنا سنشير إلى بعضها محاولين ربط مذاهبها بما جاءت به من المشرق من علوم ومعارف.

فهذا قاسم بن محمّد بن قاسم بن محمّد بن سيار، كان لا ينتسب إلى فقه الإمام مالك، بل كان معروفا بميله إلى الاجتهاد وأخذه في كثير من فقهه بمذهب الإمام الشافعي، حتى أنّه ألّف كتبا في الردّ على مخالفيه، منها كتاب الإيضاح في الردّ على المقلدين.[1]

وهذا أحمد بن بشر التجيبي المعروف بابن الأغبس (ت 327هـ) كان مشاورا في الأحكام، وعُرف عنه تأثّره بمذهب الشافعي، وميله إلى النّظر والحجّة.[2]

وهذا حسن بن سعد بن إدريس الكتامي (ت 332هـ) ذكر ابن الفرضي أنّه كان: **"يذهب إلى النّظر وترك التّقليد، ويميل إلى قول محمّد بن إدريس الشافعي..."**[3].

وهذا أيّوب بن سليمان بن إليان القوطي، كان لا يرى التقليد، ويميل في فقهه إلى الحجّة والنّظر،[4] بينما كان يوسف بن زكريا بن قطام يترع في فقهه إلى الآثار التي أفادها من مسند بن أبي شيبة، وقد رواه عن بقيّ بن مخلد.[5]

بينما نجد أيضا داود بن جعفر يميل في فقهه إلى الحديث،[6] ونجد أنّ الحسن بن سعد (ت 332) كان يقيم مذهبه على النظر والمناظرة،[7] وأنّ أحمد بن بشر (ت 327هـ) كان **"يتحلّى بعلم النّظر ويلهج بالكتاب والسنّة..."**[8].

ونلمس في النصوص السابقة اضطرابا وتردّدا في نسبة المذاهب الفقهية لأصحابها، بين المذهب الشافعيّ والمذهب الظاهريّ، وقد تكرّر هذا الاضطراب في أكثر من شخصية.

ونحن نعتقد بناء على ما استقرّ عندنا من نصوص وقرائن أنّ هذا الاضطراب في الانتساب المذهبي، خصوصا بين المذهب الشافعيّ والظاهريّ راجع إلى التّلازم والتّواشج بين المذهبين في كثير من قضايا الفقه، ما قد يدفع بغير المتخصّص إلى وضع المذهبين ضمن اتّجاه

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص484.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص75.

[3] نفسه، ج1، ص166.

[4] نفسه، ج1، ص138.

[5] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص383.

[6] نفسه، ص87.

[7] نفسه، ص72.

[8] نفسه، ص20.

فقهيّ واحد مع ما بينهما من الاختلاف، وهذا ما نرى أنّ بعض النّصوص قد وقعت فيه، مع أنّنا لا نعتبر الظاهريّة مذهبا بقدر ما نعتبرها منهجا في الفقه وبناء الأحكام.[1]

كما يعتبر المذهب الشافعيّ في كثير من الأحيان بوابّة إلى مذهب الظاهرية، ويتأكّد هذا في فقهاء الظاهرية كداود بن سليمان وابن حزم، اللّذين كانا على مذهب الشافعي قبل أن يُعرفا باتجاههما إلى الظّاهر، وربّما قد يكون ذلك راجعا إلى بعض أصول الشافعية كنفي الاستحسان وما إلى ذلك، لهذا نجد داود الظاهري لما سئل عن سبب نفيه للقياس رغم أنّ الشافعي يأخذ به، أجاب بأنّ أدلّة الشافعيّ في نفي الاستحسان تصلح أن تكون أدلّة لنفي القياس أيضا.[2]

على كلّ حال لم تصلنا للأسف نصوص من مصنّفات قاسم بن محمّد ولا مصنّفات أو نصوص غيره من الفقهاء الذين ذكرناهم آنفا تمكّننا من الفصل في طبيعة مذهبهم الفقهي، إلّا أنّنا سندرج على اعتبارهم من المائلين إلى فقه الشافعي، مع دعوتهم في العموم إلى الاجتهاد والنّظر ونبذ التّقليد.

من الواضح إذا أنّ المذاهب المالكيّ لم يكن وحيدا في السّاحة، بل شهدت الأندلس دخول اتّجاهات فقهيّة أخرى منها فقه الشافعي وبعض تصوّرات الظّاهرية في الفقه عن طريق سماع الرّوايات وتدوين المصنّفات في المشرق ونقلها إلى الأندلس، رغم احتشام أصحاب هذه الاتّجاهات، وعدم تمكّنهم من بسط نفوذهم المعرفي أو خرم إجماع الأندلسيين على تقليد المذهب المالكي، إلّا أنّ دخول هؤلاء قد أثمر فيما بعد محاولات لمنافسة المذهب المالكي، وإن كانت محدودة إلّا أنّها أسهمت كما نعتقد في نمو وتحرر العقل الفقهيّ الأندلسيّ ولو بشكل جزئيّ كما سيأتي لاحقا في موضعه.

---

[1] وذلك لأنّ مذهب الظاهريّة قائم على منع التّقليد والرّأي، فهو بهذا بعيد عن اتّباع آراء الفقهاء واجتهاداتهم، واعتبرناه منهجها في الفقه لأنّه قائم على ضوابط محدّدة في استنباط الأحكام من النّصوص وبناء الاجتهادات. انظر: أحمد طاهر النقيب: **منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصوص الدينية**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص131 وما بعدها.

[2] إبراهيم بن علي الطرسوسي (ت 758هـ): **تحفة التّرك فيما يجب أن يعمل في الملك**، تحقيق: عبد الكريم الحمداوي، دون دار نشر، ط2، دون مكان نشر، دون سنة نشر، مقدمة المحقق، ص24.

3- مؤشّرات العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال حفظ مسائل الفقه والرّأي:

نظير رحلاتهم إلى المشرق وما نقلوه من سماعات وروايات، ونظير ما حصّلوه من فتاوى واجتهادات فقهاء العدوة كيحيى بن يحى اللّيثي، وعبد الملك بن حبيب، وعيسى بن دينار وغيرهم، اجتمع لدى الأندلسيّين رصيد ضخم من المادّة الفقهية تكوّنت إمّا من مصنّفات محدّدة، وإمّا من فتاوى وأقوال وآثار الإمام مالك وأصحابه وحملة مذهبه.

وقد دفع تراكم هذا الرصيد بالعديد من الأندلسيّين إلى الاهتمام بحفظ المسائل والرّأي، حيث حوت النّصوص التي أفدنا منها في بحثنا عددا كبيرا من الأندلسيّين اللّذين برعوا في حفظ المسائل والنوازل، كما أن معيار تقديم الأندلسيين للإفتاء كان حفظ المسائل.[1]

فممن اعتنى بحفظ المسائل مثلا: ابن القون محمّد بن عبد الله الخولاني، **"كان فقيها في الرّأي، حافظا له... لم يكن من أهل الحديث..."**[2]، ومحمّد بن سعيد الموثّق المعروف بابن الملون (ت280هـ) وقد كان **"حافظا لرأي مالك وأصحابه، عالما بالشّروط، عاقدا لها، من أبصر النّاس بها..."**[3]، وعمر بن عبد الخالق (ت 320هـ) عرف بكونه **"حافظا للمسائل، بصيرا بالفرض والحساب... وكان من أهل الفتيا بموضعه..."**[4].

ومنهم أيضا عبد الرحمن بن إبراهيم الزيادي **"كان حافظا للمسائل، عالما برأي مالك وأصحابه... "**[5]، وعبد الله بن محمّد الثقفي (ت 300هـ) **"كان حافظا للمسائل، متقدّما فيها..."**[6]، ومحمّد بن مسور (ت 325هـ)، وقد كان **"فقيها مقدّما وعالما مشاورا حافظا**

---

[1] انظر في ذلك: الحسن إزكيت: **فقه النوازل عند المالكية بالأندلس في المائة الرابعة**، دار الرشاد الحديثة، ط1، بيروت، لبنان، 2017، ص66-67.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص45.

[3] نفسه، ج2، ص21.

[4] نفسه، ج1، ص418.

[5] نفسه، ج1، ص350.

[6] نفسه، ج1، ص299.

لرأي مالك قائما به..."[1]، ومحمّد بن عبد الوهاب، وقد كان **"حافظا للرّأي والمسائل، بصيرا بالفتيا على مذهب مالك وأصحابه..."**[2].

ويبدو أنّه قد كان لحفظة المسائل هؤلاء شأن في الأندلس، حيث تبوؤّوا بعض المناصب، ونلحظ ذلك بتقديم بعضهم في الفتوى والشورى، واضطلاع بعضهم بعقد الوثائق والشّروط، من أمثال: عامر بن يزيد (ت 318هـ)، وقد **"كان معتنيا بدرس المسائل وعقد الشروط..."**[3].

ومن أمثال سعدان بن معاوية (ت 327هـ)،[4] وحزم بن الأحمر (ت 305) من بطليوس، وقد كان **"فقيها بصيرا بالمسائل، حافظا للرّأي عالما بالفرائض، وكان مفتيا في بلده..."**[5]، ومحمّد بن يحيى بن لبابة (ت 330هـ)، وقد كان **"حافظا للفقه على مذهب مالك وأصحابه، عالما بعقد الشروط، بصيرا بعللها، واستقضاه النّاصر على إلبيرة**[6]**، ثمّ عزله وولّاه في آخر عمره الوثائق..."**[7]، ومن أمثال سعد بن معاذ الشعباني (ت 308هـ) وقد كان **"حافظا للمسائل مفتيا، يتحلّق إليه في المسجد الجامع ويسمع منه..."**[8].

ومنهم كذلك أحمد بن هلال بن زيد العطار (ت 270هـ)، وقد كان **"حافظا للشروط، نبيلا في الرّأي على مذهب أصحاب مالك، وكان مفتيا في السّوق بقرطبة..."**[9]،

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص164.

[2] نفسه، ص164.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص287.

[4] نفسه، ج1، ص252.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص173.

[6] **إلبيرة:** مدينة أندلسية أسّسها عبد الرحمن بن معاوية، وأسكن فيها مواليه، ثمّ نزلها جند دمشق، وبها مسجد بناه عبد الرحمن بن معاوية على أساس مسجد حنش الصنعاني. انظر: الحميريّ الروض المعطار، المصدر السابق، ص28. أحمد بن إسحاق اليعقوبي (ت بعد 292هـ): **البلدان**، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص193.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص71.

[8] نفسه، ج1، ص249.

[9] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص92.

ومنهم أيضا أحمد بن عبد الله بن فطيس،[1] وأحمد بن بيطير (ت 303هـ)،[2] وإبراهيم بن يزيد بن قلزم،[3] وعليّ بن محمّد العطار (ت 306هـ)،[4] وعثمان بن عبد الرحمن (ت 325هـ)،[5] وغيرهم.

وليس من صنيعنا في البحث أن نأتي على إحصاء المشتغلين بالحفظ والتفقّه في المسائل، لهذا اكتفينا بذكر أهمهم وأبرزهم، محاولين بناء على ذلك كشف خصيصة من خصائص العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثالث هجري.

إنّ الاقتصار على حفظ المسائل والرأي بين بعض الأندلسيين المشتغلين بالفقه، لا يعني إلّا أّن هؤلاء لم يكونوا من أهل الاجتهاد في الفتوى، ولا من أهل النّظر في الأدلّة كما تسميهم النّصوص، وذلك لأنّ حفظ المسائل وفتاوى الفقهاء والحكم بها في الأقضية والنوازل من دون مناقشة جادّة لأدلّتها وأصولها، ومحاكمتها إلى أقوال المذاهب الفقهيّة يعطّل من حسّ الاجتهاد، بل ويدفع صاحبه إلى التقليد.

ونحن نعتقد أنّ ذهنية حفظ المسائل وروايتها والإفتاء بها من دون نظر في أدلّتها قد كان من أسباب شيوع التّقليد الفقهيّ ومن بواعث التعصّب المذهبيّ أيضا في الأندلس كما سيأتي لاحقا، وذلك لأنّ المقتصر على حفظ الفقه لا يملك – على العموم – من الأدوات المنهجيّة والمعرفيّة ما يمكّنه من ترجيح الأقوال، أو الاجتهاد في النّصوص والقضايا الفقهية، وهذا ما يدفعه حتما إلى حصر التصوّرات الفقهيّة في محفوظاته، وإحداث ردود فعل عدائية تجاه الأقوال الفقهية التي لم تنفتح ذائقته الفقهية عليها.[6]

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص79.

[2] نفسه، ج1، ص68.

[3] نفسه، ج1، ص39.

[4] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص286.

[5] نفسه، ص283.

[6] انظر الثمار السيئة للتقليد الفقهي في: مولود السريري: **استثمار النّص الشرعي على مدى التاريخ الإسلامي**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص311.

لهذا نجد أنّ كثيرا من الأندلسيّين قد عكفوا على مصنّفات الفقه المالكي الشهيرة، حفظا، ورواية، واختصارا، وعناية، مثل الموطّأ، والواضحة، والعتبية، وما شاكلها من أمّهات متون الفقه المالكي.

ويبدو أنّ عكوف الأندلسيين على هذه المصنفات كان من ثمار شيوع حفظ الرّأي ومسائل الفقه بينهم، حيث نعتقد أنّ آلية حفظ المسائل والفتاوى قد دفعت بكثير من الأندلسيّين إلى العناية بهذه المتون والمصنّفات.

وقد أطلعنا البحث على غير ما مثال لانكباب الأندلسيّين على هذه المتون وحفظها وتدريسها والإفتاء بها، وتمكّننا هذه الأمثلة من فهم بنية رئيسة من بنى العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

فهذا هارون بن عتّاب (ت 335هـ) كان قد اهتمّ اهتماما بفقه مالك وأصحابه، حتّى أنّه "**درس المدونة فحفظها حفظا بارعا، وكان فقيه حاضرة قلسانة[1] في وقته.**"[2]، وهذا محمّد بن يزيد بن أبي خالد الأنصاري (ت 317هـ) كان يحفظ أسانيد المدوّنة، ويحفظ الموطّأ بأسانيده، حتّى أنّ حكّام بجانة[3] كانوا يقصدونه في الفتيا ويشاورونه.[4]

وهذا محمّد بن عوف العكّي "**كان يحفظ المستخرجة، ويعنى بالمسائل**"[5]، وقاسم بن مسعدة (ت 217هـ) كان يحفظ موطّأ مالك.[6]

ومن غريب ما روي عن الأندلسيّين في الحفظ أنّ أيّوب بن سليمان المعافري (ت 301هـ) "**بلغ به الحفظ إلى أن همّ أن يجمع رسوم المدوّنة كلّها في كتاب واحد فإذا مرّ**

---

[1] **قلسانة:** ويقال قلشانة وهي مدينة سهلية من إقليم شذونة، بنى مسجدها الإمام عبد الرحمن بن محمّد. انظر: الحميريّ صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص162.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص212.

[3] **بجانة:** مدينة من مدن الأندلس تقع بالقرب من ألمرية، نزل بها بنو سراج القضاعيون بعد دخول بني أميّة للأندلس. انظر: الحميريّ صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص37.

[4] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص162.

[5] نفسه، ص151.

[6] نفسه، ص311.

بالكتاب ذكر جميع ما في المدوّنة بنظره إلى الرسوم..."[1]، وأنّ محمّد بن سحنون (ت 256هـ)"**استظهر المدوّنة وكتبها في اللّوح، وحفظها كما يحفظ القرآن، ولم يكن يخلط بها غيرها..."**[2].

ويبدو من خلال تراجم هؤلاء أنّ حفظ الفقه والمسائل عند الأندلسيّين كان يكفي أن يرفع صاحبه فيتقدّم للفتيا والقضاء والشّورى، وكأنّ معيار كثير من الأندلسيّين والحكام -باعتبار أنّهم هم من يولّون القاضي والمفتي - كان حفظ المسائل والمكنة من استحضار فتاوى فقهاء المالكية ومن شاكلهم.

وتأكيدا منا على الأثر السيّء لاقتصار الأندلسيّين على مدرسة فقهيّة واحدة، وركونهم إلى متون ومصنّفات فقهيّة معدودة فإنّنا سنحاول كشف موقعيّة علم الحديث والإسناد من الدّرس الفقهيّ الأندلسيّ، ليتبيّن لنا كيف أنّ الاقتصار على المسائل وحفظها، وعلى الفتاوى وتجميعها قد أضرّ بالحديث وفقهه والاشتغال به في الأندلس.

4- العقل الفقهيّ الأندلسيّ ومستويات الاشتغال بالحديث:

إذا ما حاولنا البحث والتّنقيب عن اشتغال الأندلسيين بعلم الحديث عموما، وبتخصّصاته الفرعيّة، كعلم الرجال، ومصطلح الحديث، وغيرها، فإنّنا نجد مستوى الأندلسيّين في ذلك متباينا، ولا يمكن الحكم عليه بحكم عامّ مطلق من دون التّنبيه على هذا التّباين.

فقد كان حاصل اشتغال بعضهم حفظ الأسانيد والرّوايات وسماع أو تسميع بعض المسانيد والمصنّفات الحديثية، كما كان لبعضهم اهتمام بالغ بتمحيص الرّوايات وتمييز صحيحها من سقيمها، بينما اهتمّ آخرون بمعرفة طرق الحديث وجمعها، مع ما أظهره البعض الآخر من تميّز في هذا العلم، بلغ ببعضهم مبلغ التخصّص كما سيأتي لاحقا.

ومن خلال هذا التّباين يمكن للباحث فيما بعد أن يقدّم تقييما عامّا عن مستوى المعرفة الحديثية وارتباطها بمستوى العقل الفقهيّ الأندلسيّ، مع أنّنا لا ننكر أنّ هذا التقييم

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص32.

[2] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج6، ص177.

في الأخير لا يخلو من تعميم، إذ الحكم فيه يتمّ بناء على ما جادت به النصوص التاريخية، والنّصوص التاريخية التي وصلتنا قد تكون ناقصة التفاصيل، أو مبتسرة الأحكام، خاصة مع ضياع كثير من النّصوص والمتون الأصيلة.

لذا لا بدّ لنا قبل هذا التقييم أن نحاول إحصاء أهمّ المشتغلين بهذا الفنّ، مع بيان إسهامهم في المعرفة الحديثيّة الأندلسيّة.

وقد وجدنا أنّ أهمّ المشتغلين بالحديث من الأندلسيّين طائفة، منهم:

أحمد بن عمرو بن منصور الإلبيري (ت 312هـ) يعرف بابن عمريل كان فقيها محدّثا "**يفهم الحديث ويعرف الرجال، ويحفظ... وله رحلة لقي فيها محمّد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني بمصر، وروى عنه مسنده...**"[1]، وقد ذكر ابن الفرضي أنّ الرّحلة في طلب الحديث كانت إليه في وقته،[2] وهذا قاسم بن مسعدة البكري، وقد كان من المبصرين في الحديث وعلم الرّجال.[3]

بينما نجد بين الأندلسيّين محدّثا مبرزا اسمه محمّد بن إبراهيم بن حيّون (ت 305هـ)، وقد "**كان إماما في الحديث، عالما به، حافظا لعلله، بصيرا بطرقه، لم يكن بالأندلس قبله أبصر بالحديث منه**"[4]، وقد رُمي ابن حيّون بالتشيّع بسبب وقيعته في الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.[5]

ومن المشتغلين بعلم الحديث كذلك وجدنا قاسم بن محرز العطّار، وقد كان حسب ابن الفرضي معتنيا بالحديث كثير الكتابة له،[6] ومنهم أيضا سعيد بن عثمان الأعناقي (ت

---

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص199.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص67. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، 16.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص311. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص464.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص39. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص148.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص39.

[6] نفسه، ج1، ص471.

305هـ)، رحل إلى المشرق ولقي جماعة من أهل الحديث، وكتب عنهم بعض المسانيد، وكان الأعناقيّ **"عالما بالحديث، بصيرا بعلله، لا علم له بالفقه"**[1].

ومنهم أيضا عبد الله بن محمّد المقري (ت 322هـ)، كان الغالب عليه الاشتغال بالحديث والآثار،[2] ومحمّد بن قاسم (ت 329هـ) الذي كان منصرفا إلى علم الحديث والوثائق والشّروط، وقد أدخل إلى الأندلس من رحلته نحو المشرق علما كثيرا، وذكر الخشني أنّه قد حاز كثيرا من سنن الرسول صلّى الله عليه وسلّم وحديثه ممّا لم يجتمع لغيره في الأندلس.[3]

ومنهم كذلك داود بن هذيل (ت 315هـ)، كان قد **"أكثر من الحمل والرّواية... وكان الغالب عليه الحديث..."**[4].

ومن أبرز علماء الحديث في الأندلس نجد قاسم بن أصبغ البيّاني (ت 340هـ)، من حفّاظ الحديث وعلمائه، له مصنّف في السّنن، وله أيضا كتاب في الحديث سمّاه المجتبى، وقد صنّفه على منوال أبواب كتاب المنتقى لابن الجارود (ت 307هـ)، وله كتاب في غرائب حديث مالك بن أنس ممّا ليس في الموطّأ.[5]

ومنهم محمّد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج، له كتاب في السّنن **"احتوى من صحيح الحديث وغريبه ما ليس في كثير من المصنّفات"**[6]، وقاسم بن ثابت بن حزم (ت 313هـ)، وقد ألّف كتابا في شرح الحديث سمّاه الدّلائل،[7] وقد قيل في كتابه هذا أنّه **"ما وضع**

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص230-231.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص227.

[3] نفسه، ص175.

[4] نفسه، ص89.

[5] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص487. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص468.

[6] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص106. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص70.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص463.

بالأندلس مثله..."[1] وعبد الله بن محمّد بن حنين (ت 318هـ)، وقد كان من أهل العناية بالحديث ومعرفة الرّجال، وله تآليف في ذلك، منها **"كتاب في معرفة الرّجال على حروف المعجم موعب جامع..."**[2].

ومنهم كذلك محمّد بن فطيس، كان ممّن رحل إلى المشرق، ثم عاد إلى الأندلس فاعتنى عناية بالغة بالحديث وتقييده، وكان الطلبة يقصدون إلبيرة للسّماع منه،[3] ومحمّد بن عبد السّلام الخشني رحل إلى المشرق هو الآخر وأدخل كثيرا من الحديث إلى الأندلس.[4]

ومن بين المبرّزين الأندلسيّين كذلك في علم الحديث نجد محمّد بن وضّاح القرطبي، وقد كان من أئمّة الأندلس المكثرين، ومن رواتهم المشهورين،[5] كما كانت له رحلتان إلى المشرق لقي فيها كبار الفقهاء والمحدّثين، كما أخذ عنه العلم فيما بعد جملة من طلبة الأندلس وفقهائها.[6]

برز ابن وضّاح في علم الحديث، فكان **"بصيرا بطرقه، متكلّما على علله..."**[7]، ويبدو أنّه من أوائل الأندلسيّين الّذين تكلّموا في صحّة الأحاديث وضعفها – بغضّ النّظر عن صحّة أحكامه على هذه الأحاديث –، لهذا كان يورد الأحاديث الضّعيفة والصّحيحة ثمّ ينبّه على حكمها، وقد استهجن أحد طلبته هذا الصّنيع قائلا: **"أمّا اتّقيت الله جلّ وعزّ**

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص463.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص228.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص58. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص152.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص24.

[5] انظر البحث الرائع الذي كتبه نوري معمر حول سيرة ومنهج ابن وضّاح في: نوري معمر: **محمد بن وضاح الأندلسي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس**، مكتبة المعارف، ط1، الرباط، 1983، ص37 وما بعدها.

[6] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص141.

[7] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص26.

أوليت حديثا تعلم أنّه كذا حقا؟"[1]، فأجابه ابن وضّاح بقوله: **"لولا هذه الأحاديث السّاقطة لم تعرف الأحاديث الثّابتة ولا ميّزت..."**[2].

وقد تعرّض البعض لأحكام ابن وضّاح على الحديث ببعض النّقد، حتّى ذكر ابن الفرضي أنّ ابن وضّاح كان كثيرا ما يقول: **"ليس هذا من كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم في شيء، وهو ثابت من كلامه صلى الله عليه وسلم..."**[3]، كما كان له حسب ابن الفرضي: **"خطأ كثير محفوظ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحّفها، وكان لا علم عنده بالفقه، ولا بالعربيّة..."**[4].

ومن أمثلة هذه الأخطاء أنّه كان يخطئ في يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن سعيد الأمويّ فيعدّهما شخصا واحدا، كما كان يعتقد أنّ أبا سفيان بن حرب وأبا سفيان بن الحارث شخص واحد، إلى غير ذلك من بعض الأخطاء في اللّفظ والمعنى.[5]

إضافة إلى هذا، فقد كان ابن وضّاح متساهلا في الإجازة والسّماع، حتّى قال عنه ابن الفرضي: **"كان أسمح النّاس بإجازة الكتب"**[6]، وروي أنّه لمـّـــا حضرته الوفاة قال: **"ليحفظ عنّي من حضر وليعلم به من لم يحضر أنّ كلّ من سمع مني وجالسني فقد أجزت له كلّ كتاب عندي فليحدّث به عنّي..."**[7].

ورغم تمكّن ابن وضّاح في الحديث إلّا أنّه حسب كثير من النّصوص التي وردتنا مزجيّ البضاعة في الفقه، فقد كان مثلا يحفظ الفقه ويروي المدوّنة مع قلّة علمه بمعانيها، كما كانت بعض المسائل تستشكل عنه فيُنيب غيره للجواب عنها.[8]

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص311.

[2] نفسه، ص311.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص26.

[4] نفسه، ج2، ص26-27.

[5] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص130-131.

[6] نفسه، ص24.

[7] نفسه، ص24.

[8] نفسه، ص127.

ولا يمكننا عند البحث في أئمة الحديث في أن نغفل ذكر بقيّ بن مخلد، وهو من هو في تأسيس مدرسة الحديث الأندلسيّة، ولن نتناول بالتّفصيل مشروعه، بل نكتفي هنا بالقول بأنّه جاء إلى الأندلس بعلم جمّ، ونقل معه من رحلته إلى المشرق أحاديث وأسانيد كثيرة، ضمّنها في تفسيره، وفي كتابه المصنّف،[1] وقد "**رتّبه على أسماء الصّحابة رضي الله عنهم، فروى فيه عن ألف وثلاث مئة صاحب ونيّف، ثمّ رتّب كلّ صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام**"[2]، كما فاق في مصنّفه حول فتاوى الصحابة ما جاء به عبد الرزاق في مصنّفه وسعيد من منصور وغيرهم، ومن مؤشّرات علوّ كعب بقيّ بن مخلد في الحديث أنّ الرواة الضعفاء في مصنّفه لم يتجاوزوا العشرة حسب ابن حزم،[3] وفي هذا دلالة على انتقائه لرجاله وتحرّيه في رواية الحديث، رغم أنّ مصنفات بقيّ لم تصلنا، و لم تُفصح النّصوص الّتي وصلتنا بمنهجه في الجرح والتعديل أو طبيعة صنعته الحديثيّة في التّصحيح والتّضعيف.

ويبدو أنّ بعض المشتغلين بالحديث لم يكونوا في الحقيقة من أهل الفنّ، بل كان بعضهم يضع الأحاديث ويكذب فيها،[4] وقد حوت النّصوص طرفا من هؤلاء، نذكر منهم:

حسن بن عبد الله بن مذحج (ت 318هـ)، رحل إلى المشرق فسمع من عليّ بن الجارود، ومن ابن المقرئ وغيرهم، إلّا أنّه ورغم رحلته "**لم يكن له بصر بالحديث، ولا معرفة بطرقه، على أنّه قد كان أكثر من رواية كتب الرّجال في التّحديث والتّجريح...**"[5].

كما نجد أيضا محمّد بن وليد (ت 309)، سمع من شيوخ الأندلس كالعُتبي، ثمّ رحل إلى المشرق وأخذ عن يونس بن عبد الأعلى، والمزني، والرّبيع بن سليمان وغيرهم، وحفظ

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص145.

[2] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص252.

[3] نفسه، ص252.

[4] كانت التعصب المذهبي أحد دوافع وضع الحديث عند بعض فقهاء الأندلس. انظر:

Maribel Fierro: "El derecho maliki en Al-Andalus: siglos II/VII-V/XI", **Al-Qantara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espagna, Vol 12, Nº 1, 1991, p131.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص165.

الفقه، إلّا أنّه في الرّواية **"كان يضع الأحاديث، ويكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم..."**[1].

ومن بين هؤلاء أيضا عثمان بن محمّد بن يوسف، ألّف كتابا في فقهاء الأندلس، وكان كذابا،[2] ومالك بن علي بن مالك القرشي، وقد أدركه عبد الملك بن أيمن فقال عنه: **"لم يكن مالك بن عليّ من أهل البراعة في العلم وقد أدركته وكتبت عنه، كان عنده زلل كبير..."**[3]، وقال عنه أبو عثمان الأعناقي: **"كان مالك بن عليّ يتحدّث بأشياء لم يسمع منها شيئا..."**[4].

من خلال ما قادنا إليه البحث في اشتغال الأندلسيّين بعلم الحديث خلال القرن الثالث هجري، استقر عندنا أنّ الدّرس الحديثيّ الأندلسيّ كان مكثرا من الرّواية والتّحديث، مشاركا في تصنيف المسانيد، شغوفا بالسّماع والتّسميع، إلّا أنّ اشتغاله في نفس الوقت لم يكن من أولوّياته الاهتمام بالتّصحيح والتّضعيف، بالرّغم من النّماذج المميّزة التي ذكرناها.

ونحن إذ نقول هذا، لا ندّعي الإحاطة بكلّ نصوص الحديث خلال هذه الحقبة، إذ ذلك متعذّر لضياع كثير من الأصول، ولكنّنا نلمس ذلك من النّصوص الّتي وصفت المعرفة الفقهيّة والحديثيّة في الأندلس، وكذا من طبيعة المصنّفات التي برزت والسّماعات التي انتشرت، حيث لاحظنا ضمورا في اتّجاه نقد الحديث تصحيحا وتضعيفا وبيان الأحكام المتعلّقة بالجرح والتّعديل، وعلل الحديث، وما إلى ذلك، خلا بعض المحاولات الّتي وجدناها عند ابن وضّاح وبقيّ بن مخلد.[5]

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص46.

[2] نفسه، ج1، ص398.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص192.

[4] نفسه، ص192.

[5] حاول أحد الباحثين التّوهين من هذه القضية معتقدا بأنّ فقه الحديث الذي ذاع في الأندلس على يد بقي بن مخلد وابن وضاح ما هو إلا امتداد لما مارسه طلبة الإمام مالك وأتباع مذهبه في الأندلس. انظر: خالد الصمدي: **مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، المغرب، 2006، ص ص39-41.

وربّما هذا ما أحسّ به محمّد بن أحمد بن يحيى القاضي المعروف بابن الحذّاء (ت 416هـ)، عندما سئل عن موقع خالد بن سعد (ت 352هـ) من علم الحديث، فقال: **"كان أعور بين عميان، يعني: أنّه كان أمثل أهل وقته، إذ لم يكن أكثر رجالنا المتقدّمين تقدّم في معرفة الحديث..."**[1].

وقد يكون ما ذكرنا راجعا إلى تأخّر الأندلس عن ركب المعرفة الإسلامية في القرون الأولى، حيث تدلّنا دراسة النّصوص إلى أنّ كثيرا من العلوم والمعارف الشرعية كالفقه والحديث والعقائد والأصول وما إلى ذلك، تطوّرت في الأندلس عبر مراحل. وكانت الأندلس فيها خلال القرون الأولى مجرّد تابع للمشرق، و لم تكد تُبادر إلى البروز في علم محدّد أو تأسيس معرفة مستقلّة عن المعرفة في المشرق.

وعلم الحديث ليس نشازا من ذلك، حيث وفدت الأسانيد والروايات والسّماعات إلى الأندلس من المشرق ثمّ تحقّقت الأندلس فيما بعد[2] بمناهج نقد الحديث، وأساليب الجرح والتعديل وما إلى ذلك.

كما نعتقد كذلك أنّ من أسباب تأخّر الأندلسيّين في علم الحديث انكبابهم على المسائل الفقهية المجرّدة وحفظها والإفتاء بها، واهتمامهم الشّديد بالفقه المذهبي مقلّدين تقريبا لمدرسة فقهيّة واحدة، وهذا ما ينأى بصاحبه في الغالب عن ممارسة أيّ نشاط حديثيّ خاصّة على مستوى بناء الأحكام الشرعية وفق مقرّرات الأحاديث الصّحيحة، وذلك لأنّه مقلّد، والمقلّد تحضره المسائل والفتاوى الجاهزة، فيحفظها ويدوّنها ويسعى لفهمها وشرحها والتحشية عليها، ومسائلتها أحيانا، أو مقارنتها باجتهادات وفتاوى أخرى، وليس هو خلال هذا في حاجة إلى المعرفة الحديثيّة ولا إلى مقرّرات الجرح والتعديل، وضوابط التصحيح والتضعيف.

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص191.

[2] نعتقد أنّ تطوّر مناهج نقد الحديث في الأندلس قد كانت عند نهاية القرن الرّابع وبداية الخّامس هجري، و لم نتمّكن من الاستطراد في هذه الحقبة لأنّها خارجة عن الحيز الزّمني للبحث.

ثانيا- الإنتاج الفقهيّ الأندلسيّ - بنية الفقيه واتّجاهات الاستدلال:

ربما يعدّ تحليل الإنتاج الفكري والفقهي للأندلسيّين معيارا موضوعيا للحكم على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وذلك لأنّه يضعنا مباشرة أمام ذهنية الفقيه في كتابة الفقه وبناء الأحكام الفقهية، ويحيلنا بشكل دقيق إلى مرجعيّة الفقيه الأصوليّة ومرتكزات عقله الفقهي.

ولو أنّ نصوص الفقه الأندلسيّ وصلتنا كلها لكانت كافية في نظرنا في الحكم على مستوى العقل الفقهيّ الأندلسيّ، ولكنّ الجزء الذي وصلنا من هذه النصوص أقلّ بكثير من الذي ضاع منّا، لهذا سنقوم في هذا المبحث بتحليل أمّهات كتب الفقه الأندلسيّ، لنخرج منها فيما بعد بحكم أغلبيّ على مستوى الفقه الأندلسي واتّجاه العقل الفقهيّ الأندلسيّ في الاستدلال والتّأصيل والتّمذهب وما إلى ذلك.

وقبل الخوض في تحليل هذه الكتب سنحاول رصد مجمل الإنتاج الفقهيّ الأندلسيّ في الحيّز الزمانيّ للبحث **(الملحق: 06)**.

ففي مؤلّفات الفقه والأصول وما شاكلها، ألّف الأندلسيّون كتبا مستقلّة عديدة في ذلك منها ما ألّفه قاسم بن محمّد بن قاسم بن سيّار من كتب في نصرة مذهب الشافعيّ والردّ على مخالفيه، ككتابه: **الإيضاح في الردّ على المقلدين**.[1]

ومنها ما ألّفه المالكية في شرح مذهبهم وحلّ مستغلقاته وبيان مسائله وأصوله، مثل قاسم بن أصبغ الذي ألّف **كتاب غرائب حديث مالك بن أنس**،[2] وله كتب أخرى في غير الفقه **ككتاب المجتبى**، **وكتاب النّاسخ والمنسوخ**، **وكتاب فضائل قريش** وغيرها.[3]

ومثل ما صنّفه أحمد بن خالد الجبّاب في **مسند حديث مالك بن أنس**،[4] ومحمّد بن عيشون الذي صنّف **كتابا في الفقه**،[5] وعليّ بن عيسى بن عبيد الذي كان له **كتاب مختصر**

[1] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص484.

[2] نفسه، ص532.

[3] نفسه، ص488.

[4] نفسه، ص177.

[5] نفسه، ص123.

في المسائل،[1] كما نشير عرضا إلى يحيى بن عمر وكتابه **أحكام السوق**، وإن كان يحيى بن عمر هذا قد قضى وقتا طويلا قبل وفاته في القيروان، وهذا ما يخرجه عندنا من فقهاء الأندلس الذين يشملهم هذا البحث.[2]

إضافة إلى هؤلاء كان عبد الرحمن بن أبي زيد قد صنّف كتابا قيّد فيه سماعه عن أصحاب مالك، وعرف كتابه هذا فيما بعد **بثمانيّة أبي زيد**،[3] وصنّف مالك بن عليّ بن قطن (ت 268هـ) **مختصرا في الفقه على مذهب مالك**،[4] وقد أثنى ابن حزم كثيرا على هذا الكتاب وعدّه من مفاخر الأندلس.[5]

ومن أشهر كتب الفقه المالكيّة الّتي ألّفها الأندلسيّون خلال القرن الثالث هجري نجد: مؤلفات يحيى بن مزين، واشتملت على **كتاب تفسير الموطّأ، وكتاب المستقصية في معاني الموطّأ، وكتاب في رجال الموطّأ**،[6] ومنها كذلك: **واضحة** عبد الملك بن حبيب، **والمستخرجة** أو **العتبيّة** لأحمد بن أبي عتبة، **والمبسوطة في اختلاف أصحاب مالك وأقواله** ليحيى بن إسحاق اللّيثي (ت 303هـ).[7]

وزيادة على التآليف المستقلّة كان لبعض الأندلسيّين مختصرات على أمّهات كتب الفقه المالكيّ، كصنيع أبي أيّوب القرطبي، حيث اختصر **ثمانيّة أبي زيد، وكتاب المدنيّة** لعبد

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص408.

[2] انظر: محمود علي مكي: "كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي"، **المعهد المصري للدراسات الإسلامية**، مدريد، إسبانيا، ع4، جانفي 1956، ص63-64. وانظر متن هذا الكتاب في: يحيى بن عمر (ت 289هـ): **أحكام السوق**، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الشركة التونسية للتوزيع، دون طبعة، تونس، 1975، ص31 وما بعدها.

[3] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص237.

[4] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص510.

[5] ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص178.

[6] نفسه، ج2، ص178.

[7] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص163-164. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص59.

الرحمن بن دينار،[1] بينما اختصر فضل بن سلمة بن حريز (ت 319هـ)، وعبد الله بن محمّد بن حنين **كتاب الواضحة** لعبد الملك بن حبيب.[2] واختصر إبراهيم بن أسباط **المدوّنة**.[3]

إضافة إلى هؤلاء قام عبد الله بن محمّد الأعرج (ت 309هـ) بتبويب مستخرجة العتبيّ على تبويب المدوّنة، حتّى كان **"أهل المغرب يقصُدونه فيها..."**[4].

إنّ كثرة عناية الأندلسيّين بمصنّفات الفقه المالكي ومدوّناته وسماعاته ليدلّنا على هيمنة هذا المذهب على العقل الفقهيّ الأندلسيّ بما لا يدع مجالا للشكّ، رغم حضور بعض الاتّجاهات الفقهيّة الأخرى على احتشام.

وبعدّ إحصاء ما أمكن من كتب ننتقل إلى تحليل أمّهات مدوّنات الفقه الأندلسيّ التي أُتيحت لنا، مركّزين في هذا التحليل على بنية الفقيه في بناء المسائل والأحكام، واتّجاهه في أصول الفقه، وأساليبه في التّرجيح، مع محاولة رصد المرجعيّات الفقهيّة التي كانت تحكم أصحاب هذه المدوّنات، وسنتّخذ من نتائج تحليلنا هذا حكما أغلبيا على بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ ومكوّناته، باعتبار أنّ هذه المدوّنات أبرز مصنّفات الفقه الّتي اشتهرت في الأندلس حيث تداولها الناس هناك وتلقّوها بالقبول، وعكفوا عليها شرحا واختصارا واستدراكا، ولا يمكن لأيّ باحث أصلا أن يصدر حكما عامّا على العقل الفقهيّ الأندلسيّ من دون أن يحلّل هذه المصنّفات ويسائلها.

1- الواضحة لعبد الملك بن حبيب (ت 238هـ):

تعدّ الواضحة لعبد الملك بن حبيب من أهمّ متون الفقه الأندلسيّ، حيث نالت صيتا وشهرة كبيرة في الدرس الفقهيّ المالكيّ، واستطاعت – ربّما لمكانة مؤلّفها – أن يكون لها نصيب وافر من الاهتمام والشّرح والسّماع والحفظ بين فقهاء الأندلس.

وتتضمّن الواضحة – في الأجزاء التي وصلتنا منها – مجمل آراء ابن حبيب واجتهاداته في مسائل الفقه المختلفة، كما تتضمّن كذلك شيئا من منهجه في الفقه وفي بناء المسائل

[1] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج8، ص15.

[2] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص481. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص228.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص42.

[4] نفسه، ج1، ص301.

وتعليلها، إضافة إلى ما حوته من موقف ابن حبيب من اجتهادات مخالفيه سواء داخل المذهب المالكيّ أو خارجه.

ونحن بعد أن حلّلنا نصوص الواضحة، تمكّنا من مقاربة بنية فقه ابن حبيب، وطبيعة منهجه الفقهيّ والأصوليّ من خلال هذا المصنّف، باعتباره مكوّنا هامّا من مكوّنات العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

أوّل ما نلحظه من خلال نصوص ابن حبيب في الواضحة، هو تطلّبه واهتمامه بجمع اجتهادات وأقوال الإمام مالك، وتلامذته بتعدّد اتجاهاتهم الفقهيّة، ما يشير إلى ما ذكرناه من قبل من أنّ ابن حبيب في نظرنا يعدّ مجتهدا داخل سياج المذهب المالكيّ، وقد وقعنا أثناء البحث على نصوص كثيرة، أشعرنا فيها ابن حبيب بأنّه يقتدي بالإمام مالك في الجملة، منها احتجاجه بقول مالك فيمن خرج عن الصفّ في الصّلاة فيما نصّه: "**... فقال مالك: إن كان إلى جنبه أو قريبا منه فليشر إليه بالتسوية، إذا كان ذلك يسيرا لا يشغله عن صلاته، فأمّا إن يتعوج الصف فيريد أن يشير إليهم أجمعين بالتّسوية والاعتدال، فلا يفعل، وليقبل على صلاته وليدعهم...**"[1]، ومنها احتجاجه برأي مالك في صلاة الوتر لمن خاف ألّا يقوم في آخر الليل، حيث قال: "**... وحدّثني مطرّف عن مالك أنّ عائشة كانت تقول: من ظنّ أن يقوم من آخر الليل فليؤخّر وتره، ومن تخوّف ألّا يقوم فليوتر قبل أن ينام. قال مالك: وهو أحسن ما سمعت فيه.**"[2]، وقد تكرّر اقتداء عبد الملك بن حبيب ببعض آراء الإمام مالك في كذا موضع من واضحته.[3]

إلى جانب اقتدائه باجتهادات مالك، لحظنا أنّ عبد الملك بن حبيب يأخذ بتفسيرات الإمام مالك لبعض القضايا التي تنبني عليها أحكام فقهية، كأخذه بمعنى الصفّ الأوّل الّذي جاءت الحديث بفضله، فقال: "**... وقد سئل مالك عن الصفّ الأوّل من المسجد الجامع:**

---

[1] عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ): **الواضحة كتب الصلاة وكتب الحج**، تحقيق: ميكلوش موراني، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص37.

[2] نفسه، ص81.

[3] انظر مثلا: نفسه، ص63.

Abd Al-Malik B. Habib: **Das K Al-Wadiha**, Édition et commentaire: Beatrix Ossendorf Conard, Franz Steiner Verlag, Stutgart, 1994, p190.

أهو الصف الّذي في داخل المقصورة أم الصفّ الخارج من المقصورة اللّاصق بها؟ فقال مالك: إن كانت المقصورة ممنوعة تفتح أحيانا وحينا تُغلق، فإنّ الصف الأول هو الخارج منها اللّاصق بها، وإن كانت المقصورة مباحة غير ممنوعة فالصفّ الأوّل هو الّذي في المقصورة اللّاصق بجدار القبلة..."[1].

أمّا اعتماد ابن حبيب على اجتهادات وفتاوى تلامذة مالك وكبار أصحابه، فكثير جدا في واضحته، إلّا أنّنا لحظنا – كما ذكرنا ذلك في الفصل السابق – أنّ عبد الملك بن حبيب كان متأثّرا باتّجاه المدنيّين في فقه مالك، حيث كان كثير الاستدلال بأقوال مطرّف وابن الماجشون وغيرهم، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في واضحته عن ابن الماجشون ما نصّه: **"وقد سمعت ابن الماجشون عن القوم يصلّون بصلاة الإمام في دورهم في قيام رمضان ودورهم في مؤخر المسجد ... هل تجزئهم صلاتهم... فقال: نعم، صلاتهم أجمعين جائزة، وإنّما هذا في النوافل وأمّا في الفريضة، فلا"**[2].

وقال في موضع آخر ما يؤكّد اعتماده الكبير على ابن الماجشون وأصحابه: **"... وكل ما فسّرت في هذا الشرح كلّه من انتجاس الماء هو تفسير ابن الماجشون لي، وقد أعلمت به ابن عبد الحكم وأصبغ بن الفرج فاستحسناه..."**[3].

ومنها ما أخذ فيه بقول أصبغ بن الفرج – وهو من المصريّين – في استحباب صلاة سنّة الفجر في البيت والاكتفاء بهما عند دخول المسجد، حيث قال: **"وحدّثني أصبغ بن الفرج قال: رأيت ابن وهب لا يركع في المسجد إذا ركعهما في بيته. قال لي أصبغ: وهو القياس. قال عبد الملك: وهو الّذي نأخذ به."**[4].

و لم يمنع اقتداء عبد الملك بن حبيب بمذهب مالك في الجملة من اجتهاده في بعض المسائل وبنائه لأحكامها وفق ما صحّ عنده من نصوص وشواهد وقرائن، وقد عبر عبد الملك

---

[1] عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص44.

[2] نفسه، ص65. وانظر أيضا:

Abd Al-Malik B. Habib: Das K Al-Wadiha, p155.

[3] Abd Al-Malik B. Habib: Das K Al-Wadiha, p207.

[4] عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص105.

عن اجتهاداته في مناسبات كثيرة من نصوص الواضحة،[1] منها على سبيل المثال ما أخذ به في أولية إمامة صاحب البيت بالقوم، حيث قال: **"وإذا اجتمع القوم عند الرجل في داره أو قبائه فحضرتهم الصلاة، فصاحب الدار والقباء أولاهم بالإمامة وإن كان عبدا مملوكا، كذلك قال مالك.**[2]

قال عبد الملك: وأستحبّ له إن كان في القوم أعدل منه وأعلم بسنّة الصلاة أن يقدّمه."[3].

كما كان كثيرا ما يرّجح بين الآراء والاجتهادات المختلفة في بعض مسائل الفقه، منها ما ذكره بعد بيان رأيه فيمن فاتته ركعة من الشفع مع الإمام في قيام رمضان، حيث قال: **"هكذا قال لي فيها مطرّف وابن الماجشون. وقد كان ابن القاسم يقول: إن كان إمامه يسلّم من ركعتي الشفع فليسلّم معه من الرّكعة الثّالثة ركعة الوتر، وإن كان لم يسلّم فلا يسلّم، وليصلّ كما وصل إمامه، والقول الأوّل أحسن وأصحّ لأنّه قد فارق عمل إمامه، وإنّما يعمل لنفسه."**[4]، وقال في مسألة أخرى بعد أن سرد خلاف الفقهاء فيها: **"غير أنّ القول الآخر... أحبّ إلينا، وبه نأخذ"**[5].

وقد كان عبد الملك بن حبيب يعتمد في بناء بعض اجتهاداته على نصوص الكتاب والسنّة، باعتبارها المصدر الأوّل للفقه والفتيا، وقد لاحظنا ذلك في عدّة مواضع من الواضحة،[6] بل صرّح في مرات كثيرة أنّه حريص على اتّباع السنة، منها قوله في الضّجعة التي كان يضطجعها الرسول صلّى الله عليه وسلّم بعد صلاة الفجر، حيث جاء في الواضحة من قوله: **"وأنا أستحبّ هذه الضجعة اتّباعا لأمره وإتّساء بفعله صلوات الله عليه..."**[7]،

---

[1] انظر أمثلة كثيرة لذلك في: عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص45-51-52-53-57-62-63-64-69-71-135-139.

[2] نفسه، ص35.

[3] نفسه، ص36.

[4] نفسه، ص78.

[5] نفسه، ص89.

[6] انظر بعض أمثلة ذلك في: نفسه، ص39-40-41-45-53-67-70.

[7] نفسه، ص103.

وقال في موضع آخر عن أفضل مواضع القنوت: **"الأمر فيه واسع كما وسّعوا، غير أنّ أحبّه إليّ الذي عمل به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم"**[1].

وزيادة على ذلك كان عبد الملك بن حبيب كثيرا ما يفسر آيات القرآن، ويشرح الأحاديث التي كان يوردها، ما يشير إلى سعة فقهه وعلمه،[2] من ذلك تفسيره للاستطاعة الواردة في آية الحج بقوله: **"ويرجع معنى ذلك إلى أنّ الاستطاعة والسبيل هو البلاغ إليه، يقول: من استطاع إليه بلاغا، ويدخل البلاغ،[3] ثلاثة وجوه: الحمولة مع الزاد، والصّحّة، فربّ رجل قد يجد الزّاد والحمولة ليس بصحيح البدن، فلا حجّ عليه، وربّ صحيح البدن لا زاد له ولا حمولة، فلا حجّ عليه."**[4].

إلّا أنّ ابن حبيب كان يصدّر بعض الأحاديث التي يستدلّ بها بعبارة **"بلغني أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم"**، ثمّ يسوق الحديث من دون إسناد، وأحيانا يسوقه بأسانيد منقطعة، وهذا يؤكّد ما ذهبنا إليه في الفصل السابق من أنّ عبد الملك بن حبيب كان متساهلا في الأسانيد قليل الزّاد في علم الحديث وعلله، وقد أورد عبد الملك بن حبيب هذا الشكل من الأحاديث في مواضع متفرّقة من واضحته.[5]

إلى جانب نصوص الكتاب والسنّة، كان عبد الملك بن حبيب يعتمد أيضا على عمل أهل المدينة، وعلى عمل الصحابة، ويستدلّ من خلالهما على كثير من اجتهاداته في مسائل الفقه، من ذلك على سبيل المثال استدلاله بأثر عبد الله بن عمر في إتمام الصفّ في الصّلاة،[6] واستدلاله بفعل جمع من الصحابة في قيام رمضان،[7] وقد تكرّر هذا الصّنيع من عبد الملك

---

[1] عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص112.

[2] انظر أمثلة ذلك في: نفسه، ص33-153-177.

Abd Al-Malik B. Habib: Das K Al-Wadiha, p159-161.

[3] عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص162.

[4] نفسه، ص163.

[5] انظر على سبيل المثال: نفسه، ص31-32.

[6] نفسه، ص48.

[7] نفسه، ص49.

بن حبيب في مواضح كثيرة من مصنّفه.[1] كما استدلّ عبد الملك بن حبيب بعمل أهل المدينة على بطلان اجتهاد سعد بن أبي وقّاص في صلاة الوتر، حيث قال: **"والّذي فعل سعد من ذلك لم يصحبه العمل"**[2].

كما لا يخفى على من اطّلع على الواضحة أنّ عبد الملك بن حبيب واسع الاطّلاع على أقوال الفقهاء واجتهاداتهم في مسائل الفقه المختلفة، خصوصا أقوال مالك وأصحابه، ويظهر لنا ذلك في مواضع كثيرة من الواضحة، منها قوله في قضاء الوتر بعد صلاة الصّبح: **"و لم يأت عن أحد من أهل العلم أنّه قضى الوتر بعد صلاة الصّبح..."**[3]، ومنها ما ذكره في مذاهب الفقهاء في قنوت الصّبح، حيث قال: **"فممّن حفظنا اسمه ممّن عمل به: عمر بن الخطاب، وعليّ بن أبي طالب، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وعمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزّبير. وسئل عنه مالك، فأفتى به، وحضّ عليه، ونهى عن تركه... و لم يزل يكن ذلك فتيا مالك وفتيا أصحابه المدنيّين والمصريّين وغيرهم ممّن علمت، و لم يُفت رجل منهم بتركه..."**[4]، بل وجدنا أنّ عبد الملك بن حبيب على علم كذلك ببعض المسائل التّي رجع فيها الإمام مالك عن قوله، كرجوعه عن قوله في إحدى مسائل صلاة الخوف،[5] كما نقل عبد الملك بن حبيب بعض أقوال غير المالكية كاللّيث بن سعد، والأوزاعيّ وغيرهم، ما ينبئ عن سعة اطّلاعه على مذاهب الفقهاء.[6]

بل كان كثيرا ما يستدرك على غيره من الفقهاء – ومنهم الإمام مالك صاحب المذهب – بعض اجتهاداتهم، كاستدراكه على مالك قوله في الاقتصار على الفاتحة في ركعتي الفجر بقوله: **"وكان مالك يقتصر في القراءة فيهما على أمّ القرآن لحديث عائشة هذا.**[7]

---

[1] انظر ذلك في: عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص104-136.

[2] نفسه، ص77.

[3] نفسه، ص90.

[4] نفسه، ص109.

[5] نفسه، ص133-139.

[6] انظر مثلا: نفسه، ص143-169.

Abd Al-Malik B. Habib: Das K Al-Wadiha, p210.

[7] عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص95.

قال عبد الملك: وليس في حديث عائشة ما ينهى عن القراءة بغير أمّ القرآن فيهما مع أمّ القرآن إذا خفّف القراءة فيهما ولم يطوّل، وإنّما وصفت عائشة التّخفيف ولم تقل إنّه لم يكن يقرأ فيهما بغير أمّ القرآن"[1]، وقال رادّا على أشهب في بعض فتاويه: **"فالّذي اختار أشهب من هذه الأحاديث الثّلاثة هو أبعدها عندنا..."**[2].

بينما جاء في واضحته ردّا على ابن القاسم: "**وقد كان ابن القاسم يساوي بينهما كان غسلا أو مسحا إذا نسيه... فسألت عنه مطرّفا وابن الماجشون فأنكراه ورويا عن مالك التّفرقة بين ما كان غسلا أو مسحا..."**[3].

إنّ مجمل ما قامت عليه الواضحة لعبد الملك بن حبيب، هو أقوال الإمام مالك واجتهاداته، مع اجتهادات طلبته وتلامذته المباشرين، خصوصا المدنيّين منهم، كما حوت أيضا رصيدا لا بأس به من فقه الحديث ومذاهب الصحابة والتابعين، إلّا أنّها لم تخرج في الجملة حسبما اتّضح لنا عن اجتهادات فقهاء المالكية، بل يبدو أنّ الواضحة في الحقيقة قد حرصت في أغلب الأحيان على تعزيز أقوال واجتهادات المدنيّين من المالكيّة، بأقوال مالك تارة، وبنصوص الكتاب والسنّة تارة أخرى.

2- المستخرجة لمحمّد بن أبي عتبة المعروف بالعتبيّ (ت 255هـ):

ألّف محمّد بن أحمد بن عبد العزيز العتبيّ (ت 255هـ) **المستخرجة**،[4] وتسمّى كذلك بين الأندلسيّين **بالعتبيّة** نسبة إلى لقب مؤلّفها، وقد صدّرها مؤلّفها بعبارة: **مسائل مستخرجة من الأسمعة ممّا ليس في المدوّنة**، وهو العنوان الذي يشير إلى مضمونها ومحتوياتها، حيث حرص فيها مؤلّفها على جمع الأسمعة والروايات عن الإمام مالك وتلامذته وكبار أصحابه ممّا لم يقيّد في المدوّنة،[5] وقد ذكر أبو العبّاس السّرقسطي أنّ بعض مشايخ الأندلس كانوا يرتضون

---

[1] عبد الملك بن حبيب: الواضحة، المصدر السابق، ص96.

[2] نفسه، ص135.

[3] Abd Al-Malik B. Habib: Das K Al-Wadiha, p183.

[4] الضبّي: بغية الملتمس، المصدر السابق، ص112. الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص59.

[5] وقد نُسب تأليف المستخرجة لأحمد بن مروان المعروف بالرصافي، ولكنّ شهرة نسبتها إلى العتبي واتفاق الأندلسيّين على نسبتها إليه يجعلنا نقف من هذه الرّواية موقف الشّك، إلّا أن يكون المقصود أنّ أحمد بن مروان قد أسهم بشكل

أمانة العتبيّ، ولهذا كانوا "**يعطونه الكتب المسموعة من ابن القاسم، وابن وهب، والمدنيّين، والقيروانيّين...**"[1] فكان يأخذ منها، حتّى أتمّ تصنيف المستخرجة.

وقد انتقد بعض الأندلسيّين مستخرجة العتبيّ وذلك لما حوته في نظرهم من "**الرّوايات المطروحة، والمسائل الغريبة الشّاذّة...**"[2]، إضافة إلى ما شابها من عدم ضبط مؤلفها للسّماعات الّتي كان يوردها وعدم تثبّته فيها، فقد ذكر ابن الفرضي عن ابن وضّاح قوله: "**سألت عبد الأعلى – يعني ابن وهب – عن مسألة، فذكر لي فيها عن أصبغ رواية، فمررت بالعتبيّ فسألته عنها فلم يحفظ فيها رواية، فأخبرته بقول عبد الأعلى وروايته عن أصبغ، فدعا بالمستخرجة فكتبها فيها، ثم لقيت بعد ذلك عبد الأعلى، فقال لي: وهمت في المسألة عن أصبغ، وليست كذلك...**"[3].

وقد نقد ابن وضّاح المستخرجة، فقال: "**إنّ المستخرجة فيها خطأ كثير**"[4]، بل ذهب محمّد بن عبد الحكم المصري، وهو من أبرز فقهاء ومحدّثي مصر إلى أبعد من ذلك فقال: "**أُتيت بكتب حسنة الخطّ تدعى المستخرجة من وضع صاحبكم محمّد بن أحمد العتبي، فرأيت جلّها كذوبا، مسائل المجالس لم يوقَف على أصحابها، فخشيت أن أموت فتوجد في تركتي، فوهبتها لرجل يقرأ فيها...**"[5].

ويبدو أنّ نقد ابن وضّاح وابن عبد الحكم لمستخرجة العتبي، قد تأتّى بحكم تخصُّصهم في الحديث وحرصهم على تتبّع الأسانيد، وتمحيصها، وطرحهم – في العموم – للأسانيد الواهية الّتي لا ترتضيها قواعد علم الحديث، وهو ما لم تلتزم به نصوص المستخرجة تقريبا.

أو بآخر في تدوين المستخرجة، أو كان له نصيب في تدوين بعض أبوابها، خصوصا لما عُرف عنه من كثرة جمعه للحديث والرّأي، وسعة حفظه. انظر: ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص64.

[1] أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص128.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص12.

[3] نفسه، ج2، ص12-13.

[4] نفسه، ج2، ص13.

[5] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص120. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص13.

ورغم ما أثارته المستخرجة من جدل بين الأندلسيّين في وثاقة نصوصها، وطريقة تأليفها، إلّا أنّه لا خلاف بينهم في أهميّتها، ولهذا اشتهرت شهرة كبيرة بين الأندلسيّين، واعتُبِرت من أمّهات مصادر الفقه الأندلسيّ الباكر، وذلك لما حوته من سماعات مفقودة في غيرها من المصادر والمدونات.

وقد فُقدت المستخرجة – باعتبارها مصنّفا مستقلا – للأسف مع ما فقد من تراث الغرب الإسلامي، ومع ما فقد من مصنّفات مهمّة في الفقه الأندلسي، إلّا أنّ ابن رشد الجد قد حفظ لنا أغلب نصوصها تقريبا في موسوعته المسمّاة: **"البيان والتّحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة"**، وتعتبر هذه الموسوعة شرحا وتوجيها وتعليلا لنصوص المستخرجة ومسائلها.

كما تمكّن الباحث الفذّ ميكلوش موراني من تحقيق جزء من المستخرجة، وهو كتاب الحجّ، ويعتبر الجزء الوحيد الّذي نال حظ التحقيق من هذا المصنَّف الهامّ، بينما ظلّت باقي المستخرجة مفقودة إلّا ما حوته نصوص ابن رشد في البيان والتّحصيل، وما حوته مصادر الفقه المالكيّ الأخرى من نصوص المستخرجة كالنّوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني وغيرها.

هذا وقد امتنع علينا أثناء البحث تحليل كلّ نصوص المستخرجة، والتي عثرنا عليها في البيان والتّحصيل لابن رشد، وذلك لضخامتها من جهة، ولتداخلها مع متن ابن رشد وشرحه من جهة أخرى، وقد وقعت موسوعة البيان والتحصيل لابن رشد في حوالي عشرين مجلّدا، وهذا ما لا يتّسع له وقت البحث ولا جهد الباحث، خاصّة وأنّ بحثنا هذا ليس بحثا فقهيا متخصّصا، بل هو بحث في تاريخ الفقه، يلامس الفقه ومسائله، ولا يغوص فيه، كما أنّه بحث لا يقتصر على المستخرجة فقط، بل على نصوص ومصنّفات أخرى، وهي تحتاج نصيبها من البحث والتحليل أيضا.

لهذا اكتفينا في تحليل نصوص المستخرجة بكتاب الحجّ الّذي نشره ميكلوش موراني، ونعتقد أنّ هذا الجزء كاف في الخروج بتصوّر جيّد عن طبيعة هذا المصنّف، وبنيته الفقهيّة والأصوليّة، وطريقة إيراده للمسائل والأقضية.

نستطيع القول من دون تردّد أنّ غالب مادّة المستخرجة هي سماعات وروايات متعدّدة في أبواب الفقه ومسائله، حوت مذاهب واجتهادات الإمام مالك وطلبته وكبار أصحابه، ورتّبها صاحبها على المسائل، ليحُسن للطّالب حفظها ومدارستها.

وقد أحصينا أثناء البحث هذه السماعات، فوجدنا أنّ العتبي اعتمد على:

- **سماع أشهب وابن نافع عن مالك،** وقد تكرّر نقل العتبي لنصوص سماعيهما في مواضع عدّة من المستخرجة.[1]

- **سماع ابن القاسم عن مالك،** وقد نالت سماعات ابن القاسم نصيبا كبيرا من متن المستخرجة.[2]

- **سماع عيسى بن دينار عن ابن القاسم،** و لم نجد لعيسى بن دينار – كما أكدّنا ذلك في الفصل السابق – سماعا له عن غير ابن القاسم، رغم أنّه قد رحل إلى المشرق ولقي أصحاب مالك فيما تذكر المصادر والنّصوص،[3] وقد ورد في المستخرجة سماع لعيسى بن دينار عن مالك في موضع يتيم، ولكنّنا نعتقد أنّ العتبيّ قد أسقط ابن القاسم الذي هو الواسطة بين عيسى بن دينار ومالك.[4]

- **سماع يحيى بن يحيى اللّيثي عن ابن القاسم،** وقد ورد سماع يحيى عن ابن القاسم في كذا موضع من المستخرجة.[5]

- **سماع سحنون عن ابن القاسم،** وقد اعتمد العتبيّ على هذا السّماع في بعض المواضع.[6]

---

[1] قد قمنا بإحصاء هذه المواضع، انظرها في: محمّد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي (ت 255هـ): **كتاب الحجّ من المسائل المستخرجة من الأسمعة ممّا ليس في المدوّنة**، تحقيق: ميكلوش موراني، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص49-59-63-74-85-101-112-128-132-152.

[2] انظر هذه السماعات في: نفسه، ص51-54-62-64-74-91-93-94-99-102-112-113-124-128-131-137-139-144-150-154.

[3] انظر سماعات عيسى بن دينار عن ابن القاسم في: نفسه، ص63-75-76-77-94-104-108-121-126-140-155.

[4] انظر: نفسه، ص50.

[5] انظر مواطن هذا السماع في: نفسه، ص77-110-123-122-142-147.

[6] انظر: نفسه، ص83-98-136-149.

هذا وقد وردت سماعات أخرى في المستخرجة، ولكن بشكل قليل، فقد جاء سماع محمّد بن خالد بن مرتنيل عن ابن القاسم مثلا، مرّة واحدة في النّص الّذي بين أيدينا،[1] وجاء سماع أبي زيد عن ابن القاسم مرّتين،[2] بينما ذكر ابن الفرضي أنّ المستخرجة قد حوت على سماعات هارون بن سالم عن أشهب،[3] وسماعات عبد الودود بن سليمان عن أصبغ،[4] ولم يقع بين أيدينا نصّ المستخرجة كاملا لنتمكّن من إحصاء سماعات هؤلاء.

هذا والملاحظ أنّ أغلب هذه السماعات كانت ترجع إلى آراء واجتهادات الإمام مالك، مع بعض الاجتهادات الخاصّة بابن القاسم وأشهب وسحنون.

كما لاحظنا في مستخرجة العتبي غيابا لسماعات طلبة مالك وكبار أصحابه من أهل المدينة كابن الماجشون ومطرّف وابن كنانة، وغيرهم، خلا عبد الله بن نافع الّذي وردت سماعاته وبعض آراءه في المستخرجة.

إنّ غياب الاتّجاه المدنيّ في كتب العتبي، يؤكّد ما ذهبنا إليه في الفصل السابق من الصّراع والتّنافس الذي كان محتدما بين الفقه المالكيّ المدنيّ، والفقه المالكي المصريّ في الأندلس، حيث كان عبد الملك بن حبيب ممثّلا لاتّجاه المدنيّين في الفقه، بينما كان يحيى بن يحيى اللّيثي والعتبيّ ومن تأثّر بهم، منحازا إلى فقه المصريّين من أمثال ابن القاسم وأشهب وغيرهم.

ويتأكّد هذا في أنّ العتبيّ لم يشر في شيء من نصوص مستخرجته التي وقعت بين أيدينا إلى آراء أو سماعات عبد الملك بن حبيب، وهو من أبرز فقهاء عصره، كما أنّ له سماعات كثيرة عن طلبة الإمام مالك، سواء المدنيين أو المصريّين.

وكأنّ العتبيّ قد أهمل في المستخرجة سماعات عبد الملك بن حبيب للعداوة التي كانت بينه وبين شيخه يحيى بن يحيى اللّيثي، أو على الأقلّ لم تكن لآراء عبد الملك بن حبيب ولا لسماعاته أهميّة كبيرة عند العتبي.

---

[1] العتبي: المصدر السابق، ص50.

[2] نفسه، ص96-123.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص211.

[4] نفسه، ج1، ص386.

ومع ذلك فقد نقل العتبي في مستخرجته بعض النّصوص المهمّة الّتي تبيّن – كما حقّقنا في الفصل السّابق – أنّ أصحاب مالك كانوا كثيرا ما يستدركون عليه ويخالفونه في بعض الاجتهادات، كما كان أصحابه يخالفون بعضهم البعض كذلك، ما يشير إلى أنّ مفهوم المذهب – باعتباره مذهبا تامّ الأصول والآراء – ومفهوم التقليد الفقهيّ قد كان غائبا عند صاحب المذهب، وإنّما تشكّل هذا بعد عهد الإمام مالك وكبار أصحابه.

ومن بين النصوص التي وجدناها في المستخرجة بخصوص ذلك، استدراك سحنون على ابن القاسم في إحدى مسائل الهدي في الحجّ والعمرة، حيث جاء في المستخرجة: **"قال عيسى: سألت ابن القاسم عن هديه، هل يكون[1] في رأس المال أو في ثلثه، قال: بل في رأس المال، وذلك أنّه لم يفرط.**

قال سحنون: لا يعجبني ما قال، ولا يخرج من ثلثه ولا من رأس ماله إلّا إن شاء الورثة ذلك..."[2]، كما صرّح ابن وهب بمخالفة شيخه مالك في بعض المسائل، منها ما نقله العتبي من سماع يحيى بن يحيى عن ابن القاسم، جاء فيه: **"وسئل ابن وهب عن الّذي ينسى الرّمي يوما أو يومين، ثم يذكر، قال لنا مالك: يرمي لما فاته في اليوم الثّالث لليومين الماضيين ويهدي.**

قال ابن وهب: وأمّا أنا فأقول: إن كان أخرّ ذلك متعمّدا فعليه الهدي مع القضاء، وإن كان ناسيا قضى ولا هدي عليه..."[3]، كما خالفه كذلك تلميذه ابن نافع، في إحدى مسائل فدية المحرم إذا أصاب صيدا، ما نصّه: **"وسئل ابن نافع عن المحرم يصيب بيض النّعام أتأخذ فيه بقول مالك إن فديته عشر قيمة النعامة، قال: لا آخذ في ذلك بقول مالك، بل أتّبع ما جاء فيه عن النّبي عليه السّلام، وذلك أنّ محمّد بن أبي كثير حدّثني ... أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سأله رجل محرم عن ثلاث بيضات نعامة أصابهنّ، فقال: صم لكل بيضة يوما"**[4].

---

[1] العتبي: المصدر السابق، ص94.

[2] نفسه، ص95.

[3] نفسه، ص110.

[4] نفسه، ص80.

أمّا على مستوى البنية الفقهيّة لمتن المستخرجة، فإنّنا نقرّ بأنّ العتبيّة لم تحفل بغير السّماعات والفتاوى تقريبا، حيث ركّزت تركيزا كبيرا على آراء واجتهادات مالك وأصحابه، مهملة أيّ إشارات أصوليّة تقريبا، وخالية من أيّ نفس في الاجتهاد الفقهيّ المستقل عن مقرّرات فقهاء المالكية، أو محاولات في إطار الفقه المقارن والتّرجيح بين الأقوال وبيان أسباب الخلاف الفقهي، وتعليل المسائل وما إلى ذلك.

والحقيقة أنّ هذه السّمة قد غلبت على كثير من متون الفقه الأندلسي كما قد سبق وأشرنا، حيث تشكّل اتّجاه فقهيّ انكبّ على آراء واجتهادات مالك وكبار أصحابه، خصوصا المصريّين منهم،[1] وعكف على مسائلهم وآرائهم حفظا وتدريسا وشرحا، وتدوينا، ولا شكّ عندنا في أنّ المستخرجة قد أسهمت بشهرتها وانتشارها بين الأندلسيّين في توطيد هذا الاتّجاه وتعزيز هيمنته على العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

3- تفسير الموطّأ ليحيى بن إبراهيم بن مزين (ت 259هـ):

من بين المصنّفات الفقهيّة التي اشتهرت في الأندلس كتب الفقيه يحيى بن إبراهيم بن مزين (ت 259هـ)، منها كتاب **المستقصية**، وسمّي بذلك لأنّه استقصى فيه علل أحاديث موطّأ الإمام مالك، وكتاب **تسمية رجال الموطّأ**، وكتاب **تفسير الموطّأ**،[2] وقد ضاع منّا للأسف كتاباه: المستقصية، وتسمية رجال الموطّأ، وسلِم لنا جزء من كتابه في تفسير الموطّأ، وهو مادّة بحثنا في هذه الصّفحات.

ورغم أنّ كتاب تفسير الموطّأ لم يشتهر اشتهار سابقيه – الواضحة والمستخرجة – إلّا أنّ طلبة الفقه والمشتغلين بالدّرس المالكيّ قد تداولوه في الأندلس، كما أنّ مؤلّفه فقيه بارز من فقهاء المالكيّة في الأندلس، فكان حريّا به أن ينال حظّه من البحث والتّحليل، خاصّة وأنّه يمثّل – بما حواه من نصوص وأسمعة – جانبا من جوانب العقل الفقهيّ الأندلسيّ

[1] Maribel Fierro: "La política religiosa de 'Abd al-Raḥmān III (300/912-350/961)", **Al-Qanṭara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 25, Nº 1, 2004, p139.

[2] ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص178. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص226. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص370.

خلال القرن الثّالث هجري، كما أنّه قد يكشف لنا عن بنى وخصائص أخرى للعقل الفقهيّ الأندلسيّ لم تنكشف لنا من خلال المصنّفات السّابقة.

يبتدأ تفسير الموطّأ ليحيى بن مزين بباب وقوت الصلاة، ويبدو أنّ الكتاب الذي وصلنا ليس مكتملا، وذلك لأنّه قد خلا من مقدّمة – على غير عادة الأندلسيّين – ومن تمهيد يكشف منهج المؤلّف، وهذا ما قد أشار إليه المحقّق في مقدّمة التّحقيق، حيث صرح بأنّه حصل على قطع متفرّقة من الكتاب.[1]

ويبدو لأوّل نظرة في نصوص الكتاب أنّه في الأصل عبارة عن أسئلة كان قد قدّمها بن مزين لمجموعة من شيوخه، بينما هم يجيبونه عنها، ويظهر هذا ربّما في أغلب صفحات الكتاب، على شكل: **"قال يحيى: وسألته..."**[2]، **"قال: وسألته..."**[3].

وقد تبيّن لنا من خلال ما وجده المحقّق على مخطوطة الكتاب أنّ شيوخه هؤلاء الّلذين بنى عليهم مادّة كتابه هم: عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى، ومحمّد بن عيسى، وأصبغ بن الفرج،[4] رغم أنّ المؤلّف للأسف لا يصرّح في أحيان كثيرة باسم شيوخه، بل يكتفي بذكر صيغة السؤال فقط، إلّا في مواضع معدودة، منها أسئلته لشيخه عيسى بن دينار، وهذا ما يتعذّر معه كشف اتّجاهات شيوخه في الفتيا والاجتهاد.

ورغم كلّ هذا إلّا أّن كتاب بن مزين هذا يعدّ موردا هامّا لنصوص الفقه الأندلسيّ، وللمسائل الفقهيّة والأقضية التي كانت محلّ نقاش وجدل وبحث بين فقهاء الأندلس، ونحن نعتقد أنّ تحليل نصوص هذا الكتاب وتصنيفها وترتيبها كفيل بأن يكشف لنا عن رؤى جديدة حول العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

لهذا نحن نحاول تحليل نصوص هذا المصنَّف والكشف عمّا تحويه من صنعة فقهية، ممّا يعيننا في الكشف عن بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرنين الثّاني والثّالث هجري، إلّا

---

[1] يحيى بن إبراهيم بن مزين (ت 259هـ): **تفسير الموطّأ**، جمعية دار البر، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، مقدمة المحقق، ص85.

[2] نفسه، ص93.

[3] نفسه، ص95.

[4] نفسه، ص79.

أنّنا نعترف قبل ذلك أنّ ما حاولناه في تحليل هذا المصنّف ليس شاملا ولا مستوعبا لكلّ مسائل الكتاب ونصوصه، وذلك لأنّ نصوصه من الكثرة والتشابك ممّا يجب أن يُفرد لها بحث مستقلّ متخصّص، وهذا ما لم يتأتّ لنا في هذا البحث، لكثرة عناصره وتشعّبها من جهة، ولمحدوديّة الوقت من جهة أخرى.

بخصوص السّماعات التي وردت في كتاب ابن مزين، فهي كثيرة ومتنوعة جدّا، ما يدلّ على أنّ صاحب الكتاب كان يتطلّب أقوال مالك وأصحابه بغضّ النّظر عن اختلافهم في مسائل الفقه، متجاوزا تعدّد مدارسهم – إن سلّمنا بوجود مدارس في تاريخ المذهب المالكيّ الباكر – لهذا قد حاول أن يجمع ويستقصي أكثر أقوال المذهب في المسائل الفقهيّة.

بغضّ النّظر عن روايات مالك واجتهاداته، والّتي كانت مادّة الكتاب الرّئيسة،[1] فقد نقل يحيى بن مزين في تفسيره هذا سماعات عن ابن القاسم تلميذ مالك، وهي كثيرة جدا في الكتاب ما يصعّب حصرها وإحصائها،[2] من ذلك ما جاء في جمع الصّلاة إلى أوّل وقت الصّلاة اللّاحقة أثناء السفر، فقال: **"ولا بأس أن يقدّم العصر إلى الظهر فيجمعهما جميعا، ولا بأس أن يؤخّر الظهر إلى أوّل وقت العصر فيجمعهما..."**[3].

كما وردت سماعات كثيرة جدّا عن عيسى بن دينار، ويبدو أنّ المؤلّف قد لازمه زمنا فأخذ منه روايات كثيرة عن ابن القاسم وغيره، كما أخذ عنه كثيرا من اجتهاداته وفتاويه، ونذكر منها مثالا لا حصرا، ما جاء في النّبيذ من قوله: **"ولا بأس بأن يخلط نبيذ بنبيذ آخر إذا كانا جميعا من صنف واحد، مثل أن يكونا من تمر جميعا أو من تين جميعا أو من زبيب جميعا أو ما أشبه ذلك..."**[4]، وقد تكرّرت اجتهادات عيسى بن دينار في أكثر من

[1] لم نر داعيا في حصر وإحصاء الرّوايات عن مالك في هذا الكتاب، لأنّها تمثّل جلّ مادّة الكتاب.

[2] يحيى بن مزين: المصدر السابق، ص102-105.

[3] نفسه، ص104.

[4] نفسه، ص186.

موضع من كتاب ابن مزين،[1] بل يحقّ لنا القول أنّ السّماعات والرّوايات عن عيسى بن دينار قد أحذت حيّزا كبيرا من متن كتاب يحيى بن مزين.[2]

لم تقتصر سماعات ابن مزين عن عيسى بن دينار على اجتهاداته الخاصّة في مسائل الفقه فقط، بل تعدّته إلى سماعاته عن كبار أصحاب مالك، من ذلك سماعه عن ابن القاسم، وقد تكرّر ذلك في أكثر من مسأله، منها قوله: **"قال عيسى: قال ابن القاسم: لا بأس أن تكفّن المرأة في المصبوغ من الوشي والزعفران وغير ذلك من الألوان، إلّا أنّ مالكا كره المعصفر إلّا ألّا يوجد غيره..."**[3].

ومن ذلك روايته عن ابن كنانة، منها قوله: **"وقال ابن كنانة: لا يجوز لأحد من النّاس اليوم ما جاز لمن كان مع النبي صلّى الله عليه وسلّم..."**[4]، وكذا روايته عن ابن وهب، منها ما جاء من قوله في مسألة وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة: **"قال عيسى بن دينار: أخبرني ابن وهب أنّه سأل مالكا عنه فلم ير به بأسا في جميع ذلك."**[5]

كما ورد في نصوص ابن مزين كذلك روايات كثيرة عن كبار أصحاب مالك وأتباعهم، فروى مثلا عن أشهب،[6] وعن عبد الله بن نافع،[7] وعن محمّد بن عيسى،[8] وروى كثيرا عن يحيى بن يحيى اللّيثي إمّا مباشرة وإمّا بواسطة،[9] وعن أصبغ بن الفرج،[10] ومطرّف بن عبد الله،[11] وعن محمّد بن خالد.[12]

---

[1] انظر مثلا: يحيى بن مزين: المصدر السابق، ص105-188-191.

[2] انظر مثالا لا حصرا: نفسه، ص142-155-ص190.

[3] نفسه، ص167-205-209.

[4] نفسه، ص130.

[5] نفسه، ص117.

[6] نفسه، ص117.

[7] نفسه، ص124-192-201-257-261.

[8] نفسه، ص205-215.

[9] نفسه، ص95-99-111-116-201.

[10] نفسه، ص109-173.

[11] نفسه، ص169-220.

[12] نفسه، ص104.

ونلحظ بجلاء تنوّع الرّوايات وتعدّدها في مصنّف يحيى بن مزين، عن أصحاب مالك وأتباعه على اختلاف اتّجاهاتهم في الاستدلال والتّرجيح، وكذا اختلاف سماعاتهم ورواياتهم عن مالك، وهذا ما يشير إلى أنّ أغلب أقوال المذهب وروايته قد دخلت الأندلس فعلا، وتداولها الفقهاء وطلبة العلم هناك، ورووها، إلّا أنّ الحظوة لم تكن في الغالب إلّا لاتّجاه ابن القاسم وأصحابه،[1] كما سبق وأشرنا في المباحث السابقة.

أمّا عن الصّناعة الفقهية التي حواها الكتاب، فقد تمثّلت في قضايا معدودة، تكشف عن شيء من اشتغال يحيى بن مزين الفقهي، وعن ذهنيته في التّعاطي مع النّصوص والرّوايات والسّماعات التي حصّلها.

منها سؤاله في كثير من المسائل عن وجه آراء مالك، محاولا فهم الأصول التي بنى عليها مالك وأصحابه مسائلهم واجتهاداتهم، من ذلك قوله: **"وسألته عن قول مالك: كلّ ما كان نقصانا من الصلاة فسجوده قبل السّلام، وكلّ ما كان زيادة في الصّلاة فسجوده بعد السّلام، من أين أخذه؟**

فقال: أمّا الزيادة فإنّما أخذه مالك من فعل النبي صلّى الله عليه وسلّم يوم ذي اليدين لمّا تكلّم ثمّ رجع إلى صلاته فبنى وسجد بعد السّلام، وأمّا النقصان فمن فعله يوم قام من اثنتين و لم يجلس، فسجد قبل السلام."[2].

ومنها سؤاله لعيسى بن دينار حيث قال: **"قلت لعيسى: هل للنّفقة والكسوة قدر؟ قال: لا، ولكن ينفق بقصد، غير سرف، على قدر المال، وكسوة من ناحية كسوته، ومن ناحية المال..."**[3].

بل كان يحيى بن مزين يفسّر بنفسه أحيانا أقوال مالك وفتاويه، من ذلك قوله: **"وأمّا خروج مالك في مقالته هذه في صدر المسألة في القراض إلى ذكر البيوع، وما اجتلب من**

[1] Maribel Fierro: **"Proto-Malikis, Malikis and reformed Malikis"**, in R. Peters, F. E. Vogel (eds.): The Islamic School of Law: Evolution, Devolution, and Progress, Harvard University Press, Cambridge Mass, United State, 2005, p66.

[2] يحيى بن مزين: المصدر السابق، ص131. وانظر أيضا: ص96.

[3] نفسه، ص236.

ذكر مكروهها وحرامها، فإنّما هو مثل ضربه اغتزى فيه، أنّ للقراض مكروها وحراما، كما البيوع لها مكروه وحرام..."[1].

كما كان يحيى بن مزين كثيرا ما يسأل شيوخه معاني بعض الأحاديث والأحكام المترتّبة عليها، ما يعكس اهتمامه بالحديث وفقهه، من ذلك قوله: **"وسألت محمّد بن عيسى عن قول السائل لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم حين قال: كانت جارية لي ترعى لي، فجئتها ففقدت منها شاة من الغنم، فسألتها عنها، فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها، وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، ما يريد بهذا؟ ..."**[2].

ويتأكّد اهتمام يحيى بن مزين الواضح بالحديث في روايته بالإسناد لكثير من النّصوص، واستشهاده بها على المسائل الفقهية، من ذلك ما جاء في تفسيره: **"قال يحيى بن إبراهيم: وحدّثني يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: حدّثني اللّيث بن سعد، قال حدّثنا حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم التّجيبي، عن عبد الله بن الحارث بن جزء، الزبيدي، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: (ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النّار)..."**[3]، كما كان في كذا من موضع يبني اجتهاده على بعض الأحاديث.[4]

إضافة إلى ذلك كان يحيى بن مزين فيما يبدو ملمّا بمذاهب الفقهاء وأقوالهم، وقد أشعرنا بذلك في نصوص كثيرة من تفسيره، منها قوله: **"وقول مالك أنّ الهلال إذا رُئي نهارا قبل الزوال أو بعدها فكلّ ذلك سواء، وهو للّيلة القابلة... وعلى هذا جماعة النّاس والفقهاء."**[5]، ومعرفته برجوع بعض الفقهاء عن اجتهاداتهم التي كانوا قد أخذوا بها، كقوله عن ابن القاسم: **"رجع ابن القاسم عن هذه المسألة، ورواها أصبغ..."**[6]، بل كان يخطّئ

---

[1] يحيى بن مزين: المصدر السابق، ص229.

[2] نفسه، ص277.

[3] نفسه، ص119. وانظر نفس المصدر، ص121-188. كما كان يروي كثيرا من آثار الصّحابة والتّابعين، انظر مثلا نفس المصدر، ص165-185-114.

[4] انظر مثلا: نفسه، ص116.

[5] نفسه، ص172.

[6] نفسه، ص260.

كبار أصحاب مالك في رواياتهم، كقوله عن إحدى روايات ابن القاسم: **"غلط ابن القاسم في هذه الرّواية عن مالك، وهي واضحة في رواية مطرّف..."**[1].

وقوله في رواية أخرى: **"هذا أصوب ما قيل فيه، وأصحّه في رواية مطرّف عن مالك، وما كان من خلاف، وهذه الرّواية فتوهّم وهو ساقط..."**[2].

أمّا في المسائل الفقهيّة فيبدو في الحقيقة أنّ يحيى بن مزين كان متّبعا لأقوال مالك وأصحابه، متقيّدا بها، مقلّدا لها في الغالب، ويظهر ذلك بجلاء في اعتداده وسؤاله وبحثه عن أقوال مالك وفتاويه، مع ترجيحه لها وأخذه بها، إلّا في بعض المواضع التي يبدو أنّ يحيى بن مزين قد حاول فيها أن يسرد اجتهاده الخاصّ في بعض المسائل، كقوله مثلا في إحدى المسائل: **"هذا باب فيه اختلاف، وأحسن ما فيه إليّ، أنّ من ضمن قيمة أمة بوطئه إياها من شريك أو مقارض فلا شيء عليه من قيمة ولدها... وهو قول أصبغ الذي كان يأخذ به، ورواه عن أشهب... وهذا الذي عليه جماعة المسلمين وهو الصّواب إن شاء الله، وقد بلغني عن ابن نافع مثله."**[3]، ورغم أنّه يبدي في بعض الأحيان آرائه واجتهاداته في المسائل الفقهيّة، أو ينقل روايات بعض العلماء التي خالفوا فيها مالكا،[4] إلّا أنّه لا يصرّح – فيما اطّلعنا عليه – بمخالفة مقرّرات واجتهادات مالك وأصحابه، ويدرك القارئ لشرح بن مزين أنّ صاحبه يحاول جمع روايات المذهب، وفقه أصحاب مالك، أكثر من محاولة بسط اجتهاداته أو الترجيح بين الأقوال الفقهيّة، أو حتى بناء نهج فقهيّ مستقلّ، قوامه على الاجتهاد والاختيار.

كما كان يستأنس في كثير من المسائل بأصل مهمّ من أصول المالكية وهو العمل، أو ما يصطلح عليه بـــــــ: ما عليه العمل، ما يؤكد أنّ يحيى بن مزين كان متقيّدا بأصول مذهب مالك وأصحابه على العموم.[5]

---

[1] يحيى بن مزين: المصدر السابق، ص257.

[2] نفسه، ص259.

[3] نفسه، ص235.

[4] انظر مثلا مخالفة ابن نافع لمالك في: نفسه، ص250. وانظر كذلك نفس المصدر، ص97-98.

[5] انظر مثلا: نفسه، ص93-100-139-195-200-281-300.

وفي الجملة فإنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ كما تمثّلناه من خلال فقه يحيى بن مزين من جهة، باعتباره نموذجا مهمّا من نماذج العقل الفقهيّ الأندلسيّ، ومن خلال مصنّفه الهام في تفسير الموطّأ، يظهر لنا أنّ الرّوايات والسّماعات التي كان لها رواج واسع في الأندلس هي روايات وسماعات ابن القاسم بالأساس، ثمّ روايات أشهب، وأصبغ، وابن كنانة، ومطرّف وغيرهم.

ويبدو أنّ روايات ابن القاسم والمصريّين عموما قد أطّرت ووجّهت العقل الفقهيّ الأندلسيّ نحو اجتهادات وآراء محدّدة، لم يكن فقهاء الأندلس يخرجون عليها في الغالب، مع اشتغالهم بدرجات أقلّ بسماعات أصحاب مالك الآخرين، كالمدنيّين مثلا.

كما يبدو كذلك من خلال تفسير ابن مزين، أنّ كثيرا من فقهاء الأندلس كان لهم توجّهات خاصّة في الفتوى، كعيسى بن دينار مثلا، ويحيى بن يحيى اللّيثي، الّتي حوى كتاب بن مزين روايات واجتهادات كثيرة لهما، ما يؤكّد ما ذهبنا إليه في الفصل السابق من أنّهما كانا يختاران في بعض المسائل، ولا يقلّدون مالك وأصحابه في كل المسائل، بل كانوا لا يتوجّسون من مخالفة مالك وكبار أصحابه إذا بدا لهم ذلك.

كما ظهر لنا كذلك أنّ نصوص بن مزين قد خلت تماما من أيّ روايات أو سماعات أو اجتهادات لعبد الملك بن حبيب، وهو من هو في الفقه الأندلسي، ويزيد هذا الأمر بيانا ما أسلفناه في المباحث السّابقة من أنّ فقه عبد الملك بن حبيب لم يحظ بالعناية الكافية من الأندلسيّين لخلافه الشّديد مع يحيى بن يحيى اللّيثي من جهة، ولاهتمامه بفقه المدينة حصرا، وخلافه الحادّ لفقه ابن القاسم وأتباعه، وهذا ما دفع بفقهاء الأندلس اللّذين لم يجاروه في هذا إلى وأد فقهه والتخلّي عن رواياته وسماعاته، بله اجتهاداته.

4- الكُتب المسبوطة في اختلاف أصحاب مالك وأقواله ليحيى بن إسحاق اللّيثي (ت303هـ):

تعدّ المبسوطة ليحيى بن إسحاق اللّيثي من أقدم الكتب الفقهيّة الأندلسيّة التي عُنيت ببحث الخلاف بين أصحاب مالك، واختلاف رواياته وتعدّدها، وإن كانت المبسوطة مفقودة فيما يبدو لحدّ اللّحظة، إلّا أنّ جزءا كثيرا من نصوصها قد حفظ لنا من خلال ما

حقّقه قبل بضع سنوات الباحث ليامين بن قدور أمكراز، فيما وُسم بـــــــ: **"اختصار المبسوطة"**، لمحمّد وعبد الله ابنا أبان بن عيسى بن دينار مع تعليقات أبي الوليد بن رشد.

وتكمن قيمة الكتاب فيما يحويه من مئات الرّوايات عن مالك وأصحابه ممّا هو غير مثبت في المدونة، ولا في المستخرجة، ما يمثل مصدرا فريدا من مصادر روايات وسماعات مالك وأصحابه.[1]

كما تظهر فائدته في كشف منهج طلبة الإمام مالك وكبراء مذهبه، خصوصا اهتمامهم بالأثر، واختيارهم في كثير من المسائل، مع مخالفتهم لأقوال مالك وتقديمهم للنصّ، من ذلك قول يحيى بن يحيى اللّيثي: **"ليس في خلاف السنة رجاء ثواب..."**[2]، وقال أشهب مخالفا قول مالك ومصرحا بعدم تقليده إيّاه: **"... وإن قاله مالك فلسنا له بمماليك."**[3] إلى غيرها من النّصوص.

إنّ أغلب نصوص المبسوطة نصوص فقهية متقدّمة، في مسائل الفقه المتعدّدة، خاصة عن مالك وأصحابه، ولا يمكننا – لخصوصية الموضوع – أن نعمد إلى تحليل كل هذه النصوص وبحثها، لأنّها في الغالب نصوص عن مالك وأشهب وابن نافع وابن كنانة وابن وهب وغيرهم من المشارقة، فهي بهذا لا تخدم بشكل مباشر موضوع بحثنا – وإن كانت ستفيد حتما في الكشف عن الروايات المالكيّة التي دخلت الأندلس –، لهذا سينصبّ جهدنا في تحليل هذا المصنف إلى ما ورد فيه من نصوص مقتبسة من مصادر الفقه الأندلسيّ، وإلى ما حواه من روايات وسماعات عن فقهاء الأندلس.

نجد في المبسوطة روايات ونصوصا متعدّدة عن يحيى بن يحيى اللّيثي باعتباره من أصحاب مالك، ورواته، وقد تكرّر ذكر سماعاته في مواضع عدّة من المصنّف، وقد صرح أبان ومحمّد مختصرا الكتاب إلى أنّ روايات يحيى بن يحيى التي وردت في الكتاب كانت إمّا عن ابن القاسم، أو عن ابن وهب، أو اللّيث بن سعد، أو عن مالك،[4] وقد تصفّحنا شيئا

[1] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، مقدمة المحقّق، ص11.

[2] نفسه، ص898.

[3] نفسه، ص786.

[4] نفسه، ص85-86.

من هذه النصوص فوجدنا أنّ أكثرها سماعات وروايات، وأنّ حضور الصّنعة والاجتهاد الفقهيّ ليحيى بن يحيى قليل بالنسبة إلى كثرة هذه النصوص.

ومن المواضع التي برز فيها ترجيح يحيى بن يحيى بين الأقوال، مخالفته لابن وهب بقوله: **"لا آخذ بقول ابن وهب في حوز الأم والقرابات وذوي الأرحام على الصبيّ، ولا أرى أن يحوز عليه غير الأب والوصيّ، ولا تحوز عليه أمّه، وذلك قول من أرضى من أهل العلم..."**[1].

ونحن نعتقد أنّ جمع وتحليل النّصوص والروايات التي وردت عن يحيى بن يحيى في هذا المصنف كفيل بأن يدلّنا على موافقة ومخالفة يحيى بن يحيى لمقرّرات مالك وأصحابه، ويمكّننا من الحسم في ذهنيّة هذا الفقيه.

زيادة على يحيى بن يحيى نجد كذلك في نصوص المبسوطة روايات وسماعات أخرى عن غيره من الأندلسيّين، كعيسى بن دينار مثلا، وقد وردت في الكتاب رواياته عن ابن القاسم، إمّا نقلا منه عن مالك، وإما رواية لأقوال ابن القاسم واختياراته،[2] كما وردت فيه كذلك روايات عيسى بن دينار عن أشهب، وقد ذكر مُختصِرا الكتاب أنّ ما في الكتاب من قول أشهب عن مالك: **"... أخبرنا به أبونا أبان بن عيسى عن أبيه عيسى عن محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم عن أشهب بن عبد العزيز، في سماعه عن مالك..."**[3].

كما وردت كذلك روايات عيسى بن دينار عن مطرّف وابن الماجشون من طريق يوسف بن يحيى المغامي عن عبد الملك بن حبيب،[4] ووردت رواياته عن جمع من المدنيّين كذلك من أمثال عبد الله بن نافع، والمغيرة بن عبد الرحمن، وابن كنانة وغيرهم، من طريق أخيه عبد الرحمن بن دينار.[5]

---

[1] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص594-595.

[2] نفسه، ص87.

[3] نفسه، ص89.

[4] نفسه، ص91.

[5] نفسه، ص92.

و لم يقتصر حضور عيسى بن دينار في المبسوطة على رواياته وسماعاته فقط، بل نقل صاحب المبسوطة بعض اختياراته في الفقه، وترجيحاته،[1] كاختياره مثلا لقول ابن كنانة، حيث جاء في المبسوطة: **"قال عيسى بن دينار: الّذي آخذ به قول ابن كنانة، هو الحقّ الّذي لا ينبغي غير ذلك إن شاء الله..."**[2]، وقوله في مسألة أخرى: **"أحبّ إليّ في المذكاة ألّا يؤكل ما استخرج من جوفها إلّا بذكاة، فإن ذُكّي فلا بأس به، كان ممّا يعيش مثله أو ممّا لا يعيش..."**[3]، ورجح كذلك في موضع آخر رأي ابن كنانة على رأي ابن القاسم، فقال: **"بقول ابن كنانة آخذ، وهو أحسن من قول ابن القاسم..."**[4].

بل صرّح بخطأ شيخه ابن القاسم فقال في موضع: **"... هذا منكور من قول ابن القاسم..."**[5].

ونجد كذلك من بين نصوص المبسوطة، سماعات عبد الملك بن حبيب، وقد وردت في أكثر من موضع، وتنوّعت بين سماعاته عن المدنيّين من أصحاب مالك،[6] وبين اختياراته التي أثبتها في كتابه الواضحة،[7] إضافة إلى سماعات زياد بن عبد الرحمن شبطون، والتي اقتصرت في الحقيقة على روايته عن مالك.[8]

إضافة إلى هؤلاء، جاءت روايات يحيى بن إسحاق اللّيثي في أغلبها عن أبيه عن جده يحيى بن يحيى،[9] و لم نظفر له في المبسوطة عن روايات أو سماعات عن غير أبيه.

---

[1] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص134-135-295-341-366-584-609-651-742-804-808-809.

[2] نفسه، ص635.

[3] نفسه، ص267.

[4] نفسه، ص745.

[5] نفسه، ص800.

[6] نفسه، ص91-480.

[7] نفسه، ص138-139-154-351-692-704.

[8] نفسه، ص166-514-752-901.

[9] نفسه، ص94-95-172-561-837-892-897-903-910.

أمّا محمّد بن عيسى الأعشى، فكانت سماعاته الّتي وردت في المبسوطة، إمّا عن ابن القاسم عن مالك،[1] أو عن ابن نافع، وابن كنانة وغيرهم من المدنيين،[2] أو عن عيسى بن دينار،[3] وكانت سماعات محمّد بن يوسف بن مطروح حصرا عن ابن القاسم فيما وجدنا في المبسوطة.[4]

وبخصوص عبد الملك بن الحسن زونان، فقد جاء في المبسوطة سماعه عن ابن وهب،[5] وأشهب،[6] ويبدو أنّ صاحب المبسوطة قد نقلهما ممّا دوّنه زونان من سماعه.

كما وجدنا من بين متون المبسوطة نصوصا عن فضل بن سلمة، منها بعض اختياراته في الفقه،[7] ومنها سماعه عن ابن كنانة، وابن الماجشون.[8]

هذا كلّ ما وقعنا عليه من مصادر السّماعات الأندلسيّة المبثوثة في متن المبسوطة، وقد كشف لنا رصد هذه السّماعات مدى تنوّع سماعات الأندلسيّين لمالك وأصحابه، حيث يبدو أنّهم قد رووا تقريبا عن أغلب أصحاب مالك، كابن القاسم، وأشهب، وابن الماجشون، وابن وهب، وابن نافع، ومطرّف، وغيرهم، وأنّ لهم أسانيد متّصلة بهم، وهذا ما يفسّر الحضور القويّ لفقه مالك في الأندلس، حيث أنّ الأندلسيّين الأوائل من أمثال زياد بن عبد الرحمن شبطون، والغازي بن قيس، ويحيى بن يحيى، ومحمّد بن عيسى الأعشى، وعيسى بن دينار، وغيرهم كثير كانوا قد أسّسوا للهيمنة المالكيّة على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، بفضل التّراث المالكيّ الّذي نقلوه من المشرق سماعا ورواية وتدوينا، وبفضل مراكز القضاء والشورى التي تقلّدوها، والّتي مكّنتهم – قصدوا ذلك أم لم يقصدوا – من فرض هذا المذهب على باقي المذاهب والاتّجاهات الفقهيّة الأخرى.

---

[1] ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص87.

[2] نفسه، ص92.

[3] نفسه، ص220-337-366-375-630.

[4] نفسه، ص776.

[5] نفسه، ص189-748.

[6] نفسه، ص553.

[7] نفسه، ص138.

[8] نفسه، ص403.

كما لاحظنا من خلال تحليل طبيعة السّماعات المبثوثة في المبسوطة، أنّها كانت مهتّمة بفقه المصريّين أكثر من فقه المدنيّين، ويظهر ذلك بجلاء في كثافة السّماعات والرّوايات عن ابن القاسم وأصحابه المصريّين، بحيث شكّلت جزءا كبيرا من مادّة الكتاب.

وقد سبق وأن أشرنا إلى هيمنة الفقه القاسميّ على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وتفوّقه على الفقه المدنيّ الّذي لم ينصره في الأندلس سوى عبد الملك بن حبيب وبعض طلبته.

أمّا عن الصّنعة الفقهية أو مستوى العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال هذه السّماعات التي حصّلناها، فيبدو أنّها لم تندّ عمّا أسلفنا من غلبة التّقليد، وفقه المسائل وحفظها والإفتاء بها، على الاجتهاد والترجيح بين الأقوال، وبناء الفتوى على نصوص الكتاب والسنة، خلا بعض الاختيارات اليسيرة لعيسى بن دينار ويحيى بن يحيى اللّيثي.

ورغم أنّ المبسوطة قد جاءت في اختلاف أقوال مالك واختلاف أقواله، إلّا أنّ الأندلسيّين لم يكن لهم دور كبير – حسبما بدا لنا من نصوص المبسوطة – في توجيه هذا الخلاف أو تعليل أسبابه، أو الكشف عن مواطن الخلل في رواياته، ممّا هو من صميم دور الفقيه المجتهد، لهذا تجدهم كثيرا ما يختارون قولا من أقوال أصحاب مالك المختلفة من دون تعليل لاختيارهم هذا، ولا تعزيزه بالأدلّة، وهذا في نظرنا جانب من جوانب القصور الّتي غلبت على العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثالث هجري.

زد على ذلك عدم انفتاح نصوص المبسوطة على آراء واجتهادات المذاهب الفقهيّة المختلفة، حيث لم نشهد طوال قراءتنا لهذا الكتاب اهتماما بذكر مذاهب الفقهاء غير المالكيّين في مسائل الفقه المختلفة، اللّهمّ إلّا في بعض المواطن القليلة عرضا.[1]

ثالثا- جمودُ العقل الفقيّ الأندلسيّ والمشاريع المناوئة للهيمنة المالكيّة:

إنّ ما قرّرناه في المباحث السّابقة من غلبة التّقليد على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، واهتمامه الشّديد بحفظ مسائل مالك وأصحابه، والافتاء بها، وإغفاله للمذاهب والاتّجاهات الفقهيّة المخالفة، قد أسّس لشكل من أشكال التعصّب والجمود المذهبيّ في العقل الفقهيّ

[1] انظر مثلا: ابن رشد الجد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، ص280-874-875.

الأندلسيّ، وقد أثّر هذا الجمود كثيرا على الحركة الفقهيّة الأندلسيّة، وأبقى عليها في حلقة ضيّقة من الصّنعة الفقهيّة، والاجتهاد.

1- مظاهر الجُمود والتعصّب المذهبيّ في العقل الفقهيّ الأندلسيّ:

لأنّ المؤرخ لا بدّ عليه قبل إطلاق أيّ حكم أن يدلّل عليه بالنصوص التاريخية الموثوقة، والقرائن المعتبرة، والمقاربات المعقولة، فسنقوم بتوظيف النّصوص الّتي أكدّت على أنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثّالث الهجريّ كان عقلا مقلّدا في الغالب، متعصّبا لمقرّرات المذهب المالكي، بعيدا عن روح الخلاف الفقهي والجدل المذهبي.

فهذا ابن حزم الظاهري يذكر أنّ أهل الأندلس "**... ليسوا ممّن يتغنّى بطلب دليل على مسائلهم... فيعرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول صلّى الله عليه وسلّم على قول صاحبهم وهو مخلوق مذنب يخطئ ويصيب، فإن وافق قول الله وقول رسوله صلّى الله عليه وسلّم قول صاحبهم أخذوا به، وإن خالفاه تركوا قول الله جانبا، وقوله صلّى الله عليه وسلّم ظهريّا وثبتوا على قول صاحبهم...**"[1].

بل إنّ كثيرا من مالكيّة الأندلس كانوا يتعصّبون لمذهب ابن القاسم حصرا، ولا يلتفتون لمذاهب المدنيّين من أصحاب مالك، حيث يذكر القاضي عياض أنّ الفقيه فضل بن سلمة لمـــــّـــا عاد إلى إلبيرة من رحلته نحو المشرق "**وجد فقهائها قد تمكّن سؤددهم وتفنّنهم في المدوّنة خاصّة، فلمّا جالسهم وذكر لهم أقوال أصحاب مالك قالوا: دع هذا عنك، فلسنا نحتاج إليه، طريقتنا كلام ابن القاسم لا غيره...**"[2].

وقد أفاد الخشنيّ في رواية عن إسحاق بن نعمان "**أنّه جمعه الطريق بالحجاز برجل بغداديّ، وكان إذ ذاك يرى رأي مالك، فقال البغدادي: روي عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، فقال له ابن نعمان فيما ذكر: مالك لا يرى ذلك.**

[1] ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، المصدر السابق، ج6، ص118.

[2] عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج5، ص222. وانظر قصة في نفس المعنى عند: الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، ص241.

فقال البغدادي: شاهت وجوهكم يا أهل المغرب، تعارضون قول النبي بقول مالك..."[1]، ويظهر تعصّب المالكيّة وشدّة تقليدهم في موقفهم من مخالفي المذهب ولو في مسائل أو قضايا معدودة، حتى أنّ بعضهم كان يعادي الحديث وأهله، كمحمّد بن يحيى بن عمر بن لبابة مثلا، وقد ذكر عنه ابن الفرضي أنّه كان يعادي الحديث ويذمّ أهله،[2] وأصبغ بن خليل الذي كان يقول: **"لأن يكون في تابوتي رأس خترير، أحبّ إليّ من أن يكون فيه مسند بن أبي شيبة..."**[3].

والنّصوص على كلّ حال في هذا الباب كثيرة جدّا، ومتنوّعة، إلّا أنّنا أضربنا عن توظيف جميعها، خشية الإطناب والإطالة، ونعتقد أنّ ما سقنا منها آنفا – مع ما أوردناه في الفصول السّابقة – كاف في الكشف عن طبيعة الجمود المذهبي الّتي كانت تعيشه الأندلس.

يظهر جمود المالكية كذلك في استهجانهم وتشنيعهم على أيّ نحلة تدخل الأندلس ومتابعة أصحابها وملاحقتهم،[4] ومن أمثلة ذلك صنيعهم مع محمّد بن عبد الله بن مسرة (ت 319هـ، الذي تأثّر ببعض مسالك الاعتزال والتصوّف[5] في المشرق ورجع إلى الأندلس وأظهر شيئا من النّسك والورع،[6] وقد أكّد الخشنيّ أسباب طعن بعض فقهاء الأندلس فيه وتحذيرهم من مذهبه فقال: **"... وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من كلامه في الوعد**

---

[1] الخشني: قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، المصدر السابق، ص279-280.

[2] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص71.

[3] نفسه، ج1، ص131. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج10، ص310.

[4] ميجيل آسين بلاثيوس: **ابن مسرة ومدرسته**، تعريب: عبد الرزاق محمد، مركز إحياء للبحوث والدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2021، ص ص71-74.

[5] من المهم أن نشير إلى أنّ الزهد قد انتشر بين الأندلسيين، حتى أنّ بعضهم قد ألّف فيه كُتبا، كصنيع أبي بكر يمن بن رزق الذي ألف كتابا في الزهد. انظر: أبو بكر يمن بن رزق: (ت 270هـ): **كتاب الزهد**، أنيس سالم، عبد الغني ادعيكل، دار نقطة، ط1، بيروت، لبنان، 2024، ص43 ومابعدها.

[6] انظر حول ابن مسرة ومسلكه، وبعض نصوصه عند: محمد العدلوني: **نصوص من التراث الصوفي الغرب إسلامي**، دار الثقافة، ط1، دون مكان نشر، 2008، ص10 وما بعدها.

José Bellver: "The beginnings of rational theology in al-Andalus - Ibn Masarra and his Refutation of al-Kindī's On First Philosophy", **Al-Qantara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 41, Nº 2, pp325-337.

والعيد، وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس، الجارية على مذهب التّقليد والتّسليم..."[1].

ومن أمثلة ذلك صنيع الأندلسيين مع خليل بن عبد الملك، المعروف بخليل الغفلة، لمـّـــا ظهر منه شيء من مذهب المعتزلة، إذ يروي ابن الفرضي أنّ أبا بكر ابن السمينة قال: **"لّما مات خليل، أتى أبو مروان بن أبي عيسى وجماعة من الفقهاء وأُخرجت كتبه وأُحرقت بالنّار، إلّا ما كان فيها من كتب المسائل..."**[2].

وبغض النظر عن طبيعة النحل التي جاء بها هؤلاء من حيث كونها بدعة عند مذاهب أهل السنة، إلّا أن الشاهد من ذكرنا لها هو الاستدلال من خلالها على تمّسك المالكيّة الشّديد بأصول مذهبهم واعتقادهم، وتوجّسهم الواضح من أيّ نحلة أو مذهب أو توجّه في الاعتقاد والفقه يشوّش على مسلّماتهم، وهذا ما يؤكّد جمودهم في العموم ورزوحهم نحو التّسليم والتّقليد، مناوئين لأيّ شكل من أشكال التّجديد أو الاجتهاد.

ويلخّص لنا صاعد الأندلسي موقف فقهاء الأندلس من العلوم التي لم يألفوها و لم تتّسع لها ذائقتهم فيقول: **"... إذ كانت تلك العلوم مهجورة عند أسلافهم مذمومة بألسنة رؤسائهم وكان كل من قرأها متّهما عندهم بالخروج من الملة ومظنون به الإلحاد في الشريعة..."**[3].

ويذهب ابن العربي إلى أبعد من ذلك في نصّ مشهور، وهو يؤرّخ لتطوّر الدّرس المالكي في الأندلس فيقول: **"فألزموا الناس العمل بمذهب مالك، والقراءة على رواية نافع، و لم يمكّنهم من النّظر والتّخيير في مقتضى الأدلّة، متى خرج ذلك عن رأي أهل المدينة...**

---

[1] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص56. وانظر النّصوص حوله وحول ما جرى له في الأندلس عند: حيان بن خلف القرطبي: المقتبس (الجزء الخامس)، المصدر السابق، ص ص20-34.

[2] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص179. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص200.

[3] صاعد بن أحمد الأندلسي (ت 462هـ): **طبقات الأمم**، تحقيق: لويس شيخو، الهيئة العامة لقصور الثقافة، دون طبعة، مصر، 2006، ص62. وانظر بحث ماريبال فييرو حول الخلاف الديني والإقصاء في الأندلس.

Maribel Fierro: "Religious dissension in al-Andalus: ways of exclusion and inclusion", **Al-Qanṭara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 22, Nº 2, 2001, p466.

فصار التّقليد دينهم، والاقتداء يقينهم، فكلّما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقّروا من أمره، إلّا أن يستتر عندهم بالمالكية، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التّبعية..."[1].

2- المشاريع المُناوئة لجُمود العقل الفقهيّ الأندلسيّ[2]:

حاول بعض فقهاء الأندلس إرساء معالم لمشاريع مناوئة للهيمنة المالكيّة على العقل الفقهيّ الأندلسيّ إلّا أنّهم لم يفلحوا في ذلك، وبقت نطاقات تأثيرهم على العقل الفقهيّ الأندلسيّ ضعيفة جدا، بسبب السّطوة العنيفة للمذهب المالكيّ على العقل الفقهيّ الأندلسيّ من جهة، ولنفوذ فقهاء الأندلس وحظوتهم عند أمراء الأندلس وخلفائها.

ومن هؤلاء المحدّث الأندلسيّ الشّهير بقيّ بن مخلد، وقد عاد من رحلته نحو المشرق بعلم جمّ وأسانيد كثيرة،[3] مع مؤلّفات عدّة في التّفسير والحديث، وقد حاول أن يرمّم ما أفسده الجمود في الأندلس من خلال ما بثه من علم، وما رواه وأسمعه من مسانيد الحديث، وكتب الفقه، كمصنّف بن أبي شيبة، وكتب الشافعي وغيرها.

إلّا أنّ بعض فقهاء الأندلس قاموا له وحذّروا منه وفتّوا في عضده،[4] ونسوق هنا نصوص الخشني في سرد ما جرى لبقيّ بن مخلد مع فقهاء زمانه، حيث يقول: **"... وكانت**

---

[1] أبو بكر بن العربي (ت 543هـ): **النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم**، تحقيق: عمار طالبي، دار التراث، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر، ص365-366. وانظر عبارات في نفس المعنى عند المقدسي وإن كان أحد الباحثين قد تناولها بالنقد لما فيها من التهويل. محمد بن أحمد المقدسي (ت 380هـ): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دون محقق، مكتبة مدبولي، ط3، القاهرة، مصر، 1991، ص39. طاهر بن علي: **ابن حزم وظاهرة التجديد**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف: موسى لقبال، جامعة الجزائر، 2001، ص44-45.

[2] انظر ما كتبه الغلبزولي حول هذا في: توفيق الغلبزولي: **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس**، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص119.

[3] انظر شيوخه وأسانيده في: نوري معمر: **شيوخ أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد**، مطبعة الهداية، دون طبعة، تطوان، دون تاريخ نشر، ص4 وما بعدها. بقي بن مخلد (ت 276هـ): **مقدمة مسند بقي بن مخلد**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دون دار نشر، دون ط1، السعودية، 1984، مقدمة المحقق، ص42 وما بعدها.

[4] Maribel Fierro: **"El castigo de los herejes y su relación con las formas del poder político y religioso en al-Andalus (siglos II/VIII-VII-XIII)"**, in: El cuerpo derrotado: cómo trataban musulmanes y cristianos a los enemigos vencidos, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, 2008, p305.

لبقيّ بن مخلد مع ما كان في وقته من أهل العلم بقرطبة حادثة غرّاء ونازلة شنعاء طار ذكرها في الآفاق وتُحدّث بها في الأمصار، وذلك أنّهم سعوا في حتفه وحرصوا على سفك دمه أنفة منهم لما أدخله عندهم من الرّوايات المختلفة لرأيهم ولما استعمله من المذاهب المضادّة لمذاهبهم، فألّبوا كبرا وعقدوا الشّهادات وأوقعوا البيّنات وكان الّذين قاموا بذلك وتولّوا كبره عبد الله بن خالد... ومحمّد بن الحارث صاحب الصّلاة والشّرطة... وأبو زيد عبد الرّحمن بن إبراهيم..."[1].

ثمّ أردف قائلا: **"فلمّا اشتدّ الأمر على بقيّ رفع هاشم بن عبد العزيز إلى الخليفة محمّد رحمه الله كتاب الرّسالة من كتب محمّد بن إدريس الشافعيّ ويقال مصنّف بن أبي شيبة، وقال له: على ما في هذا الكتاب يريد القوم قتل بقيّ بن مخلد، فلمّا تصفّحه الخليفة رحمه الله امتعض لبقيّ أشدّ الامتعاض وعزل عمرو بن عبد الله قاضي الجماعة وأظهر فضل بقيّ ورفع من قدره وعرّف بحقّه وأخسأ القائمين عليه واستخفّ أحلامهم وأزرى على عقولهم وصار كل من شهد عليه إلى الاعتذار إليه."**[2].

و لم تنجح للأسف محاولات بقيّ بن مخلد – رغم نصرة السلطان له فيما بعد – في تجديد الفقه الأندلسيّ، أو تحويل مساره من التقليد إلى الاجتهاد ومن الفقه الضيّق إلى الفقه المقارن، رغم أنّ جهوده قد أسهمت في انتشار الحديث والرواية بالأندلس،[3] وقد ظهر أنّ بقيّ بن مخلد كان يتديّن في خاصّة نفسه بما ظهر له من الأدلة ولا يقلد أحدا، إلّا أنّه كان في الشّورى وفي الأقضية بين الناس لا يخرج عن مذهب مالك، لما هو سائد في الحكم بين الناس في الأندلس.[4]

وقد كانت لبقيّ بن مخلد صولات وجولات مع مالكيّة الأندلس، منها ما ذكره الخشني من أنّ بقيّ بن مخلد **"تذاكر مع أصحابه مسألة من النكاح فتكلّم القوم وخالفهم**

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص57.

[2] نفسه، ص58.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص145. ماريبال فييرو: **الأندلس معارف ومبادلات ثقافية**، منشورات المتوسط، دون طبعة، تونس، دون تاريخ نشر، ص57.

[4] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص55.

بقيّ فقالوا له: اتّسعت في معرفة الاختلاف، فقال: ما أكلمكم إلّا على مذهب مالك رحمه الله ورأيه، فقالوا: فإنّ مذهب مالك رحمه الله هو الذي قلنا.

فأمر بقيّ برزمة النّكاح من المدوّنة فأُخرجت ثمّ قال: المسألة في موضع كذا من الكتاب، فوجدوها على ما قال..."[1].

وعلى شاكلة بقيّ بن مخلد كان بعض فقهاء الأندلس يحاولون إبطال ما ساد من تعصّب المالكية في الأندلس ويظهرون خلافهم، منهم محمّد بن عمر بن لبابة،[2] وقد كان يقول: **"الحقّ الذي لا شكّ فيه كتاب الله، وسنة رسوله صلّى الله عليه وسلّم، وأمّا الرّأي فمرّة يصيب ومرة كالّذي يتكاهن..."**[3]، ومنذر بن سعيد البلّوطي، وقد كان ظاهريّ المذهب، تاركا للتّقليد، عالما باختلاف المذاهب.[4]

ومنهم قاسم بن محمّد بن قاسم بن سيّار، وقد كان ينبذ التّقليد، ويذهب مذهب الحجّة والنّظر، مع ميل لمذهب الشافعيّ،[5] وقد حاول قاسم بن محمّد التصدّي لسطوة المالكيّين في الأندلس فألّف كتبا عدّة في الردّ عليهم ونصرة مذهبه، من ذلك كتابة الإيضاح في الردّ على المقلّدين لمالك،[6] إلّا أنّه لم يفلح فيما يبدو وآثر فيما بعد مداراة المالكيّة وتجنّب مصادمتهم، لما بدا له من شدّة تعصّبهم وسطوتهم، ويظهر ذلك فيما رواه الخشنيّ من أنّ قاسم بن محمّد كان **"يتحفّظ تحفّظا شديدا من مخالفة المالكيّة بالأندلس ويَجبُن عن ذلك..."**[7]، وكذا فيما نقله الخشنيّ عن أحمد بن خالد من قوله: **"أنكرت عليه الكتاب الّذي**

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص55.

[2] نقل بعض فتاواه ابن وصول الطليطلي. انظر: أحمد بن خلف بن وصول (ق 6ه): **منتخب الأحكام وبيان ما عمل به من سير الحكام**، تحقيق حميد لحمر، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2008. ص61-64-85.

[3] الضبّي: بغية الملتمس، المصدر السابق، 112.

[4] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص182. وانظر جملة من أخباره في: يوسف بن عبد البر (ت 463ه): **أخبار القاضي منذر بن سعيد البلوطي وسيرته**، اعتنى به: سيد ابن أحمد السنادي، مكتبة إسماعيل، ط1، بريطانيا، 2023، ص41 وما بعدها.

[5] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص457.

[6] الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص484.

[7] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص303.

ردّ فيه على أصحابه المالكيّين فقلت له: هكذا الكتاب إنّما هو موضوع على مالك رحمه الله. قال: فما أظهره بعدها..."[1].

إضافة إلى أنّه لم يكن يفتي سائليه بغير مذهب مالك، لما هو سائد في الأندلس، حيث يورد الخشني أنّ قاسم بن محمّد "**... ربّما اعتقد أنّ الصّواب في بعض المذاهب الّتي تخالف مذهب مالك رحمه الله، فإذا أتاه المستفتي أفتاه بمذهب مالك فأعاتبه في ذلك فيقول: إنّما يسألني عن مذهب صاحبه والسّلطان لا يريد غير ذلك فإنّما نحكي لهم مذهب مالك ونخبرهم به ولا نتقلّد لهم شيئا...**"[2].

ومن هؤلاء أيضا حسن بن سعد بن إدريس الكتامي (ت 332هـ)، وقد كان تاركا للتّقليد آخذا بالنّظر والاجتهاد، مع ميل إلى مذهب الشافعيّ، "**وكان يحضر الشورى، ولمّا رأى الفتيا دائرة على مذهب المالكيّين، ترك شهودها ولزم بيته...**"[3].

كما سبق وأشرنا فإنّ محاولات هؤلاء المحتشمة لم تفلح في توجيه مسار العقل الفقهيّ الأندلسيّ، رغم أنّها قد أسهمت ولو بشكل جزئيّ في نشر فقه الحديث، والفقه المقارن بين بعض الأندلسيين، وكانت سببا فيما بعد للنّهضة الفقهيّة الّتي شهدتها الأندلس في القرن الرّابع والخامس،[4] من أمثال ابن حزم الظاهريّ، وابن أبي زمنين، وأبي بكر بن العربيّ، وأبي الوليد الباجيّ، وابن عبد البرّ، وغيرهم.

ونحن على يقين من أنّ النّهضة الفقهيّة التي عاشها العقل الفقهيّ الأندلسيّ في القرن الخامس الهجري كان قد أسّس لها قبل ذلك، بقيّ بن مخلد وابن وضّاح، وقاسم بن محمّد وغيرهم.

نخلص في ختام هذا الفصل إلى أنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ إلى غاية القرن الخامس الهجري، قد تنوّعت موارده من خلال الرّحلات المكثّفة للأندلسيّين نحو المشرق، فدخلت

---

[1] الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص303.

[2] نفسه، ص303.

[3] ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص166.

[4] عبد المجيد تركي: **قضايا ثقافية من تاريخ الغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1988، ص173.

بهذا مذاهب كثيرة وتوجّهات عدّة في الفقه، كما دخلت عن طريق هذه الرّحلات روايات ومصنّفات وسماعات كثيرة أغنت الأندلس بتنوّع فقهيّ ملحوظ، فدخل مذهب داوود الظاهريّ، ومذهب الشافعيّ، وشيء من مذهب مالكيّة العراق.

إلّا أنّ هذا التنوّع بقي حبيس النّخب الفقهيّة، و لم يتجاوزه إلى تنوّع في المذاهب الفقهيّة الرّسمية، أو تجديد في الدّرس الفقهيّ، فبقيت الهيمنة المالكيّة على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، خصوصا الاتّجاه القاسّمي الّذي طغى على التوجّهات الفقهيّة الأخرى داخل المذهب المالكيّ، كالاتّجاه المدني، والاتّجاه العراقي، رغم محاولات عبد الملك بن حبيب.

كما بدا كذلك أنّ اشتغال الأندلسيين بعلم الحديث والإسناد محدود، حيث لم نشهد – من غير ابن وضّاح وبقيّ بن مخلد ونماذج قليلة جدا – اهتماما من فقهاء الأندلس بالتّصحيح والتّضعيف والبحث في الأسانيد وعللها وما إلى ذلك، بل لحظنا إكثارا من الرّواية والسماع من غير اهتمام كبير بالصناعة الحديثية.

أمّا على مستوى التّأليف فيظهر جليّا من خلال أهمّ متون الفقه الأندلسيّ أنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ لم يكن عقلا مهتمّا بأصول الفقه ولا بالفقه المقارن في الجملة،[1] بل كان متّجها اتّجاها تامّا إلى تقليد أقوال مالك وأصحابه، مع بعض الاختيار بين اجتهاداتهم وآرائهم في مسائل الفقه، كما أنّه لم يكن ذا اطّلاع واسع على الخلاف الفقهيّ والمذهبيّ خارج دائرة مذهب مالك، لهذا لم نشهد من خلال نصوص الفقه المالكيّ الأندلسيّ نزوعا إلى التّأصيل والاجتهاد أو التّرجيح بين الأدلّة، بل اكتفى العقل الفقهيّ الأندلسيّ في الجملة برواية السّماعات عن مالك وأصحابه، وحفظ مسائلهم والتّرجيح بينها، والإفتاء بها، اللّهم إلّا في مواطن قليلة من نصوص عبد الملك بن حبيب وعيسى بن دينار.

[1] هذا ما وافقنا عليه أحد الباحثين واعتبر أن عدم الاهتمام بأصول الفقه كان سمة غالبة على العقل الفقهي الغرب إسلامي. انظر: المبروك االمنصوري: **الفكر التشريعي وأسس استمرار الإسلام**، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2011، ص30.

خاتمة

أفضت هذه الدّراسة بعد تمام فصولها واستيفاء مباحثها إلى جملة من النّتائج والمقاربات، فيما يتعلّق بمستوى العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرون الهجرية الثّلاثة الأولى، إلّا أنّنا لا نعتقد ولا ندّعي أنّ هذه النّتائج نهائيّة أو حاسمة، وذلك لأنّ البحث التاريخي ليس فيه نتيجة مطلقة، ولا مقاربة جازمة، بل هو بعد البحث والتّنقيب والتّحليل والمقارنة، محاولة للوصول إلى الحقيقة التاريخيّة المنشودة لا غير.

وسنجمل في نقاط أهمّ وأبرز النّتائج التي خرج بها هذا البحث، لتبقى هذه النّتائج مفتوحة للباحثين فيما بعد لتصحيحها أو تقريرها أو تقويمها.

- يحفُّ البحث في العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال مرحلة الفتح، وهي مرحلة تشكّله بعوائق وإشكاليّات كثيرة، تمنع الباحثين من الوصول إلى مقاربات موضوعيّة، وذلك لأنّ نصوص الفقه خلال هذه المرحلة شحيحة جدّا من جهة، كما أنّ النّصوص التي وصلت إلينا بخصوص مرحلة فتح الأندلس وما بعدها، نصوص غلب عليها النّفس السّياسيّ والعسكريّ، فهي بهذا لا تفيد الباحث في تاريخ الفقه بشيء ذي بال.

- شكّلت الرّواية مكوّنا أساسيّا لبنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال مراحل تشكّله ونشأته، وذلك لأنّ ثقافة المسلمين عموما قامت على السّماع والإسناد، وقد دخلت الأندلس أثناء الفتح وبعيده روايات وأسانيد كثيرة من الفاتحين والتّابعين ومن عاصرهم، وقد شكّلت هذه الرّوايات والسّماعات اللّبنات الأولى لتشكل العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

- لم يكن العقل الفقهيّ الأندلسيّ قبل تشكّل المذاهب الفقهيّة ملزما بأيّ اتّجاه في الفتوى والفقه، لهذا وجدنا أنّ كثيرا من فقهاء الأندلس الّذين برزوا في الأندلس بعد الفتح كمعاوية بن صالح الحمصي، ويحيى بن مضر القيسي، ومصعب بن عمران، كانوا مجتهدين في الفتوى، و لم تكن الدّولة آنذاك تلزمهم بالإفتاء وفق مذهب فقهيّ معيّن، إلّا أنّنا لمسنا انتشار فقه أهل الشّام بين الأندلسيّين، وذلك لأنّ كثيرا من أهل الشام قد دخلوا الأندلس مع بلج بن بشر، فهم بهذا قد أتوا بشيء من مذهبهم الفقهيّ، كفقه مكحول والأوزاعي وغيرهم.

- بخصوص حضور مذهب الأوزاعي في الأندلس، فإنّ البحث قد أفضى بنا إلى أنّ مرويّات الأوزاعيّ ومسائل فقهه كانت منتشرة بين الأندلسيّين بعد الرّبع الأوّل من القرن الثاني

الهجري، إلّا أّن ذيوع هذه المرويّات لم يدفع بالسلطة الأمويّة إلى فرض هذا المذهب على الرعيّة، زد على ذلك أنّ حضور فقه الأوزاعيّ في الأندلس لم يكن حضورا لمذهب مكتمل الأركان له طريقة بيّنة في الاستنباط والترجيح، وله قواعد محدّدة في التفقّه والاستدلال، وإنّما كان حضور مذهب الأوزاعيّ من خلال ذيوع اختياراته الفقهيّة ومرويّاته في مسائل الفقه عن طريق بعض طلبته أو الرّواة عنه.

- إلى جانب فقه الأوزاعيّ، كانت النّزعة الحجازية هي الأخرى تثبت حضورها في العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال عدّة روافد، من أهمّها رحلات الأندلسّيين نحو بلاد الحجاز واحتكاكهم المباشر بأئمّة الفقه والحديث هناك، ومن أبرز هؤلاء الأئمّة وأخصّهم الإمام مالك بن أنس، وقد رحل إليه وأخذ عنه جملة كبيرة من الأندلسيّين، منهم: يحيى بن يحيى اللّيثي، وزياد بن عبد الرحمن بشطون، والغازي بن قيس، ويحيى بن مضر القيسي وغيرهم.

- بعد تحليلنا للعقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال النّماذج التي كانت متأثّرة بالنزعة المالكيّة، كيحيى بن يحيى اللّيثي، وعبد الملك بن حبيب، وعيسى بن دينار، وغيرهم، انكشف لنا أنّ هذا العقل كان متّجها اتّجاها تامّا إلى طلبة الإمام مالك وأصحابه، مشتغلا بفقههم، جامعا لسماعاتهم، مدوّنا وشارحا لفتاويهم.

ونعتقد أنّ هذا الاتّجاه قد أّسس له طلبة الإمام مالك، من أمثال زياد بن عبد الرحمن والغازي بن قيس وغيرهم، حيث دفعوا بالأندلسيّين من بعدهم إلى الاستزادة من مذهب فقيه أهل المدينة.

كما تبيّن لنا حضور اتّجاهين في الفقه الأندلسيّ، اتّجاه مصري، واتّجاه مدني، أمّا الاتّجاه المصريّ فقد كان متمسّكا أشدّ التّمسّك بفقه أصحاب مالك المصريّين وفي مقدمتهم، عبد الرحمن بن القاسم، وأصبغ بن الفرج، وابن عبد الحكم وغيرهم، وقد تزعَّم هذا الاتجاه فيما نعتقد يحيى بن يحيى اللّيثي وأصحابه.

بينما كان الاتّجاه المدنيّ ينافس الاتّجاه المصري، متأثّرا ومتبعا طريقة المدنّيين في الفقه، من أمثال ابن الماجشون، ومطرّف بن عبد الله، وابن كنانة وغيرهم، وكان المتصدّر لهذا الاتّجاه والمنافح عنه في الفقه الأندلسي عبد الملك بن حبيب.

وقد كان بين هذين الاتّجاهين تنافس كبير، بلغ مبلغ العداوة تقريبا، إلّا أنّ الغلبة فيما يبدو لنا كانت للاتّجاه المصري، لسطوة شيوخه على مراكز القضاء والسّلطة والشّورى من جهة، ولكثرة أتباعه من جهة أخرى.

- خلال القرن الثّالث الهجريّ استمرّت رحلات الفقهاء الأندلسيّين نحو المشرق، إلّا أنّها تنوّعت، ولم تعد تقتصر على مذهب وفقه الإمام مالك، لهذا رصدنا الكثير من هذه الرّحلات، الّتي جاءت باتّجاهات فقهيّة جديدة، ومصنّفات فقهيّة لم يعهدها العقل الفقهيّ الأندلسيّ، كمصنّفات الشافعيّة، والحنفيّة، والظاهريّة، إضافة إلى مصنّفات ومسانيد علم الحديث، وقد أسهمت هذه الرّحلات إسهاما مباشرا في حضور بعض الاتّجاهات الفقهيّة الجديدة في العقل الفقهيّ الأندلسيّ، كما كان لبعضها الحظّ في مصادمة المشروع المالكي في الأندلس.

- لقد غلب على العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثّالث الهجري سمات وخصائص محدّدة، منها أنّه كان عقلا منكبّا على حفظ المسائل والرّأي والفتاوى، من دون مناقشة جادّة لهذه المسائل، ولا تأصيلها والتّدليل عليها، أو مناقشتها أصوليا.

وقد كان لذهنية حفظ المسائل هذه أثر سيّء على العقل الفقهيّ الأندلسيّ، حيث أسهمت بشكل أو بآخر في شيوع التّقليد والتعصّب المذهبيّ، وذلك لأنّ المقتصر على حفظ الفقه في العموم، لا يملك من الأدوات المنهجيّة والمعرفيّة ما يمكّنه من ترجيح الأقوال، أو الاجتهاد في النّصوص والقضايا الفقهيّة، وهذا ما يدفعه حتما إلى حصر التصوّرات الفقهيّة في محفوظاته ومألوفات مذهبه.

ومن خصائص العقل الفقهيّ الأندلسيّ كذلك، أنّ الدّرس الحديثيّ فيه كان مكثرا من الرّواية والتّحديث، مشاركا في تصنيف المسانيد، شغوفا بالسّماع والتّسميع، إلّا أنّه وعند اشتغاله هذا م يكن من أولوّياته الاهتمام بالتّصحيح والتّضعيف إلاّ لما.

- من خلال تحليل أهمّ أربعة مصنّفات في تاريخ الفقه الأندلسيّ، تبيّن لنا أنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ كان قد بني في الأساس على فقه المصريّين من أمثال ابن القاسم وأصحابه، كما ظهر لنا كذلك أنّ آليّات الاجتهاد في النّصوص الفقهيّة الأندلسية كانت محدودة نوعا ما،

اللهمّ إلّا عند عبد الملك بن حبيب وأقرانه، أمّا نصوص المستخرجة وغيرها فقد غلب عليها نفس التّقليد على نفس التّحرير والاجتهاد الفقهيّ.

- لاحظنا من خلال تحليل مصنّفات الفقه الأندلسيّ أنّ الأندلسيّين قد أكثروا جدّا من فقه المسائل والأقضية و لم يتجاوزوه تقريبا إلى أصول الفقه ومباحثه المتعلّقة بالتّرجيح والاستنباط والاستدلال وغيرها، وهذا ما أسهم في فشوّ التّقليد والكسل الفقهيّ في العقل الأندلسيّ.

- فشت مظاهر التّعصّب والجمود المذهبيّ في العقل الفقهيّ الأندلسيّ بنهاية القرن الثّالث الهجريّ، وبرزت بشكل بيّن عداوة المالكيّة في الأندلس لأيّ اتّجاه فقهيّ أو مذهبيّ مختلف عمّا عهده المالكيّة، وقد أظهرت لنا النّصوص كيف أنّ التّعصّب المذهبيّ دفع ببعض بالأندلسيّين إلى مناصبة العداء لبقيّ بن مخلد وأمثاله، كما تبيّن لنا أيضا أنّ سطوة المالكيّة على العقل الفقهيّ الأندلسيّ قد أوهنت من محاولات التّجديد الّتي جاء بها بقيّ بن مخلد ومحمّد بن عمر بن لبابة، وقاسم بن محمّد بن سيّار وغيرهم.

الملاحق

الملحق (01): سلسلة أشهر روايات الأندلسيين عن عبد الرحمن بن القاسم[1]

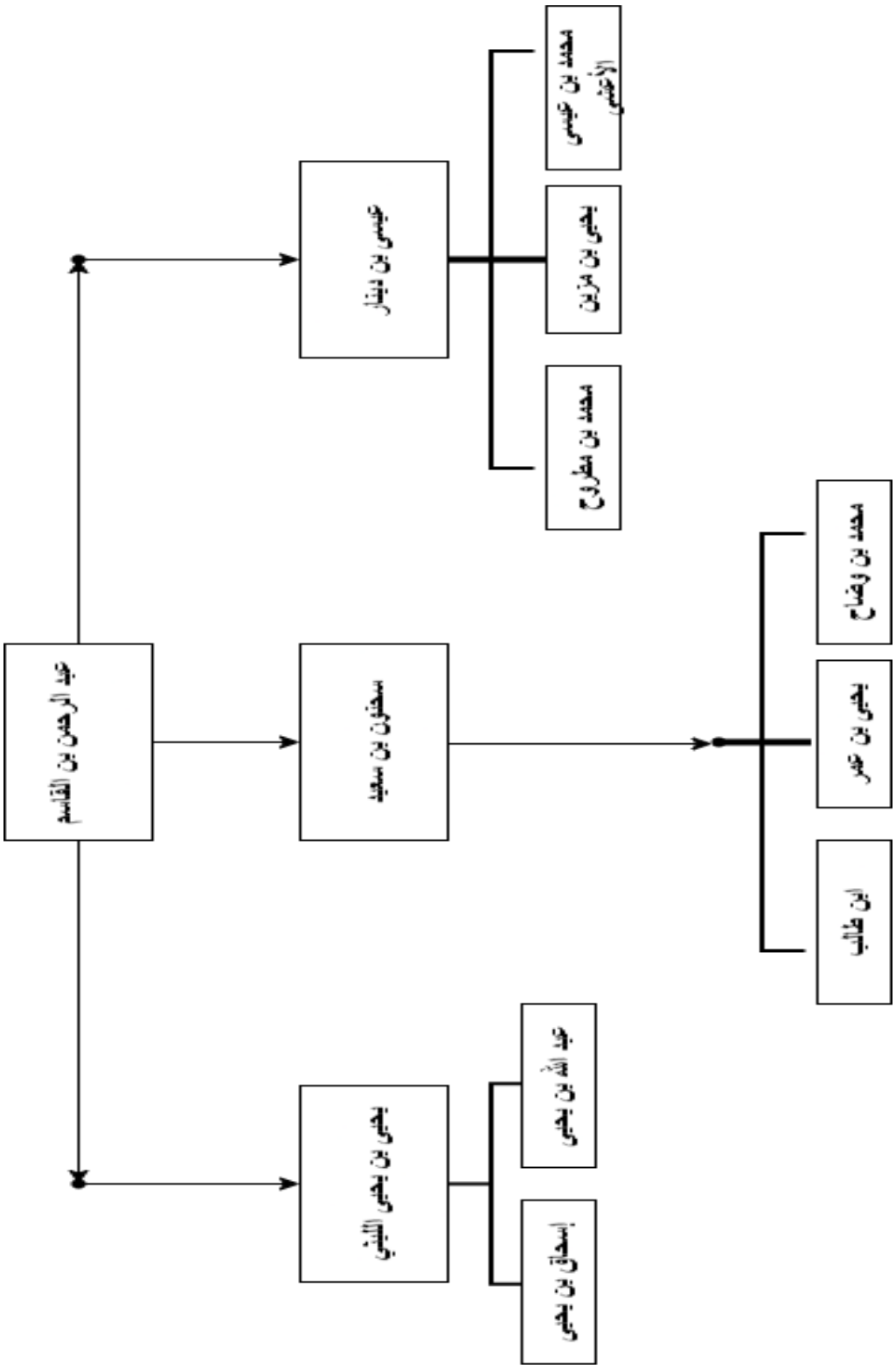

[1] استفدت مادّته من: ابن رشد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص67.

الملحق (02): سلسلة أشهر روايات الأندلسيين عن عبد الله بن وهب[2]

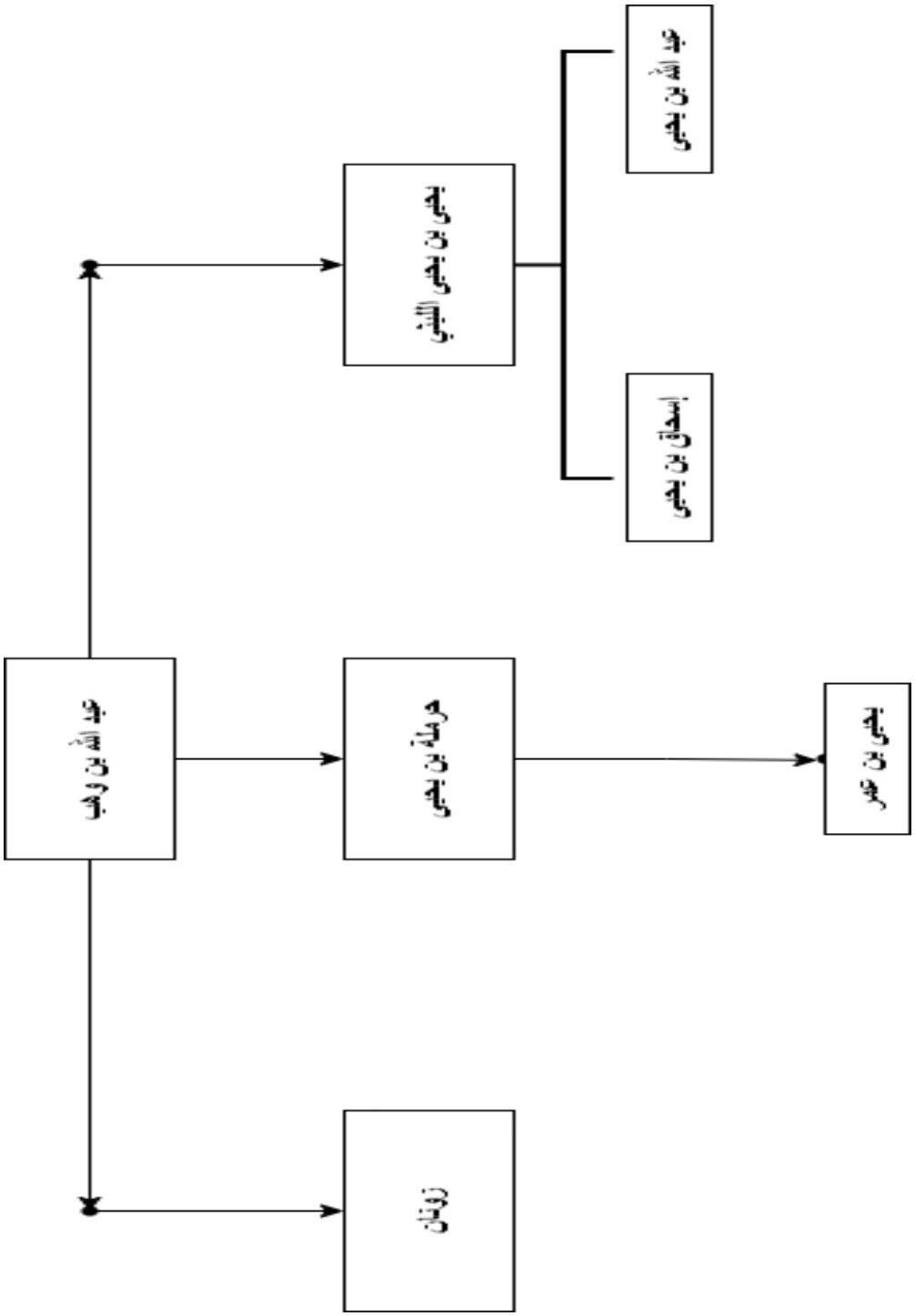

[2] استفدت مادّته من: ابن رشد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص68.

الملحق (03): سلسلة أشهر روايات الأندلسيين عن أشهب بن عبد العزيز[3]

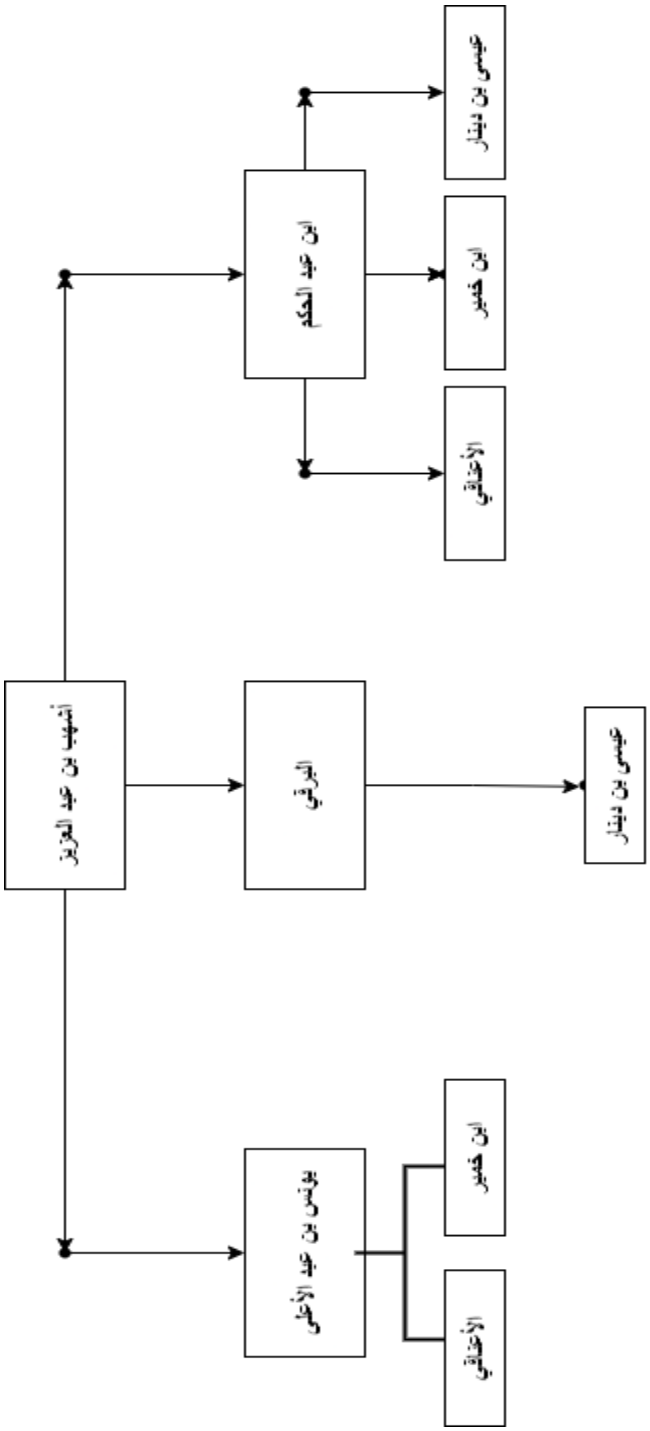

[3] استفدت مادّته من: ابن رشد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص68.

الملحق (**04**): سلسلة أشهر روايات الأندلسيين عن مطرّف بن عبد الله المدني[4]

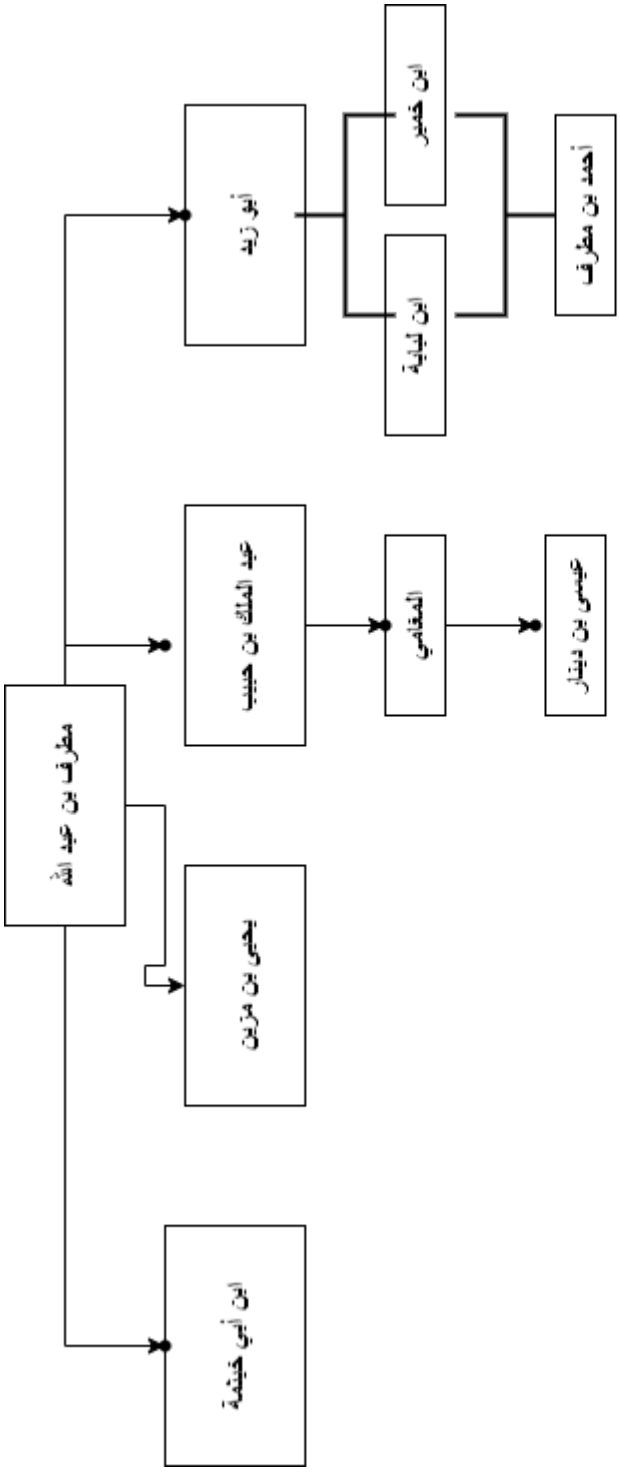

[4] استفدت مادّته من: ابن رشد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص69.

الملحق (05): سلسلة أشهر روايات الأندلسيين عن عبد الملك الماجشون[5]

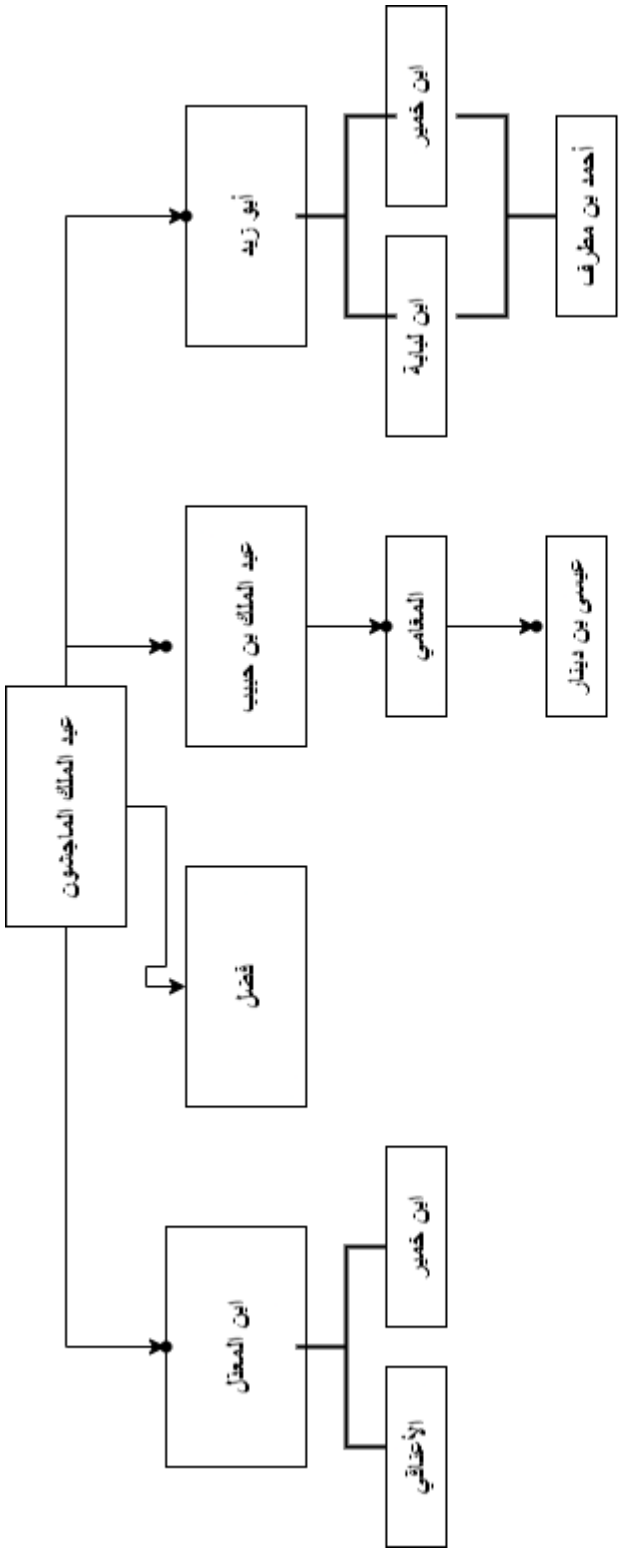

[5] استفدت مادّته من: ابن رشد: اختصار المبسوطة، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص69.

الملحق (06): مصنّفات الأندلسيين في الفقه والحديث إلى غاية القرن الثالث الهجري[6]

إسم المؤلف	عنوان المصنّف	المصدر
إبراهيم بن أسباط	مختصر المدونة	ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص42
أبو أيوب القرطبي	مختصر ثمانية أبي زيد	عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج8، ص15.
أبو أيوب القرطبي	مختصر كتاب المدنيّة	عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج8، ص15.
بقي بن مخلد	مسند بقي بن مخلد	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص252.
عبد الرحمن بن أبي زيد	ثمانية أبي زيد	الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص237.
عبد الرحمن بن دينار	كتاب المدنيّة	عياض بن موسى: ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج8، ص15.
عبد الله بن محمد بن حنين	مختصر الواضحة	الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص228.

[6] من إعداد الباحث.

عبد الله بن محمد بن حنين	كتاب في معرفة الرجال على حروف المعجم	الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص228.
عبد الملك بن حبيب	الواضحة في السنن	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص59.
عبد الملك بن حبيب	غريب الموطأ	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص59.
عبد الملك بن حبيب	كتاب الأحكام	عبد الملك بن حبيب: كتاب الأحكام، المصدر السابق.
علي بن عيسى بن عبيد	كتاب في مختصر المسائل	ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص408.
عيسى بن دينار	كتاب الهداية	ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص178.
فضل بن سلمة	مختصر الواضحة	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص481.
قاسم بن أصبغ	غرائب حديث مالك بن أنس	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص532.
قاسم بن أصبغ	الناسخ والمنسوخ	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص488.

قاسم بن أصبغ	المجتبى	ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص468.
قاسم بن أصبغ	غرائب حديث مالك بن أنس مما ليس في الموطأ	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص487.
قاسم بن ثابت	كتاب الدلائل	ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص463.
مالك بن علي بن قطن	مختصر في الفقه على مذهب مالك	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص510.
محمد بن أبي عتبة	المستخرجة من الأسمعة مما ليس في المدونة	الضبي: المصدر السابق، ص112.
محمد بن أيمن بن فرج	كتاب في السنن	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص106. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص70.
محمد بن عيشون	كتاب في الفقه	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص123.
محمد بن قاسم بن سيار	الإيضاح في الرد على المقلدين	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص484.
محمد بن يحي بن عمر بن لبابة	المنتخبة	الحميدي: جذوة المقتبس، المصدر السابق، ص147.

		أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص163.
يحيى بن إسحاق الليثي	المبسوطة في اختلاف مالك وأقواله	أبو العباس السرقسطي: المصدر السابق، ص163-164
يحيى بن مزين	المستقصية في معاني الموطأ	ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص178.
يحيى بن مزين	كتاب في رجال الموطأ	ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص178.
يحيى بن مزين	تفسير الموطأ	ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص178.

مصادر ومراجع البحث

❖ **المصادر:**

1. ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت 327هـ): **الجرح والتعديل**، دون محقق، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1952.

2. ابن أبي زمنين محمّد (ت 399هـ): **منتخب الأحكام**، عبد الله بن عطية الغامدي، المكتبة المكية، ط1، مكة، المملكة العربية السعودية، 1998.

3. ابن أبي زيد عبد الله القيرواني (ت 386هـ): **النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1999.

4. ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت 235هـ): **مسند بن أبي شيبة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997.

5. ابن إسحاق خليل (ت 776هـ): **التّوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2008.

6. ابن الأبّار محمّد بن عبد الله (ت 658هـ): **إعتاب الكتاب**، تحقيق: صلاح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط1، دمشق، سوريا، 1961.

7. _____: **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1995.

8. ابن الأثير عزّ الدين (ت 630): **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1996.

9. _____: **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1997.

10. ابن الأثير مجد الدين (ت 606هـ): **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دون طبعة، دون مكان نشر، 1969.

11. ابن الأشعث أبو داود سليمان السجستاني (ت 275هـ): **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

12. ابن الجوزي عبد الرحمن (ت 597هـ): **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

13. _____: **جامع المسانيد**، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

14. ابن الحاج أبو عبد الله محمد (ت 737هـ): **المدخل**، دون تحقيق، دار التراث، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر.

15. ابن الحجاج مسلم (ت 261هـ): **صحيح مسلم**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر.

16. ابن الخطيب لسان الدين (ت 776هـ): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، اعتنى به: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

17. ابن الشاط قاسم السبتي (ت 643هـ): **برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي**، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، الرابطة المحمّدية للعلماء، ط1، الرباط، المغرب، 2011.

18. ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (ت 643هـ): **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ط2، سوريا، 1986.

19. ابن العديم عمر بن أحمد (ت 660هـ): **بغية الطلب في تاريخ حلب**، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

20. ابن العربي أبو بكر (ت 543هـ): **أحكام القرآن**، علق عليه: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، لبنان، 2003.

21. _____: **القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس**، تحقيق: محمّد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

22. _____: **المسالك في شرح موطّأ مالك**، علق عليه: محمّد السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

23. _____: **النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم**، تحقيق: عمار طالبي، دار التراث، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر.

24. _____: **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، دون تحقيق، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

25. ابن العماد عبد الحي الحنبلي (ت 1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت، لبنان، 1986.

26. ابن الفخّار محمّد القرطبي (ت 419هـ): **الانتصار لأهل المدينة**، تحقيق: محمّد التمسماني الإدريسي، الرابطة المحمّدية للعلماء، ط1، الرباط، المغرب، 2009.

27. _____: **إصلاح الغلط الواقع في وثائق أبي عبد الله ابن العطار**، علق عليه: رضوان الحصري، المجلس العلمي المحلي بأكادير، ط1، المغرب، 2016.

28. ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله (ت 403هـ): **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2008.

29. _____: **كتاب الألقاب**، تحقيق: محمّد زينهم محمّد عزب، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

30. ابن القوطية أبو بكر (ت 367هـ): **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط2، مصر، 1989.

31. ابن القيم محمد بن أبي بكر الجوزية (ت 751هـ): **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 2003.

32. ابن الكردبوس عبد الملك بن محمّد (ت بعد 575هـ): **الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، تحقيق: صالح بن عبد الله الغامدي، الجامعة الإسلامية، ط1، السعودية، 2008.

33. ابن المبارك عبد الله (ت 181هـ): **الزهد والرقائق**، تحقيق: حبيب مصطفى الأعظمي، دار الكتب العلمية، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر.

34. ابن المواق محمّد بن أبي بكر (ت 642هـ): **بغية النقاد النقلة**، تحقيق: محمّد خرشافي، مكتبة أضواء السلف، ط1، الرياض، السعودية، 2004.

35. ابن أنس مالك (ت 179هـ): **موطّأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم**، تحقيق: السيد محمّد بن علوي المالكي، منشورات المجمع الثقافي، ط1، أبو ظبي، الإمارات، 2004.

36. ابن بشتغير أحمد بن سعيد (ت 516هـ): **نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي**، تحقيق: قطب الريسوني، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2008.

37. ابن بشكوال خلف بن عبد الملك (ت 578هـ): **الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس**، دون تحقيق، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1955.

38. _____: **المستغيثين بالله تعالى عند المهمات والحاجات**، اعتنى به: مانويلا مارين، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، دون طبعة، مدريد، إسبانيا، 1991.

39. _____: **شيوخ عبد الله بن وهب**، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

40. ابن بشير إبراهيم التنوخي (ت 536هـ): **التنبيه على مبادئ التوجيه**، تحقيق: محمّد بلحسان، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

41. ابن بلبان علي الفارسي (ت 739هـ): **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1988.

42. ابن حبان محمّد (ت 354هـ): **صحيح ابن حبان**، تحقيق: محمّد علي سنومز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2013.

43. _____: **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، المنصورة، مصر، 1991.

44. ابن حبيب عبد الملك (ت 238هـ): **أشراط الساعة وذهاب الأخيار وبقاء الأشرار**، تحقيق: عبد الله الغماري، أضواء السلف، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

45. _____: **كتاب التاريخ**، تحقيق: عبد الغني مستو، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2008.

46. _____: **الأحكام**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2014.

47. _____: **التحف والظرف**، تحقيق: صالح الزهراني، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف سعيد القزقي، 1994.

48. _____: **الواضحة كتب الصلاة وكتب الحج**، تحقيق: ميكلوش موراني، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2010.

49. _____: **تفسير غريب الموطأ**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، المملكة العربية السعودية، 2001.

50. _____: **كتاب أدب النساء**، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

51. _____: **كتاب الربا**، تحقيق: نذير أوهاب، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

52. _____: **كتاب الورع**، تحقيق: نبيل أحمد بليهي، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2020.

53. _____: **مختصر في الطب**، تحقيق: كاميليو آلباريث، فيرناندو خيرون، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، ط1، مدريد، إسبانيا، 1992.

54. _____: **وصف الفردوس**، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

55. ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ): **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تحقيق: نظر بن محمّد الفاريابي، دار طيبة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

56. _____: **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر.

57. _____: **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998.

58. ابن حزم أبو محمّد علي (ت 456هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دون طبعة، دون سنة نشر.

59. _____: **الرسالة الباهرة في الردّ على أهل الأقوال الفاسدة**، تحقيق: محمّد حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دون طبعة، دمشق، سوريا، 1989.

60. _____: **المحلى بالآثار**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

61. _____: **حجّة الوداع**، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998.

62. _____: **رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1987.

63. ابن حماد إسماعيل الجوهري (ت 393هـ): **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد العطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، لبنان، 1987.

64. ابن حنبل أبو عبد الله أحمد (ت241هـ): **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 2001.

65. ابن خزيمة محمد بن إسحاق (ت 311ه): **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط3، سوريا، 2003.

66. ابن خلدون عبد الرحمن (ت 808ه): **العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 1988.

67. ابن خلفون محمد بن إسماعيل (ت 636ه): **أسماء شيوخ الإمام مالك بن أنس**، تحقيق: محمّد زينهم محمّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون تاريخ نشر.

68. ابن خلكان شمس الدين أحمد (ت 681ه): **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1994.

69. ابن رزق أبو بكر يمن: (ت 270ه): **كتاب الزهد**، أنيس سالم، عبد الغني ادعيكل، دار نقطة، ط1، بيروت، لبنان، 2024.

70. ابن رشد أبو الوليد الجد (ت 520ه): **اختصار المبسوطة في اختلاف أصحاب مالك وأقواله**، تحقيق: ليامين بن قدور أمكراز، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

71. _____: **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تحقيق: محمّد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1988.

72. _____: **المقدمات الممهدات**، تحقيق: محمّد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1988.

73. _____: **مسائل أبي الوليد بن رشد**، تحقيق: محمّد الحبيب التجكاني، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1993.

74. ابن رشد أبو الوليد الحفيد (ت 595ه): **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دون تحقيق، دار الحديث، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2004.

75. ابن سعد أبو عبد الله محمد (ت 230ه): **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1990.

76. ابن سعيد علي المغربي (ت 685هـ): **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، 1955.

77. ابن سهل عيسى القرطبي (ت 486هـ): **الإعلام بنوازل الأحكام**، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2007.

78. ابن شاس جلال الدين (ت 616هـ): **عقد الجواهر الثّمينة في مذهب عالم المدينة**، تحقيق: حميد لحمر، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

79. ابن عبد البر أبو عمر يوسف (ت 463هـ): **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

80. _____: **الانتقاء في فضائل الأئمّة الثلاثة الفقهاء**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط1، حلب، سوريا، 1997.

81. _____: **الكافي في فقه أهل المدينة**، تحقيق: محمّد ولد ماديك، مكتبة الرياض الحديثة، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1980.

82. _____: **أخبار القاضي منذر بن سعيد البلوطي وسيرته**، اعتنى به: سيد ابن أحمد السنادي، مكتبة إسماعيل، ط1، بريطانيا، 2023.

83. _____: **اختلاف أقوال مالك وأصحابه**، اعتنى به: حميد محمّد لحمر، ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

84. _____: **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1993.

85. _____: **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية، ط1، الرياض، السعودية، 1985.

86. _____: **التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دون طبعة، المغرب، 1967.

87. _____: **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط1، السعودية، 1994.

88. _____: **رسالة في تسمية فقهاء الأمصار**، تحقيق: عبد الرحمن العوض، دار رسالة البيان للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018.

89. ابن عبد الحكم عبد الرحمن (ت 257هـ): **فتوح إفريقية والمغرب**، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، دار الكتاب اللبناني، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1964.

90. _____: **فتوح مصر والمغرب**، تحقيق: علي محمّد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2004.

91. ابن عبد العزيز أشهب (ت 204هـ): **كتاب الحج من مدونة أشهب بن عبد العزيز المصري**، تحقيق: حميد بن محمد لحمر، جمعية دار البر، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

92. ابن عبد الله هشام القرطبي (ت 606هـ): **مفيد الحكّام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام**، تحقيق: سليمان بن محمود أبا الخيل، دار العاصمة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012.

93. ابن عبد ربه شهاب الدين (ت 328هـ): **العقد الفريد**، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1984.

94. ابن عرفة محمّد (ت 803هـ): **المختصر الفقهيّ لابن عرفة**، تحقيق: حافظ عبد الرحمن خير، مؤسسة خلف أحمد الحبتور للأعمال الخيرية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

95. ابن عساكر أبو القاسم (ت 571هـ): **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمر بن غرامة، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1995.

96. ابن عمر يحيى (ت 289هـ): **أحكام السوق**، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، الشركة التونسية للتوزيع، دون طبعة، تونس، 1975.

97. ابن فارس أحمد (ت 395هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1979.

98. ابن فرحون إبراهيم بن علي (ت 799هـ): **الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب**، اعتنى به: محمّد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

99. _____: **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، تحقيق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، دون طبعة، بيروت، لبنان، 2001.

100. ابن قاسم عبد الرحمن المالقي (ت 497هـ): **الأحكام**، تحقيق: صادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

101. ابن كثير إسماعيل (ت 744هـ): **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2003.

102. _____: **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**، تحقيق: عبد الملك الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1998.

103. _____: **الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر.

104. ابن ماجة محمد بن يزيد (ت 273هـ): **سنن ابن ماجة**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر.

105. ابن مخلد بقي (ت 276هـ): **مقدمة مسند بقي بن مخلد**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دون دار نشر، دون ط1، السعودية، 1984.

106. ابن مزين يحيى بن إبراهيم (ت 259هـ): **تفسير الموطّأ**، جمعية دار البر، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023.

107. ابن منده محمّد بن إسحاق (ت 395هـ): **الإيمان لابن منده**، تحقيق: علي بن محمّد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1986.

108. ابن منصور سعيد (ت 277هـ): **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، الدار السلفية، ط1، الهند، 1982.

109. ابن ناجي قاسم التنوخي (ت 837هـ): **شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني**، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

110. ابن وصول أحمد بن خلف (ق 6هـ): **منتخب الأحكام وبيان ما عمل به من سير الحكام**، تحقيق حميد لحمر، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2008.

111. ابن وضّاح محمد القرطبي (ت 286هـ): **البدع والنهي عنها**، تحيق: محمّد أحمد دهمان، دار الصفا، ط1، القاهرة، مصر، 1990.

112. ابن وهب عبد الله (ت 197هـ): **الجامع في الحديث**، تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير، دار ابن الجوزي، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.

113. ابن يونس أبو بكر الصقلي (ت 451هـ): **الجامع لمسائل المدونة**، تحقيق: مجموعة باحثين، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان.

114. الإدريسي الشريف (ت 560هـ): **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، دون تحقيق، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1988.

115. الإشبيلي ابن خير (ت 575هـ): **فهرسة ابن خير**، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

116. الأكفاني هبة الله بن أحمد (ت 524هـ): **تسمية من روى الموطّأ عن الإمام مالك بن أنس**، تعليق: طه بن علي بوسريح، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2021.

117. الألباني ناصر الدين: **صحيح سنن أبي داود**، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2002، ج6، ص371. ابن الجوزي: جامع المسانيد، المصدر السابق.

118. الآمدي أبو الحسن سيد الدين (ت 631هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتبة الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1982.

119. الأندلسي صاعد بن أحمد (ت 462هـ): **طبقات الأمم**، تحقيق: لويس شيخو، الهيئة العامة لقصور الثقافة، دون طبعة، مصر، 2006.

120. الأنصاري أبو يوسف بن إبراهيم (ت 182هـ): **الردّ على سير الأوزاعي**، تصحيح: أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف العثمانية، ط1، مصر، دون تاريخ نشر.

121. الباجي أبو الوليد (ت 474هـ): **المنتقى شرح موطّأ مالك**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1999.

122. بامخرمة أبو محمّد الطيب بن عبد الله (ت 947هـ): **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، تحقيق: بوجمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.

123. البخاري محمّد بن إسماعيل (ت 256هـ): **الأدب المفرد**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، ط3، بيروت، لبنان، 1989.

124. _____: **التاريخ الكبير**، تحقيق: محمّد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية، دون طبعة، حيدر آباد، الهند، دون تاريخ نشر.

125. البزار أحمد بن عمرو (ت 292هـ): **مسند البزار**، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2009.

126. البطليوسي سليمان بن بطال (ت 404هـ): **المنتقى من المقنع في أصول الأحكام (ضمن ثلاث رسائل في الفقه المالكي بالغرب الإسلامي)**، تحقيق: رضوان الحصري، جمعية دار البر، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

127. البغدادي أبو بكر أحمد الخطيب (ت 463هـ): **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، ط1، الدمام، الملكة العربية السعودية، 2011.

128. _____: **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2001.

129. البغدادي عبد الواهب بن علي (ت 422هـ): **الإشراف على نُكت مسائل الخلاف**، تحقيق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 1999.

130. البكري أبو عبيد (ت 487هـ): **المسالك والممالك**، تحقيق: أدريان فان ليوفن، أندري فيري، دار الغرب الإسلامي، دون طبعة، تونس، 1992.

131. البلاذري أبو العباس (ت بعد 270هـ): **فتوح البلدان**، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1987.

132. البناهي أبو الحسن (ت 792هـ): **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، دون محقق، دار الآفاق الجديدة، ط5، بيروت، لبنان، 1983.

133. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ): **السنن الكبرى**، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، لبنان، 2003.

134. _____: **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

135. الترمذي أبو عبد الله الحكيم (ت 320هـ): **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: توفيق محمّد تكلة، دار النوادر، ط1، سوريا، 2010.

136. التطيلي عيسى بن موسى (ت 386هـ): **كتاب الجدار**، تحقيق: إبراهيم بن محمد الفايز، دار روائع الكتب للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، السعودية، 1996.

137. _____: **كتاب نفي الضرر**، تحقيق: فريد بن سليمان، المختار التليلي، مركز النشر الجامعي، دون طبعة، تونس، 2003.

138. التميمي محمّد بن أحمد بن تميم (ت 333هـ): **المحن**، اعتنى به: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 2006.

139. _____: **طبقات علماء إفريقية**، دون محقق، دار الكتاب اللبناني، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

140. التنبكتي أحمد بابا (ت 1036هـ): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، اعتنى به: عبد الحميد هرامة، دار الكتاب، ط2، طرابلس، ليبيا، 2000.

141. الحاكم محمد بن عبد الله (ت 405هـ): **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1990.

142. الحضرمي يحيى بن علي (ت 416هـ): **تاريخ علماء أهل مصر**، اعتنى به: محمود الحداد، دار العاصمة، ط1، الرياض، السعودية، 1987.

143. الحموي ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ): **معجم البلدان**، دون تحقيق، دار صادر، ط2، بيروت، لبنان، 1995.

144. الحميدي أبو عبد الله محمد بن فتوح (ت 488هـ): **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، ط2، بيروت، لبنان، 2002.

145. _____: **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2008.

146. الحميري أبو عبد الله (ت 900هـ): **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، ط2، بيروت، لبنان، 1980.

147. _____: **صفة جزيرة الأندلس**، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1988.

148. الخرائطي أبو بكر محمد بن جعفر (ت 327هـ): **اعتلال القلوب**، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

149. الخشني محمّد بن حارث (ت 361هـ): **أخبار الفقهاء والمحدثين**، تحقيق: ماريا لويس آبيلا، لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، دون طبعة، مدريد، إسبانيا، 1991.

150. _____: **أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك**، اعتنى به: محمّد المجدوب وآخرون، الدار العربية للكتاب، دون طبعة، دون مكان نشر، 1985.

151. _____: **قضاة قرطبة وعلماء إفريقية**، تحقيق: علي عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1994.

152. الداني عثمان بن سعيد (ت 444هـ): **المُحكم في نقط المصاحف**، اعتنى به: عزة حسن، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1997.

153. _____: **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، تحقيق: نورة بنت حسين، دار التدمرية، ط1، السعودية، 2010.

154. الداوودي شمس الدين (ت 945هـ): **طبقات المفسّرين**، اعتنى به: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، دون طبعة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

155. الدباغ عبد الرحمن بن محمّد (ت 699هـ): **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق: عبد المجيد لخيالي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

156. الدمشقي أبو زرعة عبد الرحمن زرعة (ت 281هـ): **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دون طبعة، دمشق، سوريا، 1996.

157. الدميري تاج الدين بهرام (ت 805هـ): **الشامل في فقه الإمام مالك**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2008.

158. _____: **تحبير المختصر**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، حافظ بن عبد الرحمن خير، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2013.

159. الدولابي أبو بشر (ت 310هـ): **الكنى والأسماء**، تحقيق: نظر محمّد الفريابي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

160. الذهبي شمس الدين (ت 748هـ): **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: محمّد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1985.

161. _____: **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1993.

162. _____: **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق: مصطفى عجيب، دار الوطن، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

163. _____: **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، لبنان، 1985.

164. الرازي محمّد بن أبي بكر (ت 666هـ): **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، المكتبة العصرية، ط5، بيروت، لبنان، 1999.

165. الرجراجي أبو الحسن علي بن سعيد (ت بعد 633هـ): **مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحلّ مشكلاتها**، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

166. الزبيدي أبو بكر (ت379هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

167. الزبيدي مرتضى (ت 1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 2004.

168. سبط ابن الجوزي شمس الدين (ت 654): **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، تحقيق: محمّد بركات وآخرون، دار الرسالة، ط1، دمشق، سوريا، 2013.

169. السرقسطي أبو العباس (ت392هـ): **التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه**، رضوان الحصري، ط1، الرابطة المحمّدية للعلماء، المغرب، 2015.

170. السلمي محمد بن الحسين (ت 412هـ): **سؤالات السلمي للدارقطني**، تحقيق: مجموعة باحثين، مكتبة الملك فهد، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

171. السهيلي أبو القاسم (ت 581هـ): **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

172. السيوطي جلال الدين (ت 911هـ): **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، صلاح الدين بن عويضة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1996.

173. _____: **طبقات الحفّاظ**، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983.

174. الشاطبي إبراهيم بن موسى (ت 790هـ): **الاعتصام**، تحقيق: سليم الهلالي، دار ابن عفان، ط1، السعودية، 1992.

175. _____: **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، الجيزة، مصر، 1997.

176. الشوكاني محمّد بن علي (ت 1250هـ): **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، سوريا، 1999.

177. الشيرازي إبراهيم بن علي (ت 476هـ): **طبقات الفقهاء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1970.

178. الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

179. الضبّي أبو جعفر أحمد بن يحيى (ت 599هـ): **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، دون محقق، دار الكتاب العربي، دون طبعة، مصر، 1967.

180. الطبراني سلميان بن أحمد (ت 360هـ): **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1984.

181. _____: **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون تاريخ نشر.

182. _____: **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، بيروت، لبنان، 1983.

183. الطبري محمّد بن جرير (ت 310هـ): **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1969.

184. الطحاوي أبو جعفر أحمد (ت 321هـ): **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمّد زهري النجار وآخرون، عالم الكتب، ط1، المملكة العربية السعودية، 1994.

185. الطرسوسي إبراهيم بن علي (ت 758هـ): **تحفة التّرك فيما يجب أن يعمل في الملك**، تحقيق: عبد الكريم الحمداوي، دون دار نشر، ط2، دون مكان نشر، دون سنة نشر.

186. الطرطوشي القاسم بن خلف (ت 378هـ): **التوسّط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة**، تحقيق: مصطفى باجو، دار الضياء، ط1، طنطا، مصر، 2005.

187. العتبي محمّد بن أحمد بن عبد العزيز (ت 255هـ): **كتاب الحجّ من المسائل المستخرجة من الأسمعة ممّا ليس في المدوّنة**، تحقيق: ميكلوش موراني، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

188. العجلي أحمد بن عبد الله (ت 261هـ): **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1985.

189. العراقي زين الدين (ت 806هـ): **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2002.

190. عياض بن موسى أبو الفضل (ت 544هـ): **التنبيهات المستنبطة على الكتب المدوّنة والمختلطة**، تحقيق: محمّد الوثيق، عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

191. _____: **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة، ط1، المحمدية، المغرب، 1970.

192. الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت 170هـ): **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، دون طبعة، دون مكان نشر، دون سنة نشر.

193. الفسوي يعقوب بن سفيان (ت 277هـ): **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1981.

194. القرطبي حيان بن خلف (ت 469هـ): **السفر الثاني من كتاب المقتبس**، اعتنى به: محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، السعودية، 2003.

195. _____: **المقتبس (الجزء الخامس)**، تحقيق: بيدرو شالميتا، المعهد الإسباني العربي للثقافة، دون طبعة، مدريد، إسبانيا، 1979.

196. _____: **المقتبس من أنباء الأندلس**، تحقيق: محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، دون طبعة، 1994.

197. القرطبي عريب بن سعد (ت 369هـ)، المراكشي ابن البنا (ت 721هـ): **رسالتان في الأنواء**، تحقيق: إبراهيم القادري بوتشيش، سعيد بنحمادة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دون طبعة، مكناس، المغرب، 2015.

198. القفطي جمال الدين (ت 646هـ): **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1982.

199. القنازعي عبد الرحمن بن مروان (ت 413هـ): **تفسير الموطأ**، تحقيق: عامر حسن صبري، دار النوادر، ط1، قطر، 2008.

200. اللخمي علي بن محمد (ت 478هـ): **التبصرة**، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2011.

201. المازري محمد بن علي (ت 536هـ): **شرح التلقين**، تحقيق: محمّد المختار السلامي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008.

202. المالكي أبو بكر عبد الله بن محمّد (ت 453هـ): **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية**، تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1994.

203. الماوردي أبو الحسن (ت 450هـ): **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، ط1، الكويت، 1989.

204. المجاري محمّد (ت 862هـ): **برنامج المجاري**، تحقيق: محمّد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1982.

205. مجهول: **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط2، مصر، 1989.

206. مجهول: **تاريخ الأندلس**، تحقيق: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

207. المراكشي ابن عذاري (ق 7هـ): **البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب**، تحقيق: بشار عواد معروف، محمّد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2013.

208. المراكشي أبو عبد الله محمد بن عبد الملك (ت 703هـ): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق: إحسان عباس وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2012.

209. المراكشي عبد الواحد (ق 7هـ): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: صلاح الدين الهواري، لمكتبة العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

210. المصري عبد الرحمن بن يونس (ت 347هـ): **تاريخ ابن يونس الصدفي**، اعتنى به: عبد الفتاح فتحي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

211. المقدسي المطهر بن طاهر (ت 355هـ): **البدء والتاريخ**، دون محقق، دون طبعة، بورسعيد، مصر، دون تاريخ نشر.

212. المقدسي ضياء الدين (ت 643هـ): **المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، ط3، بيروت، لبنان، 2000.

213. المقدسي محمد بن أحمد (ت 380هـ): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دون محقق، مكتبة مدبولي، ط3، القاهرة، مصر، 1991.

214. المقّري شهاب الدين أحمد (ت 1041هـ): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1968.

215. المقريزي تقي الدين (ت 845هـ): **المقفّى الكبير**، تحقيق: محمّد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2006.

216. _____: **مذاهب أهل مصر وعقائدهم**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، مصر، 2016.

217. المكناسي محمّد بن غازي (ت 919هـ): **شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل**، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1، القاهرة، مصر، 2008.

218. المواق محمد بن يوسف (ت 897هـ): **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دون تحقيق، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، 1978.

219. الموصلي أحمد بن علي (ت 307هـ): **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق، سوريا، 1984.

220. النسائي أحمد بن شعيب (ت 303هـ): **السنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار النداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1991.

221. الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر (ت 807هـ): **غاية المقصد في زوائد المسند**، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2001.

222. الونشريسي أبو العباس أحمد (ت 914هـ): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، اعتنى به: محمّد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دون طبعة، المغرب، 1981.

223. اليعقوبي أحمد بن إسحاق (ت بعد 292هـ): **البلدان**، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2002.

❖ **المراجع العربية:**

1. ابن بيه عبد الله: **صناعة الفتوى وفقه الأقليّات**، مركز الموطأ، ط3، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

2. أبو خليل شوقي: **بلاط الشهداء بقيادة عبد الرحمن الغافقي**، دار الفكر المعاصر، ط2، دمشق، سوريا، 1970.

3. أبي نادر نايلة: **التراث والمنهج بين أركون والجابري**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2008.

4. أحمد الحاج محمّد: **النصرانية من التوحيد إلى التثليث**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 1992.

5. أرسلان شكيب: **محاسن المساعي في مناقب الإمام الأوزاعي**، الدار التقدمية، ط1، لبنان، 2008.

6. إزكيت الحسن: **فقه النوازل عند المالكية بالأندلس في المائة الرابعة**، دار الرشاد الحديثة، ط1، بيروت، لبنان، 2017.

7. الأعرجي حميدة صبار: **التنظير الحداثوي تجاه العقل الفقهيّ وموقف الإمامية منه**، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017.

8. آيت السعيد حسين وآخرون: **مقدّمات أدلة الفقه المالكي**، دون دار نشر، دون طبعة، الإمارات العربية المتحدة، دون تاريخ نشر.

9. بلتاجي محمّد: **مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري**، دار السلام، ط2، القاهرة، مصر، 2007.

10. بن عميرة محمّد: **الفتح الإسلامي لبلاد المغرب**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2017.

11. _____: **منهجية البحث التاريخي**، دار هومة، ط2، الجزائر، 2014.

12. بولطيف لخضر: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.

13. التاويل محمّد: **خصائص المذهب المالكي**، مطبعة آنفو، دون طبعة، المغرب، دون تاريخ نشر.

14. تركي عبد المجيد: **قضايا ثقافية من تاريخ الغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1988.

15. الجابري محمّد عابد: **تكوين العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، بيروت، لبنان، 2009.

16. الجاوي أحمد عبد اللطيف الشافعي: **حاشية النفحات على شرح الورقات**، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2013.

17. الجيدي عمر: **العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب**، صندوق إحياء التراث الإسلامي، دون طبعة، المغرب، 1982.

18. _____: **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**، مطبعة المعارف الجديدة، ط1، المغرب، 1993.

19. حتاملة محمّد عبدة: **إيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين**، وزارة الثقافة، دون طبعة، عمان، الأردن، 1996.

20. الخالد خالد حسين: **الاجتهاد الجماعي في الفقه الإسلامي**، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

21. خذيري الطاهر: **المدخل إلى موطّأ مالك بن أنس**، مكتب الشؤون الفنية، ط1، الكويت، 2008.

22. خلاف محمّد عبد الوهاب: **تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري**، المؤسسة العربية الحديثة، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر.

23. الخليفي عبد العزيز: **الاختلاف الفقهيّ في المذهب المالكي مصطلحاته وأسبابه**، دون دار نشر، ط1، دون مكان نشر، 1993.

24. الدوري عبد العزيز: **نشأة علم التأريخ عند العرب**، مركز زايد للتراث والتاريخ، دون طبعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

25. ذنون طه عبد الواحد: **أصول البحث التاريخي**، دار المدار الإسلامي، ط1، ليبيا، 2004.

26. _____: **الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال إفريقيا والأندلس**، دار المدار الإسلامي، ط1، ليبيا، 2004.

27. الزحيلي محمّد مصطفى: **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الخير، ط2، دمشق، سوريا، 2006.

28. زقلام محمّد فاتح: **الأصول التي اشتهر انفراد إمام الهجرة بها**، كلية االدعوة الإسلامية، ط1، دون مكان نشر، 1996.

29. زهري خالد: **المصادر الأندلسية لعلم الكلام**، الرابطة المحمدية للعلماء، ط 1، المغرب، 2020.

30. سالم السيّد عبد العزيز: **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، دون تاريخ نشر.

31. السريري مولود: **استثمار النّص الشرعي على مدى التاريخ الإسلامي**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

32. سعد فهمي، مجذوب طلال: **تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1993.

33. سيد الأهل عبد العزيز: **الإمام الأوزاعي فقيه أهل الشام**، دار التحرير للطباعة والنشر، دون طبعة، دون مكان نشر، 1966.

34. شبير محمد عثمان: **تكوين الملكة الفقهية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 1999.

35. شرحبيلي محمّد بن حسن: **يحيى بن يحيى اللّيثي وروايته للموطأ**، منشورات كلية الشريعة بأكادير، دون طبعة، المغرب، 1995.

36. شقرون محمّد: **مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

37. الشيخ عبد الستار: **الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2006.

38. _____: **المحدّثون الفقهاء في القرن الثاني الهجري**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2018.

39. الصالح صبحي إبراهيم: **علوم الحديث ومصطلحه – عرض ودراسة**، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، لبنان، 1984.

40. الصالح محمّد أديب: **مع الشامي المرابط شيخ الإسلام أبي عمرو الأوزاعي**، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

41. الصمدي خالد: **مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، المغرب، 2006.

42. الصّوصي مولاي مصطفى: **العقل الفقهيّ وتحرير الاجتهاد**، أفريقيا الشرق، دون طبعة، الدار البيضاء، المغرب، 2018.

43. الضويحي أحمد: **علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط1، السعودية، 2006.

44. عباس إحسان: **تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)**، دار الثقافة، ط1، بيروت، لبنان، 1969.

45. عتر نور الدين: **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1979.

46. العدلوني محمد: **نصوص من التراث الصوفي الغرب إسلامي**، دار الثقافة، ط1، دون مكان نشر، 2008.

47. عرار محي الدين عبد حسين: **التدوين التاريخي في العصر اليوناني وصدر الإسلام**، دار الإعصار العلمي، ط1، عمان، الأردن، 2016.

48. عسيلان عبد الله: **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، دون طبعة، المملكة العربية السعودية، 1994.

49. علي محمّد إبراهيم: **اصطلاح المذهب عند المالكية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

50. عماد الدين خليل: **التفسير الإسلامي للتاريخ**، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1975.

51. الغامدي ناصر: **المدخل لدراسة الفقه الإسلامي**، دار طيبة الخضراء، ط1، مكة المكرمة، السعودية، 2013.

52. الغلبزولي توفيق: **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس**، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

53. فياض عبد الله: **التاريخ فكرة ومنهجا**، مطبعة أسعد، دون طبعة، بغداد، العراق، 1972.

54. فييرو ماريبال: **الأندلس معارف ومبادلات ثقافية**، منشورات المتوسط، دون طبعة، تونس، دون تاريخ نشر.

55. قطب سيد: **في التاريخ فكرة ومنهاج**، دار الشروق، ط8، القاهرة، مصر، 2001.

56. الكبيسي خليل إبراهيم: **دور الفقهاء في الحياة الاجتماعية والسياسية في الأندلس في عصري الإمارة والخلافة**، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

57. محمّد يحيى: **الاجتهاد والتقليد والاتّباع والنظر – تحديد الموقف الشرعي للمثقّف المسلم**، دار الانتشار العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

58. معمر نوري: **شيوخ أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد**، مطبعة الهداية، دون طبعة، تطوان، دون تاريخ نشر.

59. ــــــــ: **محمد بن وضاح الأندلسي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس**، مكتبة المعارف، ط1، الرباط، 1983.

60. المنصوري المبروك: **الفكر التشريعي وأسس استمرار الإسلام**، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2011.

61. موسى محمّد يوسف: **محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي**، دار الكتاب العربي، دون طبعة، مصر، 1954.

62. موفق نبيل: **مدارك الاستدلال في المذهب المالكي**، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، ط1، الوادي، الجزائر، 2019.

63. مؤنس حسين: **شيوخ العصر في الأندلس**، المكتبة الثقافية، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1965.

64. _____: **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، ط5، القاهرة، مصر، 2000.

65. النقيب أحمد طاهر: **منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصوص الدينية**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2012.

66. الهروس مصطفى: **المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث هجري – نشأة وخصائص**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دون طبعة، المغرب، 1997.

67. هيكل محمّد خير: **الجهاد والقتال في السياسة الشرعية**، دار البيارق، ط1، الأردن، 1993.

68. ولد أباه محمّد المختار: **أصول الفقه المالكي**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

69. ياسين عبد الجواد: **السلطة في الإسلام العقل الفقهيّ السلفي بين النصّ والتاريخ**، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت، لبنان، 2000.

❖ **المراجع المعرّبة:**

1. بلاثيوس ميجيل آسين: **ابن مسرة ومدرسته**، تعريب: عبد الرزاق محمد، مركز إحياء للبحوث والدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2021.

2. حلّاق وائل: **تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام**، تعريب: أحمد موصللي، دار المدار الإسلامي، ط1، بنغازي، ليبيا، 2007.

3. _____: **تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام**، تعريب: أحمد موصللي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

4. _____: **نشأة الفقه الإسلامي وتطوره**، تعريب: رياض الميلادي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

5. _____: **هل سد باب الاجتهاد؟**، تعريب: سعد خضر، نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2022.

6. شولر غريغور: **الشفاهية والمكتوب في الإسلام المبكر**، تعريب: عبد الجبار ناجي، المركز الأكاديمي للأبحاث، ط1، بيروت، لبنان، 2020.

7. غاديس جون لويس: **المشهد التاريخي كيف يرسم المؤرّخون خارطة الماضي**، تعريب: شكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، الدوحة، قطر، 2016.

8. غولدتسيهر إغناس: **الظاهرية مذهبهم وتاريخهم**، تعريب: محمد أنيس مورو، نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2021.

9. كار إدوارد: **ما هو التاريخ؟**، تعريب: ريهام عبد المعبود، عالم الأدب للترجمة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2018.

10. كيصادا خوان مارتوس: **الفقه والقانون الإسلامي في بلاد الأندلس**، تعريب: إدريس الفخور، منشورات ما بعد الحداثة، دون طبعة، فاس، المغرب، 2008.

11. لوغوف جاك: **التاريخ والذاكرة**، تعريب: جمال شحيّد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2017.

12. _____: **هل يجب حقا تقطيع التاريخ شرائح؟**، تعريب: الهادي التيمومي، هيئة البحرين للثقافة والآثار، ط1، البحرين، 2018.

13. ماكدونلد داكن بلاك: **تطوّر الدولة والفقه والكلام في الإسلام**، تعريب: محمّد سعد كامل، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2018.

❖ **البحوث والندوات:**

1. ابن علي طاهر: "عوامل الانتشار والتمكين للمذهب المالكي في الأندلس"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر 2، مجلد 14، ع1، جانفي 2013.

2. الإدريسي عبد الحميد: "في نقد مقولة أهل الرأي وأهل الحديث"، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، مجلد 7، ع28.

3. البختي جمال علال: **"المدرسة العقدية الأولى بالأندلس بين أهل الفقه وأهل الحديث"**، بحوث ندوة المدرسة الحديثية بالمغرب والأندلس – الإمام ابن القطّان نموذجا، مركز ابن القطان للدراسات والأبحاث، المغرب، مجلد 1، 2011.

4. بشاري لطيفة: "أبو عبد الله عكرمة المغربي مولى عبد الله بن عباس"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر 2، مجلد 12، ع1، 2011.

5. بونعاس حمزة: "التحقيق في المسائل التي خالف فيها الأندلسيون قول مالك في المدونة"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، قسنطينة، الجزائر، مجلد 33، ع01، ماي، 2015.

6. الجيدي عمر: "أسباب انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي"، **مجلة دعوة الحق**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ع223، جويلية، 1982.

7. حميتو عبد الهادي: "الصحابة الكرام في المغرب بين الحقيقة التاريخية والموروث الشعبي"، **ندوة الصحابة الكرام في تراث المغاربة والأندلسيين**، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، 2010.

8. خريسات عبد القادر: "الرواية الشفهية في الكتابة التاريخية"، **مركز عيسى الثقافي**، البحرين، مجلد 18، ع36، 1999.

9. السامرائي عبد الحميد: "معركة بلاط الشهداء بوابة الحضارة العربية الإسلامية لأوروبا"، **مجلة التربية والتعليم**، جامعة الموصل، العراق، مجلد 15، ع4، 2008.

10. سوكاح زهير: "الذاكرة الجمعية لموريس هالبفاكس"، **مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مجلد 9، العدد 33، ماي، 2020.

11. الشعراوي أحمد إبراهيم: "هياج الربض ثورة شعبية على الحكم الأموي الأندلسي"، **ندوة الأندلس الدرس والتاريخ**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، مصر، دون تاريخ نشر.

12. الطبيشي سلطان بن فهد: "معرفة أصحاب الأوزاعي"، **مجلة الدراسات الإسلامية**، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 25، العدد 3، 2013.

13. العفاقي رشيد: "لمحة من سيرة المنيذر الإفريقي الصحابي الذي دخل الأندلس"، **مجلة الصفوة**، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ع1، 2013.

14. القلعي بشير عبد الله: "أشهر المسائل التي خالف فيها أهل الأندلس مذهب الإمام مالك"، **مجلة الجامعة الأسمرية**، الجامعة الأسمرية، ليبيا، مجلد 26، جويلية، 2016.

15. محمّد رأفت عبد الحميد: "التاريخ بين الرواية الشفهية والوثيقة التاريخية"، **مركز عيسى الثقافي**، البحرين، مجلد 19، ع38، 2000.

16. معروف محمّد: "المؤرّخ وثقافة عصره"، **مجلة أمل**، المغرب، مجلد 5، ع15، 1998.

17. مكّي محمود علي: "الأساطير والحكايات الشعبية المتعلّقة بفتح الأندلس"، **المعهد المصري للدراسات الإسلامية**، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مجلد 23، 1985.

18. _____: "كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي"، **المعهد المصري للدراسات الإسلامية**، مدريد، إسبانيا، ع4، جانفي 1956.

19. هروييني صالح، باب العياط نور الدين: "العقل الفقهيّ الأندلسيّ والسلطة السياسية: دراسة في تفاعل الفقيه يحيى بن يحيى اللّيثي (ت234ه/848م) مع الإمارة الأموية في الأندلس"، **مجلة البحوث التاريخية**، جامعة المسيلة، مجلد6، ع1، جوان 2022.

20. الهواري يوسي: "المدارس الفقهية في عهد التابعين بين الحديث والرأي"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، مجلد7، ع8، أفريل 2002.

❖ **الرسائل العلمية:**

1. ابن علي طاهر: **ابن حزم وظاهرة التجديد**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف: موسى لقبال، جامعة الجزائر، 2001.

2. ملاخ عبد الجليل: **الحركات المذهبية في الأندلس وأثرها السياسي والفكري (138-479ه)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط، إشراف: إبراهيم بحاز، جامعة الجزائر 2، 2018.

❖ **المراجع الأجنبية:**

1. Bellver José: "The beginnings of rational theology in al-Andalus - Ibn Masarra and his Refutation of al-Kindī's On First Philosophy", **Al-Qantara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 41, Nº 2.
2. Fierro Maribel and others: **Biografías y género biográfico en el occidente islámico**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, 1997.
3. Fierro Maribel: **"El castigo de los herejes y su relación con las formas del poder político y religioso en al-Andalus (siglos II/VIII-VII-XIII)"**, in: El cuerpo derrotado: cómo trataban musulmanes y cristianos a los enemigos vencidos, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, 2008.
4. _____: "El derecho maliki en Al-Andalus: siglos II/VII-V/XI", **Al-Qantara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espagna, Vol 12, Nº 1, 1991.
5. _____: "La política religiosa de 'Abd al-Raḥmān III (300/912-350/961)", **Al-Qanṭara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 25, Nº 1, 2004.
6. _____: "Los malikies de Al-Andalus y los dos arbitros (Al-Hakaman)", **Al-Qanṭara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 6, Nº 1-2, 2004.
7. _____: **"Mu'awiya b. Salih al-Hadrami al-Himsi: historia y leyenda"**, in Estudios Onomástico-bibliográficos de al-Andalus I, ed. M. Marín, Madrid, Espagna, 1988.
8. _____: **"Proto-Malikis, Malikis and reformed Malikis"**, in R. Peters, F. E. Vogel (eds.): The Islamic School of Law: Evolution, Devolution, and Progress, Harvard University Press, Cambridge Mass, United State, 2005.
9. _____: "Religious dissension in al-Andalus: ways of exclusion and inclusion", **Al-Qanṭara**, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, Espana, Vol 22, Nº 2, 2001.

10. _____: **"Un Credo de Ibn Ḥanbal en AL-Andalus (Época Omeya)"**, Homenaje al Dr. Jaafar Ben El haj Soulami. Semblanzas y estudios, Tetuán, Morroco, 2015.
11. Ibn Habib Abd Al-Malik: **Das K Al-Wadiha**, Édition et commentaire: Beatrix Ossendorf Conard, Franz Steiner Verlag, Stutgart, 1994.
12. Makki Mahmûd Ali:"La cultura religiosa en el reinado de 'Abd Al-Rahm'n III", **Endoxa**, Universidad Nacional de Educación a Distancia, España, Nº 6, 1996.
13. Masud Muhammad Khalid: "A History of Islamic Law in Spain: An Overview", **Islamic Studies**, International Islamic University, Islamabad, Pakistan, Vol 30, Nº 1-2, 1991.
14. Quesada Juan Martos: "Los diccionarios biográficos como fuentes para el conocimiento del mundo jurídico de al-Andalus", **Anaquel de estudios árabes**, Universidad Complutense de Madrid, Madrid, España, Nº 9, 1998.
15. Vazquez-Paluch Daniel: "The Legal Thought of an Early Andalusian Jurist: ʿĪsā b. Dīnār", **International Journal for the Semiotics of Law**, United Kingdoom, Vol 29, 2016.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء خاصّ	
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدّمة	01
الفصل الأوّل: التّشكُّلاتُ المبكّرة للعقل الفقهيّ الأندلسيّ	
أوّلا- إشكالات البحث في تاريخ العقل الفقهيّ الأندلسيّ زمن الفتح	16
1- غلبة النَّزعة السياسية والعسكرية على نصوص مصادر الغرب الإسلامي	17
2- قلّة نصوص الفقه في مصادر تاريخ الغرب الإسلامي المبكّرة	19
3- لحظة الفتح والملامح الأولى لتشكّل العقل الفقهيّ الأندلسيّ	20
ثانيا- الرِّواية والإسناد مكوِّن رئيس لبِنية العقل الفقه الأندلسيّ	25
1- تركيبة المجتمع وأثرها في تشكّل العقل الفقهيّ الأندلسيّ	25
2- مرويّات الصّحابة والتّابعين مكوِّن من مكوّنات العقل الفقهيّ الأندلسيّ	28
ثالثا: خَصائصُ الفقه الأندلسيّ الباكِر من خلال نُصوص الفقه والقضاء	53
1- نصوص الفقه المبكِّرة ودلالاتها على بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ	53
2- ملامح العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال نصوص القضاء	54
الفصل الثّاني: العقلُ الأندلسيّ والتّوجّه المالكيّ في الفقه	
أولا- الأوزاعيّة في الأندلس بين حُضور المذهب وانتشار الرِّواية	65
1- فقه الأوزاعي وغياب المصادر الأصيلة	65
2- دخول فقه ومرويّات الأوزاعي إلى الأندلس	66
3- حضور فقه ومرويّات الأوزاعي في الدّرس الفقهيّ الأندلسيّ	70
ثانيا- مركزيَّة الرِّواية عن مالك في تكوينِ العقل الفقهيّ الأندلسيّ	73

1- الرّحلة إلى المشرق واشتغال العقل الفقهيّ الأندلسيّ بالرّواية عن مالك	74
2- مُحاولات في بواعث اشتغال الأندلسيّين بفقه وروايات الإمام مالك	96
ثالثا- فقهاء الأندلس والنّزعة المالكيّة آليات التّفقُّه وخصائصُ المرحلة	**101**
1- يحيى بن يحيى (ت 234هـ) اللّيثي بين المرجعيّة المالكيّة والاجتهاد الفقهي	101
2- عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ) والاتّجاه المدنيّ في الفقه الأندلسيّ	113
3- عيسى بن دينار (ت 212هـ) والنّزعة الأثريّة في الفقه الأندلسيّ	130
الفصل الثّالث: العقل الفقهيّ الأندلسيّ بين نوازع الاجتهاد ومظاهر الجمود المذهبيّ	
أولا- معالمُ العقل الفقهيّ الأندلسيّ خلال القرن الثّالث الهجري	**152**
1- تنوّع موارد الفقه الأندلسيّ من خلال اتّصال الرّحلة بالمشرق والمغرب	152
2- أثر المصنّفات والعلوم المشرقيّة والمغربيّة في بنية العقل الفقهيّ الأندلسيّ	162
3- مؤشّرات العقل الفقهيّ الأندلسيّ من خلال حفظ مسائل الفقه والرّأي	170
4- العقل الفقهيّ الأندلسيّ ومستويات الاشتغال بالحديث	174
ثانيا- الإنتاج الفقهيّ الأندلسيّ بنية الفقيه واتّجاهات الاستدلال	**182**
1- الواضحة لعبد الملك بن حبيب (ت 238هـ)	184
2- المستخرجة لمحمّد بن أبي عتبة المعروف بالعتبيّ (ت 255هـ)	190
3- تفسير الموطّأ ليحيى بن إبراهيم بن مزين (ت 259هـ)	196
4- المسبوطة في اختلاف أصحاب مالك وأقواله ليحيى بن إسحاق اللّيثي (ت303هـ)	203
ثالثا- جمود العقل الفقهيّ الأندلسيّ والمشاريع المناوئة للهيمنة المالكية	**208**
1- مظاهر الجُمود والتعصّب المذهبيّ في العقل الفقهيّ الأندلسيّ	209
2- المشاريع المُناوئة لجُمود العقل الفقهيّ الأندلسيّ	212
الخاتمة	218
قائمة الملاحق	223
قائمة المصادر والمراجع	233
فهرس المحتويات	266

ملخّص البحث:

برزت الإرهاصات الأولى لتشكّل العقل الفقهيّ الأندلسيّ بعد الفتح، وتميّز هذا العقل آنذاك بمركزيّة الرّواية والإسناد في بنيته، مع ما جاءت به طلائع الفتح من فقه أهل الشّام والحجاز، كما بدا من خلال نصوص الفقه والقضاء أنّ العقل الفقهيّ الأندلسيّ الباكر لم يكن يحمل اتّجاها محدّدا في الفقه، بل كان قائما على ما جاء في النّصوص والمرويّات من فقه وأحكام.

دخل فقه الأوزاعيّ إلى الأندلس عن طريق مرويّاته وطلبته وكان له حضور واضح في العقل الفقهيّ الأندلسيّ مدّة من الزّمن، ثمّ اتّجه الأندلسيّون اتّجاها كبيرا نحو الحجاز واتّخذوا من فقه الإمام مالك وأصحابه وجهتهم الأولى، فاتّصلت الرّحلات من الأندلس إلى المشرق، وعاد الرّواة إلى الأندلس بفقه جمّ، وبروايات كثيرة جدّا عن مالك وأصحابه من المصريّين وغيرهم، لتتشكّل وفقا لهذا نزعة مالكيّة لا تخفى في العقل الفقهيّ الأندلسيّ، وليبرز فقهاء من أمثال يحيى بن يحيى اللّيثي وعبد الملك بن حبيب، والغازي بن قيس، وزياد بن عبد الرحمن وغيرهم، وقد أسهم هؤلاء في توطيد النّزعة المالكيّة الّتي خيّمت على العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

تميّز العقل الفقهيّ الأندلسيّ في هذه المرحلة بالتزامه في العموم بفقه مالك ومسائله، مع حفاظه أحيانا على خصوصيّته الفقهيّة من حيث اجتهاده الخاصّ داخل أُطر أقوال المذهب المالكيّ، أو تأخيره أحيانا لآراء مالك وأصحابه لما بدا له من نصوص الحديث أو روايات عن غير مالك من الفقهاء، إلّا أنّ هذا كان في مسائل محدودة جدّا.

تنوّعت فيما بعد موارد العقل الفقهيّ الأندلسيّ نتيجة اتّصال الرحلة إلى المشرق وإلى العراق تحديدا، فدخلت بهذا اتّجاهات فقهيّة جديدة لم تعهدها الأندلس كمذهب أهل الظاهر، ومذهب الشافعيّ، وشيء من فقه أهل الحديث على يد بقيّ بن مخلد. إلّا أنّ حضور هذه المذاهب كان محتشما نتيجة السّطوة المالكيّة على العقل الفقهيّ الأندلسيّ.

بالنسبة لإنتاج العقل الفقهيّ الأندلسيّ على مستوى التّأليف، فإنّ أغلب ما كَتب من مصنّفات كان حول فقه المسائل والأقضية، فانتشرت كُتب الواضحة والعتبيّة وغيرها، وعكف عليها الأندلسيّون حفظا وتلخيصا ومدارسة، وقد أسهم ذلك في حصر الاتّجاه

الفقهيّ الأندلسيّ في الدوائر المذهبيّة الضيّقة، وذلك لأنّ نصوص المسائل لا تمكّن الدّارس من أدوات الاجتهاد، ولا تشجّعه على إعمال الفقه المقارن وترجيح المسائل الفقهيّة بناء على قوّة الدّليل ومعقوليّة التّأويل.

اتّسم العقل الفقهيّ الأندلسيّ بعد ذلك بالتعصّب والجمود المذهبيّ، وقد كان لهذا الجمود مظاهر واضحة من خلال النّصوص الفقهيّة والتاريخيّة، وتبرز قضيّة التعصّب المذهبيّ عند محاولات التّجديد التي جاء بها بقيّ بن مخلد وقاسم بن محمّد وغيرهم، حيث واجه المالكيّة هذه المشاريع بعنف شديد ما أضعف من أثرها في مناوئة المذهب المالكيّ.

الكلمات المفتاحيّة: العقل الفقهيّ، الأندلس، المذهب المالكي، الاجتهاد، التّقليد، التعصّب المذهبيّ.

Abstract:

The earliest signs of the formation of Andalusian juristic thought emerged after the Islamic conquest. At that stage, this thought was characterized by the centrality of narration and isnād in its structure, combined with the jurisprudence of Syria and the Hijaz brought by the first wave of conquerors. Early juristic and judicial texts reveal that Andalusian juristic thought did not initially adhere to a specific legal orientation; rather, it was grounded in transmitted reports and textual rulings.

The juristic tradition of al-Awzāʿī entered al-Andalus through his narrations and students, enjoying a notable presence for a period. However, the Andalusians soon gravitated strongly toward the Hijaz, adopting the fiqh of Imām Mālik and his companions as their principal reference. Scholarly journeys from al-Andalus to the East intensified, and narrators returned with a wealth of Mālik's legal opinions and abundant transmissions from his Egyptian and other disciples. This gave rise to an unmistakable Maliki inclination in Andalusian juristic thought, embodied by scholars such as Yaḥyā ibn Yaḥyā al-Laythī, ʿAbd al-Malik ibn Ḥabīb, al-Ghāzī ibn Qays, and Ziyād ibn ʿAbd al-Raḥmān, who consolidated the dominance of the Maliki school.

During this phase, Andalusian juristic thought generally adhered to Mālik's jurisprudence while occasionally maintaining its own particularity through limited independent reasoning within Maliki frameworks. At times, it even deferred Mālik's opinions in favor of ḥadīth texts or the views of other jurists, though such cases were rare.

Later, Andalusian juristic resources diversified through connections with the East, particularly Iraq, introducing unfamiliar currents such as the Ẓāhirī School, Shāfiʿī jurisprudence, and elements of Ahl al-Ḥadīth scholarship through Baqī ibn Makhlad. Yet, their presence remained marginal due to the overwhelming Maliki hegemony.

As for Andalusian juristic production, most writings were centered on rigid collections of legal rulings and case-based issues, such as al-Wāḍiḥa and al-ʿUtubiyya. Andalusians engaged with these works through memorization, abridgment, and study, which confined their juristic orientation within narrow Madhab boundaries. This is because such texts of rulings did not provide the tools of independent reasoning, nor did they encourage practicing comparative fiqh or weighing legal opinions according to the strength of evidence and soundness of interpretation.

Eventually, Andalusian juristic thought became marked by Madhab rigidity and stagnation. This doctrinal inflexibility is clearly reflected in juristic and historical texts. The problem of Madhab fanaticism surfaced especially in the reformist attempts of figures like Baqī ibn Makhlad and Qāsim ibn Muḥammad, whose projects were fiercely resisted by the Malikīs—thus diminishing their impact as countercurrents to Maliki dominance.

Keywords: Juristic Thought, al-Andalus, Maliki Madhab, Ijtihād, Taqlīd, Madhab Fanaticism.